جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التحولات في منطقة المغرب العربي وأثرها في السياسة العامة الأمنية فى الجزائر فى (2010–2016)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة ونظم سياسية.

إعداد الباحث: رضواني فيصل

إشراف الأستاذ: أد/ اسعيد مصطفى

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفـة
مصطفى بخوش	أستاذ التعليم العالي	بسكـرة	رئيسـا
مصطفى اسعيد	أستاذ التعليم العالي	بسكـرة	مشرفا ومقـررا
عمراني كربوسة	أستاذ محاضـر أ	بسكـرة	عضوا ممتحنـا
رفيق بوبشيش	أستاذ محاضـر أ	باتنـة 1	عضوا ممتحنا
مباركة سليماني	أستاذة محاضرة أ	خنشلـة	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

مقدمة

مقدمة:

يعد الأمن أحد أهم الانشغالات التي يهتم بها صانع القرار في الدولة، فهو مطلب في حد ذاته كما يعتبر من جهة أخرى ضروريا لأي تنمية اقتصادية أو اجتماعية. فالسياسات العامة الأمنية التي تعد محور هذه الدراسة لها سياقاتها الداخلية والخارجية التي تتبلور فيها، فالبيئة باعتبارها مدخلات السياسة العامة تحدد معالم وتوجهات صنع وتنفيذ هذه السياسة.

وإذا كان مفهوم الأمن ارتبط تقليديا مع المدرسة الواقعية ببعده الإستراتيجي الذي يتمحور حول الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية في هذا المنظور فإن توسيعا وتعميقا لهذا المفهوم قد طرأ عليه منذ نهاية الثمانينيات خصوصا مع مدرسة "كوبنهاغن". فقد توسع من حيث قطاعاته فلم يعد يقتصر على البعد العسكري ليشمل أبعادا أخرى على غرار البعد السياسي والاقتصادي والمجتمعي والبيئي، كما أنه تعمق من حيث موضوعاته إذ لم تعد الدولة الموضوع المرجعي الوحيد و النهائي له، حيث أصبح الفرد والهوية كذلك من المواضيع المرجعية له.

لقد صاحب التحول الذي مس الساحة السياسية الدولية مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي تحولات في جانب التنظير في الدراسات السياسية والأمنية، إن كان ذلك في الجانب الابستملوجي أو الجانب الأنطلوجي، ففي السياق المعرفي لما بعد الحداثة تطورت الدراسات المابعد بنيوية التي ركزت على البعد اللغوي ودور الخطاب في صياغة الأمننة وبلورة التهديدات، أما في الجانب الأنطلوجي فقد أضحى للأفكار دور كبير في فهم و/أو تفسير الأحداث السياسية والأمنية. فدور الهويات والمعتقدات الدينية لدى المقاربة البنائية أصبح يحظى بالأهمية الكبيرة في تحليل واقع التحولات الأمنية.

وهكذا لم تعد السياسة الأمنية تقتصر على الجانب العسكري أو الجانب المادي الصلب، باعتبار أن التهديدات لم تعد تنحصر في البعد الاستراتيجي فقط، في الواقع التهديد اليوم لم يعد ينظر له بمعزل عن سياقاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجيواستراتيجية. فالسياسات الأمنية تصنع وترسم وفق رؤية شاملة لترابط وتداخل الفواعل السياسية والأبعاد المختلفة.

إن التحولات في البيئة الإستراتيجية التي طرأت على الساحة المغاربية منذ نهاية سنة 2010 في سياق الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية والتي باتت تعرف خصوصا في الأدبيات الغربية بالربيع العربي مثلت تحديا جيواستراتيجيا بالنسبة لصانع القرار الأمني في الجزائر باعتبارها تمثل بيئة سياسية وثقافية تؤثر في صياغة ورسم وتنفيذ السياسة الأمنية.

فالترابط بين الجزائر ومحيطها المغاربي والعربي لم يكن في الواقع ترابطا جغرافيا مكانيا فحسب، بل الأمر يتعدى ذلك، إذ الأبعاد المادية وحدها لا يمكنها أن تفسر تأثرا محتملا بالتغيرات في البيئة الإستراتيجية في المنطقة على اعتبار أن هناك ترابطا ثقافيا ومن ثم فخطر التدفقات عبر الوطنية للأفكار يشكل أحد أهم المدخلات في بيئة صنع السياسة الأمنية في الجزائر لما بعد أحداث 2010 التي انطلقت شرارتها الأولى من الدولة الجار تونس.

إشكالية الدراسة:

تنصب الإشكالية حول تحليل أداء صانع السياسية العامة الأمنية في الجزائر وتوجهات هذه السياسة في سياق التحولات في البيئة الإستراتيجية في المنطقة المغاربية في الفترة بين 2010 و2016 في سياق ما يعرف خصوصا في الأدبيات الغربية بالربيع العربي. باعتبار أن الأحداث التي انطلقت شراراتها الأولى في أواخر عام 2010 من تونس البلد الجار للجزائر والتي ما فتئت أن امتدت نحو محيطها الجغرافي والثقافي تشكل بيئة مادية ومعنوية لتبلور هذه السياسات. فالسياسة العامة الأمنية في الجزائر في مختلف مستوياتها سواء في أبعادها الإستراتيجية المابين دولتية أو أبعادها التنموية والمجتمعية الداخلية تأثرت بهذه التحولات. وعليه يمكن صياغة هذه الإشكالية في السؤال المحوري التالي:

كيف كان أداء صانع السياسة العامة الأمنية في الجزائر وكيف كانت توجهات هذه السياسة في ظل التحولات في البيئة الأمنية والإستراتيجية للمنطقة المغاربية في 2010 و2016 إثر الأحداث التي عصفت بهذا الفضاء الجيوثقافي منذ نهاية 2010 في سياق ما يعرف بالربيع العربي.

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية نفككها، توضيحا، للتساؤلات التالية:

- ما هي معالم البيئة الجغرافية الثقافية لمجال التفاعلات السياسية والأمنية للجزائر؟
- ما هي الأبعاد الحقيقية المعلنة والخفية لما يسمى الربيع العربي؟
- كيف كانت التحولات في البيئة الإستراتيجية بعد أحداث الربيع العربي وكيف كانت تأثيراتها الأمنية على المنطقة؟
- ما هي معالم السياسية الأمنية في الجزائر في سياق التحولات في البيئة الإستراتيجية للمنطقة المغاربية؟

الفروض العلمية:

أمام هذه الإشكالية وإجابة عنها وعن الأسئلة الفرعية المتعلقة بها نفترض: **أن التحولات في البيئة الإستراتيجية التي طرأت على الفضاء المغاربي إثر أحداث ما يسمى الربيع العربي منذ نهاية 2010**

شكلت بيئة خارجية ضاغطة على صانع السياسة العامة الأمنية في الجزائر كان لها أثر في توجهات هذه السياسة.

كما أن هذه الفرضية الرئيسية يمكن تفكيكها إلى فرضيات فرعية على النحو التالي:

- إن رسم وصناعة السياسة الأمنية في الجزائر بشكل عام تتأثر ببنية النظام السياسي الذي تطور في سياق تطور الحركة الوطنية الجزائرية وسياق الثورة التحريرية التي تعد أحد أهم روافد الثقافة السياسية لهذا النظام السياسي.
- منظومة صنع السياسات العامة بشكل العام والسياسة الأمنية بشكل خاص في الجزائر تتمحور حول دور رئيس الجمهورية وعلى المؤسسة العسكرية التي تبوأت هذا الدور في سياق الثورة التحريرية التي كرست الجيش كأحد الفواعل الأساسية في رسم وصنع هذه السياسة.
- إن صانع السياسة الأمنية في الجزائر استطاع أن يتجاوز التداعيات الأمنية الخطيرة للتحولات في البيئة الإستراتيجية في المنطقة المغاربية في الفترة بين 2010 و20116 .

مجال الدراسة:

تركز هذه الدراسة مكانيا على المنطقة المغاربية باعتبارها بيئة صنع السياسة الأمنية في الجزائر لكن دون فصلها عن محيطها العربي نظرا للترابط الجغرافي والثقافي بينهما. أما في البعد الزمني فالدراسة التي تبحث في تأثيرات الأحداث التي عصفت بالمنطقة المغاربية منذ نهاية 2010 تركز على الفترة بين 2010 و2016 لتحليل السياسة العامة الأمنية في الجزائر في هذه الفترة التي شكلت لها هذه الأحداث بيئة خارجية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات أكاديمية وأخرى عملية.

أما **الاعتبارات الأكاديمية** فهي تتعلق أساسا بجدة الموضوع المطروق، فإذا كانت الدراسات الأمنية بشكل عام دراسات حديثة النشأة حيث عرفت أوج تطورها مع أعمال الفريق الأكاديمي لمدرسة "كوبنهاغن" من خلال ما قدمه كل من "باري بوزان" و "أول ويفر" منذ نهاية الثمانينيات، فإن هذه الدراسة تتناول الأمن من زاوية سلوك الفاعلين الدولتيين أي من منظور السياسات العامة، وفي سياق التحولات في البيئة الإستراتيجية في فضاء المنطقة المغاربية، أي ما يسمى الربيع العربي، وهي كلها اعتبارات أكاديمية جديدة .

أما **الاعتبارات العملية** فهي تندرج في إطار مأسسة الدراسات الأمنية بحيث أن هذه الدراسة تحاول تقديم قراءة علمية للتحولات في المنطقة المغاربية في سياق ما يعرف بالربيع العربي وتأثيراتها على الأمن الوطني في الجزائر مما

سوف يساعد حتما صانع السياسة الأمنية في تحديد خياراته من بين البدائل المتاحة من خلال رؤية علمية توفرها مثل هكذا دراسات.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي تدخل في اختيار الموضوع تختلف من باحث إلى آخر وذلك باختلاف الموضوع واختلاف بيئة الباحث الفكرية والثقافية، وعموما فإن هناك أسبابا موضوعية وأخرى ذاتية. أما الأسباب الموضوعية فتتلخص في التالي:

- الرغبة في البحث في العلاقة بين التحولات في البيئة الإستراتيجية للفضاء المغاربي بما هو سياق مادي وثقافي وسلوك الفاعلين الدولتيين في صنع ورسم وتنفيذ السياسة العامة الأمنية في الجزائر.
- فحص السياسات العامة الأمنية في ديناميكيات المتغيرات الخارجية والداخلية، باعتبار أن بنية صنع القرار ليست معزولة عن التأثيرات الخارج بيئية، سواء أكانت تلك البيئة داخلية تتعلق بفواعل رسمية وغير رسمية وبسياق فكري ومعنوي أو كانت بيئة خارجية ترتبط بالتوازنات الدولية.

أما فيما يخص الأسباب الذاتية فهي تتلخص في التالي:

- اهتمام الباحث بالشأن الوطني والإقليمي باعتباره جزءا من هذا الفضاء السياسي والثقافي، خصوصا في الجانب الأمني الذي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه المنطقة والتي لها تداعيات في جميع النواحي التنموية و المعيشية.
- محاولة إثراء المكتبة العربية والوطنية بمادة علمية قد تسهم في صنع ورسم السياسات الأمنية لما قد تقدمه من قراءة محلية للديناميكيات الدولية والإقليمية وتأثيراتها في التحولات الأمنية والإستراتيجية وتقديم صورة علمية تساعد في اتخاذ القرار الأمني.

المناهج و المقاربات:

إن العلوم السياسية باعتبارها أحد العلوم الاجتماعية وأحد المعارف الإنسانية بشكل عام تخضع لمنطق تطور الفكر المعرفي والمنهجي بشكل عام، وهنا يجب التأكيد على أن تطور المعرفة من حيث قيمتها وإمكانية إدراكها للحقيقة مر في الفكر الفلسفي بمراحل متعددة لكن كان دائما يدور حول مسألة ما إذا كانت المعرفة نسبية أو مطلقة أو غير ممكنة. تاريخيا شكك السفسطائيون في الفكر اليوناني القديم في قيمة المعرفة، وقد رد الفيلسوف سقراط أطروحاتهم مبينا قيمة العقل في إدراك الحقائق الكلية وهو ما كان بمثابة القاعدة التي شيد عليها أرسطو فلسفته العقلية.

في الفلسفة الإسلامية رغم أن الحكماء الإسلاميين لم يتطرقوا إلى مسالة المعرفة بشكل مستقل إلا أنهم تطرقوا لمختلف المسائل المتعلقة بنظرية المعرفة من حيث قيمتها وإمكانية إدراك الحقائق ومناط الصدق في القضايا في معرض حديثهم عن بعض المسائل المتعلقة بعلم النفس الفلسفي أو علم المنطق. يمكن القول أن نظرية المعرف عند الإسلاميين كانت نظرية متميزة ومتطورة، عموما يفرق هؤلاء بين الإدراكات الأولية والإدراكات الثانوية التي يقسمونها إلى إدراكات ثانوية فلسفية وإدراكات ثانوية منطقية، أما الإدراكات الأولية فهي المعاني الكلية التي تدرك عن طريق الحواس أما الإدراكات الثانوية الفلسفية فهي المعاني الكلية التي ينتزعها العقل من ملاحظته للواقع الخارجي أما الإدراكات الثانوية المنطقة فهي إدراكات محض عقلية.

يمكن القول أن علم المعرفة أو الابستملوجيا باعتباره علما مستقلا لم يظهر إلا في عصر النهضة مع فلاسفة التنوير أي قبل حوالي 4 قرون. فقد قسم ديكارت المعرفة إلى عقلية وحسية مؤكدا أن بعض خواص الأجسام مثل الامتداد والحركة من المعرفة العقلية، على خلاف ذلك آمن جون لوك بأن المعرفة فقط حسية فلا يمكن إدراك خواص الأجسام إلا بالحس.

مع العالم الفرنسي "أجيست كونت" الذي يعد رائد علم الاجتماع بزغت النزعة الوضعية والموضوعية، فمع التطور الهائل والسريع للعلوم الطبيعية في عصر النهضة حاول الوضعيون محاكاة المناهج المطبقة في هذه العلوم في العلوم الاجتماعية على اعتبار أن التطور الذي عرفته العلوم الطبيعية كان استجابة لتطور النظرة للمعرفة ولتطور المناهج المطبقة خاصة المنهج التجريبي، وهنا ظهرت النزعة الموضوعية في العلوم الاجتماعية.

منذ منتصف القرن العشرين بدأ عرش الوضعية يترنح مع التطور في الفيزياء الحديثة خصوصا نظرية النسبية عند "أنشناين" وهي الكشوف التي بدلت الرؤية للعالم ولعلاقة العلم بالظواهر الطبيعية. ويرى "كارل بوبر" الذي يتحدث عن عقم المنهج التاريخي أنه لا يمكن حصر المنهج العلمي في الاستقراء معللا ذلك بكون المنهج العلمي في جوهره منهج اكتشاف مؤكدا أن الأساس في التفكير العلمي هو الفرضية وليس الملاحظة.

في نهاية الستينيات بدأ الفكر المركب والنسقي يظهر مع فلاسفة ما بعد الحداثة، فمع الأجزاء الأولى لكتاب المنهجية La Méthode الذي ظهر في سنة 1997 طرح "إدغار موران" أفكار النظام والانظام Ordre Désordre و التعقد Complexité ، فقد استلهم أفكاره من "وينر" N. Wiener و" فان برتلانفي" L. von Bertalanffy اللذين كان لهما قصب السبق قي إطلاق فكرة (علم الأنساق) sciences des système .

في الدراسات الأمنية باعتبارها فرع من نظرية العلاقات الدولية يمكن تقسيم التوجهات النظرية فيها ابستملوجيا إلى توجهات وضعية مع البرديم العقلاني حيث الالتزام بالموضوعية وباستقلال الذات عن الموضوع Sujet/ objet في البحث العلمي وتوجهات ما بعد وضعية لدى البرديم التأملي والمقاربات النقدية بشكل عام، حيث هنا المعرفة نسبية والباحث جزء من الإنتاج المعرفي.

عموما لم يشذ هذا البحث عن التوجهات الحديثة المعرفية في العلوم السياسية والدراسات الأمنية بشكل عام، وكما يرى "إدغار موران" أن الفكر المركب أو الفكر المعقد pensé complexe يستلزم علوما ما بين تخصصية interdisciplinaire وبحكم أن الظاهرة السياسية ديناميكية ومتشابكة فإن الدراسة اعتمدت في تحليلها لإشكالية الموضوع على عدة علوم منها علم الجغرافيا لما تطرقت إلى الأهمية الجيواستراتيجية للجزائر وعلم الاقتصاد لما تطرقت الدراسة إلى السياسة الاجتماعية المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية في مواجهة التداعيات المحتملة لما يسمى الربيع العربي، من جهة أخرى استخدمت الدراسة المنهج التفكيكي والتأويلية في تحليلها للخطاب العنفي الذي تنتجه بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة باعتباره خطاب له سياقاته السياسية والثقافية التي نشأ وتطور من خلالها.

الدراسات السابقة:

ما يميز موضوع هذه الدراسة هو أنها تناولت مسألة الأمن في إطار السياسة العامة التي ترسمها وتصنعها وتنفذها الدولة في سياق التحولات في البيئة الإستراتيجية باعتبارها مدخلات لهذه السياسة. كما أن الموضوع تناول هذه السياسة من زاوية دولة معينة هي الجزائر وحدث معين هو أحداث ما يسمى الربيع العربي خصوصا في الفضاء المغاربي. وقد ألقت هذه الخصوصية البحثية بظلالها على طبيعة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

عموما يتضح من خلال المسح للدراسات السابقة أن هناك شح في المؤلفات التي تناولت الأمن في زاوية السياسة العامة على الرغم من الزخم في الدراسات الأمنية التي عرفت أوجها منذ نهاية عقد الثمانينيات. كما يبرز في هذا الإطار شح المعلومات المتعلقة بالأمن لخصوصية الموضوع ولخصوصية الفضاء السياسي لهذه الدراسة باعتبار أن المعلومة الأمنية تدخل في إطار تبرير أمن الدولة. وقد استعانت هذه الدراسة كثيرا بالتقارير والمقالات الإخبارية والتحليلية وذلك لمقتضيات الموضوع.

عموما يخضع التأليف في الدراسات الأمنية وفي العلوم السياسية بشكل عام إلى منطق التوجهات المدرسية والاتجاهات الفكرية. في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما كتبه الفريق الأكاديمي لمدرسة "كوبنهاغن" باعتباره الفريق الرائد في هذه الدراسات، لكن ما يمكن الإشارة له هنا أن هذه المدرسة لم تكن متناغمة تماما في توجهاتها

فإذا كان باري بوزان يعد واقعيا فإن الأمر مختلف مع "أول ويفر" الذي يعد أحد أهم باحثيها حيث يمكن عده في زمرة المابعد بنيويين. وتعد مؤلفات "باري بوزان" من أهم ما كتب في الدراسات الأمنية بشكل عام وفي المدرسة الواقعية بشكل خاص إذ يعد بحق رائد هذه الدراسات وهنا يمكن أن نذكر كتابه الموسوم "الشعب، الدول، والخوف : مشكل الأمن الوطني في العلاقات الدولية" *People, states, and fear : The national security problem in international relation* الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة 1983 ويعتبر هذا المؤلف أحد أهم المؤلفات التي أنجزت في إطار مدرسة "كوبنهاغن" وفي هذا الكتاب يطرح "بوزان" فكرته حول توسعة الدراسات الأمنية مؤكدا أن الدراسات الأمنية لا يمكن أن تختزل في الأمن الوطني أو أمن الدولة مقترحا توسعة لهذه الدراسات بحيث تشمل قطاعات أخرى وهي العسكري والسياسي والاقتصادي والبيئي والمجتمعي.

أما مؤلفات "أول ويفر" القطب الثاني في مدرسة"كوبنهاغن" فانصبت بشكل رئيسي حول مسألة الأمننة التي تعد من ابتكاراته. ومن تلك المؤلفات المؤلف الجماعي الذي شاركه التأليف فيه كل من "بوزان" و"جاب دي وايلد" Jaap de Wilde الموسوم " الأمن : إطار تحليلي جديد" *Security: a new framework for analysis* فحص فيه المؤلفون كيف يمكن تصور الأمن باعتباره أمننة كنموذج خاص لفعل خطابي الذي يرفع القضايا المتبناة فوق السياسية العادية. وفي هذا السياق يأتي كذلك مؤلفه الموسوم "أمننة ولاأمننة" *Securitization and desecuritization*.

أما في الاتجاه البنائي فلا شك أن مؤلف "كاتزنستين" Katzenstein الموسوم " ثقافة الأمن الوطني: معايير وهوية في عالم السياسة" *The Culture of National Security : Norms and Identity in World Politics* يعد أهم مصدر متداول لما يتم الحديث عن الأمن من منظور البائية المحافظة، إلى جانب ذلك في إطار البنائية النقدية يتبوأ مؤلف " بيل ماكسويني" Bill McSweeney الموسوم " الأمن، الهوية، والمصالح : سوسيلوجيا العلاقات الدولية" *Security, Identity and Interests :A Sociologiy of International Relations* مكانة هامة في هذا الاتجاه ويناقش "ماكسويني" في هذا الكتاب أطروحة الدراسات الأمنية التقليدية التي هيمنت لأربعة عقود، مقدما نظرية في النظام الدولي حيث تتبوأ فكرة الأمن معنى أكثر اتساعا ويتم فيها التأكيد على أهمية مقاربة تفسيرية في فهم أكثر لهذا المفهوم وصياغة لسياسة أمنية.

أما من جانب الدراسات التي تناولت التحولات في البيئة الإستراتيجية في الفضاء المغاربي والعربي أو ما يسمى في الأدبيات الغربية بالربيع العربي فإن الأمر يتعلق بمجموعة كبيرة من المنشورات التي تتميز بكونها تنقسم إلى قسمين متناقضين، فمجموعة من تلك المنشورات تنطلق من فرضية أن ما حدث في الفضاء الجغرافي والسياسي العربي والمغاربي منذ نهاية 2010 ابتداء من الأحداث في تونس على أنه ثورة شعبية جاءت في سياق مواجهة الأنظمة الشمولية والاستبدادية في المنطقة، فيما تنطلق مجموعة أخرى من هذه المنشورات من فرضية أن ما حدث يعبر عن سياسة هيمنة دولية في سياق تفكيك وإعادة رسم المنطقة على أساس أطروحة الشرق الأوسط الجديد.

من أهم الكتب التي تناولت الموضوع من زاوية التدخلات الأجنبية في المنطقة نجد كتاب الباحث الجزائري المقيم في كندا أحمد بن سعادة وهو مؤلف باللغة الفرنسية ويحمل عنوان " أربيسك : تحقيق في دور الولايات الأمريكية المتحدة في الانتفاضات العربية" *Arabesque :Enquête sur le rôle des Etats-Unis dans les révolte Arabe* ، هذا الكتاب الذي ينطلق من فرضية أن ما حدث في المنطقة المغاربية والعربية بشكل عام يندرج في ما يسمى بالثورات الملونة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم يتألف من ستة فصول حيث يمثل الفصل الأول مقدمة للموضوع من خلال تسليط الضوء على الثورات الملونة التي تورطت فيها الولايات المتحدة في العالم وفي أوربا الشرقية والفضاء الجيواستراتيجي لروسيا الاتحادية. فيما خصص الفصل الثاني للحديث عن المنظمات الحكومية وشبه الحكومية الأمريكية التي تصدر الديمقراطية إلى العالم والتي لها دور في مثل هكذا ثورات. أما الفصل الثالث فهو مخصص للتكنولوجيا الجديدة المتعلقة بوسائل الاتصالات خصوصا شبكات التواصل الاجتماعي التي تعتبر أدوات لهذه الثورات أما الفصل الرابع فقد خصصه الكاتب للنموذج المصري أما الفصل الخامس فقد عرج الكاتب فيه على باقي النماذج الأخرى وهي تونس وليبيا وسوريا واليمن و الجزائر وفي الفصل السادس والأخير ربط الكاتب بين ما يسمى الربيع العربي والثورات الملونة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

صعوبات الدراسة.

إن الصعوبات التي تواجه الباحث في مثل هكذا دراسات تندرج في إطار صعوبة الحصول على المعلومة الدقيقة باعتبار أن المعلومة الأمنية تندرج خاصة في الأنظمة السياسية غير الشفافة في إطار سر أمن الدولة، الدستور الجزائري على سبيل المثال يؤكد على أن تداول المعلومات مقيد بالأمن الوطني. من جهة أخرى فإنه رغم الزخم الذي عرفتها الدراسات الأمنية منذ نهاية عقد الثمانينات إلا أن الدراسات التي تناولت السياسات العامة الأمنية لم تكن بذلك الزخم وهو ما جعل هذا الجانب من الدراسات الأمنية يفتقر لكم كبير من التراكم المعرفي

الذي يحتاجه الباحث في صياغة المفاهيم المتعلقة بالدراسة. كما أن هناك صعوبة أخرى تواجه الباحث في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بشكل خاص وهو ما يتعلق بترجمة المصطلحات العلمية التي يواجهها في المراجع الأجنبية باعتبار أن هذه العلوم هي في الأساس علوم نشأت في بيئة معرفية غربية إضافة إلا أن بعض مجالات هذه العلوم حديث النشأة حيث لم يتم بعد توطين المصطلحات المتعلقة بها في اللغة العربية.

تبرير الخطة:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفروض المتبناة فيها تم تقسيم البحث إلى فصول أربعة، أما الفصل الأول فقد خصص لفحص المفاهيم والمقاربات المتعلقة بالمتغيرين الرئيسيين في هذه الدراسة وهما الأمن والسياسة العامة. عموما قسم الفصل إلى مبحثين حيث تم التطرق في الأول منهما إلى مفهوم الأمن بحيث تم التركيز على تطور المفهوم في سياق التوسعة والتعميق الذين عرفتهما الدراسات الأمنية مع نهاية عقد الثمانينيات خصوصا مع مدرسة "كوبنهاغن" ، كما تم التطرق كذلك في هذا المبحث إلى المقاربات المفسرة لهذا المفهوم من خلال التركيز على البرديم العقلاني مع المقاربة الواقعية والمقاربة اللبرالية، ثم التعريج على المقاربات التأملية بمختلف مشاربها مثل المقاربة النقدية المابعد ماركسية والمقاربة البنائية النقدية والمقاربة السوسيولوجية أو ما تعرف بمدرسة باريس دون إغفال مقاربة البنائية المحافظة التي تعتبر على الأقل عند معتنقي هذه المقاربة بمثابة حلقة وصل بين الاتجاهات الوضعية والمابعد وضعية،.

عموما يمكن التأكيد على أن الفصل بين الإطار المفاهيمي والإطار النظري في دراسة الأمن ليس بالأمر السهل ذلك أن مفهمة الأمن ارتبطت بشكل وثيق بالمدارس المختلفة التي تطرقت إلى هذا المفهوم وهذا ما يسميه "باري بوزان" التنازعية الجوهرية في مفهوم الأمن، طبعا قد لا يقتصر هذا الأمر على مفهوم الأمن إذ قد ينسحب كذلك على مفهوم السياسة العامة. أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى مفهوم السياسة العامة والمقاربات التي تفسرها، مع التركيز على المطالب المتعلقة بفحوى الدراسة، وتناولت الدراسة في هذا المبحث مفهوم السياسة العامة الأمنية التي تشمل الجانب العسكري والجوانب الاجتماعية والتنموية تماشيا مع التوسعة التي عرفها مفهوم الأمن.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الفضاء الجغرافي السياسي الذي يمثل البيئة المادية والمعنوية التي تتفاعل فيها ديناميكيات السياسة الأمنية في الجزائر. فالجزائر جزء من المنظومة الإقليمية المغاربية والعربية في أبعادها الثقافية والجغرافية المادية والتي تشكل ثقافتها السياسية التي تعد بيئة تبلور السياسات العامة بما فيها السياسة الأمنية. وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناول الأول منهما الأبعاد المادية في الجغرافية السياسية للجزائر باعتبارها

امتداد طبيعي للفضاء المغاربي والعربي. أما المبحث الثاني فتناول بالدرس والبحث الأبعاد الثقافية لهذا الفضاء مركزا على تفكيك الخطاب العنفي الذي تعتمد عليه الجماعات المسلحة في الفضاء المغاربي والعربي لتبرير سلوكيتها باعتبار أن هذا الخطاب ينطلق من فهوم متفاوتة وقراءات متعددة ومجتزأة للنص الديني.

أما الفصل الثالث فكرس لدراسة التحولات في البيئة الإستراتيجية التي عرفتها المنطقة المغاربية منذ نهاية 2010 في إطار ما يسمى الربيع العربي، وهي التحولات التي تعد بمثابة المدخلات للسياسة الأمنية في الجزائر التي تتناولها هذه الدراسة في الفترة بين 2010 و2016 . وقد قسم هذا الفصل كذلك إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول التطورات التي عرفتها المنطقة المغاربية في إطار ما يسمى الربيع العربي والتي تميزت باحتجاجات شعبية انطلقت في نهاية سنة 2010 في تونس والتي سرعان ما انتقلت عدواها إلى الكثير من الدول في الفضاء الجغرافي والثقافي المغاربي والعربي على غرار مصر وليبيا وأدت إلى تحولات سياسية واجتماعية عميقة. أما في المبحث الثاني فتطرقت الدراسة إلى التداعيات السياسية والاجتماعية لهذه الأحداث.

أما الفصل الرابع والأخير فكرس لتحليل السياسة العامة الأمنية الجزائرية في فترة 2016/2010 من خلال مبحثين، حيث تناول المبحث الأول دراسة بنية صنع القرار الأمني باعتبار أن السياسات العامة بشكل عام والسياسة العامة الأمنية بشكل خاص تعد من مخرجات النظام السياسي، وهنا تم التركيز على طبيعة نشأة النظام السياسي الجزائري وسياقات بزوغه باعتباره نتاج الحركة الوطنية والثورة التحريرية، وفي هذا السياق دائما تم التطرق في هذا الفصل إلى مؤسسات صنع القرار الأمني خاصة تلك المؤسسات الفاعلة على غرار مؤسسة رئاسة الجمهورية والجيش والمؤسسات الأمنية مع التركيز على التحولات التي عرفتها هذه المؤسسات في فترة الدراسة. أما المبحث الثاني فقد تناول توجهات السياسة العامة الأمنية في الجزائر في الفترة 2010 /2016 باعتبارها رد فعل صانع القرار الأمني لأحداث ما يسمى الربيع العربي، وقد تم التركيز هنا على البعد العسكري الإستراتيجي وتحليل دور الجزائر كدولة إقليمية وعرجت الدراسة على التوازنات الدولية والعقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية، كما تناول هذا المبحث البعد التنموي و الاجتماعي باعتبار أن هذه الفترة تميزت بهبوط في سعر البترول الذي يمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي الجزائري، إضافة إلى أن هذه الأحداث التي عصفت بالفضاء المغاربي والعربي بشكل عام كانت دوافعها المعلنة على الأقل اجتماعية تنموية.

الفصل الأول

يرتبط الأمن والسياسة العامة ارتباطا وثيقا، فالأمن ليس أحد مخرجات السياسة فحسب بل هو أحد مجالاتها الأساسية الذي يؤثر في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية للكيانات الجماعية والفردية سواء كانت دولتية أو فوق دولتية أو حتى تحت دولتية . ويبحث هذا الفصل في تطور كل من هذين المفهومين وتحليل أبعادهما المختلفة. فالأمن باعتباره دراسة أكاديمية يعد حديث النشأة، فرغم أن الدراسات الإستراتيجية المرتبطة بأمن الدولة من حيث بقائها في نظام دولي يتسم بالصراع الطبيعي أو البنيوي ليست بهذه الجدة، إذ ترتبط بتطور التنظير في العلاقات الدولية خاصة في سياق النظرية الواقعية، إلا أن تحولا كبيرا في الدراسات الأمنية طرأ على هذا الحقل تعميقا وتوسيعا مع نهاية عقد الثمانينيات خصوصا مع مدرسة "كوبنهاغن". ومع توسيع الأمن إلى قطاعات أخرى ومواضيع متعددة أضحت دراسة السياسة الأمنية باعتبارها مجالا من السياسات العامة تشمل هي الأخرى فضاءات غير دولتية ، تنموية ومجتمعية كذلك.

المبحث الأول : الأمن : الأبعاد المفاهيمية والنظرية للأمن.

للأمن حضور دائم في حياتنا، نادرة هي المواضيع التي تطرح دون ذكر للأمن ولو بشكل عابر، فقد يذكر في النقاشات اليومية مثل ما يكون ذلك في النقاشات السياسية، بل هناك من يعتبر أن الأمن أصبح من أهم القضايا الاجتماعية في عصرنا اليوم، إذ لما يتم اعتبار الأمن كحق أو كشيء نمتلكه فإنه سوف يصبح مهيمنا على مجموع الفضاء السياسي، إلى درجة أنه يحدد الغاية من كل الفعل السياسي، فهو يتمتع بمكانة حساسة إلى حد أنه يشمل تقريبا كل الساحة السياسية. فالأمن يمثل انشغالا أساسيا للفواعل الاجتماعيين والدولة والأحزاب السياسية والقادة السياسيين الذين يعملون من أجل الأمن ويتدخلون لصالح الأمن ويعملون على إعادة استتباب الأمن أو يكافحون ضد مصادر اللاأمن. [1]

ويمكن أن يتصور الأمن أيضا كقوة سياسية كبيرة جدا وكرمزية سياسية قوية. ورغم ذلك فالأمن يمثل مفهوما مستعص على الإلمام به لكونه يمثل مرونة دلالية، فهو يمثل مصطلحا فضفاضا ويصعب تصفحه بشكل جذري، فهناك أمن عام، أمن صحي، أمن اجتماعي، أمن غذائي أمن مدني، أمن معلوماتي، أمن خاص، حيث أن كل مجال من هذه المجالات ينسحب عليه معنى خاصا للأمن، فالأمن المدني يتعلق بالترتيبات المتخذة لتفادي الكوارث ولمواجهة مختلف المخاطر سواء كانت طبيعية أو إنسانية، أما الأمن المعلوماتي فهو يهدف إلى حماية نظام معلوماتي ضد الاختراقات التي تطال الشبكة والنظام المعلوماتي، في حين الأمن الخاص مرتبط بالنشاط الذي يقوم به

[1] Pierre Berthelet, **Chaos International et sécurité globale: la sécurité en débats,** (Paris : Publibook, 2014), p.17.

أشخاص ضمن الميدان الخاص (مثل نقل الأموال) ، كما يتعلق كذلك بمجموع الترتيبات المتخذة من قبل جمعيات خاصة من أجل تأمين فضاءات خاصة سواء كانت مفتوحة أو لا. على ضوء هذا فإن الأمن يعبر عن حقيقة متغيرة باعتبار اختلاف المجالات، ويمكن التأكيد أن الأمن مفهوم معقد الفهم، فمن ناحية ينطبق على مجموع مجالات الحياة الاجتماعية ما يضاعف التعريفات ومجالات الدراسة، ومن ناحية أخرى فالأمن دائما ما يحمل معنى مؤدلجا.[1]

المطلب الأول : تعميق و توسيع مفهوم الأمن ؛ من الأمن العسكري إلى تعدد قطاعاته.

الفرع الأول : الأبعاد الأنطولوجية والجذور اللغوية لمفهوم الأمن.

يثير التطرق إلى فحوى معاني الأمن عدة أسئلة تتعلق بفلسفة المعرفة وبالخصوص فيما يتعلق بالابستملوجيا أي كيف نعرف أشياء، وفيما يتعلق بالأنطلوجيا أي ما هو تصورنا عن الظاهرة الاجتماعية وفيما يتعلق بالمنهجية أي كيف يجب أن ندرس العالم الاجتماعي. وإذا ما تم قبول فكرة أن الأمن مفهوم متنازع عليه، فإن نقاشا حول التعريف لا يمكنه أن يحل نهائيا بشكل مجرد، عوضا عن ذلك فإن بعض المواقف سوف تكون مهيمنة وتكون مطبقة من خلال ممارسات السلطة.

من هنا يمكن القول أن أول ما يخطر في الذهن أن الأمن في الغالب الأعم يكون مصاحبا لفكرة التقليل من التهديدات التي تطال القيم الثمينة وبالخصوص تلك التي لو تركت لحالها لمثلت في المستقبل القريب تهديد بقاء لموضوع مرجعي خاص، ومن الواضح أن كون الأمن والبقاء دائما ما يكونا مترابطين لا يعني ذلك أنهما مترادفان، وباعتبار أن فكرة البقاء شرط وجودي فإن الأمن ينطوي على القدرة على السعي نحو طموحات سياسية واجتماعية ثمينة .

ويمكن القول بصورة مبسطة أنه يمكن تحديد مدرستين فلسفيتين فيما يتعلق بالأمن، كل واحدة منهما تنطلق من نقاط انطلاق مختلفة جذريا. المدرسة الفلسفية الأولى ترى الأمن عمليا كمرادف لتراكمات القوة، انطلاقا من هذه النظرة يعتبر الأمن كقوة، مثلا من أجل أن يتحقق الأمن يجب على الفاعلين أن يمتلكوا بعض الأشياء من قبيل الملكية الخاصة، المال، الأسلحة....الخ . وبشكل دقيق القوة تعتبر كربان للأمن، فالمزيد من القوة والعسكرية منها بالخصوص تجعل الفاعلين يمتلكون أكثر الأمن.

هذا فيما تشكك المدرسة الفلسفية الثانية في فكرة أن الأمن يرشح عن القوة، عوضا عن ذلك ترى أن الأمن يرتكز على التحرر الذي يمثل بؤرة اهتمام إلى جانب العدالة وضمان حقوق الإنسان. من خلال هذه النظرة

[1] Ibid,p.18.

يتصور الأمن كعلاقة بين مختلف الفواعل ولا يتصور كقوة، ويمكن لهذه العلاقات أن تدرك في مضامينها السلبية باعتبار أن الأمن هو غياب شيء مهدد، أو في مضامينها الإيجابية باعتبار تعلق الأمن بالظواهر التي تسمح وتجعل الأشياء ممكنة.

ويستدعي إدراك الأمن من خلال منظومة علاقات، امتلاك درجة من الثقة فيما يخص علاقاتنا التي تأتي من خلال تقاسم بعض الالتزامات، التي بدورها توفر درجة من الاطمئنان والقدرة على إدراك الآخر. ويؤكد هذا الموقف على أنه ليس لسلعة معينة مثل الأسلحة النووية أن تكون العامل الحاسم في فهم المعادلة الأمنية، أمن / لا أمن، بل العلاقة بين الأطراف المعنية، فصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية يعتقدون أن إمكانية امتلاك إيران للأسلحة النووية هو مصدر ذو أهمية بالغة للاأمن، لكنهم لا يملكون نفس الموقف في ما يخص الترسانات النووية التي تملكها فعليا الهند وباكستان [1].

فمن أجل ضمان الأمن يتحتم التعاون دون حرمان الآخرين منه، وكانت إبان الحرب الباردة مثل هكذا مقاربة واضحة في نداء "ألوف بالما" Olaf Palme (رئيس الوزراء السويدي الأسبق) حول الأمن المشترك ولاسيما اقتراحه أن الزعماء يجب أن يحققوا الأمن ليس ضد العدو ولكن جنبا إلى جنب معه ويرى "بالما" أن الأمن الدولي يجب أن يرتكز على البقاء المشترك بدلا من أن يرتكز على التهديد بالدمار المشترك .[2]

من جهة أخرى، ما من شك في أن مفهوم الأمن نشأ في المجال المعرفي والثقافي الغربي والأنجلوساكسوني بشكل خاص، وعليه فإن أي بحث لغوي يهدف إلى الكشف عن أصول هذه الكلمة سوف يتجه إلى بيئتها التي نشأت فيها وهي بالتأكيد اللغة الغربية .

وتشير الجذور الايتملوجية لعبارة أمن في اللغة الفرنسية sécurité إلى أن لها أصلا في اللغة اللاتينية فهي مشتقة من كلمة securitas ، التي ترجع هي الأخرى إلى كلمة securus . وحسب "جون دوليمو" " Jéan Delumeau" فإن عبارة securitas هي المنشأ الذي صدر منه كل من كلمة sûreté (sureté) و كلمة sécurité . وإذا ما صح القول أن كلا من عبارة sécurité وعبارة sûreté كانتا تاريخيا تحملان نفس المعنى في اللغة الفرنسية، فإنه تجدر الإشارة إلى أنهما اكتسبتا بمرور الوقت معنى خاصا لكل منهما، ففي الوقت الذي تشير فيه كلمة sûreté إلى حالة من الأمن الموضوعي أي غياب الخطر فإن كلمة sécurité تحمل هي مفهوما معنويا، أي الشعور بالأمن. وتتضمن عبارة sûreté بالأساس وقائع وحالات ملموسة كتدابير وقائية ضمانات مختلفة، مكان حيث لا نخشى الاعتداء...الخ.

[1] Paul D. Williams, **security studies an introduction**, London : (Routlege, 2008), pp. 5,6
[2] Ibid, p. 5.

"يؤكد فريدريك كوست " frédiric Coste في هذا المضمار أن كلمة sécurité تعني غياب القلق فهي تعبر عن حالة من السكينة النفسية والثقة كما يذكر ذلك " إريك شاليمو" Eric Chaluméau . في الواقع كلمة sécurité مكونة من التركيب بين البادئة في اللاتينية sine أي (sans) التي تعني النفي وبين كلمة cura التي تعني القلق .

ويلاحظ " جون دوليمو" أن هذه التفرقة بين الكلمتين تنسحب كذلك إلى اللغة الانجليزية، فكلمة safety تعبر عن اليقين وعبارة security ظهرت في وقت لاحق في عصر النهضة والإصلاحات حيث ترجع أساسا إلى المجال المعنوي أي غياب الخوف والقلق، الثقة، الاطمئنان.

كما يستنتج نفس التفرقة في اللغة الألمانية بين العبارة sicherung من جهة وكلمة sicherheit من جهة أخرى، فكلمة sicherung ترتبط بعلاقة مع معنى اليقين والضمانات الموضوعية، وبالمقارنة فإن كلمة sicherheit (sgefuhl) تشير بالنسبة له إلى الشعور بالضمان . [1]

أما في اللغة العربية فإن المصطلح المعتمد أكاديميا وحتى عمليا للدلالة على المصطلح المستعمل في العلوم السياسية سواء sécurité في اللغة الفرنسية أو security في اللغة الانجليزية هو الأمن، ولهذا اللفظ معاني واسعة، فهو يرتبط أحيانا بالجانب السلبي أي بعدم الخوف، فنقول أمن فلان يأمن أمنا أي لم يخف وأمنته ضد أخفته. وقد يحمل معنى التصديق، فأصل الإيمان هو التصديق. وقد يحمل معنى الطمأنينة كذلك، فالرجل الأمنة هو ذاك الذي يطمئن إلى أي أحد ويثق في الجميع. وقد يحمل كذلك معنى السلم، فيقال أمن فيه أي سلم.[2]

الفرع الثاني: الأمن بين الأسطورة التاريخية و الأطروحة الفلسفية.

دأب الباحثون في الدراسات الأمنية على الغور في أعماق الجذور التاريخية والفلسفية لتطور مفهوم الأمن، وفي الغالب يتم هذا البحث في إطار التطور التاريخي للسياسي (Le politique) في البيئة الغربية، فالدولة الواستفالية هي الموضوع المرجعي الذي يستند عليه هؤلاء في تحديد معالم تبلور مفهوم الأمن. ويركز المجتمع العلمي الغربي الذي تطورت فيه العلوم السياسية في دراسته لتطور مفهوم الأمن على البيئة الثقافية والسوسيولوجية للمجتمعات الغربية، وعلى الميثالوجيا اليونانية.

على مستوى تطور المفهوم سياسيا يمكن حسب هؤلاء الباحثين تمييز مرحلتين منفصلتين، الأولى تمتد بين النصف الثاني من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، فهي ترتبط بفكرة الأمن كهدف مشترك للأفراد

---

[1] Berthelet, op.cit, p.23.

[2] مصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، ، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1)، 1996، ص ص. 30،31.

والجماعات والدول والذي يكتسب من ثم صفة الحقيقة المادية بالتركيز على الدولة أو ما يعرف في اللغة اللاتينية Republique التي هي عند " فريديريك لايبنتز" Friedrich Leibniz عبارة عن شركة حيث الهدف المشترك هو الأمن. في هذا التقليد الفكري، الدولة ليست المرجع ولا بتعبير آخر الموضوع الوحيد للأمن ولا حتى أقل من ذلك باعتباره غاية لها وقد كان ينظر للدولة على أنها وحدة تبحث عن تحقيق الأمن المشترك من خلال حماية القيم الإنسانية.

وتسجل الثورة الفرنسية المرحلة الثانية من خلال جعل الأمن ميدانا مختصا بالدولة يتحقق بالقوة، بوسائل عسكرية و/أو دبلوماسية. وكان آدم سميث مقتفيا آثار "توماس هوبز" أول كاتب رافع لصالح مثل هكذا تحويل مركزي للأمن عن محوره الليبرالي، معدلا إياه في اتجاه معنيين، الأول اعتبار أن الدولة أصبحت الفاعل الأساسي، مكلفا بحماية المجتمع من العنف ومن غزو المجتمعات الأخرى، وثانيا وبطريقة أكثر راديكالية، اعتبار أن حرية الأفراد تخضع إلى أمن الدولة، التي من أجل هذا يتوجب عليها استعمال الجيش. في الخلاصة الأمن الفكرة الرئيسية في التقليد الفكري الليبرالي أصبح مشروطا بالدولة، والأفراد هنا يحصلون على الأمن في حالة فقط حصول الدولة عليه. هكذا أصبح بالإمكان الجزم أن الثورة الفرنسية لم تقم إلا بتعميق وتقوية الاتجاه الذي من خلاله يجب اعتبار أمن الأفراد كنقد سياسي للأمن السياسي، ومع "روسو" Rousseau يصبح الأمن المشكل الأساسي الذي يتوجب على مؤسسة الدولة حله.

هذا هو البعد التاريخي الذي تأصلت فيه فكرة الأمن الوطني لكن لا يوجد هناك إجماع حول مسالة معرفة متى كانت الانعطافة المفهومية التي أدت إلى المفهوم الذي نعرفه اليوم، حيث هناك ثلاثة مقترحات تتقاسم هذا الخلاف، فبالنسبة ل" هيلغا هافتندورن" Helga Haftendorn فإن الأمن الوطني هو نتاج مباشر لعملية المؤسسة المتنامية للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر، أما "أرنست ماي " Ernest May فقد كشف عن استعمال مفهوم الأمن الوطني في النظرية السياسية المستندة على حماية سيادة الدولة الذي تطور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفيما يتعلق أخيرا بالاقتراح التالي ظهرت فكرة الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1945 بمثابة تعبير قوي عن تفنيد الإطار الضيق للدراسات السياسية وكان الغرض من هذا التحول الدلالي هو تمتين العلاقات بين النشاطات الدفاعية للدولة وبين وزارة الخارجية، من أجل وضع سياسة خارجية للولايات المتحدة الأمريكية، في إطار أوسع من ذلك الذي يتشكل رمزيا من خلال مفهوم المصلحة الوطنية .[1]

[1] Thierry Balzacq, "Qu'est –ce que La sécurité national", **Revue internationale et stratégique**, v.4, n° 52, (2003), pp.33-50.

في البعد الفلسفي والسوسيولوجي، يؤكد هؤلاء الباحثون أن الإنسان في القرون الوسطى كان يعيش في حالة دائمة من اللاأمن، إذ كان مصدر التهديدات هو الطبيعة وهو ما يظهر في حالة الأمراض مثل مرض الطاعون، أو ما يمكن أن يتعرض له الإنسان من هجوم حيوانات مفترسة، كما يمكن أن يكون مصدر هذه التهديدات هو الإنسان، حيث يتعلق الأمر بعمليات القتل، وعمليات السطو على الطرقات، وحملات الغزو، أو عمليات السلب والنهب أثناء الحروب. وفي مراحل الاضطرابات يجد الأفراد أنفسهم محتاجين إلى النأي بأنفسهم عن المخاطر بواسطة الحامي. كانت الحماية مضمونة من خلال زعماء المجتمع، لكن من لم يكن بوسعه تأمينها كان يتوجه نحو الكنيسة لإحراز ذلك، هذه الأخيرة كانت تضمن حماية للجسم وبالخصوص خلاصا للروح.

في القرون الوسطى حيث كان للدين نفوذ واسع كان للكنيسة تأثير كبير وخاصة في ميدان الحماية، لكن سلطة الحماية تدرجت نحو اللائكية بمرور الوقت، حدث هذا من خلال تأثير المخاوف الكبرى، ومن خلال الأهمية المتصاعدة التي أصبح يتبوؤها الأمن الجسماني على حساب الأمن الروحاني ومن خلال تراجع سلطة الكنيسة لصالح السلطة السياسية. ويؤكد "جون دوليمو" Jean Delumeau أن الحاجة إلى الأمن الجسماني حلت محل الحاجة إلى الأمن الروحاني في سياق منظور فلسفي حول مكانة الإنسان بالنسبة للإله وكذلك في الإطار الفكري الذي يؤكد على الحرية الفردية وعلى مكانة الإنسان في المجموعة.

أصبحت بالمقابل السلطة السياسية تحظى بتأثير متزايد في الحياة اليومية في الوقت الذي انكفأت فيه السلطة الدينية إلى الحياة الروحية، في هذا المشهد يتحتم على السلطة السياسية أن تضطلع بدور الحامي، ويضيف "دوليمو" أنه لما أصبح العرض بالنسبة للأمن لائكيا فإن الطلب عليه هو الآخر أصبح كذلك. تبقى هناك نقطة مهمة تستحق أن يتم التركيز عليها فيما يخص هذا التحول المزدوج في مفهوم الأمن، من سلطة الحماية الدينية إلى سلطة الحماية السياسية من جهة ومن أمن الروح إلى أمن الجسم من جهة أخرى، وهي تتعلق بالوضعية البارزة للدولة في هذا الشأن ، فهذه الأخيرة تقمصت تدريجيا دور الحامي بوصفها وحدة ذات سيادة .[1]

الفرع الثالث: الإشكالات المفهمية في تحديد معنى الأمن في المنظور السياسي.

تطرح إشكالات عديدة في العلوم السياسية حول تحديد مفهوم الأمن بشكل دقيق، لعل بعضها يرجع إلى حداثة الطرح السياسي لمسألة الأمن الذي ترجع أولى التأملات فيه منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل بوصفه حقلا معرفيا مستقلا ، هذا فيما يمكن أن يكون التجاذب بين مختلف التيارات أحد الأسباب الأخرى.

[1] Berthelet, .op.cit, pp. 23-25

لقد أخذ تعريف الأمن في الأوساط الأكاديمية منذ نهاية الثمانينيات بعدا آخر، حيث أن جل هذه الجهود انصبت حول إعادة تعريف أجندات سياسية للدول/الأمم بدل تعريف مفهوم الأمن نفسه ، وعادة ما يحمل ذلك شكل افتراضات تستهدف إعطاء أولوية كبرى لقضايا مثل قضايا حقوق الإنسان، الاقتصاد، البيئة، ترويج المخدرات، الأوبئة، الجريمة المنظمة أو الغبن الاجتماعي ، بالإضافة إلى ذلك اهتمامات تقليدية تتعلق بالأمن ضد التهديدات العسكرية الخارجية. هذه الافتراضات عادة ما تكون معززة بخليط من الحجج ، منها الحجج المعيارية التي تتعلق بحماية قيم الأشخاص أو مجموعات الأشخاص، وحجج أمبريقية تتعلق بطبيعة وحجم التهديدات . نسبيا لا تلقى القضايا ذات الطابع المفاهيمي اهتماما كبيرا ، انطلاقا من كونها قضايا مفاهيمية .

لا شك أن تحديد العناصر المشتركة في المفاهيم المختلفة للأمن مفيد على الأقل من وجوه ثلاثة ، أولا يسهل طرح السؤال الأكثر أهمية في العلوم الاجتماعية المتعلق بطبيعة الأمثلة العلمية ، ثانيا يشجع التحليل العقلاني للسياسة من خلال تسهيل المقارنة لنوع من السياسة الأمنية مع نوع آخر ، وثالثا يسهل عملية الاتصال العلمي من خلال إرساء أرضية تفاهم فيما بين وجهات النظر تلك المتباينة.[1]

قضية تحديد معنى للأمن طفت إلى السطح من جديد في أعقاب عملية توسيع وتعميق لأجندة الدراسات الأمنية، حيث ذهب بعض الباحثين إلى أن عملية تحليل الأمن تعود إلى عملية تعريفه ، أي إعطائه معنى في قول موجز، بالنسبة للبعض الأخر من أمثال "أول ويفر" Ol Waever فإنه يجب مفهمته أي إعطائه محتوى خاص أكثر اتساعا وأكثر تعقيدا وتكون له قابلية للتواصل من خلال اللغة فيما يذهب "جيف هيسمانس" Jef Huysmans إلى أن كلا من هذين الشكلين الذين لا يختلفان من حيث عملية تحديد معنى الكلمة هما في العمق عبارة عن عادات أو تقاليد تنقية سائدة في الحقل الأكاديمي والتي يمكنها أن تنتج مقاربات مختلفة من أجل صياغة مضمون الأمن .

وتسمح عملية المفهمة باكتشاف ما يميز سياسة أمنية وكذلك النقاش الذي يتولد عنها بشكل تفصيلي أكثر، فهي تنطلق من قاسم مشترك من أجل رسم صورة تحليلية تسمح بإضفاء وضوح أكثر لما يمكن أن يكون تحليلا للأمن. بالنسبة لـ" ميكائيل دايلون" Michael Dillon فهو دون الدخول في النقاش بين التعريف أو المفهمة فإنه يقترح فحصا إتيمولوجيا وجينيالوجيا للفظ، حيث أن الايتيملوجيا تركز على نظام الخطاب وعلى ألفاظه الأساسية مع الإشارة إلى معانيه الحقيقية ، في حين تهتم الجينيالوجيا بدخول الأمن في الخطاب.

[1] 1 David A. Baldwin , "The concept of security", **Review of international studies**, 23, (1997), pp. 5-26.

حسب " دايلون " فإن الأمن لفظ مزدوج فهو لا يعني فقط وسيلة التحرر من الخطر ولكن كذلك وسيلة لحمله على تحجيمه. وبما أن الأمن ولد من الخوف فإنه يستوجب تدابير مضادة من أجل مراقبة و احتواء والقضاء وتحجيم هذا الخوف. والأمن بوصفه لفظا يكتنفه الغموض يتضمن في نفس الوقت الأمن واللاأمن حيث أن "دايلون" من وحي فكر "هايدغر" يكتبه بطريقة تجمع المعنيين بوضع البادئة in بين قوسين (in)sécurité.[1]

وتطرح في أدبيات الدراسات الأمنية إشكالية تحديد معنى دقيق للأمن يحظى بالإجماع لدى كل المجتمع العلمي، لكن الأمر كما يرى "بوزان" غير متاح ذلك أن السمة الأساسية لمفهوم الأمن كما يقول "بوزان" هو أنه مفهوم متنازع عليه جوهريا essentially contested concept فما هي إذن التنازعية الجوهرية في مفهوم الأمن؟ و ما هي دائرة قبولها في المجتمع العلمي للدراسات الأمنية ؟

في الواقع، في الوقت الذي طرح فيه بعض الباحثين الأمن كمفهوم متنازع عليه جوهريا، يرى "بلدوين" David A. Baldwin أنه من بين العديد من الدوافع لمثل هكذا تصنيف للأمن هناك اثنان منها بشكل خاص غير مقنعة، في المقام الأول يجب أن يكون المفهوم قابلا للتقييم حيث يدل أو يؤكد على واقعية لقيمة معينة، ويستند أصحاب هذا الطرح على المقاربة الفلسفية التي طرحها"غالي" Gallie حول المفاهيم المتنازع عليها جوهريا بشكل عام ، ويستعمل "غالي" مفهوم البطل في الرياضة من أجل تقديم مثال توضيحي لهذه النقطة ، حيث يقول أنه عندما نصف فريقا معينا بالبطل فهذا يعني أنه يلعب اللعبة أفضل من الفرق الأخرى ، والسؤال المطروح هنا هو ما إذا كان مفهوم الأمن مماثل لمفهوم البطل ، بالنسبة للنيوواقعيين يبدو الأمر كذلك حيث يرى هؤلاء أن الأمن هو الهدف الأكثر أهمية الذي تسعى دولة معينة لتحقيقه ، تماما مثل أن تحقيق لقب بطولة ما، هو دون شك الهدف الذي تسعى لتحقيقه كل الفرق، كما هو الحال في المثال الذي ضربه "غالي" فكما تتنافس فرق من أجل أن تكون بطلة، كذلك الدول هي في منافسة من أجل الأمن ، ومثلما أن البطل هو من يلعب أفضل من الفرق الأخرى، فإن الدول التي تتمتع بأمن أكثر من الأخرى هي التي تكون الأفضل بينهم حسب القراءة النيوواقعية للعبة السياسة الدولية . إذن من وجهة النظر النيوواقعية يمكن معالجة الأمن كمفهوم قابل للتقييم .

ويقدم "وولفرز" Wolfers نظرة مختلفة عن الأمن فهو يرى أن الدول تختلف على نطاق واسع من خلال القيمة التي تسديها للأمن ، وأن البعض منها يمكن أن تكون غير راضية عن وضعيتها كدولة غير مهتمة بالحصول على قيم جديدة على الحفاظ على القيم التي تمتلكها ، انطلاقا من وجهة النظر هذه يقال أن امتلاك دولة معينة أمن أكثر من دولة أخرى لا يعني أنها أفضل منها ، تماما مثل ما إذا قلنا أن دولة معينة إذا ما كان لها عدد أكبر

[1] Ayse Ceyhan "Analysé la sécurité : Dillon, Waever, Williams et Les autres", **Cultures & Conflits**, n°31-32, (1998) pp. 39-62.

من الأشخاص ومساحة أكبر من دولة أخرى لا يعني أنها أفضل منها . حسب"وولفرز" السياسة الدولية ليست لعبة حيث كل الدول تلعب وفق نفس القواعد ، و تتنافس على نفس لقب البطولة ، وإذا كان الأمن بالنسبة للنيوواقعيين مفهوما قابلا للتقييم فإنه عند البعض الآخر على غرار "وولفرز" ليس كذلك .

الدافع الثاني لتصنيف مفهوم معين كمفهوم متنازع عليه جوهريا ، والذي يمكن اعتباره السمة الحاسمة في تحديد هذه المفاهيم، هو أنه يجب أن يولد بالفعل نقاشا حادا حول طبيعة المفهوم وتطبيقاته في مختلف الحالات . يقصي "غالي " عمدا الخلافات السياسية في الحياة العملية التي تعكس نزاعات المصالح والأذواق أو المواقف ، بالنسبة لـ "غالي" التنازع الجوهري في المفهوم يعني أكثر من أن الأطراف المختلفين يستعملون صيغ مختلفة لمفهوم معين حيث كل طرف عليه التعرف على الطبيعة التنازعية للمفهوم الذي يستعمله وكل واحد عليه أن ينخرط في نقاش حاد في الدفاع عن وجهة نظره لمفهومه الخاصة .

لكن تخلو أدبيات الدراسة في الأمن عمليا من نقاش مفهومي حاد، فالنيوواقعيون يمكن أن تكون لهم مفهمة أخرى مغايرة لتلك التي يمتلكها "وولفرز" لكنهم لا يناقشون موقفه بل يتم إهماله، وغالبا ما لا يتمكن الكتاب من إعطاء تعريف للأمن ، وإذا تم ذلك فإنه نادرا ما يكون مرفقا بنقاش حول أسباب تفضيل تعريف على آخر.

لا يمكن اعتبار هذا نوع من الصراع المرير حول المفهوم الذي يعنيه "غالي"بالنسبة لمسائل مثل التي تتعلق بالعدالة الديمقراطية أو العقيدة المسيحية، حتى لو أن الأمن وجب تصنيفه كمفهوم متنازع عليه جوهريا كذريعة لعدم وضع مفهمة خاصة للأمن تكون على درجة من الوضوح والدقة الممكنة.

إذن ترجع فكرة المفهوم المتنازع عليه جوهريا إلى أن مختلف الأطراف يدعون امتلاكهم فهما أكثر وضوحا وأكثر دقة من ما يمتلكه الآخرون، رغم أن "بوزان" تنصل صراحة من أي نية لوضع تعريف دقيق ويرى أنه أي محاولة لفعل ذلك هي تعد على وظيفة المفاهيم المتنازع عليها جوهريا في العلوم الاجتماعية . في الواقع يرى "بلدوين" أن الذي طرحه "بوزان" غير مقبول فهل يمكننا أن نأمل في إدراك معنى الأمن دون تعريفه.[1]

نتيجة أخرى يعزوها "بوزان" إلى التنازعية الجوهرية في مفهوم الأمن وهي أن هناك مجموعة من التناقضات كامنة في المفهوم نفسه، ليس واضحا تماما ماذا يعنيه هذا، لكن هذه التناقضات يبدو أنها تتعلق بما يكون بين الفرد والدولة، بين الأمن الوطني والأمن الدولي ، بين وسائل عنيفة وغايات سلمية ، بين أبيض وأسود في جنوب إفريقيا ....الخ ، في الواقع بالنسبة لمسلمة "بوزان" حول التناقض الأساسي في الأمن في معظم الدول هو أن هذا التناقض

[1] David A. Baldwin, op.cit. pp.10-12.

يكمن بين أمنها الخاص وبين أمن الدول الأخرى ، فهو يرى أن الحرب الباردة نفسها يمكنها أن توصف بكونها مفارقة بين أمن حلفاء الناتو وسلام دول حلف وارسو.

صحيح أن سعي الدولة لتحصيل الأمن من أجلها هي يمكن أن يدخل في نزاع مع سعي الفرد لتحصيل الأمن ، لكن هذا يعبر في الحقيقة عن حدث أمبريقي أكثر من مشكلة مفهومية . فغالبية الظواهر المتبناة من قبل "بوزان" بوصفها مفاهيم تناقضية يمكن بشكل أفضل اعتبارها حالات لنزاع قابل للتحقق الأمبريقي بين مختلف الفواعل والسياسات. [1]

هذا في حين ناقش "بيل مكسويني" Bill Mcsweeney بقوة وجهة نظر "بوزان " حول المفهوم المتنازع عليه جوهريا، حيث أكد أن عمل "بوزان" روج لأسطورة كان لها واسع الانتشار حول الصفة التنازغية لمفهوم الأمن. وجاء تحدي " مكسويني" في شقين، الأول كان ضد رأي "بوزان" في أن مفهوم الأمن كان واقعيا محط خلاف خطير بين العلماء، حيث فند "مكسويني" هذا ، مؤكدا أن الخلافات الشديدة حول الأمن بدأت فقط منذ التسعينيات، وليس في الفترة التي سبقت ظهور كتاب "بوزان" لأول مرة. في الواقع لم يكن "بوزان" في معرض وصف نقاش يجري فعليا، كما يبدو أنه هو نفسه كان يعتقد ، إنما كان هو من الذين أسسوا له.

الأسطورة الثانية التي فندها "مكسويني"هي استعمال "بوزان" لعبارة "المفهوم المتنازع عليه "، حسب "مكسويني" فإن "بوزان" بهذه الطريقة أعطى للأمن وضعية استثنائية من خلال مقارنته مع مفاهيم رئيسية أخرى في العلاقات الدولية من قبيل الدولة، وكان "مكسويني" يريد التأكيد على العكس، أن سائر هذه المفاهيم متنازع عليها وعلى النقيض من "بوزان" كان يعتقد أن مفهوم الأمن لم يكن بالنسبة للكثيرين في التخصص متنازعا عليه ولكنه أصبح كذلك، وأن هذا النقاش لم يجعل من الأمن مفهوما استثنائيا، بل بالأحرى منحه وضعا مشابها لمفاهيم أساسية أخرى في فهم المجتمع الإنساني، من قبيل الدولة والعدالة . [2]

من جهته عارض كذلك "كان بوث" Ken Booth أطروحة "بوزان" حول الصيغة التنازعية لمفهوم الأمن، وينقل في هذا رأي "تيرانس بال" Terence Bal الذي فند أطروحة "غالي" حول المفاهيم المتنازع عليها جوهريا في سنوات الثمانينيات، والذي وصف فكرة التنازع الجوهري نفسها بأنها متنازع عليها وبأنها فكرة إشكالية، وإذا لم تكن خاطئة فهي تقع في الدور وعليه فهي منطقيا فارغة من المعنى.

النقطة التي ركز عليها "بال" كانت أن الأدلة الأمبريقية تشير إلى أن كل مفهوم بعينه يوصف بالتنازع - وهي صفة يصعب تحديدها - لا يعني ذلك أنه دائما ما يكون حوله خلافات، رأيه مثلا حول مفهوم السلطة أن التنازع

[1] Ibid, pp.10-12.
[2] Ken Booth , **Theory of World Security** , (New York : Cambridge University Press),, 2007,p.99

عليها أمر محتمل ، انطلاقا من مقاربة مماثلة لهذه يحاول "بوث" أن يبرهن على ما إذا كان الأمن مفهوما جوهري الاحتمال أو جوهري التنازع ، فهو يؤكد أن النظر إلى الطبيعة التنازعية للأمن هي بسبب هاجس الحاضر .

فبعد أن كان مفهوم الأمن بعيدا عن التنازع عليه منذ مدة طويلة في التقليد النظري للتخصص شجع التركيز على المفهوم منذ عقد الثمانينيات فكرة أن هذه الخلافات التي صاحبت هذا النقاش الجديد حول المفهوم هي في طبيعة الأمن، ويرى "بوث" أن المعنى الأساسي للأمن لا يحمل معنى التنازع الجوهري لكن معناه بوصفه ممارسة في السياسة الدولية هو الذي يمكنه أن يتقمص معنى التنازع الجوهري على الرغم من أن هذا كذلك فيه نقاش، بعبارة أخرى، ادعاء "بوث" هو أن الأمن باعتباره مفهوما قاعديا يتكون من عناصر قاعدية التي ليست بالضرورة متنازعا عليها لكن لما تأتي إلى السياسة العالمية سرعان ما يغطي هذه النواة طبقات من المعاني الوافدة من النظريات السياسية المختلفة، وهذه الأخيرة تكون متنازعا عليها، ثم هذا التنازع قد يكون جوهريا أو احتماليا، وهذا بالنظر إلى تدفق وتأثير النظريات السياسية وصعود وسقوط برادايمات النظام السياسي الدولي، والعناصر الأساسية في الأمن التي يؤكد عليها "بوث" ليست متنازعا عليها، وهي تشير إلى أن الأمن مفهوم بسيط في الصميم، كما فهم ذلك "هوبز" منذ أربعة قرون . [1]

أما "سيمون دالبي " Simon Dalby وفي إطار إسهاماته في مدرسة الدراسات النقدية للأمن أعاد استعمال الصيغة التي وظفها "باري بوزان" من أجل وصف مفهوم الأمن كمفهوم متنازع عليه جوهريا. في الواقع عبارة التنازع الجوهري المستوحاة من علم اللسانيات تعني أن مفهوم الأمن يمثل موضوع اختلاف وتنازع متقمصا عدة دلالات لا تكون بالضرورة مرتبطة بالتعريف التقليدي، ولكنها تكون بمثابة روافد لصيغ مفهومية سياسية ، هذا يستلزم أن التعديلات وإعادة الصياغة للمفهوم يمكن أن تفسر على أنها تنازع في الصميم .

من جهته يؤكد Ole Waev أن عبارة مفهوم الأمن متنازع عليه جوهريا تعني أنه لا يمكن تعريفه بطريقة دقيقة بسبب طبيعته السياسية المتأصلة. تجدر الإشارة إلى أن "بوزان" رغم وضعه تحفظات بشان مفهوم الأمن إلا أنه لم يتوان في أن يضع تعريفا واضحا له باعتباره " البقاء أو التحرر من التهديدات " حيث أنه بنى فرضيته عليه.[2]

ما هو إذن الأمن ؟ هناك العديد كما يبدو من التعريفات التي تتنوع بتنوع التوجهات الفكرية والزوايا التي يرى منها الباحث مفهوم الأمن، وهذه جملة من التعريفات ساقها "بالزاك" فيما يخص ما أسماه الأمن الوطني :

1 – "بينولوب هارتلاند ثونبارغ" Penelope Hartland-Thunberg : " الأمن الوطني هو قدرة أمة على متابعة بنجاح مصالحها الوطنية كما تراها في أي مكان في العالم " .

[1] Ibid , p100
[2] Ceyhan, op.cit.pp. 39-62.

2 – " جياكومو لوشياني" Giacomo Luciani : "الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة كل اعتداء خارجي " .

3 – " فرانك ن تراجي و ف . ن سيموني" Franck N. Trager et F. N. Simonie : "الأمن هو ذلك الجانب من السياسة الحكومية التي لها كهدف مركزي خلق ظروف وطنية ودولية ملائمة لحماية وتطوير القيم الحيوية الوطنية ضد خصوم موجودين أو محتملين "

4 – " أرنولد وولفرز" Arnold Wolfers : " في الجانب الموضوعي الأمن يعني غياب التهديد الذي يطال القيم المحصل عليها ، في الجانب المعنوي الأمن يعني الخوف من الاعتداء على هذه القيم "

5 – " أول ويفر" Ole Wæver : " يمكن اعتبار الأمن كما في نظرية الحوار، فعل خطاب (...)التمفصل نفسه هو الفعل "

6 – " باري بوزان" Barry Buzan : " في حالة الأمن النقاش يكون من أجل التخلص من التهديد . في سياق النظام الدولي يشير الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على الاحتفاظ باستقلال هوياتها وتماسكها الوظيفي"

الفرع الرابع : قطاعات الأمن.

منذ نهاية الثمانينيات عرفت الدراسات الأمنية تطورا ملحوظا في الميدان المنهجي، حيث دأب بعض الباحثين خصوصا في إطار مدرسة "كوبنهاغن" على توسيع وتعميق مفهوم الأمن الذي كان قبل هذه الفترة مرتبطا أساسا ببعده العسكري، وهنا تبرز أهمية الإطار التحليلي الذي أصبح ينظر للأمن من خلال كونه بنية تتفاعل فيها التهديدات و التعرضات الأمنية.

يرى "بالزاك" أن الأمن ذو امتداد واسع جدا ، بيد أنه بالنظر إلى مرجعية الدولة في الأمن يمكن تصور أربعة قطاعات متمايزة ، وهي في الواقع قطاعات تحظى بالأولوية والتي يبدو أنها مصدر التهديدات البارزة ، هذه القطاعات هي، البيئي و الاقتصادي و السياسي و المجتمعي ، إضافة إلى العسكري بحسب "باري بوزان" .[1]

يتعلق الأمن الاقتصادي بقدرة الدولة على الوصول إلى الموارد الإستراتيجية و إلى الأسواق اللازمة لمحافظتها على قوتها و رخائها ، هذا فيما يبرز الأمن البيئي في نوعية المحيط الحيوي باعتباره مصدرا لاستمرار حياة إنسانية طبيعية على الأرض ، أما الأمن السياسي فهو يتعلق بالاستقرار الأيديولوجي و المؤسسي و المادي للدولة ، كما أن هذه الأخيرة تسير الميدان العسكري و توظفه متى اقتضت الحاجة إلى ذلك ، أما فيما يخص الأمن المجتمعي فهو يتعلق

[1] Balzacq, op.cit. pp.33-50.

بضمان الحفاظ على الأنماط اللغوية التقليدية و الثقافة و الدين و الهوية و الوطنية و العادات في حدود الشروط المقبولة للتطور . [1]

وتبرز أهمية هذا التحليل في تسليط الضوء على زوايا في الأمن لطالما كانت بعيدة عن البحث، فهناك العديد من القضايا الأمنية المستجدة اليوم والتي أصبحت تحظى بالاهتمام في عالم معولم حيث عرفت فيه التهديدات التي تطال الأمن تحولات عميقة وجذرية، وهناك لا شك عدد من المجالات (القطاعات) التي يمكن الوقوف عندها بشكل من التفصيل لأهميتها اليوم منها :

1 – الأمن الإنساني.

غداة هجوم الحلف الأطلسي على صربيا في 1999 صرح الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" بقوله " *الكائن البشري في مركز كل شيء . مفهوم السيادة في حد ذاته تم بلورته لحماية الفرد ، الذي هو سبب وجود الدولة وليس العكس . لم يعد من المقبول رؤية الحكومات تهضم حقوق مواطنيها بذريعة السيادة*" .[2] بهذا التصريح يكون السيد "عنان" قد وضح أساس نظرية الأمن الإنساني . هذا التعريف للأمن المتمحور حول الفرد تأصل تدريجيا في الخطاب الرسمي للأمم المتحدة ، وكذلك في خطاب العديد من الدول و المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

في ميدان الدراسات الجامعية ظهرت مثل هكذا مقاربة للأمن الإنساني من قبل، وتم تداولها من خلال خمسة أطروحات مناهضة لمقاربة مركزية الدولة (الواقعية) و للنموذج الواستفالي .

الأطروحة الأولى تعود لكتابات "غالتونغ" وأبحاثه حول السلام في غضون سنوات الستينيات و السبعينيات، فحسب هذا الكاتب النرويجي فإن المقاربة الواقعية للسلام السلبي التي تعني أن السلام هو غياب العنف المنظم يجب أن تصحح من خلال مقاربة إيجابية للسلام ، فهو يربط هذا الأخير بالبحث عن عدالة اجتماعية و بعوامل التعاون والاندماج بين مجموعات إنسانية التي من شأنها القضاء على العنف البنيوي الذي ينشأ من بنى دولتية .

الأطروحة الثانية وضع معالمها "جون بورتون" John Burton في 1972 ، هذا الأخير يفسر عددا لا بأس به من النزاعات من خلال حرمان الاحتياجات الإنسانية الفردية ، يطرح في هذا الصدد "بورتون" رؤية للمجتمع

[1] Ibid, pp.33-50 .

[2] Charles-Philippe Davide et Jean – François Rioux , "le concept de sécurité humaine" , dans , Jean – François Rioux , **La sécurité humaine une novelle conception des relations internationales** , (L'Harmattan : France , 2001) pp. 19 -24.

العالمي تستند إلى السلام والعدالة و الرفاه ، وهي نظرة مبشرة بظهور مفهوم الأمن الإنساني في سنوات التسعينيات.

الأطروحة الثالثة ترجع إلى المقاربة الليبرالية الأمريكية في نهاية السبعينيات والتي عرضها كل من " ليستر براون" Lester Brwon و " ريشارد وولمان" Richard Ullman اللذان حاولا إعادة تعريف الأمن بالنظر إلى جميع التهديدات المتعلقة بنوعية حياة السكان في دولة ما ، مبتعدين بهذا عن تعريفات الواقعيين المتمحورة على الأبعاد العسكرية الوحيدة ، وقد استتبع تحليلهما هذا بتحليلات آخرين يرون أن من شأن التهديدات غير العسكرية أن تعصف برفاه الشعوب ومن ثم بأمنها .

الأطروحة الرابعة وهي أكثر حداثة تتبناه المدارس النقدية التي أعادت طرح مسألة معرفة ما هو موضوع الأمن. فالأمن الحقيقي بالنسبة لهؤلاء يكمن في انعتاق الكائن البشري من القهر و مواجهة الدول لما تقف هذه الأخير في وجه هذا الانعتاق ، هدف الأمن إذن هو الفرد وليس الدولة و بالتالي تجاوز السيادة .

في الأخير يرى البنائيون أن الأمن الإنساني يتعلق بإعادة بناء المعايير وكذا التغيير في السلوك اتجاه النظام الدولي، تؤدي هذه التغيرات المتدرجة بمختلف الفواعل بما فيها الدول إلى تشجيع و مأسسة التدخلات الإنسانية في تحد لمفاهيم المصلحة والقوة و السيادة .

واستعمل مصطلح الأمن الإنساني رسميا لأول مرة في 1994 في التقرير حول التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية ، فقد دعا هذا التقرير إلى إحداث تحول مفهومي عميق في الأمن النووي أي العسكري في اتجاه توطين لمفهوم الأمن الإنساني . يقلل مفهوم الأمن الإنساني الذي يتميز بطابعه المعولم القائم على الاعتماد المتبادل و المتمحور على الفرد من التركيز على الإقليم ويؤكد على الاهتمام بالشعب ، فهو يتخلى عن المقاربة الواقعية العسكرية لاستبدالها بأخرى (ليبرالية) للتنمية المستدامة و التدخل الإنساني . يتضمن الأمن الإنساني هكذا ، الأمن الشخصي و السياسي و الجماعي و الاقتصادي و الغذائي و البيئي و الصحي.[1]

2 – الأمن المجتمعي.

في إطار رغبتها في أخذ مسافة من الأمن الوطني ، اختارت مدرسة "كوبنهاغن" في دراساتها حول الأمن إهمال العناصر التأسيسية للدولة خاصة منها الإقليم و الشعب من أجل إعطاء الأهمية لمواضيع أخرى على غرار القبيلة والعشيرة و الجماعة الخ .

[1] Ibid. pp. 19 -24.

[1] Berthelet, , op.cit. pp. 140,141.

فقد فضل هؤلاء التركيز في تحليلهم على الأمن المجتمعي ، أي على فكرة أمن الجماعة في حد ذاتها ، الفصل بين الداخل و الخارج تم التخلي هنا عن بعده الجغرافي (داخل أو خارج الإقليم) من أجل الاحتفاظ فقط على بعده الاجتماعي (داخل وخارج الجماعة) ، وقد فصل "أوول ويفر" العنصر البارز في مدرسة "كوبنهاغن" بين الأمن المجتمعي و الأمن الوطني، فعلى عكس مقاربة "بوزان" الذي يرى الأمن المجتمعي في إطار الدولة أكد " ويفر" على استقلالية هذا الأخير. في الواقع، حسب "ويفر" ليس من المحتم تصور الأمن فقط في إطار مفهوم مركزية الدولة.

لقد كان التجديد لدى جماعة "كوبنهاغن" هو رفع المجتمع إلى مصاف الموضوع المرجعي المستقل، فالأمن المجتمعي ليس فقط قطاع من بين قطاعات أخرى . هناك إذن نوعين من الأمن ، أمن الدولة – السياسي ، العسكري ، الخ – وأمن المجتمع/الأمة.[1]

في حين أن رهان البقاء بالنسبة للدولة يتعلق بالسيادة نجد أن ذلك في المجتمع يرتبط بالهوية ، فالمعيار الوحيد لأمن الدولة هو السيادة أما بالنسبة للأمن المجتمعي فالمعيار يتعلق من جهته بالهوية، فالأمن المجتمعي إذن يتعلق بهوية الجماعة. ويرجع الأمن المجتمعي حسب "ويفر" إلى مجموع الحالات التي بموجبها يدرك المجتمع تهديدا يتعلق بالهوية أما فيما يخص حفظ الهوية فهو رهان البقاء بالنسبة للجماعة ، فالبقاء هو من شأن الهوية ، فالمساس بهذه الأخيرة يجعل المجتمع غير قادر على العيش بصفة (نحن) .

حسب "ويفر" إذن فالفعل المستعمل في إطار الأمن الدولتي منفصل بكل وضوح عن ذاك المستعمل في الأمن المجتمعي، فالدولة تدافع عن سيادتها في حد ذاتها في حين يدافع المجتمع عن هويته الخاصة ، لقد جعل "ويفر" مفهوم الأمن المجتمعي مستقلا من خلال إخراجه من ساحة الدولة ، فبدحضه فكرة تصوره كفرع من الأمن الوطني نصب المجتمع موضوعا للأمن بشكل كامل و الذي يتعايش مع الدولة.[2]

أما فيما يخص التهديدات التي تطال الأمن المجتمعي نجد أن أنصار مدرسة "كوبنهاغن" يشيرون إلى النزعة الكوسموبوليتانية وتوحيد الثقافات والموجات الكبيرة للهجرة وكذا التشرذم العرقي، في الواقع هذه النمذجة للتهديدات تردد صداها لدى "باري بوزان" الذي أكد أن التهديدات الأساسية للأمن المجتمعي تتأتى من موجات الهجرة و من الهويات المتنافسة و استحالة استمرار كيان اجتماعي بسبب الضغط الممارس ضد التعبير الثقافي لهذا الكيان ، يتمثل هذا الضغط حسبه في منع استعمال اللغة و الأسماء و الهندام ، يرتبط هذا الضغط كذلك بغلق المدارس و دور العبادة وقد يصل مداها إلى حد نفي أو القضاء على عناصر هذا الكيان.

[1] Berthelet, , op.cit. pp. 140,141.
[2] Ibid pp. 141,142.

على غرار الواقعيين يؤكد "ويفر" على أن الأمن صراع وجودي من أجل بقاء الموضوع المرجعي ، وعليه فإن هوية مجتمع تقدم على أنها مسألة بقاء و دفاع عن القيم الثقافية ، هذا ما يحول القضايا المرتبطة بالثقافة إلى سياسة أمنية ، نتيجة لذلك يضيف "ويفر" أن الثقافة اليوم تشير إلى سياسية معينة ، فالحفاظ عليها يعد رهانا هوياتيا ، أما البقاء فهو يمثل الرهان الأكثر أهمية من الجميع لأن بغياب حل يفقد باقي الرهانات المعنى لأننا – بوصفنا نحن – لن نكون موجودين .

في الواقع كان "ويفر" يدرك أنه بتمديد الدراسات الأمنية إلى الأمن المجتمعي قد يفقد هذا المفهوم جوهره ، فإذا كان قليل من التحول الاجتماعي يعدل ملامح جماعة ما فإن عوامل هذا التحول قد يتم تصورها على أنها تهديدات ، فالخطر إذن هو أن الأمن المجتمعي يمكن أن يذوب في الطبيعة الشديدة المرونة لمفهوم التهديد .

لهذا السبب فهو يعرف الأمن على ضوء استعمال الوسائل الخارقة، حيث يتم تمثل شيء كتهديد في وجوده في حد ذاته ومن ثم التمسك بأننا (نحن) يتوجب أن نستعمل وسائل خارقة لمجابهة التهديد. وتعود قوة الطابع الوجودي – البقاء – إلى الخطاب الأمني الذي يثير الرهانات ويضفي عليها طابع الطوارئ و الضرورة متجاوزا إطار السياسة العادية .[1]

وترى مدرسة "كوبنهاغن" أن مراجع الأمن المجتمعي ترتبط بالتجمعات البشرية على غرار المجموعات الدينية والعشائر و القبائل، في هذا الصدد يرى "ويفر" أن الوحدات المجتمعية ليست معطاة، إلى جانب هذا يعتبر "ويفر" أن الديانات والعرقيات والأمم تبقى من أهم الوحدات المجتمعية، أما فيما يخص أهم وحدات التحليل فالأمر يتعلق بالنسبة له بالهويات الإثنية /الوطنية و الدينية ذات المعنى السياسي، فهو يرى أن مفهمة الهوية الوطنية تعد صيغة قوية في عملية إضفاء الطابع الشيئي، في الواقع، تمتلك الهوية الوطنية تلك القدرة على تنظيم الهويات الأخرى وهذا ما يذهب إليه "باري بوزان" كذلك .

كما يرى "ويفر" أنه قد يكون من الأفضل استعمال صيغة أمن هوياتي بدل صيغة أمن مجتمعي ، فصفة المجتمعي المشتقة من كلمة المجتمع مصدر التباس لأنه قد يختلط معناه مع صفة الشعب أو حتى مع المجموعات الاجتماعية التي ليس من شأنها أن تحمل بطبيعتها هوية ، يميز كذلك بين أمن المجتمع باعتباره مجموعة واحدة و بين أمن المجموعات التي تكون هذا المجتمع ، فمن المهم عدم الخلط بين الأمن المجتمعي و الأمن الاجتماعي .[2]

3 – الأمن و التنمية.

[1] Ibid , pp. 142-144.
[2] Ibid , pp. 144-146.

تعد العلاقة بين الأمن والتنمية من القضايا الجديدة التي طرحت في الساحة الدولية، في الواقع إن الفصل الاصطناعي بين السياسات الأمية والتنمية الذي كان أمرا متداولا إبان الحرب الباردة لم يعد كذالك اليوم، والتمفصل في هذين المتغيرين هو اليوم من البديهيات. كما أن هذه القضية كانت من طرح السياسيين ولم تتداول في الحقل الأكاديمي إلا في وقت متأخر. ففي القمة العالمية التي انعقدت في سبتمبر2005 في نيويورك أكد قادة العالم أن لا تنمية دون أمن و لا أمن دون تنمية.

هذا الموقف لتوحيد السياسات الأمنية بالتنمية هو في الواقع استجابة للأزمة الإنسانية المتعددة الأبعاد – أزمة حقوق الإنسان وأزمة أمن وأزمة تنمية — و التي واجهها قادة العالم غداة نهاية الحرب الباردة في بداية عقد التسعينيات، هكذا يمكن اعتبار كل من وثيقة الأمم المتحدة الموسومة "برنامج من أجل السلام " و وثيقة " برنامج من أجل التنمية " من أهم الوثائق التي سجلت الاهتمام السياسي بالعلاقة بين السلام والنزاعات والأمن والتنمية، هذا واستتبع هذان التقريران سريعا بوثائق أخرى حكومية ومن طرف مؤسسات دولية، لكن وبشكل غريب تأخر الأكاديميون و الباحثون في اللحاق بهذا النقاش الدولي. وقد شهدت العشرية التي تلت 2005 بروز توسع في الدراسات والخبرات فيما يخص دمج السياسات الأمنية بالتنمية.

ورغم أن الأمن والتنمية يحظيان بالأهمية لكن مسألة توقف أحدهما على الآخر تبقى مسألة غير حاسمة، وتتوقف العلاقة المفصلية بين التنمية والأمن على جملة أمور على غرار التعريف المعطى لهما ومستوى التحليل والسياق والأولويات السياسية إضافة إلى الوقائع العملية، كما أن بعض جوانب الأمن والتنمية يمكنها أن ترتبط فيما بينها ارتباطا سببيا، إن كان ذلك بشكل إيجابي أو سلبي، وتتعايش بشكل مستقبل عن بعضها البعض أو ترتبط بشكل غير مباشر بديناميكيات سببية معقدة .[1] ورغم النجاحات المتزايدة التي بات يحظى بها مفهوم الارتباط المفصلي بين الأمن والتنمية إلا أن عقبات جمة مازالت تعترض صياغة معنى محدد ومفهمة واضحة لمفهوم السياسة الأمنية والتنمية اللذين يرتبطان معا واقعيا، ويتعاضدان بفاعلية.

وتعتمد في المجال الأكاديمي كما في المجال السياسي العملي العلاقات المفترضة بين الأمن والتنمية كثيرا على وجهات النظر، فلطالما كان الدبلوماسيون و وزراء الدفاع والقادة العسكريون والخبراء في مجال الإرهاب والأمن يتناولون التنمية من زاوية الاستقرار والأمن، من جهتهم وكالات التنمية والمنظمات الدولية الإنسانية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ومجموعات الدفاع عن البيئة والخبراء في التنمية دأبوا على تناول الأمن من زاوية التنمية. لكن نقاط اللقاء هي غير محددة بشكل جيد، حتى و إن كان الرجوع إلى نفس المصطلحات، فالمنظورات ليست

[1] Nicla Tschirgi , "L'articulation développement – sécurité. De la rhétorique à la compréhension d'une dynamique complexe", **Annuaire Suisse de politique de développement**, Vol.25, ne 2 ,(25-2, 2006) . pp 47 - 68.

نفسها، في الواقع منذ 11 سبتمبر 2001 يتذمر أصحاب الرؤية النقدية من المقاربة التي لازالت أكثر أمنية للتنمية والتي لم تتوازن مع مقاربة أكثر تنموية للأمن .[1]

لقد تطور تدريجيا النقاش حول السياسيات المتبناة ليشمل ميادين أخرى على غرار الحد من النزاعات والعمل الإنساني و الأمن الإنساني ، كما تم الاهتمام أكثر بالروابط بين المشاكل وبرامج الأمن و التنمية ، فتعزيز السلام أضحى موضوعا عاما يغطي سلسلة متكاملة من العمليات الموجهة إلى التحذير أو التغلب على العنف أو المحافظة على السلام .

في أعقاب أحداث 11سبتمبر 2001 التي شكلت صدمة لإرساء الأمن بشكل عام سمحت الأولوية التي منحت لتعزيز السلام مع نهاية النزاعات ببناء الدولة وببروز أهمية الرابطة المفصلية بين الأمن و التنمية، فقد تم تبني الفرضية التي مفادها أن التخلف يهدم أساس الدولة ما يحد من قدرتها على ضمان النظام العام والأمن الداخلي. هكذا شكلت الدول الفاشلة تهديدا للنظام الدولي باعتبار أن حدودها أصبحت ممرا للمجموعات التي توصف بالإرهابية وللشبكات الإجرامية و للتجارة الحربية وللاجئين و لعوامل أخرى مهددة للاستقرار، ففي سياق تعزيز الأمن الذي أعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 تم فرض بناء الدولة بوصفه أنسب السياسات لإرساء الاستقرار في النظام الدولي ذي الطبيعة الدولتية والاستجابة للحاجات الأساسية للدول الهشة و الضعيفة .

لقد كرس إعلان الأمم المتحدة حول حق التنمية دون شك التنمية كحق ووضع الإنسان في مركز العملية التنموية، هذه الوثيقة التي كانت بمثابة ثورة في هذا المجال والتي تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 ديسمبر 1986 أكدت على هذا الحق غير القابل للنقاش بإعلانها أن للجميع الحق في المشاركة و المساهمة والاستفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية حيث تتمكن كل البشرية من الاستفادة من جميع الحقوق و الحريات الأساسية.[2]

المطلب الثاني : التنظير في الدراسات الأمنية.

لا شك في أن الدراسات الأمنية ولدت وترعرعت في أحضان العلاقات الدولية، بل يمكن الحديث على أن الدراسات الأمنية هي في الواقع تخصص فرعي من حقل العلاقات الدولية ، فمن نافلة القول إذن أن التنظير في الأمن له جذور في نظرية العلاقات الدولية التي تتسم بشكل عام بأنها تنقسم إلى تيارين كبيرين، التيار الأول هو ما يعرف بالعقلاني، أما الثاني فهو التيار التأملي أو المابعد حداثي أو المابعد بنيوي، فالفرق بين هذين التيارين

[1] Ibid., . pp 47 - 68
[2] Ibid, pp 47 - 68

يظهر في المستوى الإبيستيمولوجي كما في المستوى الأنطلوجي، فمدارس البرديم العقلاني على غرار المقاربة النيو/نيو(الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة) تنطلق من مسلمات إبيستيمولوجية وضعية حيث المعرفة موضوعية والحقائق السياسية مادية ويمكن إدراكها، في حين تعتمد في الجانب الأنطلوجي على مركزية الدولة كوحدة تحليل أساسية، هذا في ما تنطلق مدارس البرديم التأملي من مسلمات إبيستيمولوجية ما بعدوضعية حيث المعرفة نسبية ذاتية والباحث لا يمكن فصله عن الحقائق التي ينتجها فهو جزء من الحقيقة العلمية ويتدخل ذاتيا في إنشائها، هذا في حين تعتمد أنطلوجيا على مروحة أوسع من الدولة على غرار الميدان و المجتمع و الفرد .

واقتفت الدراسات الأمنية في التنظير نفس الخطوات التي مرت بها النظرية في العلاقات الدولية، فهناك نظريات وضعية تعتمد على مركزية الدولة في تفسير الأمن بحيث تركز على دور الدولة وعلى البعد العسكري والاستراتيجي للتهديدات الأمنية ، في حين هناك نظريات مابعد وضعية تعتمد على البعد الاجتماعي و اللغوي في تحليل التهديدات الأمنية[1].

الفرع الأول: الدولة كمرجعية أساسية ؛ الأمن في التقليد الواقعي .

بالرجوع إلى ميدان تطور الدراسات الأمنية ليس هناك من أدنى شك أن التقليد الواقعي مارس تأثيرا هائلا، حتى الانتقادات الأكثر تشددا التي وجهت إليه اعترفت أن النظرية الواقعية من خلال تركيزها على القوة والخوف والفوضى أعطت تفسيرات مركزية ذات أهمية حول النزاعات والحرب. ومن أجل تبيان وتقييم التقليد الواقعي، من المعتاد الاعتماد على مقاربة مابعد نظرية (Methatheory) والتي تقسم النظريات الواقعية إلى مجموعات فرعية متمايزة حيث يتم التمييز بين ستة فروع مختلفة للواقعية، الواقعية الكلاسيكية، الواقعية الجديدة، وأربعة أشكال من الواقعية المعاصرة (الواقعية الجديدة صعود/هبوط) rise and fall ، (الواقعية البنيوية دفاعية /هجومية).

[1] Alex Mcleod**, "**Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique", **Cultures & Conflits**, n°54, (2004), pp. 13/20.

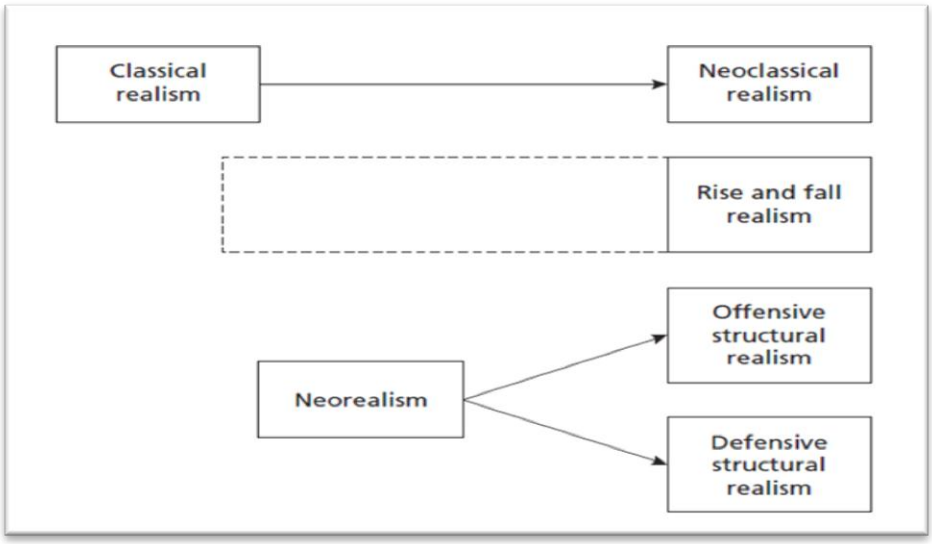

الشكل (1) برامج البحث الستة للواقعية[1]

ولا يهدف هذا التصنيف إلى وضع مصفوفة زمنية أو نظرية صارمة ، فالواقعية الكلاسيكية تعتبر برنامج البحث الأول للواقعية في القرن العشرين . يرى أنصار الفكر الواقعي أن الواقعية تمتد إلى أبعد من القرن العشرين وعادة ما يؤكدون أن النظريات الحالية هي تجسيد لتقليد فكري موسع وبالتالي فإن الباحثين يشددون على أن الموضوعات الواقعية يمكن العثور عليها في أعمال أثرية مهمة لليونانيين والرومان والهند والصين .[2]

ويبقى الفيلسوفان اللذان يذكران كثيرا كمؤسسين للواقعية هما الإيطالي "نيكولاس مكيافيللي" Nicolas Machiavel (1527/1469) والانجليزي"توماس هوبز" Thomas Hobbes (1679/1588).

وكان "مكيافيللي" معاصرا لعصر النهضة الذي تميز بالقطيعة مع النظام القانوني والأخلاقي للدول/الأمة الملكية الأولى والتي لا تعترف بأي سلطة أعلى من سلطتها ولا تقبل الخضوع لأية قاعدة عامة والتي مشغولة حصرا بالرغبة في زيادة نفوذها، وتعيش في جو دائم من الأعمال العدائية وحالة من الندية ، إنها شريعة الغاب التي تحكم العلاقات المابين دولتية ، القوي يفرض إرادته على الأضعف، بينما كان "هوبز" الشاهد على القمع الدموي للتمرد الأيرلندي والاسكتلندي وعلى إقامة أول جمهورية انجليزية تحت قيادة الدكتاتور "أوليفر كروموال" وهي الأحداث التي جعلته يهاجر إلى فرنسا من فرط الإرهاب الذي شهده.

لم تكن هذه السياقات التاريخية ببعيدة عن تشكيل الرؤية التشاؤمية حول طبيعة الإنسان و عن الرؤية للعلاقات المابين دولتية لكل من "مكيافيللي" و"هوبز" . يعتقد هذان الأخيران انطلاقا من ملاحظتهم الشخصية وبالطبع جزئيا من واقع الحقبة التي عاشا فيها أن الناس مزودون بغريزة القوة والسيطرة الفطريتين التي تجعلهم يتنافسون فيما

[1] Source, Paul D. Williams, security studies an introduction, London : Routlege, 2008, p.16.
[2] williams, op.cit. p.16.

بينهم من أجل الحصول على الثروة والسلطة والجاه...الخ، هذا الصراع يترجم دائما إلى انتصار من يمتلكون موارد أكثر من الآخرين بسبب ملكاتهم التي اكتسبوها منذ الولادة مثل القوة الجسمانية، القدرات الخاصة أو محيط عائلي مساعد أو وجود فرص أتيحت لهم . الطبيعة وسلوك الدول لا تختلف عن تلك التي لدى الناس الذين يسيرونها ، الدول مزودة بإرادة القوة أو إرادة الغزو التي تدفعها إلى التنافس المستمر فيما بينها .

بالنظر إلى أن الدول غير متساوية ، هناك البعض منها لها أفضلية من خلال التوزيع الطبيعي غير العادل للموارد الجغرافية، الاقتصادية، الديمغرافية . عمق "هوبز" من فكرة "ميكيافللي" حيث بين في كتابه Léviathom الذي صدر سنة 1651 أنه هناك تناقضا حادا بين المجتمع الدولي والمجتمع الوطني ، في هذا الأخير وفي غياب سلطة منظمة الناس يعيشون في حالة من الفوضى وكل واحد هو منافس جشع للقوة ويرى حقه الأساسي ، الحق في الحياة مهددا باستمرار ، لكن رغم ذلك يستطيع الناس الخروج من حالة الطبيعة الحربية هذه والدخول في مجتمع من خلال إبرامهم مجتمعين اتفاقا أو عقدا اجتماعيا مع أمير أو جمعية الذي بموجبه يتخلون عن حقوقهم وحرياتهم في مقابل حماية حياتهم أو حماية أمنهم ، لكن مثل هكذا عقد اجتماعي غير ممكن بين الدول لأنه يستلزم تنازل هذه الأخيرة عن سيادتها التي تعتبر أساس وجودها لمصلحة سلطة فوق وطنية وحيدة. المجتمع الدولي إذن محكوم عليه بالبقاء في حالة الفوضى ، ويتميز بشيوع الريبة والقوة بدل الثقة والنظام والسلام. [1]

وتنطلق الواقعية من مسلمة ابستملوجية وضعية التي تؤكد على موضوعية الحقيقة ، بالنسبة للوضعيين فإنه ينبغي الكشف عن القوانين التي تتحكم في هذه الحقيقة ، والتي تتسم بأنها قوانين ثابتة ، فهي تحدد سلوك الدول في النطاق الدولي وهي ترتبط بالطبيعة الإنسانية أو بوحدوية النظام الدولي. من جهة أخرى تعتمد الواقعية على ابستملوجية هوليستية[2] وفي نفس الوقت مادية ، حيث أن الفكر الواقعي للعلاقات الدولية له نظرة هوليستية من خلال اهتمامه بالدولة بوصفها وحدة سياسية دون التوقف عند العناصر التي هي داخل هذه الدولة والتي يمكن أن تكون لها مدخل في تحديد المصالح الوطنية ، فالدولة ينظر لها على أنها وحدة وفعلها يكون بطريقة عقلانية ، فهي تمتلك هنا القدرة بوصفها وحدة عقلانية على الخوض في عمليات حسابية على ضوء مصالحها ، وهذا من منظور تعظيم قوتها ، فالتيار الغالب لا يهتم كثيرا بالفواعل والقيم والسياسات الداخلية مفضلا التركيز على البعد الخارجي أي العلاقات بين الدول حيث شبه "وولفرز" هذه الدول بكرات البلياردو .

[1] Diane Ethier , **introduction aux relation international** : (Canda , les presses de l'université de Montréal) ,2006 ,pp 27, 28

[2] الهوليسية أو Holisme هي مقاربة أو وجهة نظر تنظر للظواهر على أنها حقائق شمولية.

في الواقع ينصب اهتمام الواقعيين على علاقات القوة أكثر من الاهتمام بالقواعد التي تتحكم في العلاقات الدولية وهذا ما يمكن أن يصب في اعتبار الواقعية ذات جوهر مادي ، لأن الحقيقة تكون مؤسسة على علاقات قوة ناتجة عن مواجهة الدول فيما بينها ، من هذه الزاوية يختلف أنصار هذا التيار مع المثاليين الذين يعتبرون أن الأفكار التي تطبع العلاقات الدولية ليست علاقات القوة . [1]

ويبدأ تاريخ الواقعية الكلاسيكية للقرن الواحد والعشرين منذ سنة 1939 مع نشر كتاب "إدوارد كار"Edward Hallet Carr الموسوم "أزمة القرن العشرين" The Twenty years crisis وعادة ما يوصف الواقعيون الكلاسيكيون بأنهم نقاد للمقاربات الليبرالية التي كانت تهيمن على السياسة الدولية. بالإضافة إلى "كار" كانت أعمال باحثين آخرين على غرار "فريدريك شومان Fredich Shuman (1933) و"هارولد نيكلسون" Harold Nicolsn (1939) و"رينواد ينبور" Reinhold Niebuhr (1940) و"جورج شوارزنبارغ" Georg Schwarzenberger (1941) و"مارتن وايت" Martin Wight (1946) و"هانس مرغنثاو" Hans Morgenthau (1948) و"جوركينان" George F. Kennan (1951) و"هربت باترفيلد" Herbert Butterfield (1953) تشكل الواقعية العقدية .

انتقد "كار" في كتابه "أزمة القرن العشرين" الليبرالية الدولية لما بين الحربين العالميتين ، فقد اعتبر أن الواقعين يناقضون الطوباويين. و يرى "كار" في سياق تفنيده لمثالية "ويلسون" أن التناغم الشامل والأساسي للمصالح عبارة عن طوباوية وأكثر من ذلك كل دبلوماسية حتى وإن كانت مغلفة بالمثالية ليس من شأنها إلا ترجمة المصلحة الخاصة للدول ، فهو يؤكد إذن أن مسلمات المبادئ المطلقة والشاملة ليست في الواقع مبادئ على الإطلاق ، لكنها تعتبر التمثيل الضمني لسياسة وطنية ترتكز على تمثيل خاص للمصلحة الوطنية ، وكلما حاولنا تطبيق هذه المبادئ المجردة على حالة ملموسة ينكشف القناع الخفي للمصالح الأنانية ، ويستنتج "كار" منطقيا أن هذا يعني أن السياسة هي دائما سياسة القوة . وقد أصبح كتاب "مرغنثاو" الموسوم " السياسة بين الأمم: الصراع على السلطة والسلام" Politics Among nations : The struggle for power and peace المرجع الأساسي للواقعية السياسية على مدى ستة طبعات من سنة 1948 إلى 1985. [2]

[1] Ibid, pp. 43, 44.

[2] williams, op.cit. p. 17.

طور "مرغنثاو" تحليلات الواقعيين الذين سبقوه ، وفي الواقع فهو يعتبر الأب المؤسس للواقعية المعاصرة ، مقتفيا آثار أسلافه من الواقعيين انطلق "مرغنثاو" من فكرة أن الإنسان أناني بطبعه ، حيث أن تجميع أفراد أنانيين يتحول آليا إلى مستوى أعلى للدولة ، وعليه فإن السياسة الدولية هي قبل كل شيء صراع من أجل القوة . و المصلحة التي تحددها السلطة هي في صميم عقلانيتها ، فالمعيار الأساسي للواقعية بالنسبة للسياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة من خلال القوة ، لكن سياسة القوة لا تمنع من البحث عن السلام عبر آلية توازن القوى والسعي نحو توازن القوى ، التي كما هو الحال في الفيزياء تبطل من خلال المقاومة والذي يمكن في الدبلوماسية الوصول إليه خاصة من خلال لعبة الأحلاف ومبدأ التعويض . ويرى "مرغنثاو" أنه في حالة حرب بين دولتين يجب على أية دولة الوقوف إلى جانب الطرف الأضعف ، ليس ذلك لمتطلبات العدالة ، إنما حتى تمنع الأقوى من ابتلاع الأضعف الأمر الذي من شأنه تعطيل التوازن وتهديد السلام في عموم النظام . [1]

العنصر المركزي في الطرح الواقعي هو الدولة ، في بعدها المتعلق بالدولة /الأمة ، هذه الأخيرة تمثل الحجر الأساس في الفلسفة السياسية المرتبطة بالدولة الحديثة والتي تعرف بالدولة الواستفالية باعتبار أنها تمخضت عن معاهدة "واستفاليا" Westphalien التي أنهت الحروب الدينية التي دامت ثلاثين سنة (1648/1618) .

ويرى الواقعيون أن هناك ثلاثة عناصر من شأنها تحديد الدولة في بعدها الكلاسيكي، أي الدولة الواستفالية وهي، إقليم وشعب وحكومة تنفيذية ومستقلة ، على ضوء هذا التعريف، الدولة عبارة عن سلطة ذات سيادة حيث تمارس هذه السلطة داخل فضاء مغلق (الإقليم الوطني) على الشعب المتواجد داخل هذا الفضاء المغلق .[2]

وعوض كتاب "كنيث وولتز"Kenneth Waltz الموسوم " نظرية السياسة الدولية" كتاب "مورغنثاو" الموسوم " السياسة بين الأمم " Politics Among Nations كمرجع أساسي للمدرسة الواقعية في هدا الكتاب برهن "وولتز" أن النظم تتكون من بنية ووحدات التفاعل. أفضل تصور للبنى السياسية هي أنها تتشكل من ثلاثة عناصر، الأول هو عبارة عن مبدأ ترتيب (فوضوي أو هرمي) ، ثم هيئة الوحدات (تشابه أو تباين وظيفي) ، وأخيرا توزيع القدرات. يؤكد"وولتز" أن اثنين من عناصر البنية الدولية ثابتان ، الأول فيما يتعلق بغياب سلطة عامة حيث يدل ذلك على أن مبدأ تسيير هذه البنية هو الفوضى ، والعنصر الثاني هو العون الذاتي ، الذي يعني أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا. وفقا لذلك فإن المتغير البنيوي الوحيد هو توزيع القدرات ، مع الفرق الأساسي الحاصل بين النظام المتعدد الأقطاب والنظام الثنائي القطبية. [3]

[1] Philippe Morhesin **, introduction aux relation international** , (Paris : Karthala , 2008), pp. 37.

[3] williams op.cit .p.18.

في الواقع أعاد "وولتز" التأكيد أولا على مركزية الفاعل الدولتي ، فالدول هي الوحدات التي تشكل تفاعلاتها بنية النظم السياسية الدولية ، فهو يرى أنه مثلما بعرف الاقتصاديون السوق من خلال المؤسسات ، كذلك يجب أن تعرف بنى العلاقات الدولية من خلال الدول. وطالما أن الدول الأساسية تمثل الفواعل الرائدة فإن السياسة الدولية تحدد انطلاقا من هذا، والدولة هي بالتأكيد الفاعل المركزي، إذ حتى وأن اختارت أن يكون تدخلها ضئيلا في قضايا الفواعل غير الدولتية فإنها تبقى دائما هي من يضع قواعد اللعبة ، وفي مقابل تأكيده على هيمنة الدولة يعيد "وولتز" التذكير بأنه في سياق فوضوي يصبح الأمن هو الهدف الأول فكل دولة يجب عليها إذن ضمان أمنها قبل السعي وراء أهداف أخرى. إلى هنا يبقى "وولتز" متفقا مع تعاليم الواقعية لكنه سوف يتميز عندما يتطرق إلى مسالة توازن القوى. بالنسبة للواقعيين كل نظام توازن هو نتيجة إرادة المسؤولين السياسيين ، أي توازن القوى لا يكون آليا ، في حين يرى "وولتز" على العكس من ذلك أن توازن القوى صفة ملازمة لنظام الدول ، فالنظام الدولي يتشكل من وحدات تمتاز بالأنانية ، وينتظم ذاتيا بطريقة عفوية ، وقد توصل إلى هذه النتيجة من خلال تطبيقه مبادئ اقتصاد السوق على العلاقات الدولية . [1]

والواقعية البنيوية الدفاعية متفرعة عن الواقعية الجديدة لكنها تختلف عنها ، فهي تشترك معها في الحد الأدنى من الافتراضات المتعلق بدوافع الدولة ، فالواقعية البنيوية الدفاعية مثلها مثل الواقعية الجديدة ترى أن الدول تبحث عن الأمن في نظام دولي فوضوي ، حيث أن تهديد سلامتها يأتي من دول أخرى .

عمليا يوجد هناك ثلاثة فروق أساسية بين هاتين المقاربتين ، أولا في الوقت الذي تعتمد فيه الواقعية الجديدة على المؤسسات الجزئية لتفسير سلوك الدولة ، نجد الواقعية البنيوية الدفاعية تعتمد في ذلك على الخيار العقلاني فقط ، ثانيا تعتمد الواقعية البنيوية الدفاعية معادلة التوازن دفاع/هجوم كمتغير إضافي في إطارها التحليلي ، فهذا عبارة عن مركب من المتغيرات يشكل خليطا من مختلف العوامل التي تجعل الغزو أكثر صعوبة أو أكثر سهولة ، يحاجج الواقعيون الدفاعيون بأن التكنولوجيات السائدة أو الظروف الجغرافية غالبا ما تساعد على التوجه الدفاعي ، ثالثا التوليفة، العقلانية مع وضعية التوازن هجوم/دفاع ترجح الدفاع على الوضعية الدفاعية ، ويتوقع الواقعيون البنياويون أنه يجب على الدول أن تدعم الوضع الراهن.

قد تكون نظرية "ستيفان وولت" Stephen Walt حول توازن التهديد الأكثر شهرة في الواقعية البنيوية الدفاعية ، حيث أن الدول في الفوضى تؤسس أحلافا لتحمي نفسها ، وسلوكها يتحدد من خلال ما تدركه من أخطار، في حين أن قوة الآخرين هي فقط عنصر في حساباتها . يرى "وولت " أن الدول تقدر التهديدات التي

[1] Ethier, op.cit.p. 46.

تمثلها دول أخرى من خلال قوتها النسبية وقوتها ونواياها والتوازن هجوم/دفاع ، فنتيجة التوازن الثنائي تؤدي إلى غياب الهيمنة في النظام. وبما أن التوازن دائم الحضور فإن "وولت" يستنتج أن السلوك النقدي والعدواني سوف يؤول للإخفاق الذاتي ودول الوضع الراهن يمكنها أن تتمتع بنظرة متفائلة إزاء التهديدات . ففي عالم يسوده التوازن فإن السياسات التي ترمي إلى ضبط النفس وإشاعة الخير هي الأفضل. المشكلة العويصة بالنسبة للواقعية البنيوية الدفاعية هي أن برامج البحث هي أكثر ملائمة للتحقيق في ردود المناوئين المقيدة بنيويا ، بدلا من التحقيق في من أين يأتي التوسع .

من أجل تفسير كيف يبدأ الصراع فإنه على أنصار الواقعية البنيوية الدفاعية الرجوع إلى عوامل على المستوى الوطني وهو ما يعد خارج متبنياتهم النظرية أو القول أن ديناميكية المعضلة الأمنية القصوى تجعل الدول تتصرف كأنها خصوم .

يرى " جون هارز" John Herz الذي يعد أحد الرواد في مفهوم المعضلة الأمنية أن الإجراءات والقدرات الدفاعية كثيرا ما يساء تفسيرها على أنها سلوكيات عدوانية ، فالترتيبات التي تتخذها الدول التي تبحث عن المحافظة على الوضع الراهن هي غامضة وهي عادة ما يتعذر تفريقها عن الاستعدادات المتخذة في الوضعية الهجومية. [1]

أما الواقعية البنيوية الهجومية فهي تختلف عن الواقعية البنيوية الدفاعية التي تنطلق من مسلمة مفادها أن الدول تبحث فقط عن كمية مناسبة من القوة. ويؤكد " جون ميرشايمر" John Mearsheimer الذي يعد أحد رواد الواقعية البنيوية الهجومية في ندائه الشهير الذي حمل عنوان مقال صدر سنة 2001 " مأساة القوى السياسية العظمى" The tragedy of great power plitics أن الدول تواجه بيئة دولية متقلبة ، حيث أن كل دولة تستعمل القوة للضرر بدولة أخرى في هذه الظروف تصبح القدرات النسبية ذات أهمية قصوى و الأمن يتطلب الحصول على المزيد من القوة بالمقارنة مع الدول الأخرى . فأكبر شيء يمكن لدولة أن تتمناه هي أن تكون دولة إقليمية مهيمنة وأن لا يكون هناك دول إقليمية مهيمنة في العالم . [2]

ويحظى التقسيم بين الداخل و الخارج بأهمية مركزية لدى الكتاب الواقعيين، ففي خضم هذا التقسيم تكمن حالات السلام و الحرب، فالداخل هو فضاء يسوده الهدوء باعتبار أن السلطات ذات السيادة تفرض النظام العام من خلال ردع مثيري الاضطرابات، أما فيما يخص الخارج فهو فضاء النزاع الذي يعتبر الميدان الذي تتواجه فيه هذه السلطات ذات السيادة فيما بينها .

[1] williams op.cit.p. 20-22.
[2] Ibid, pp. 23, 24.

من هنا فالأمن الداخلي مرتبط بالوسائل الموجهة لفرض النظام العام، أما الأمن الخارجي فهو مرتبط بمجابهة الاضطرابات القادمة من فضاء النزاع، فهو موجه للحماية ضد الاعتداءات الخارجية ، في المحصلة يشكل كل من الأمن الداخلي و الأمن الخارجي وجهين لعملة واحدة وهي الأمن الوطني ، فهذا الأخير يستند على قدرة الدولة على ضمان نظام عام (Ordre) سياسي داخلي أي تمدين الأفراد المنتمين إلى مجتمعها الوطني ، هذا إلى جانب قدرة هذه الدولة على تجنيد وسائل دبلوماسية-إستراتيجية من أجل إضفاء الطابع السلمي لعلاقاتها مع السلطات ذات السيادة في الخارج ، من جهتها تعمل أجهزة الشرطة على مواجهة الاضطرابات الداخلية .

بالموازاة مع هذا توجد هناك عملية تبادل لمهارات البيروقراطيات بين تلك المتواجدة في ميدان الفعل في المجال الداخلي و تلك التي هي في المجال الخارجي ، على غرار مصالح الاستخبارات حيث نجد في بعض البلدان مصالح الاستخبارات الخارجية تضطلع بمهمة جمع وتحليل المعلومات الخارجية و مصالح الاستخبارات الداخلية تقوم بمثل هذه المهام داخليا ، وهو ما ينطبق كذلك على الدبلوماسية المكلفة بالحوار و قيادة التفاوض في إطار العلاقات المابين دولتية ، أما فيما يخص الجيش فهو مكلف بحماية الوطن من التهديدات الخارجية.

مبدئيا يمكن التأكيد على أن مجال نشاط كل من الجيش و الشرطة محدد بوضوح ، فالجيش يستعمل داخليا في إطار الدفاع عن تهديد الغزو الخارجي و في فرضية أزمة خطيرة ، على سبيل المثال في الظروف الاستثنائية ، أما الشرطة فهي مخولة للنشاط في الخارج فقط في الحالات الطارئة من أجل تحقيق قضائي ، في إطار التحقيق في هويات المشتبه بهم أو في إطار البحث عن أدلة متعلقة بقضية في إطار عملية ترحيل أشخاص ، من جهة أخرى على عكس الجيش النسبة الكبيرة من المشاكل التي تواجه أجهزة الشرطة تأتي من النزاعات المابين شخصية ومن انحرافات الصغار و الكبار الذين يعيشون في الوطن ، بالإضافة إلى ذلك و بغض النظر عن الفروق في طبيعة الميدان فإن مناهج النشاط في حد ذاتها بين الجهازين مختلفة.[1]

الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية ؛ التعاون لتخفيف الصراع.

ترجع بدايات التأملات الفكرية حول الأمن في التقليد الليبرالي، إلى الفيلسوف " إيمانويل كانط" Immanuel Kant ، الذي شدد على أهمية الدستور الجمهوري في إنتاج السلام . ويحوي كتيبه الموسوم " السلام الدائم" Perpetual Peace على خطة سلام ، كما يمكن أن يعتبر كذلك كأول منشور ليبرالي حول الموضوع .

[1] Berthelet , op. cit. ,pp. 71,72.

لكن الفكر الأمني الليبرالي تبلور من خلال مختلف المدارس في ظل تطور تقليد الفكر الليبرالي حيث ميز" أندرو مورافزيك" Andrew Moravcsik بين الليبرالية المثالية والليبرالية التجارية والليبرالية الجمهورية مقتفيا آثار " مكاييل دويل" Mchael Doyle الذي ميز بين الليبرالية الدولية والتجارية والأيديولوجية، كل واحدة منها لها تطبيقاتها المختلفة حول تصور الأمن ، فيما حدد كل من "زاشر" Zacher و"ماتهيوس" Matthews أربعة اتجاهات مختلفة في التفكير الأمني الليبرالي .[1]

تستند الليبرالية بوصفها ثاني أكبر برادايم في العلاقات الدولية على دعائم ثلاث ، أولا اعتبار الفرد العقلاني الفاعل المركزي في العلاقات الدولية ، ثانيا السياسة الداخلية للدول تؤثر على السياسة الخارجية لها ، حيث أن طبيعة النظم السياسية تعتبر بمثابة المتغير المركزي في فهم السياسة الخارجية لدولة معينة (ترى أن نظاما ديمقراطيا هو أقرب إلى تبنى سلوك تعاوني من نظام شمولي) ، وثالثا تتسم المجتمعات المدنية بخاصية النفور من الأخطار ما يجعلها تتبنى من خلال مسؤوليها سياسات تعاون بدل من سياسات النزاع .[2]

رغم أن المبشرين بالليبرالية كانوا متأثرين بأفكار بعض الفلاسفة اليونانيين من قبيل أفلاطون (348/428 ق الميلاد) ، و وأرسطو (322/384 ق الميلاد) إلا أنهم هم بالأساس من أوربا الغربية و أمريكيون، من فلاسفة واقتصاديين ورجال أموال وقضاة وأطباء ورجال سياسية من القرنين السابع عشر والثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، خصوصا من ألمانيا "لبنيتز" Gottfried Welhelm Leibniz (1716/1646) و "إيمانويل كانط"(1804/1724) Emmanuel Kant و"يوهان فيخت "(1814/1762) Johan Gottlieb Fichteو الهولندي " باروخ سبينوزا " (1677/1632) Baruch Spinoza ومن فرنسا " شارل دي مونتيسكيو" (1755/1689) Charles de Montesquieu و "جون بابتيست ساي (1832/1767) Jean-Baptiste Say و "أليكسيس دي تكوفيل" (1859/1805) Alexis de Tocqueville و من إنجلترا كل من "جان لوك" (1704/1632) Locke John " و ديفيد هيوم" (1776/1711) Davide Hume و "آدم سميث" (1790/1723) Adam Smith و " ديفيد ريكاردو" (1823/1772) Davide Ricardo و "جيريمي بنتام" Jeremy Bentham ومن أمريكا " بن يمين فراكلين" (1790/1706) Benjamin Franklin و " توماس باين" (1809/1737) Tomas Paine .

[1] williams, op.cit.p p . 29/30.
[2] Ethier, op.cit.p.34.

وقد أكد كل من "جان لوك" في دراسته الثانية حول الحكومة و" ديفيد هيوم" من خلال دراسته حول الطبيعة الإنسانية على أولوية الحقوق الطبيعية في الميادين السياسية والاقتصادية ، وعلى حتمية تحديد دور الدولة في خلق وحفظ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المواتية للتبادلات بين الأفراد والتأكيد على السوق كونه المكان الأساسي لتحقيق تطلعات الإفراد في الرفاهية والسعادة ، في حين ركز كل من "ديفيد ريكاردو" في كتابه حول مبادئ الاقتصاد السياسي .

وتؤكد نظرية السلام الديمقراطي وهي إحدى مقاربات المدرسة الليبرالية على أن الدول الحرة لا تشن حروبا على دول حرة أخرى وهي الأطروحة التي عرفت أول مرة من خلال مقال كتبه "مايكل دويل" Michael Doyle في مجلة "الفلسفة و الشؤون العامة " منذ سنة 1983 ، يجادل في الواقع "دويل"بأن هناك فرقا في السلوك الليبرالي مع مجتمعات ليبرالية أخرى وبين السلوك الليبرالي مع مجتمعات غير ليبرالية ، فقد أنتجت المدرسة الليبرالية في المجتمعات الليبرالية مؤسسات تعاونية على غرار الدول الدستورية الليبرالية و التي لم تدخل في حروب فيما بينها.[1]

في دراسة له لاحظ "دويل" أنه تقريبا لم تشن أية دولة ليبرالية حربا على دولة ليبرالية أخرى وأنه في الحالتين حيث كان يعتقد أن هناك حربا بين دولتين يمكن القول عنهما أنهما ليبراليتين كان الأمر يتعلق بدول حديثة في الليبرالية.

لقد أصبحت الأسباب المرتبطة بالسلام الليبرالي موضوع البحث والنقاش، ورغم أن هناك وجهات نظر مختلفة داخل هذا التوجه إلا أن التركيز منصب أساسا على المؤسسات الليبرالية وعلى الأيديولوجية الليبرالية، وتتضمن مسألة المؤسسات الليبرالية الامتياز الواسع للدولة و ضرورة ضمان تأييد شعبي واسع فالتداول على السلطة الذي تتميز به الدول الديمقراطية يرشح عنه مصالح وعمليات المراقبة إلى جانب المسارات الانتخابية ما يجعل الزعامات في الدول الليبرالية حذرة وميالة لتجنب المخاطر، لكن المؤسسات الليبرالية تميل إلى منع الحروب غير أن الدول الليبرالية خاضت حروبا قوية ضد دول غير ليبرالية . هذا فيما يحاجج أنصار الثقافة الليبرالية بأن الدول الليبرالية ميالة إلى الثقة في الدول الليبرالية الأخرى وتتوخى حل النزاع من خلال الحوار و التفاهم ، لكن هذه الدول لا تثق في المقابل بالدول غير اللبرالية . أما فيما يخص أنصار الأيديولوجية اللبرالية فنجد "جون م أوين" john M. Owen يحاجج بأن من الناحية الأيديولوجية فإن اللبراليين يثقون في تلك الدول التي يعتبرونها نظيرا لهم في الديمقراطية اللبرالية ولا يرون أية حاجة في محاربتها.

منذ الدراسة التي أنجزها "دويل" طورت نظرية السلام الديمقراطي بديلين ، أحدهما يؤكد على أن الديمقراطيات أكثر سلمية من غيرها أي أنها مسالمة بشكل عام و هو المعروف باسم البديل الجوهراني ، أما البديل الثاني فيؤكد على

[1] Williams, op.cit. p. 36.

أن الدول اللبرالية ليست بالضرورة أكثر سلمية من الدول غير اللبرالية لكنها تتجنب استعمال القوة ضد ديمقراطيات أخرى ، أي أن استعمال القوة مرتبط بشكل الحكومة المنافسة ، بالنسبة للبديل الثاني يرى البعض أن الديمقراطيات يمكن أن تكون أكثر صلابة في استعمالها للقوة من الديكتاتوريات ، يرجع هذا في جزء منه إلى الطبيعة الأيديولوجية للحروب الديمقراطية و في الجزء الآخر إلى أن الديمقراطية اللبرالية هي في الغالب دول قوية مع توفرها على قاعدة غنى واسعة .

فيما يخص الجانب الأمني فإن تعليمات نظرية السلام الديمقراطي تبدو واضحة ، فجوهر تحليلها يعتمد على تشجيع المؤسسات اللبرالية ، وأن على السياسة الأمنية أن يكون هدفها على المدى الطويل نشر اللبرالية ، أما على المدى القصير فيجب أن يكون هدفها الحفاظ على اللبرالية بما في ذلك التوجهات اللبرالية في البلدان غير اللبرالية ، فطريق السلام يكون عبر تشجيع النظم الديمقراطية و الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتطوير المجتمع المدني . [1]

ومن الاتجاهات المهمة في النظرية اللبرالية نجد النيولبرالية المؤسساتية التي تركز على دور المؤسسات الدولية في التخفيف من حدة الصراع . منذ منتصف الثمانينيات أكد كل من " روبرت كيوهين" و "روبرت أكسيلورد" وهما من أبرز أنصار هذه المقاربة على قدرة المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة على تحديد أدوار الدول و لعب دور الحكم بينها ، رغم أن هذه المؤسسات ليس بإمكانها القضاء نهائيا على الفوضى إلا أنه بإمكانها تغيير طبيعة البيئة الدولية من خلال التأثير على خيارات و سلوكيات الدول، وتقوم المؤسسات الدولية بذلك من خلال حزمة من الوسائل المختلفة ، فهي سواء عن طريق خلق حوافز قوية للتعاون مثل امتياز الدولة التجاري أو عن طريق قرارات ردعية مثل العقوبات التجارية . [2]

الفرع الثالث: الأمن اجتماعي البناء؛ معالم البنائية في الدراسات الأمنية.

لقد مثلت البنائية المحافظة الاتجاه الأقل راديكالية في ميدان توسيع الدراسات الأمنية، حيث تبنت تعريفا تقليديا وضيقا لهذا الميدان بتركيزها على البعد الوطني و العسكري للأمن الذي يستند على مركزية الدولة لكن بتفسيره عن طريق الأفكار بدل العوامل المادية ، هذا على عكس المقاربات الأوربية على غرار النسوية والمابعد بنيوية التي تركزت الأعمال فيها حول مفهمة الأمن من خلال النقاش حول ما إذا كان مفهوم الأمن يتمحور حول

[1] Ibid pp 37,38.
[2] williams, op.cit. p. 39.

الأمن الفردي أو الوطني أو الجنوساوي أو المجتمعي، هذا التعميق سهل عملية التوسعة التي شملت القطاع الاقتصادي والثقافي و البيئي و المجتمعي و السياسي. [1]

لقد أصبحت البنائية منظورا تحليليا مهما في العلاقات الدولية منذ أن تم نشر كتابات كل من "نيكولاس أنوف" Ncholas Onuf و "أليكساندر ونتد" Alexander Wendt في أعقاب سنوات التسعينيات. ويشير مصطلح البنائية كما يرى "جيمس مارش" James March و "يوهان ألسون" Johan Olsen إلى تلك النظريات التي تهتم بالبنية الاجتماعية للعلاقات الدولية.

وترى هذه النظريات أن الأفراد بدل البحث عن تعظيم مصالحهم الخاصة الموضوعية فهم يتبنون السلوك الذي يبدو لهم الأكثر صحة أو الأكثر أولوية في وضعية معينة باعتبار روابطهم الهوياتية مع جماعة معينة وفي هذه اللحظة أو تلك من حياتهم ، سلوكيات الأفراد إذن هي في الواقع غير عقلانية بشكل كبير وجد متباينة و متغيرة . واقع العلاقات الدولية حسب هذا المنظور يبنى أو ينشأ تزامنيا على حد قول "كاتزنستين" Katzenstein من خلال التفاعل بين سلوكيات الأفراد و المؤسسات ، وتحدد البنى أو المؤسسات الهويات و المصالح وسلوك الأفراد ثم هذه الأخيرة بدورها تقوم بخلق و إعادة إنتاج وتغيير البنى المؤسساتية للمجتمع الدولي.

من جهة أخرى يمكن تمييز عدة نسخ داخل التيار البنائي، إذ يحدد "رالف بيتمن" Ralph Pettman ثلاثة أنواع منها حيث يذكر : البنائية المحافظة ، و البنائية الاجتماعية و البنائية العقلانية من جهتها "مارتا فينمور" تميز فيها بين ثلاثة نماذج: البنائية الاجتماعية أو المؤسساتية التأملية و البنائية الدولتية و المؤسساتية السوسيولوجية ، تجدر الإشارة إلى أن ما تسميه "فينمور" البنائية الاجتماعية هو ما يصفه "بيتمن" بالبنائية المحافظة. [2]

بالنسبة للباحث البنائي" جون روجي" John Ruggie فإن النظام الدولي مبني في جانب منه بواسطة الممارسات المعرفية للفواعل، أي أفكارهم ومعتقداتهم وتطلعاتهم وارتباطهم العاطفي بهوية ثقافية و قبولهم أو رفضهم للمعايير المنتجة من طرف النظم الدولية ، ويرى أن هذه الممارسات المعرفية يمكن إدراكها بواسطة توليفة من النظريات العلمية في إطار العلوم الإنسانية خاصة منها العلاقات الدولية و علم الاجتماع وعلم النفس.

هذا و تركز البنائية الدولتية تحليلها على الدولة بدل الأفراد ، فهي تؤكد أن السياسة الخارجية للدول ليست محددة فقط من خلال مصالحها الموضوعية ، أي قدراتها العسكرية و السياسية و الاقتصادية أو قوتها بالمقارنة مع الدول

[1] Barry Busan and Lene Hansen, **The evolution of international security studies**, (UK : Cambridge University Press 2009), P.192.
[2] Diane, op.cit, p. 61.

الأخرى ، فهذه السياسة بالنسبة لها تتبلور كذلك من خلال المعايير و القيم التي تهيكل العلاقات الدولية، وتذهب المقاربة المؤسساتية السوسيولوجية إلى أن النشر على مستوى الكوكب الأرضي للقيم الحداثية الغربية هو ما يهيكل المجتمع الدولي الحالي .[1]

ويركز البنائيون في دراساتهم الأمبريقية على السياق الاجتماعي ، فأهم بنيات العلاقات الدولية على غرار السيادة أو الحرب لم يعد ينظر لها هنا على طريقة النظريات الكلاسيكية باعتبارها متأصلة في بنية النظام الدولي ، لكن ينظر لها باعتبارها اجتماعية البناء، أي باعتبارها نتاج السياقات الاجتماعية والسياسية الخاصة، هكذا فإن المنهجية البنائية تهدف إلى تفكيك الخطابات والممارسات للكشف عن ما ورائها، فمن خلال هذه المنهجية سوف نلاحظ على حد تعبير البنائيين أن الممارسات الدولية منتجة من طرف عملاء تقودهم المصالح التي توصف بأنها اجتماعية البناء و التي توجد في بنى سلطوية خاصة ، فطموح البنائيين هو تبيان أن الممارسات و الخطابات والقيم لا يمكن فهمها إلا بالأخذ بعين الاعتبار أنها نشاط إنساني متواجد في سياقات خاصة هي في نفس الوقت تاريخية و سياسية وجغرافية .

على سبيل المثال يطرح مفهوم الإرهاب عند البنائيين بشكل مختلف باعتبار ارتباطاته السياقية، جدير بالتأكيد هنا أنه من الأساسي بالنسبة للتحليل فهم بمن و لماذا يوصف فعل عنيف بأنه إرهاب ، في الواقع ما يشجب عند البعض بكونه إرهابا قد يمجد عند البعض الآخر بكونه صراعا من أجل الحرية ، فحركة حماس التي يصفها الإعلام الغربي بشكل عام بالحركة الإرهابية هي بالنسبة لشعوب المنطقة على الأقل رمز للجهاد المقدس ضد العدو المحتل للأرض ، فهنا الأخذ بعين الاعتبار للسياق يعد حاسما بالنسبة للبنائيين .[2]

في الواقع رغم الاهتمام المتزايد للبنائيين بالقضايا الأمنية إلا أن نسبة مساهمتهم في تطوير نظرية أمنية تبدو ضئيلة ، وهذا ما يميز البنائيين عن النقديين الذين يتميزون بمفهمتهم الأمنية التي تحدد مفهوم الأمن انطلاقا من كونه التزاما نحو الانعتاق[3]، أو الواقعيين الذين نظريتهم عن السياسية العالمية هي إلى حد كبير نظرية في الأمن و القوة . أما الكتاب البنائيون فهم يرون أن مقاربتهم تسمح بفهم أكثر تطورا و تكاملا من الديناميكية التقليدية المرتبطة بالمقاربات الواقعية للأمن المتعلقة بطبيعة القوة بشكل عام .

[1] ibid.
[2] Marchesin , op.cit, pp. 61,62.

[3] في الواقع مفهوم الانعتاق لا يميز جميع المقاربات النقدية كما سنرى لاحقا بل هو يقتصر على المقاربات المابعد الماركسية سواء تلك التي تعتمد على أفكار كارل ماركس أو تلك التي تعتمد على أفكار غرامشي.

يمكن التأكيد على أن الافتراض الأساسي الذي يشترك فيه جميع البنائيين فيما يتعلق بالدراسات الأمنية هو أن الأمن بناء اجتماعي ، و البناء هنا كما تقول "كارين فيرك" Karin Fierke هو الفعل الذي يخرج موضوعا أو شيئا ما إلى حاق الواقع و الذي لم يكن من قبل موجودا ، بالطبع هذا لا يعني بالضرورة أن مثل هذا الشيء غير موجود أصلا على غرار الأمن أو أن الأمن لا معنى له ، فالأمن يمكن أن يفهم على سبيل المثال كحماية للقيم الأساسية لمجموعة من الناس. جدير بالتأكيد كذلك أنه رغم أن البنائيين موحدون في التزامهم القاضي بتجنب تقديم تعريفات تحليلية شاملة وتجريدية للأمن غير أن درجة هذا الالتزام متباينة فيما بينهم.[1]

لا شك أن عمل ما يعرف بمدرسة "كوبنهاغن"[2] يعد المحاولة الأكثر جدية لتطوير نظرية أو إطار تحليلي لدراسة الأمن ضمن التقليد البنائي، وكانت مدرسة "كوبنهاغن" تسمية أعطيت لبرنامج بحث جماعي لمجموعة مختلفة من الأكاديميين في معهد أبحاث السلام في مدينة "كوبنهاغن" الدنمركية حيث كان من أبرز الباحثين فيه "باري بوزان" Barry Buzan و "أول ويفر" Ole Waever ، فمنذ التسعينيات طورت مجموعات متنوعة من الكتاب سلسلة من الملاحظات و الآراء حول عمليات الأمن في أوروبا ، وقد توج هذا العمل الجماعي بنص أبصر النور في 1998 بعنوان " الأمن : إطار تحليلي جديد" Security: A New Framework for Analysis وهو عبارة عن كتاب من تأليف جماعي حيث شارك في إنجازه كل من "باري بوزان" و "أول ويفر" و " جاب دي وايلد" Jaap de Wilde .

وكانت مقاربتهم التي واكبت سياق ما يعرف بما بعد الحرب الباردة تتعلق بتوسيع المفهوم ليتطرق إلى مواضيع كانت قبل هذا طي الإهمال على غرار التغير البيئي و الفقر و حقوق الإنسان ، وقد عملت مدرسة "كوبنهاغن" على توسيع مفهوم الأمن و في نفس الوقت حاولت وضع حدود تحليلية عليه ، في الواقع لم يحاول أنصار هذه المدرسة تطوير إطار لتحديد كيف يجب تعريف الأمن أو كيف يجب على الفاعلين الرئيسين تناول ديناميكيات الأمن الخارجي أو الأزمات ، بدلا من ذلك ركزت مدرسة"كوبنهاغن" على الأمن في حد ذاته بإعطائه معنى من خلال العمليات المابين ذاتية .

هذا وقد حدد "أول ويفر" المفاهيم الرئيسية لهذه المدرسة وهي حسبه كما يلي ، "القطاعات" و "المركبات الأمنية الإقليمية" و "الأمننة ، وتعرف القطاعات بناء على أعمال "باري بوزان" بأنها الساحات التي تنطوي على أنواع معينة من التفاعل الأمني ، أما مفردة المركب الأمن الإقليمي فقد تطورت هي الأخرى من خلال أعمال "باري

[1] williams, , op.cit pp,60,61.

[2] في الواقع من الصعب تصنيف مدرسة "كوبنهاغن" وذلك لتباين مواقف اثنين من أكبر روادها فإذا أمكن تصنيف "أول ويفر" على أنه بنائي فإن "باري بوزان" يمكن عده واقعيا جديدا.

بوزان" لكن أخذت تصورا أشمل من خلال العمل المشترك الذي قام به كل من "بوزان" و "ويفر" الموسوم "أقاليم وقوى" Regions and powers حيث تم تعريفها باعتبارها مجموعات من الوحدات أين تكون العمليات الأمنية و الديناميكيات فيها جد مترابطة بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها بطريقة عقلانية ولا حلها بشكل مستقل الواحد عن الآخر ، ويتم تحديد هذه المركبات الأمنية من حيث المناطق الجغرافية المتباينة فيما بينها مع التركيز على المناطق و القوى في تفاعلاتها وديناميكياتها الأمنية في أوربا و آسيا و الشرق الأوسط و إفريقيا ، الفرضية هنا هو أن مستوى التحليل الإقليمي أضحى يحظى بالأهمية المتزايدة بالنسبة لديناميكيات الأمن العالمي ، لكن التنظير في هذا الميدان لم يكن في المستوى .[1]

رغم أن كل من "القطاعات" و "مركبات الأمن الإقليمي" أفكار رئيسية لدى هذه المدرسة، لكن تبقى الأمننة هي الإضافة المركزية لديها، في الواقع تكتسي كل من "القطاعات " و "مركبات الأمن الإقليمي" أهميتها من كونها تمثل إطار تحليل واسع ، خصوصا باعتبارها مواقع ممارسة الأمننة .

وكما تمت الإشارة له آنفا يعد مفهوم الأمننة أبرز إسهامات مدرسة "كوبناغن". وترمي عملية الأمننة بكل تأكيد إلى جعل من كل موضوع كائنا ما كان رهانا أمنيا، لكنها تساعد كذلك في اعتماد تدابير غير اعتيادية ، فالدولة بهذا تتقمص حقا خاصا . في الواقع إنتاج خطاب حول اللاأمن ومصادره في إطار عملية الأمننة من شأنه أن يدعو إلى وضع تدابير لمواجهة التهديدات ، إنها تدابير الأمننة ، فالأمن لا يرجع في هذا المنظور فقط إلى المجال اللغوي بل يرجع كذلك إلى هذا النوع من التدابير ، فالأمن يعتمد على مجموعة من الآليات التقنية وكذا على ممارسات منسقة للمراقبة، يعتمد كذلك على تداوليات (Pragmatiques) من المقولات اللغوية وشبكية خطابية، فالأمن بهذا يستند على بعدين، بعد خطابي حصرا، وبعد ذي طابع ملموس أكثر، أي تدابير الأمننة .

يتم في هذا المنظور التمييز بين مصطلحين رغم كونهما وثيقي الصلة ، وهما الأمننة عملية la sécurisation والأمننة موقف la securitization حيث يرجع الأول إلى ناحية التأكيد على موضوع أو فضاء أو فاعل ما، أما المفهوم الثاني فهو عبارة عن البناء ذي الطبيعة الذرائعية اللغوية الذي يحول موضوع معين إلى قضية أمنية .

يشير أنصار المقاربة السوسيولغوية (sociolinguistique) كذلك إلى أن الأمننة موقف la securitization لها التأثير في شرعنة ترتيبات الأمننة عملية ، في الواقع إضافة إلى تشكيلها للملفوظات

[1] williams, op.cit pp. 68.

الأمنية المتولدة عن التصورات المتعلقة بالآخر (الخطر) و بالتالي إنشائها للصورة الاجتماعية للخطر تساهم كذلك وبشكل خاص في تبرير كل فعل عنيف ضد هذا الآخر. [1]

ويتوجب قراءة الثنائية أمن/لاأمن في ضوء هذا التحليل بالنظر إلى العلاقة بين الأمننة عملية و الأمننة موقف، في الواقع مفهوم الأمن و مفهوم اللاأمن لا يتقابلان بطريقة ثنائية ، فكلا المفهومين لهما قبل كل شيء بعد خطابي، في وضعية أمنية يكون المشكل عرضة ليترافق مع مجموعة من ترتيبات الأمننة في حين في حالة اللاأمن لا يكون هناك أي استعداد لتوفير الأمن للمشكل، إذن كل من الأمن و اللاأمن لهما بعد خطابي عميق، حيث في وضعية أمنية يتم اتخاذ ترتيبات الأمننة ويتم التصريح بذلك ، أما في وضعية اللاأمن فإن هذه الترتيبات تغيب و يستهدف خطاب التهديد الدعوة لها.[2]

الفرع الرابع: نقد التصور التقليدي للأمن.

رغم أن جذور الدراسات الأمنية النقدية باعتبارها مدرسة فكرية قائمة بذاتها تعود إلى بداية فترة التسعينيات إلا أن الأفكار والسجلات التي غذتها أقدم من ذلك. فلطالما ناد مختلف الفواعل الدوليين سواء تعلق الأمر بمواطنين عاديين أم فئات اجتماعية أم مثقفين أم مناضلين سياسيين للتفكير خارج نمط الحرب الباردة التي تحكمت في طرق تفكيرنا وصناعتنا للأمن، على سبيل المثال مكن مبدأ حركة عدم الانحياز هذه الأخيرة إلى النظر إلى انعدام الأمن خارج ثنائية الولايات المتحدة الأمريكية / الاتحاد السوفيتي . مفهوم الأمن في النهاية مفهوم مشتق معنوي، فهو لا يتصور على نفس المستوى وبنفس الطريقة ، فهناك العامل النفسي و الثقافي من يتحكم في بلورة التهديدات التي يتوجس منها الأطراف الدولتيين وغير الدولتيين، فتصور مصادر التهديد بالنسبة لباكستان والهند على سبيل المثال يتحكم فيها عامل سوء الإدراك، فالبعد النفسي والثقافي من شأنه أن يتحكم في تشكيل رؤية واضحة للأمن و مفهومه.

ورغم خلافاتها فإن جميع وجهات النظر الفلسفية العالمية تتفق على الحاجة الإنسانية للأمن، فهو يحرر على مستويات متباينة شدة وضعفا من يتمتعون به من قيود الحياة بما يسمح باستكشاف أغوارها الفسيحة. ومنذ بداية التسعينيات ولدت محاولات إعادة بعث التفكير في الأمن الكثير من النقاشات والكتابات العميقة، فلقد مثل انعقاد ندوة أكاديمية في ديسمبر 1994 في جامعة "يورك" بكندا و التي جمعت العديد من الباحثين الذين عكفوا على تحليل الدراسات الأمنية مرحلة مهمة في هذا الصدد .[3]

[1] Berthelet, , op.cit pp . 157-160
[2]. Ibid.
[3] williams, op.cit pp. 89-91.

ويعد "كنيث بوث" رائد هذه المقاربة والذي دعا في مقاله الرئيسي الذي نشره في 1991 الموسوم "الأمن والتحرر" إلى إعادة التفكير في الأمن ، وقد عرف هذا الأخير بوصفه تحررا و صاغ عبارة الدراسات الأمنية النقدية. وأعطى "بوث" بمعية "ريتشارد وين جونز" Richard Wyn Jones أولى الدروس في الطور الثالث في الدراسات الأمنية النقدية في جامعة "أبيريستويت" Aberystwyth في بلاد الغال (ويلز) في 1995 والتي أضحت في النهاية الدروس الأساسية لشهادة الماستر في الدراسات الأمنية، وما يميز مدرسة "ويلز" هذه أو "الواقعية التحررية"– كما يمكن تسميتها كذلك – هو تأثرها بالنظرية النقدية لدى كل من الغرامشية ومدرسة فرنكفورت . ويعود الفضل للباحث " روبرت كوكس" في نشر أفكار المنظر السياسي و المناضل الإيطالي " غرامشي" لدى طلبة دراسة العلاقات الدولية ، خصوصا فيما يتعلق بتمييزه بين النظرية النقدية و نظرية حل المشاكل.

يكمن الاختلاف في الدراسات الأمنية بين النظريات التقليدية والنظريات النقدية بشكل خاص في تعاطي كلا منها مع الدولة ، فالدراسات الأمنية التقليدية تنظر إلى العالم من خلال الدولة أو باعتبار مفهوم الدولتية، في حين يرى الباحثون في النظريات النقدية أن الدول وسيلة وليست غابة في السياسات الأمنية، وعليه يتوجب عدم التعاطي معها من منظور المركزية سواء في الدراسات الأكاديمية أو حتى في الممارسات السياسية. ويفرق الباحثون بين مركزية الدولة والدولتية في دراسات العلاقات الدولية ، فعلى عكس الدولتية يعتبر مفهوم مركزية الدولة خيارا منهجيا بحيث يتم التركيز على الدولة كفاعل مركزي في السياسة الدولية والاهتمام بممارستها في دراسة الظواهر الدولية. مفهوم الدولتية ومركزية الدولة إذن ليسا شيئا واحدا على الرغم من صعوبة التمييز بينهما بالنظر للعلاقة البنيوية بين النظرية و التطبيق . في الواقع فشل حسابات المقاربات التقليدية في الكشف عن حيثيات نهاية الحرب الباردة – في ما يخص كيف أو متى حدث — يشي بمحدودية القيمة التحليلية لهذه المقاربات، فالأدوار التي لعبتها الأفكار والمنظمات عبر الوطنية في تسهيل نهاية الحرب الباردة لم تكن مرئية بالنسبة للذين كانوا ينظرون من خلال عدسة مركزية الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية .[1]

ورغم أن نهاية الحرب الباردة أكدت عدم كفاية الأطر النظرية التي لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل عبر الوطنية وعوامل ما تحت الدولة إلا أن المقاربات التقليدية للأمن بقيت أعمالها منصبة على الأجندات المعتادة، فحتى هجمات 11 سبتمبر 2001 التي نبهت العالم إلى الدور المؤثر الذي أضحت تلعبه الفواعل غير الدولتية في السياسة الدولية إلا أنها لم تؤثر إلا قليلا في المقاربات التقليدية التي ضمت في تحليلاتها مثل هكذا فواعل لكنها لم

[1] Ibid, pp. 93,94.

تنجح في تغيير طريقتها في مقاربتها لديناميكية الفواعل النظمية . واحد من المشاكل هنا هو أن الدراسات الأمنية المابعد 09/11 تعاطت مع الفواعل غير الدولتية بطريقة تذكر بتعاطي الواقعيين مع الدول أي بوصفها الفاعل الوحيد حيث يمكن فهم سلوكها دون الاكتراث لديناميكياتها الداخلية والعوامل عبر الوطنية التي من شأنها تشكيل هذه الديناميكية .

ويطالب أنصار النظرية النقدية انطلاقا من أفكار مدرسة فرنكفورت بإصلاح الدراسات الأمنية التقليدية، يتعلق الأمر بمحاولة فهم على المستوى التاريخي والاجتماعي تطور المجتمع المعاصر حتى يتسنى الكشف عن التناقضات وأشكال الهيمنة التي توجد فيه ، هدف هؤلاء هو تجاوز المجتمع الحالي و الأمراض المتأصلة فيه . فهم يقدمون نقدا جذريا بحيث يقترحون إعادة التفكير في الأسس ذاتها التي يقوم عليها المجتمع بتنقيحه من مبادئ أنصار الرأسمالية التنافسية ، وفي اجتهادهم للكشف عن الأشكال الظاهرة والخفية لغياب العدالة والقهر في المجتمع يقترحون إصلاح قواعد النظام الدولي حتى يتسنى تحرير الأفراد من التصورات البرجوازية على حد تعبيرهم .[1]

في الواقع وحسب أنصار المقاربة النقدية فإن النظام الدولي ونظام العلاقات الدولية يستند على منظومة فكرية ليبرالية كامنة فيه، التي تترجم إلى مفاهيم على غرار الدولة أو الأمة ، بالنسبة لهم تتشكل هذه المفاهيم بواسطة الطبقة الاجتماعية الحاكمة، هكذا فإن النظام الدولي، بعيدا أن يكون حصرا ذا طبيعة دولتية ، فهو إذن نتاج هذه الطبقة من خلال مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية ومن خلال تكنولوجيا وثقافة هذه الطبقة كذلك.

ويرفض النقديون الدولة باعتبارها شكلا طبيعيا غير تاريخي وبالخصوص فاقدا للحياة، يرى في هذا الخصوص " روب وولكير" Rob Walker أن الدولة عبارة عن شيء حي، هذا الشيء يجد حياته في الإيماءات اليومية له، من هنا فهم يرفضون المفاهيم المستعملة من طرف الواقعيين على غرار السيادة إلى جانب مفاهيم مثل الدفاع والحدود والإقليم التي يتوجب تفسيرها على ضوء السرديات (récits) المتعلقة بالدولة، حيث يتم من خلال هذه الأخيرة توطين هذه المفاهيم والتي يتم إنتاجها بواسطتها فتجعلها بهذا من الصعب التشكيك فيها. يمكن في الواقع اعتبار الدولة الغربية ، في أساطيرها المؤسسة لها- الأكثر حضورا- وفي ما صنع مأسستها قد أنشأت مفاهيم هيكلت دائما التفكير السياسي مع إضفاء الشرعية عليه بوصفه النظام السياسي الوحيد، على غرار السيادة، النظام العام ، الهوية الوطنية الفريدة، كما شكلت هذا التفكير كذلك من خلال التعيين الإقليمي لهذا النظام بواسطة التقسيم الحدودي.[2]

[1] Berthelet, op.cit p. 175.
[2] Ibid, p. 176.

ويرمي أنصار النظرية النقدية إلى إقامة قطيعة مع النظام الاجتماعي السائد، حيث يشكك هؤلاء في الأسس التي يقوم عليها المجتمع المعاصر، فهم يعتبرونه نتاج الهيمنة الاقتصادية لأناس على آخرين، فالسيطرة على المجتمع تكون من خلال جهاز الدولة نفسه بواسطة الطبقة الاجتماعية الحاكمة .

كما يؤكد النقديون أن الدولة نظام شمولي يتقمص مظهرا ديمقراطيا، ويرون كذلك أن السيطرة على المجتمع تضطلع بها مؤسسات مختلفة إلى جانب الدولة، منها ما تلاشى دوره على غرار الأسرة . والطبقة الحاكمة لا تهيمن في الواقع فقط من خلال التحكم في الجهاز القهري إنما يكون ذلك كذلك من خلال الهيمنة على المؤسسات والتحكم في نشر القيم والنظرة إلى العالم. ويؤكد هنا "غرامشي" على أهمية الأيديولوجيات حيث لا يستطيع العنف وحده ضمان هيمنة الطبقة الحاكمة، بل وحده الاستئناس بالأيديولوجيا من بإمكانه ضمان السيطرة الدائمة على السلطة.

وينخرط "روبرت كوكس" في هذا المنطق الذي يفند السلطة القائمة، فهو ينطلق من الفكر الماركسي حول صراع الطبقات و من التحليل "الغرامشي" حيث سلطة الطبقة المهيمنة لا تقوم فقط على القهر المباشر أو التهديد الواضح ، ولكن كذلك على قدرة هذه الطبقة على نشر أيديولوجيتها بواسطة مجموعة من المؤسسات ، سواء كان ذلك عن طريق النظام التعليمي أو الكنيسة (المؤسسة الدينية) . تتبوأ هكذا الطبقة المسيطرة سلطة هيمنة على المجتمع المدني لما لا ترفض المؤسسات سلطتها و لما تدافع هذه الأخيرة بكل قوة عن مصالح الطبقة المهيمنة بالسعي لضبط النظام العام أثناء الاحتجاجات الشعبية. تصنع هذه الطبقة شكلا من أشكال المستعمرة الذهنية، بمعنى أن الطبقات الخاضعة للهيمنة تستبطن معايير و قيم وأفكار الطبقة المهيمنة معتبرة أيها خاصة بها.[1]

وحسب "كوكس" يمارس الإنتاج و المالية سلطة هيمنة في نظام العلاقات الدولية ، فهذان الأخيران اللذان أصبحا معولمين يشكلان مجالات سلطة متميزة عن تلك المتعلقة بالعلاقات بين الدول ، مفندا إذن النظرة الواقعية التي تركز على مركزية الدولة وضع "كوكس" نظرية جديدة للقوة تتمثل في القوة البنيوية التي يحظى فيها كل من البعد الأيديولوجي و الثقافي بالأهمية ، بالنسبة له القوة العسكرية ليست عاملا حاسما في الهيمنة حتى و إن كان لها دور ما. يمكن هكذا تعريف الهيمنة بكونها السيطرة الأيديولوجية لجماعة معينة التي تسمح لها هذه الأيديولوجية بضمان الشرعية و السيادة المطلوبتين في عملية الحكم ، مع تقديمها لنظرتها الخاصة عن العالم على غرار فكرة الحس المشترك ، فهذه الرؤية تناقض مفهمة تقليدية ترى أن الهيمنة تبرز قوة الدولة المهيمنة في سياق نوع من الأرخبيل الدبلوماسي ، فحسب "كوكس" دائما، هيمنة طبقة تترجم في قدرتها على تجاوز الدول و صياغة معايير

[1] Ibid.

دولية و فرض قيمها و تصرفها بطريقة تجعل المنظمات الدولية تحمل عناء تمثيل مصالحها و في عدم قدرة أي خطاب مضاد للهيمنة أن يستطيع عرقلة زرع نظام اجتماعي دولي وفق مفهمة هذه الطبقة. [1]

في الدراسات الأمنية، يتبنى النقديون برنامج بحث يختلف عن ذلك الذي يتبناه التقليديون، ففي خضم السجال بين هؤلاء وأولئك يتبنى أنصار مدرسة "ويلز" النقدية موقف تسييس الأمن على خلاف مدرسة "كوبنهاغن"التي تطرح مفهوم تفكيك الأمن desecuritization ، وهم يستندون في ذلك إلى حجج ثلاث ، أولا فهم يرون أن عملية تفكيك الأمن الإستراتيجية تجعل الأمن وسيلة ذات قدرات عالية للتعبئة في يد نخب الدولة الذين لا يأبهون للانشغالات الأمنية المتعلقة بموضوعات مرجعية أخرى غير الدولة و/أو النظام السياسي ، الحجة الثانية فهي ذات طبيعة أخلاقية سياسية ، فكون الأمن تعلق تقليديا بالدولة و انشغالاتها لا يعني ذلك أن الأمر سوف يبقى كذلك، فلما يرتبط مفهوم الأمن بنخبة الدولة فإن هذا الأخير سوف يتضمن أي شيء و كل شيء يتعلق بالأجندة السياسية لهؤلاء ، في الواقع واستنادا إلى السياق التاريخي السياسي يمكن أن نستشف كما يؤكد النقديون أن الأجندات الأمنية للدول تترجم إلى ممارسات مجزأة وعسكرية ودولتية وفي بعض الأحيان لا إنسانية ، هذا فيما تصطبغ الحجة الثالثة بالطابع التحليلي ، في نهاية المطاف المسألة تتعلق بقدرة كل من مفهوم تفكيك الأمن أو تسييس الأمن في الإجابة عن الانشغالات المطروحة والتي يتوجب الإجابة عليها أمبريقيا و تاريخيا وخطابيا ، في هذا السياق تؤكد الأدلة الأمبريقية أن تبنى قضية مرض الإيدز كانشغال عالمي ساعد في الحد من خطورته . [2]

كما يرى أنصار النظرية النقدية أن بنية النظام الدولي المؤسس على الأيديولوجيا الرأسمالية تحمل في طياتها عدم المساواة وهذه الأخيرة هي مصدر العنف. في هذا الصدد يقترح "يوهان غالتونع" Galtung Johan ومعه مدرسة أبحاث السلام تعويض مفهوم العنف التقليدي بمفهوم العنف البنيوي . فالعنف البنيوي يقابل العنف المباشر والعنف الثقافي، هذا الأخير يحدد أشكال العنف المتعلقة بالمجال الثقافي والمعنوي لتبرير العنف المباشر أو البنيوي الذي تحمله العقيدة والعلم والفنون وحتى اللغة ، إنه ما يتعلق بخطابات الكراهية ومختلف الشعارات الموجهة لتبرير النزاعات ،أو حتى المجازر الإثنية، أما العنف المباشر حسب هؤلاء فهو ما تعلق بالانتهاكات المادية التي يتعرض لها الأشخاص، هذا العنف يتمثل في الجرح والقتل فرديا أو التدمير جماعيا، فهو يقابل العنف البنيوي الذي يتمتع بطبيعة مستترة وهذا على شاكلة العنف الثقافي . والعنف البنيوي عنف غير مباشر بمعنى أنه نتاج البنية نفسها فهي إما بنية اجتماعية أو بنية شخصية ، وهو عنف نظمي دون وكيل يتشكل من خلال اللغة الاجتماعية ومن خلال التفاوت الحاد الذي يسود بين الأفراد .

[1] Ibid , p p. 171-174.
[2] Williams, op.cit p. 99.

العنف الذي يحمله الفكر المهيمن حاليا الذي نجده في القانون الدولي أو في مختلف الخطابات التي تنتجها الدول أو المنظمات الدولية يتعلق بالاشتباكات المسلحة ، وبمقتل المتحاربين ، وكذلك بالضحايا المدنيين، بينما العنف البنيوي هو شكل من العنف يتعلق بغياب التقسيم العادل للخيرات وبفقدان المشاركة في عملية اتخاذ القرار على المستوى الوطني و الدولي. ويفرق أنصار مدرسة أبحاث السلام في تحليلهم للعنف البنيوي بين أفعال العنف وحالات العنف حيث ترتبط أفعال العنف بأفعال الحرب أو حرب العصابات أو أفعال الإرهاب فيما ترتبط حالات العنف أكثر بغياب العدالة .[1]

من بين المقاربات الأكثر نقدا للطرح الواقعي في الدراسات الأمنية نجد المدرسة الباريسية التي تعتمد على أفكار الفيلسوف المبابعد بنيوي " ميشال فوكو " Michel Foucault ، في هذا الإطار يعتبر باحثون على غرار ديدي بيغو " Bigo و " جيف هيوسمانس" Jef Huysmans بالاعتماد على منظور سوسيولوجيا لسانية الأمن قبل كل شيء عبارة عن منتج خطابي. ويؤكد هؤلاء الذين يمكن تصنيفهم ضمن الاتجاه البنائي النقدي أن الأمن و التهديدات اجتماعية البناء و هي من إنتاج وكالات أمنية ، فهذه الأخيرة حسب رأيهم تسيطر على المعرفة الأمنية فهي تتمتع بوضعية إستراتيجية ، فمن خلال امتلاكها هكذا معرفة أمنية فهي قادرة على التأثير في صنع القرار السياسي في هذا الميدان ، كما يمنحها هامش المناورة التي تتمتع به التحرر من الوصاية السياسية ، من جهة أخرى تتصرف هذه الوكالات بطريقة متفرقة مما يزيد من مخاطر وجود تنافسية فيما بينها ، وعليه فالأمن يتوجب أولا أن يوفهم في سياق منطق ميداني و الملامح المختلفة لأبعاده مثل الأمن الداخلي هي في الأساس نتيجة التنافس بين الوكالات.

في الواقع هذه العلاقة بين السلطة و المعرفة استوحاها أنصار المدرسة الباريسية في الدراسات الأمنية من مقاربة فوكالية تستند على أركيولوجيا المعرفة ، فحسب "فوكو" فإن مفاهيم السلطة والأمن تتمفصل فيما بينها، فإنتاج المعرفة يولد السلطة، هذا ما يظهر في المعرفة العلمية ، بحيث تكمن السلطة في الخطاب العلمي، بشكل عام كل شكل من أشكال السلطة يرجع إلى نوع مختلف من المعرفة. انطلاقا من هذا يحدد "فوكو" نمذجة من العلاقات تتعلق بثنائية تتمثل في : حقيقة / سلطة ، و معرفة / سلطة ، بحيث تستند السلطة على المعرفة فيما تنج السلطة الحقيقة، وليس بالإمكان حسبه فصل السلطة عن إنتاجيتها للحقيقة، من هذا المنظور يتبوأ صاحب الخطاب موقفا سلطويا في بلورة الأمن من خلال المعرفة التي يمكن أن يمتلكها عن التهديد الذي يطال الموضوع المرجعي،

[1] Ibid , pp 174,175.

إذن لا يتسنى للفواعل أن تمتلك القدرة على إنشاء أو لا من خلال الخطاب الأمني سلطة معنوية من شأنها تحديد ما هو نظام العالم .[1]

في هذا الإطار يحتل محترفو الأمن مكانة خاصة لاستفادتهم من قدرة قوية لإنتاج الخطابات الأمنية، هكذا لا يكتفي عالم الشرطة بمحاربة الجريمة، بل هو يصنعها بإسدائها معنى لما يعطي في كل لحظة دلالة خاصة لكل فعل مشين يتم ارتكابه. يمتلك الشرطة وكذا في بعض الترتيبات محترفو أمن آخرون على غرار عملاء عالم القضاء سلطة التصنيف هذه ، فهم يضطلعون بمهمة التمييز بين الأفعال التي تدخل في نطاق الجريمة و التي ليست كذلك ، وبين الأفعال غير اللائقة و الأفعال التي تكون شديدة المقت في النظام العام وتستوجب لهذا ردعا خاصا .

ويعتبر أنصار هذه المقاربة أن محترفي الأمن في صورة رجال الشرطة بل حتى العسكريين وحراس الحدود ورجال الجمارك و وكالات الاستخبارات يتقمصون الحق في قول ما يثير الخوف بتبوئهم مكانة الصدارة في إنتاج الخطاب المتعلق بالتهديدات وهذا راجع إلى معرفة الخبرة التي يتمتعون بها، فمن خلال كونهم يحوزون على هذه المعرفة يعدون أهم مهندسي الأمننة بصناعتهم من هذه أو تلك القضية رهانا أمنيا . يعتبر "بيغو" أن البيروقراطيين يعدون من ضمن محترفي الأمن بكل تأكيد ، لكنه يضيف إلى زمرتهم كذلك السياسيين و الدبلوماسيين و الصناعيين والأكادميين، بالإمكان أيضا أن نضيف لهم بعض الفواعل على غرار الجمعيات وغرف التفكير وحتى المؤسسات، هذه المنظمات تستخدم كمنتجة للتشكيلات الأمنية وكذلك كروابط لتطوير الروح الأمنية. تبث كل هذه الروابط بل تساهم في إنتاج (حقائق) أمنية .

يرتكز تحليل "بيغو" إذن على القدرة على الإنتاج الخطابي، فبغض النظر عن الاختلافات بين هذه المنظمات فإنها في النهاية تعد المنتجة للثنائية معرفة/سلطة في خضم الثنائية أمن/لاأمن . ديدن الاعتراف بالاحترافية في الأمن هو الكفاءة في قول التهديد وليس القدرة على استعمال القوة ، وهو كذلك امتلاك السلطة المعنوية لتحليل نظام العالم بإعطاء معنى للأحداث ، فالأمر لا يتعلق بالاهتمام بالقدرات المادية كما هو الشأن بالنسبة للمقاربات التقليدية حول شرعية العنف مثل ما هو الحال في فكر " ماكس فيبر" إنما بالقدرات المتعلقة بخلق هذا العالم المعنوي، أي قدرة إنتاج خطابات حول شخصية الخصم والاستقطاب بين "الهو" و"النحنو". بالموازاة مع ذلك يصر "بيغو" على أهمية الهيئات البيروقراطية خاصة وكالات الأمن في الدور الذي يمكن لهؤلاء المحترفين أن يلعبوه لإسداء معنى للعالم بالتمييز بين "الهو" مصدر التهديد و بين "النحنو" ، في الواقع تمتلك هذه الوكالات القدرة المعرفية على التشخيص اللغوي للتهديد .[2]

[1] Berthelet, op.cit p. 161.
[2] Ibid, pp. 162 ,163.

ويؤكد "بيغو" على أن كون وكالات الأمن تتبوأ مكانة مركزية في إنتاج السياسات الأمنية باعتبار حيازتها وضعية سلطوية، خاصة بواسطة المعرفة المكتسبة من خلال تطور التهديدات ، يعزز الخطابات الأمنية للسلطات السياسية. وتتحرر، دائما حسب منظور مدرسة باريس، أجهزة الشرطة وبشكل عام وكالات الأمن تدريجيا من الوصاية ومن السلطة السياسية للدولة ومن إطارها المكاني أي الإقليم، هذه الاستقلالية تتسع لدرجة أن محترفي الأمن يعملون علي شكل وكالات أمن شبكية، في هذا السياق تشكلت ما يشبه الأرخبيلات البيروقراطية المختلفة والتي تربط القطاعات البنكية لمختلف الدول و مختلف وزارات العمل و بعض كبريات المؤسسات والهيئات العسكرية و القضائية و مؤسسات الشرطة ، تتشكل بين هذه الوحدات خطوط تقاطعات مصالح مهنية تخترق المجال الوطني، وقد حطمت عبر وطنية الأرخبيلات البيروقراطية مفهوم الحكومة نفسه في معناه التقليدي. [1]

ينتج الأمن إذن من خلال نشاط محترفي الأمن، فهو ثمرة المنافسة بين من يمتلكون المعرفة أي بين من يمتلكون الخبرة لإنشاء صيغ لغوية أمنية ذات مصداقية ، فهو يعرف من خلال الصراعات بين الخبراء داخل ميدان الأمن من أجل فرض خطاباتهم و نظامهم للتصنيف على غرار إشكالية الشرعية و فرض نظرتهم الأحادية الممكنة عن العالم حول ما يثير الخوف .

يرشح حسب "بيغو" اللاأمن ومصادره حصرا عن هذه الندبات، بعبارة أخرى، يرجع كل ما يرتبط بالإنتاج الخطابي للأمن و بالتعبير عن التهديدات إلى العلاقات المبنية بين محترفي الأمن ، يجب أن يفهم جيدا بأن (اللا) أمننة L'(in)sécurisation [2] تتغذى من هذه المنافسات الخطابية التي تملأ ميدان المحترفين الأمنيين ومن الصراعات المنظماتية و السياسية التي نشأت من هذه الصدامات .

في الأخير يمكن التأكيد أنه على عكس "بوزان" الذي يتناول الأمن من خلال منطق القطاعات نرى " بيغو" ينظر له من خلال منطق ميدان السلطة ، وفق المعنى الذي حدده "بيير بورديو" Pierre Bourdieu ، هنا يشكل الميدان فضاء اجتماعيا خاصا، فهو يتمتع بنوع من الاستقلالية عن الفضاء الاجتماعي العام، يتطلب من العملاء الذين يتطورون فيه منظومة من المعتقدات عادة ما تكون ضمنية تتعلق بطريقة النظر والتفاعل فيه، وكما يؤكده بعض الباحثين الميدان هو نتاج لعملية التنويع داخل الفضاء الاجتماعي . [3]

من جهة أخرى يؤكد البنائيون النقديون أن الحقيقة لا توجد بمعزل عن الفواعل وبالأخص عن الباحثين كما أنها لا توجد بمعزل عن الخطاب المستعمل من طرف هؤلاء الباحثين الذين يسمحون ببلورة هذه الحقيقة وبلورة نماذج

[1] Ibid ,p. 165,166.

[2] يتم وضع البادئة in بين قوسين للإشارة أن المعنى هنا ينسحب على الأمننة وعلى اللاأمننة.

[3] Ibid, pp. 167,168.

يرجعون إليها لتقديم صورة مثالية، فالباحثون في الأمن هم أنفسهم لهم مصلحة في تعريفه و في تحديد التهديدات، فهم على عكس الملاحظين الحياديين لهم نظرة موضوعية عن الوضع لأنهم مثل باقي الفواعل الاجتماعيين يعدون نتاج مسار تاريخي معقد الذي جعلهم يمتلكون معرفة خاصة أو ربما معرفة منحازة عن العالم، هذه المعرفة يعتريها التشويه باعتبار أنها تعتمد على تصوراتهم للنظام الدولي وباعتبار أنهم يتفاعلون في خضم عملية فهم الحقيقة، هذا ما يسميه "هيوسمانس" المأزق المعياري لكتابة الأمن حيث هناك صدام بين الكتاب، فالباحثون في محاولتهم تحليل الأمن سوف يشاركون في إنتاج الخطاب الأمني ومن ثم يشيعون اللاأمن ويساهمون في بناء التهديدات، وهذا إذا لزم الأمر ضد إرادتهم . [1]

في الواقع حسب هؤلاء دائما لا تقتصر مهمة اللغة على الوصف أو التفسير فقط ، فهي كذلك ترمي إلى التمكين لصاحب الخطاب، ذلك أن قوة اللغة لا ترجع إلى عمليات وصف العالم الواقعي إنما مرد ذلك إلى عمليات بنائها للماضي وإلى طرحها لمعطيات غير مرئية للحاضر أو للإمكانيات المتعلقة بالمستقبل، فاستعمالها استراتيجي بالأساس. رغم أن الهدف من الخطاب هو الوصف لما يراد له أن يقدم نظرة معينة عن العالم، إلا أنه في الواقع لا ينقل صورة موضوعية له، فالخطاب يظهر سياسيا أكثر من نظري، أي حسب "بورديو" يرمي إلى إنتاج وفرض صور عن العالم الاجتماعي التي تستطيع أن تتصرف في هذا الأخير بتفاعلها مع الصور التي ينتجها العملاء.

في هذا المنظور تكون الخطابات الأمنية حسب علماء علم الاجتماع اللغوي خطابات سلطة ، ذلك أن لها كذلك آثارا مادية ، خاصة فيما تعلق بالمجازات اللغوية و في التحكم الزمني في الموارد ، على غرار المال و المعلومة والمكانة الاجتماعية. فلما كان الخطاب حول الأمن أدائيا فإنه لا يهدف إلى وصف وضعية إنما يهدف إلى الأمر. من جهة أخرى يؤكد هؤلاء الباحثون على أن السلطة متأصلة في كل الممارسات الخطابية، ففعل الاستعمال اللغوي حسب "بورديو" هو فعل السلطة حيث تمارس مجموعة الهيمنة بسماحها أو منعها توظيف كلمة ما أو حتى بتغيير شكل نطقها. [2]

المبحث الثاني : التأصيل المفاهيمي للسياسة العامة و السياسة الأمنية.

يتناول هذا المبحث السياسة العامة بالدرس والتحليل باعتبارها أحد المتغيرين الأساسين في هذه الدراسة فالأمن في النهاية هو قطاع من قطاعات السياسة العامة، ويعد أحد الانشغالات الأساسية التي تشغل بال صانع القرار في النظام السياسي.

[1] Ibid , p. 154.

[2] Ibid, p. 155.

المطلب الأول : السياسة العامة ؛ مفاهيمها ومقارباتها.

مفهوم السياسة العامة أحد المفاهيم الرئيسية في العلوم السياسية وقد خضع هذا الأخير إلى التطوير والتنقيح منذ أن ظهر المصطلح في ساحة العلوم السياسية منذ الخمسينيات على يد "هارولد لاسويل" وترتبط السياسة العامة بشكل عام كظاهرة سياسية أو كدراسة علمية بمسار أمبريقي شكل مع الوقت بنيتها الفكرية والأنطلويجة .

الفرع الأول: تطور مفهوم السياسة العامة.

رغم أن دراسة السياسة لها تاريخ طويل إلا أن الدراسة المنهجية للسياسة العامة كما نفهمها الآن تعد حديثة نسبيا، حيث يرى " دانيال ماك كول" Daniel Mccool أن الدراسات السياسية الحديثة بدأت في عام 1922 عندما سعى عالم السياسة "تشارلز ميريام" Charles Meriam إلى ربط النظرية بالممارسة لفهم الأنشطة الفعلية للحكومة، لكن "ماك كول" يلاحظ أن دراسة السياسة العامة لم تظهر فجأة في الخمسينيات والستينيات. وتعود الأدبيات التي أسست دراسات السياسة العامة إلى الخمسينيات فقط، بدءا بما كتبه "هارولد لاسوال" Harold lasswell، لأن حقل الدراسات السياسية يعد حقلا جد حديث، فالعديد من المبادئ الأساسية لعلم السياسة لم يتم الاستئناس بها إلا منذ سنوات العشرين الأخيرة . في الواقع لا يزال هناك نقاش هام حول ما إذا كانت هناك مجموعة من المبادئ المتماسكة التي يمكنها أن تتحكم في فهم دراسة ما يمكن أن نسميه العملية السياسية.

وكما في جميع ميادين النشاطات فإن تعريف المصطلحات الرئيسية والأفكار يحظى غالبا بأهمية بالغة، إلا أنه في المقابل يؤدي إلى نشوء خلافات كبيرة، وفي الدراسات الأكاديمية السياسية يتم تقديم تعريف للسياسة العامة حتى يتسنى فهم شكل الحقل المعرفي الذي نسعى لدراسته. بالنسبة للكثيرين يساعدهم تعريف السياسة العامة على تحديد أدوارهم الخاصة في عملية صنع السياسة العامة وكذلك مساعدتهم على تنظيم أعمالهم . يرى "داي " أن عملية البحث هذه عن تعريف للسياسة العامة يمكنها في نهاية المطاف أن تتحول إلى لعبة كلمات، مما يؤدي كما يضيف إلى غموض في الفهم، فقد لا يكون مجد البحث عن تعريف واحد خاص للسياسة العامة لكنه بالتأكيد غير مجد المضي في تطوير تعريفات أكثر.[1]

في غضون سنوات الثمانينيات كان مازال الحديث عن السياسات الحكومية، كما يعبر بذلك " بولافانس" Bellavence على سبيل المثال، من أجل الإشارة إلى السياسة العامة. حتى وإن كان هناك إجماع علي تسمية

[1] Thomas A . Birkland , **an introduction to the Policy process theories conceptes and models of public policy making** ,(USA : Roudledge ; 201)5 ,pp 8,9.

السياسة العامة ، إلا أن تعريف ما هي السياسة لم يكن محسوما بعد ولم يكن ذلك غريبا بحكم أن دراسة السياسة العامة تنتمي إلى العديد من الحقول المعرفية وتستلهم من انشغالات مختلفة، هذا التنوع يظهر في التعريفات المقترحة.

ويمكن تحديد أمرين في مجال الاهتمام بالسياسة العامة، حتى وإن تعذر التفريق بينهما عمليا، حيث يمكن دراسة السياسة العامة من أجل تطوير المعرفة أو يمكن دراستها من أجل تطوير الفعل أساسا، هذان الاهتمامان المتمايزان يوجدان في عملية صياغة مفهوم عن ما هي السياسة. بالنسبة للفاعلين الحكوميين فالسياسة العامة ترجع إلى أفعال خاصة التي لها سمات رسمية ، بينما بالنسبة للدارسين والباحثين فإن السياسة العامة ترجع إلى مجموعة من أفعال حيث معظمها لا تعتبر كسياسات من طرف الفاعلين الحكوميين . [1]

الفرع الثاني: في تحليل مفهوم السياسة العامة.

ولدت أولى الأعمال المتعلقة بتحليل السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية في غضون سنوات الثلاثينيات فقد كانت مشاريع التدخلات العمومية للحكومة الفدرالية الأمريكية عرضة للتشريح من قبل مختلف المحللين.

لم يكن تعريف السياسات العامة بالأمر الهين بالنسبة للباحثين الذين تكبدوا عناء مضنيا في تحديد معناها بدقة وإعطائها تعريفا علميا ، فالمتتبع لحقل تحليل السياسات العامة يستشف تلك الصعوبة من خلال تنوع التعريفات التي مثلت تنوعا كبيرا في المنطلقات الفكرية والتوجهات المعرفية التي تبلورت من خلالها مثل هكذا تعريفات .

فلطالما اشتملت أدبيات الدراسة في هذا الحقل على العديد من التعريفات حتى أنه يبدو لبعض الباحثين أن هذه التخمة في التعريفات مردها الحاجة الشخصية لبعض الباحثين لإعطاء تعريف يكون بمثابة الرد المفحم على من ينتقده في هذا المجال، وهي بذلك تعريفات ليست ذات دوافع علمية أو على الأقل العديد منها يفتقد مثل هكذا توجه. ومن البداهة أن جدوى أي تعريف إجرائي تكمن في اشتماله على الخصائص على السمات الرئيسية لظاهرة السياسة العامة، لكن مثل هذا التعريف تصعب بلورته لعدة اعتبارات علمية ،[2] فالمصطلح متشعب ولا يمكن حصره في قول موجز. لكن مهما يكن دائما ما نجد هذا أو ذاك من العناصر التالية التي يتضمنها أي تعريف، الفواعل إلى جانب النشاطات و المشاكل إلى جانب الحلول. [3]

1 – تعريف يركز على الفاعلين ونشاطاتهم.

[1] Vincent Lemieux, **L'étude des politique publique :les acteurs et leur pouvoir,** (Laval : les presses de l'université , 2002). P.2.

[2] أحمد مصطفى الحسين ، **مدخل لتحليل السياسات العامة** ، (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002) ، ص. 7.

[3] Lemieux, op.cit p3.

بالنسبة للفاعلين الدولتيين أو حتى لمن يسير نظم سياسية غير دولتية فإن سياسة معينة تتعلق بنشاط خاص، على العكس من ذلك يرى بعض المختصين في دراسة السياسة العامة أن هذه الأخيرة تغطي مجالا واسعا جدا، فيما يقترح بعض الكتاب تعريفات تحصر السياسة العامة في جوانب جد محددة، فالجميع يرى السياسات العامة عبارة عن نشاطات أو غياب لنشاطات من طرف فاعلين محددين بشكل أو بآخر.

في هذا الصدد يعرف "توماس داي" Thomas R Dye أحد أوائل المختصين الأمريكيين في السياسات العامة هذه الأخيرة بأنها كل ما تختار الحكومات فعله أو تركه، فيما يذهب " إيرا شاركانسكي" Ira Charkansky تقريبا في نفس الاتجاه حيث يعرفها بأنها أفعال تتخذها الحكومة ، فيما يعتبر الكاتب الكندي "ريشارد سيمون" Richard Simeon السياسة العامة بأنها ما تفعله الحكومات ولماذا تفعله. الكاتبان الفرنسيان "إيف ماني" Yves Mény و"جان كاود طونيغ" Claude Thoenig Jaen بدءا مؤلفا لهما بجملة " دراسة السياسة العامة ليست شيئا آخر غير فعل السلطات العمومية تجاه المجتمع" [1]

ويعد "جنكينز" Jenkins استثناءا لما يطرح موقفه من السياسة العامة، حيث يرى أنها ترجع إلى مجموعة من القرارات المترابطة، المتخذة من طرف فاعل سياسي، أو مجموعة من الفاعلين السياسيين فهو بهذا يعد أحد الكتاب القلائل الذين ربطوا كل الفاعلين السياسيين وليس فقط الحكوميين بالسياسة العامة، لكن محدودية العديد من التعريفات تحتم عدم التقيد بما تحمله أفعال السلطات الحكومية، فمثلا إذا قرر هؤلاء إجراء انتخابات أو قرروا إقامة حفل فيما بينهم، فهل يمكن اعتبار كلا الفعلين سياسة عامة ؟ اعتبارا من هذه المحدودية اقترح بعض الكتاب تعريفات تحدد بدقة موضوع السياسة العامة .[2]

2 – التركيز على المشاكل.

لما يتم تحديد موضوع السياسة العامة بشكل دقيق وليس فقط من خلال الإشارة إلى ما تفعله أو تترك فعله الحكومات، فإن الكتاب يتحدثون عادة عن مشاكل، عن صراعات، عن متطلبات، في هذا السياق يرى كل من "راكوف" Rakoff و"شايفر" Schaefer أن السياسة العامة عبارة عن أفعال أو لاأفعال استجابة لحاجات أو مطالب (في المعنى الذي يراه إيستون)، بينما يتحدث " فروهوك" Frohock عن أفعال من شأنها التوفيق بين غايات متنازع عليها، فيما يرى "بال" Pal من جهته أن السياسة العامة عبارة عن سلسلة من الأفعال أو اللاأفعال التي تختار سلطة عمومية تبنيها من أجل حل مشكل أو مجموعة مترابطة من المشاكل، مفهوم المشاكل

[1] Lemieux, op.cit, p. 3.
[2] Ibid , p. 4 .

هذا أو حتى مفهوم الصراع أو المطالب يسمح بتحديد الدوافع التي تسعى السياسات العامة للإجابة عنها، بحيث أن هذه الدوافع تأتي من البيئة الخارجية أو البيئة الداخلية للنظام السياسي، هذا ما يعني أن النظام السياسي في حد ذاته يمكن أن يكون موضوعا للسياسة العامة (خلق وزارة ، تعديل عمل البرلمان ....).

والمشاكل والصراعات والمطالب هي مفاهيم فضفاضة ، و عليه ليست كل المشاكل تمثل موضوعا للسياسة العامة إنما فقط تلك التي تعتبر مشاكل عامة من طرف الفاعلين الذين يعتبرون بمثابة القيمين على جدول الأعمال الحكومي، ثم مفهوم المشاكل يرجع إلى مفهوم الحلول أو مفهوم تسوية المشاكل وكذلك إلى المثل التي تستلهم منها. [1]

3 – التركيز على الحلول

في تعريفه للسياسة العامة أثار "ريشار سيمون" مسألة الغاية في الفعل الحكومي، يمكن كذلك أن نستشف نفس الانشغال في تعريف كل من "لاسوال" و"كابلان" ويعد هذا من أولى الانشغالات التي حظيت بها السياسة، بالنسبة لهؤلاء الكتاب تتلخص سياسة معينة في جدول الأعمال وفي فهم القيم الجاري البحث عنها وفي الممارسات، ويظهر مفهوم الغاية كذلك في تعريف " جنكينز" حيث هناك السياسة العامة لا تتعلق فقط بمجموعة القرارات المترابطة المتخذة من طرف فاعل سياسي أو مجموعة فاعلين سياسيين وإنما كذلك باختيار الأهداف والوسائل للوصول لها أي البحث عن الحلول، كما تعتبر الغايات والبحث عن الحلول قضايا مركزية في تعريف آخر وهو تعريف " ستيفن بروكس" Stephen Brooks، الذي يرى أن السياسة العامة عبارة عن إطار يشمل الأفكار والقيم حيث بداخله قرارات تتخذ ويتم اختيار أفعال أو لا أفعال من طرف الحكومات إزاء بعض التحديات أو المشاكل، فالسياسات العامة إذن تتألف من مجموعة من النشاطات (أو من لا نشاطات) من طرف فاعلين سياسيين يستهدفون إيجاد حلول لمشاكل.

بعض الكتاب يضمنون تعريفاتهم بعض العناصر الخاصة جدا التي تعبر عن انشغالات شخصية أو أكثر من ذلك تعبر عن اختيار مرتبط بإطار نظري الذي يقيم بعدا خاصا في السياسات العامة، على سبيل المثال "بيير مولر" Pierre Muller يدعي أنه هناك سياسة عامة لما سلطة سياسية محلية أو وطنية تحاول من خلال برنامج من الأفعال منسق تغيير البيئة الثقافية والاجتماعية أو الاقتصادية لفاعلين اجتماعيين ويتم ذلك عادة من خلال منطق قطاعي، هذا التعريف المحدود يعكس الانشغالات الخاصة للكاتب أكثر من إرادة إعطائه تعريفا ذا طبيعة عامة .

[1] Ibid.

من جهته يحدد "ريشارد سيمون" خمسة نماذج لتفسير السياسة العامة، حيث هناك التفسيرات من خلال البيئة وهناك تفسيرات من خلال توزيع السلطة، وهناك تفسيرات من خلال الأفكار المهيمنة، وهناك تفسيرات من خلال الإطار الدستوري، وهناك تفسيرات من خلال عملية اتخاذ القرار. هذا التصنيف يتوافق إلى حد بعيد مع ذلك المتعلق بالمفاهيم الأساسية للمقاربة النظمية حيث أنه فيما يخص البيئة العلاقة واضحة أما فيما يخص توزيع السلطة فهي ترجع إلى بنية النظام أي إلى العلاقات المهيكلة بين الفاعلين أما فيما يخص النموذج المتعلق بالأفكار المهيمنة فهو يرجع إلى مفهوم الغاية أو الحلول المطلوبة أما نموذج الإطار الدستوري فهو لا يتعلق بمفهوم من مفاهيم المقاربة النظمية إنما بالأحرى هو متعلق بأحد مستويات وجود النظام الخاص بالقواعد الرسمية المعارض لانتظاميات الممارسات وفي الأخير يتوافق نموذج اتخاذ القرار مع النشاطات . [1]

في بعض التعريفات للسياسة العامة تعد البيئة الداخلية والخارجية لنظام الأفعال أو ما يسمى بالسياسة العامة بمثابة المصدر للمشاكل العامة التي ترتكز عليها سياسة عامة معينة، هذه الطريقة لرؤية القرارات السياسية (أو السياسة العامة) هي المقترحة في عموم كتابات "ديفيد إستون" Easton و " لابيار" Lapierre حول النظم السياسية، فأصل القرارات السياسية موجود في بيئة النظام، هذا حتى وإن كان لبعض العوامل تأثيرها عليها، من خلال وجهة النظر هذه تعتبر البيئة الداخلية والخارجية بمثابة الفضاء الذي توجد فيه محددات السياسة العامة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها، يمكن إذن أن يتوقف البحث عن التفسير على ما إذا كانت هناك علاقات إحصائية معبرة بين مميزات البيئة ومميزات السياسة العامة، وإذا كان نعم ما هو اتجاه وقوة هذه العلاقات، وكان "داي" من بين الأوائل الذين تابعوا مثل هكذا تحاليل في كتاب أين أقام علاقة بين مقاييس إنتاج للسياسة العامة لولايات أمريكية في مختلف قطاعات النشاط مع أربعة متغيرات اقتصادية (العمران والتصنيع والصحة والتربية) مع أربعة متغيرات سياسية (مراقبة الدولة من طرف الديمقراطيين أو الجمهوريين، درجة المنافسة بين الأحزاب في المشاركة الانتخابية ، اللامساواة في الخريطة الانتخابية).

وقد أثبتت الأبحاث أن المتغيرات الاقتصادية مشتركة مع السياسة العامة أكثر من المتغيرات السياسية، وأثارت هذه النتائج وغيرها نقاشات حادة في المراحل الممتدة إلى 1980، يمكن مراجعة في هذا الصدد ما كتبه " كريت" Crete، فقد أعيب على هذه التفسيرات المعتمدة على المحددات بالخصوص اقتصارها فقط على الجوانب الكمية للسياسة العامة (النفقات العمومية) وإهمالها ما يتعلق بالتنظيم في السياسات. وتعطي الأعمال الحديثة كذلك حيزا معتبرا لأيدلوجية الأحزاب كمحدد للسياسات العامة، يمكن كذلك أن نضم إلى ميدان التفسير

[1] Ibid , p.7

بواسطة البيئة مؤلف كالذي كتبه " هوفربارت" Hofferbert الذي يرى السياسة العامة عبارة عن سلسلة من العوامل تبدأ من الظروف التاريخية والجغرافية وصولا إلى سلوك النخب مرورا على التوالي بالعوامل الاجتماعية /الاقتصادية و سلوك الجماهير والمؤسسات الحكومية . [1]

4 – السياسة العامة ...مسار حكومي.

يمكن للسياسة العامة من خلال مفهوم "سبرنيطيقا" cybernétique أن تفهم كعملية حكومية، حيث يمكن اعتبار "سبرنيطيقا" كفرع سياسي للمقاربة النظمية وهذا ما تدل عليه في الواقع الجذور الإيتملوجية لهذه الكلمة التي ترجع إلى (فن قيادة الزوارق) وفي معنى مجازي تعبر عن فن الحكم، في كتابه المؤسس لمفهوم "سبرنيطيقا" اقترح "نوربرت وينر" Norbert Wiener أن نجعل من هذا المفهوم علما للاتصالات وللمراقبة، سواء فيما يخص الآلات أو فيما يخص عالم الحيوان والإنسان.

وتنطلق "سبرنيطيقا" من فكرة الفجوة التي يتوجب رتقها بين وضعية وقيمة معيارية، حيث يتعلق الأمر بمقاومة توجه بخصوص تعظيم هذه الفجوة، أو بتعزيز توجه يتوخى تضييقها، وتسمى الأفعال التي لها مثل هكذا توجه تنظيما (ضبطا) ، فهي تعتبر سلبية في الحالة الأولى وإيجابية في الحالة الثانية .

يمكن إذن تفسير السياسات العامة على هذا النحو، سواء تعلق الأمر بالسياسات المركزية أو السياسات اللامركزية فهي تستند على فكرة وجود فجوة بين قيمة معيارية و وضعية تكامل بين عملية تنظيم (ضبط) تقوم بها حكومة عليا على حكومة دنيا، فإذا كانت الفجوة باعتبار أن الحكومة العليا لا تقوم بعملية تنظيم (ضبط)كبيرة فنحن أمام سياسة مركزية، وإذا ما تم اعتبار الحكومة العليا تقوم بعملية تنظيم مشددة فنحن إذن أما سياسة لامركزية ، لكن الملاحظة الثاقبة للسياسة العامة تحتم إدراج عناصر تركيبية في هذه النظرة المتعلق ب "سبرينطيقا" Sybernétique وإلا فهذه النظرة قد تصبح جد ميكانيكية وهي كما يلي:

- معايير الفاعلين تختلف فيما بينها فإذا ما أعطيت القيمة للفعالية فإن الوضعية التكاملية فيما بين حكومة عليا وحكومات دنيا لا يتم تقييمها بنفس الطريقة في ما إذا تعلق الأمر بمساواة منطقة مع أخرى.
- التصور المتعلق بالوضعيات ليس نفسه من فاعل لآخر، وهذا ليس فقط لأن القيم والوضعيات الكامنة مختلفة ولكن لأن معلومات الفاعلين مختلفة كذلك، فإذا افترضنا أن فاعلين كانا مع تساوي الفرص من منطقة إلى أخرى فإنه قد لا يكون لهما نفس الرأي حول الحاجة إلى سياسة مركزية في حالة ما إذا كان

[1] Ibid , pp. 8,9

الأول منهما يحوز على إحصائيات تظهر أن تساوي الفرص يتجه نحو النقصان ، والثاني يحوز على إحصائيات تظهر العكس . [1]

- لا يختلف الفاعلون فقط من خلال غاياتهم ومعلوماتهم ولكن كذلك من خلال موارد أخرى (الموارد المالية، الهيبة ...)، ما يجعل بعضهم أكثر حظا من البعض الآخر في التأثير في السياسات العامة. في حالة السياسات المركزية واللامركزية الفاعلون المرتبطون بالحكومات العليا يمتلكون الموارد أكثر من الفاعلين المرتبطين بالحكومات الدنيا.

لهذا من الأجدر التحدث عن حكومة اتصالية (gouvernétique) بدل استعمال كلمة سبرنيطيقا (sybernétique) لما يراد قصد علم وفن التنظيم (الضبط) من طرف السياسات العامة، هذا التنظيم أو الحكم يمارس على مشاكل تعتبر بمثابة مشاكل عامة .[2]

ومن منظور الحكومة الاتصالية (gouvernétique) هناك ثلاث عمليات متكررة عادة ما يكون لها دخل في النشاطات الفعلية التي تساهم في تنظيم (ضبط) القضايا العامة، ويتعلق الأمر بعمليات النشوء والتشكل والصنع، هناك بعض الباحثين يقترحون تقسيما أكثر تعقيدا حيث يضيفون عمليات الإقرار و التطور و النهاية . [3]

الفرع الثالث: خصائص السياسة العامة.

يحدد الباحثون في السياسة العامة مجموعة من الخصائص المتعلقة بالسياسة العامة حتى يتسنى الإلمام بمختلف الجوانب العملية التي تميزها و يمكن تلخيصها كالآتي:

1 – لا يمكن للسياسات العامة أن تكون إجراءا منفردا إذ هي عبارة عن منظومة من الأفعال المتواصلة والمنظمة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية والهادفة إلى حل مشكلة تطرأ في المجتمع ، فالقرارات المعزولة لا تعبر عن سياسة عامة بل هي إجراءات في خضم سلسلة مترابطة للسياسة العامة فقرار زيادة الحواجز الأمنية في الطرق العامة مثلا لا يعتبر في حد ذاته سياسة عامة إنما يعبر عن إجراء ضمن منظومة من الإجراءات التي تعبر عن سياسة أمنية معينة.

2 – تناط السياسات العامة بإطار له صفة قانونية ودستورية ، قد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة ، فالمؤسسات الحكومية الرسمية أو غير الرسمية التي تشكل الأجهزة الإدارية والسياسية للدولة على غرار الهيئات التشريعية

[1] Ibid, pp. 16,17.
[2] Ibid, p.17
[3] Ibid, pp. 17-19.

والقضائية والتنفيذية والأحزاب والجماعات الضاغطة وحتى الأفراد تعد بمثابة المركب التنظيمي الذي ينتج السياسات العامة.

3 - تمتاز عملية إنتاج السياسات العامة بظاهرة الشبكية، حيث لا يمكن لأجهز الدولة وحدها أن تضطلع بصنع السياسات ، فهذه الأجهزة لا يمكنها أن تفرض سياساتها التي تضعها على المحيط الداخلي والخارجي، لا يحدث هذا حتى في الأنظمة التسلطية ، فالسياسات العامة تعبر عن نموذج من التفاعل المعقد بين فواعل حكومية وغير حكومية وسط بيئة داخلية وخارجية في إطار سلوك تنافسي لهذه الفواعل.

4 – قد لا تكون الأجهزة الرسمية المنتج المباشر للسياسات العامة ، فقد يكون ذلك بطريقة غير مباشرة حيث يتم صنع هذه السياسات في أطر غير رسمية فيما يكون دور الأجهزة الحكومية على غرار الهيئات التشريعية إضفاء الشرعية عليها .

5 – السياسة العامة عبارة عن عملية توزيع للموارد المادية والمعنوية، فمنظومة إجراءات مثلا حتى يتسنى لها أن تكون سياسة عامة يجب أن تمارس تأثيرا ما على عملية توزيع الموارد المختلفة، فلا يمكن الحديث عن سياسة عامة دون وجود موارد مخصصة لها، فلا يعني هذا عدم أهمية السياسات التي يعبر عنها بالسياسات الرمزية، إنما يعني هذا أن هذه الأخيرة تعتبر سياسات سلبية .

6 – تمتاز السياسة العامة في بعدها الزمني بكونها عملية مستقبلية، دون أن يلغي ذلك الدور المفترض للماضي، بل كل ما يعنيه ذلك هو أنه يؤكد على أن الأهداف تدخل في صميم عملية بلورة السياسات العامة ، فالماضي يعبر عن البداية لكل سياسة سواء أكانت محلية أو وطنية في حين يعتبر الحاضر والمستقبل بمثابة الهدف لهذه الأخيرة .

7 – تمتاز السياسة العامة بكونها عملية تنظيم وترتيب للأولويات والبدائل والاختيار فيما بينها بغرض إيجاد الحلول لمشكلة عامة، ذلك أن السياسة العامة هي بالأساس عبارة عن نشاطات الحكومة وأفعالها وحتى نواياها، وتكون عملية التنظيم هذه اختيارا عقلانيا وتوجها فنيا بحيث تخضع لمنطق الموازنة بين الربح والخسارة ، وعملية الاختيار بين البدائل تتخذ شكلا سياسيا من خلال عملية التصويت والأخذ برأي الأغلبية.

8 – يعبر عن السياسة العامة عادة من خلال قوانين تشريعية أو تنظيمية أو لوائح إدارية وقد يعبر عنها بتصريح عام، وقد يكون سكوت الحكومة عن التعبير الملموس إزاء مشكلة معينة سياسة عامة صامتة ، فليس من الضروري أن تتجسد السياسة العامة ماديا فحسب . [1]

[1] الحسين ، مرجع سابق ، ص ص 21،-22.

9 – منشأ السياسة العامة هو عادة طلب عام ، فهي عبارة عن استجابة لانشغالات المواطنين ، وقد يكون هذا الطلب موجها لقضايا عامة يطلبها المواطنون من الأجهزة الإدارية والسياسية ، وقد يكون هذا الطلب موجها لقضايا خاصة بعينها و في الحقيقة فإن مثل هذه الطلبات هي من تحرك السلطات العمومية سواء كانت محلية أو وطنية نحو إنجاز سياسات عامة لهذا فإن القضايا المهملة التي لا يكون وراءها طلبات لا تنتج سياسات عامة حتى وإن كانت عمليا قضايا ملحة وتستوجب تحركا حكوميا. [1]

الفرع الرابع: المصلحة العامة.

لا تتعلق السياسة العامة بالأفعال بما هي كذلك ، إنما مجالها فقط تلك التي يكون لها بعد عام ، لكن المشكلة المطروحة هنا هي صعوبة تحديد ماهية وطبيعة هذه الأفعال وصعوبة تحديد المصلحة العامة من المصلحة الخاصة ، فالمفهوم متنازع عليه جوهريا ، فهل المصلحة العامة تخص الأغلبية أم أنها تطال الأقلية كذلك ؟ ، كما أن الإشكال أيضا ينسحب على طبيعة النظم السياسية التي تختلف في تعاطيها مع القضايا العامة بين الدول الديمقراطية والدول التي تنتهج نظاما سياسيا تسلطيا ، ويقر العديد من الباحثين بصعوبة إعطاء تعريف موحد حول المصلحة العامة [2].

ويرى "أرسطو" أن الدولة هي من تمنح الحقوق السياسية للحكم والأهم من ذلك هو أنه يجب أن يكون هناك سلطة تقرر ما هي المصلحة العامة التي حسبه تقوم على المعايير الأخلاقية للحكم. وهناك علاقة وثيقة بين مفهوم الصالح العام ومفهوم المصلحة العامة، ونظريا يمكن أن نطور نظرية عن الصالح العام من خلال التدقيق في مفهوم المصلحة العامة ، إذ تعتبر السياسة العامة بمثابة الوسيلة التي يمكن بواسطتها تحقيق الصالح العام.[3]

ويلجأ بعض الباحثين إلى معيار التنافس لتحديد ما يمكن اعتباره مصلحة عامة ، إذ بالنسبة لهم المصلحة العامة عبارة عن حصيلة التنافس السياسي الديمقراطي الحاصل بين الفاعلين السياسيين في مجال السياسات، فعملية التنافس لما تكون متاحة لجميع الشركاء السياسيين وهو الأمر المتعذر ، فالمصلحة العامة تكون متحققة كما أن للمصلحة العامة بعدا مؤدلجا ، فمثلا الماركسيون يعرفون المصلحة العامة من خلال مصلحة طبقة العمال. لكن بغض النظر عن التعريفات المتبناة في المصلحة العامة إلا أنه يمكن التأكيد على أن هناك من ينتفع أو من يتضرر

[1] نفس المرجع، ص.24.
[2] نفس المرجع، ص.26.
[3] David Berry and Caroline Kamu , **Public policy and media organizations** , (USA: Rotlede , 2016) , p.23.

من سياسة معينة ، فقد تكون هناك منفعة في سياسة تهيئة عمرانية مثلا لفئة من الناس لكن ذات السياسة قد تسبب ضررا لفئة أخرى.[1]

الفرع الخامس: السياسة العامة و العلاقات الدولية ؛ تداخل المجالات وتنوع المناهج.

لطالما اعتبر كل من تحليل السياسة العامة ودراسات العلاقات الدولية كفرعيين من العلوم السياسية ينفرد كل منها بمجاله الخاص، فقد حافظ كل واحد من هذين التخصصين على هويته الخاصة من خلال تميزه ببرامج بحث مختلفة نسبيا وبمصادره المعرفية (مفاهيم ، نظريات ، كتاب مراجع) وبنوع من المأسسة التخصصية.

لكن يبدو أن هناك بوادر لجسور تلاق بين التخصصين منذ سنوات، وقد أصبحت الاستفادة من المواضيع البحثية للعلاقات الدولية من طرف علماء اجتماع الفعل العام أكثر شيوعا [2]، في حين استفاد الباحثون في العلاقات الدولية من المفاهيم والمناهج المستعملة في تحليل السياسة العامة في عدد من الأعمال، وقد أكد فرع الدراسات الدولية التابع للجمعية الفرنسية للعلوم السياسية هذا التقارب المابين تخصصي من خلال الملتقى الذي نظمه حول السياسات العامة الدولية سنة 20005 .

وهناك العديد من الفروق التي يتعين الإشارة إليها فيما يخص مسلمات ومناهج البحث في كلا التخصصين، ففي الوقت الذي تظهر فيه العلاقات الدولية كعلم (تركيبي) توصف السياسة العامة كعلم(تحليلي) .

فالفرق بين الحقلين لا يعود إلى الاختلاف في برامج البحث بقدر ما يعود إلى الاختلاف في الأطر المعرفية، وبالنسبة ل " جون كلود توينغ" Jean-Claude Thoenig فإن السياسات العامة عبارة عن مشاكل ذات نشأة تحليلية، هذا الموقف التحليلي الذي يؤدي بالباحث إلى إعادة بناء سياسة عامة من خلال تحديد فواعل وأطراف هذه السياسة وتوضيح إطارها التحليلي وإعادة تأسيس مختلف مراحل الفعل العام ...الخ يعتبر بشكل ما جزءا لا يتجزأ من حقل السياسة العامة لدرجة أن التحليل يعد جزءا من الصفة العلمية لهذا الحقل حيث يقال تحليل السياسة العامة ولا يقال تحليل العلاقات الدولية .

هذا فيما تظهر النزعة التركيبية لحقل العلاقات الدولية من خلال الافتراضات التي تحاول إنتاج نظريات تكون في بعض الأحيان شديدة العموم، (بنية النظام الدولي كوظيفة للتوزيع الدولي للقوة عند "وولتز" Waltz، ظهور الحوكمة العالمية كنتيجة للعولمة عند"روزنو"Rosenau ...الخ) ، وحتى في بعدها السوسيولوجي البحت عكفت عادة البحوث في العلاقات الدولية على تجميع وترتيب سلسلة لامتناهية من المتغيرات، على سبيل المثال في إطار

[1] جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** ،عامر الكبيسي مترجما، (دار المسيرة للنشر والتوسيع والطباعة،(د.س.ن) ، ص. 27.
[2] مصطلح الفعل العام أو action publique يستعمل في الأدبيات الفرنسية للتعبير عن السياسة العامة. .

برنامج البحث حول السلام والديمقراطية يمكن أن تقود محاولة الربط بين عدد النظم الديمقراطية في العالم واحتمالات الحروب والسلام الباحثين إلى العمل على سلسلة من الإحصائيات الطويلة المأخوذة من عشرات النزاعات التي توزعت عبر أكثر من قرن، كما يمكن كذلك أن نلاحظ النزعة التركيبية في دراسات العلاقات الدولية من خلال تحليل عملية التفاوض المتعدد الأطراف التي تحدث بين 150 دولة في إطار منظمة التجارة الدولية وبين 190 دولة في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي.

لكن بغض النظر عن هذه الاختلافات بين الحقلين خصوصا المعرفية منها فإنه يمكن التأكيد على أن السياسات الدولية هي في النهاية سياسات عامة. وإذا كان المقصود بالسياسات العامة الدولية هو مجموعة برامج الأفعال المتبناة من طرف سلطات عمومية التي تستهدف إحداث تأثيرات تتجاوز إطار الدولة الوطنية، فإنه يمكن تمييز نوعين من السياسات العامة الدولية، فمن جهة السياسات الخارجية التي تضطلع بها سلطة عامة (مركزية الدولة ولكن كذلك قد تمتد إلى منظمة متكاملة نسبيا على غرار الاتحاد الأوربي) ومن جهة أخرى السياسات العامة المتعددة الأطراف التي تضطلع بها منظمات دولية أو تصاغ في إطار هذه المنظمات .

وقد ظل تحليل السياسات العامة لوقت طويل حاضرا في السياسة الخارجية فهو يتمثل في التقليد المسمى تحليل السياسة الخارجية Foreign Policy Analysis وهو التقليد الذي يتوجب أن يمتد ليشمل دراسة السياسات الخارجية الفوق وطنية على غرار السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، وفي هذا الصدد يدعو "بريان وايت " Brian White إلى تكييف الإطار المنهجي والمفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية في السياسة الدولية للاتحاد الأوربي، مفندا بذلك الادعاء المتعلق بمركزية الدولة في تحليل السياسة الخارجية، لكن كثير هم الكتاب الذين دون ادعائهم صراحة انتماءهم إلى حقل تحليل السياسة الخارجية إلا أنهم قاموا بدراسات حول سياسات الاتحاد الأوربي إزاء محيطه الخارجي انطلاقا من هذا المنهج ، حيث قاموا بتنفيذ بحوث ميدانية فيما يخص الفواعل وتطور العمليات البيروقراطية والمؤسساتية التي تصاغ السياسات الخارجية الأوربية من خلالها .[1]

هذا وتمثل دراسات السياسة العامة المتعددة الأطراف التي تضطلع بها المنظمات الدولية الحقل الثاني الواعد للتقارب بين العلاقات الدولية والسياسة العامة، فالعولمة التي يقر علماء علم اجتماع الفعل العام بمدى تأثيرها في صياغة السياسة العامة تضاعف في الواقع عمليات الاعتماد المتبادل ما بين الدول، وهذه الأخيرة بدورها تثير استجابات ذات طابع جمعي وتعاوني، وهذا ما ينتج عنه تعددية الأطراف للفعل العام التي تستهدف إنتاج قراءة موحدة للظواهر المعولمة (تغير المناخ ، أخطار النظام المالي الدولي...الخ) واعتماد قواعد ضبط متعددة القطاعات

[1] Franck Petiteville, et Andy smith, "Analyser Les politique publique international**", Revue Française de science politique**, V 56,(2006), pp. 357-366.

(مالية ، تجارية ، بيئية ، صحية ...الخ) وحتى إرساء هيئات قانونية بموازاة الدولة (القرارات الصادرة عن الهيئة لتسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية) ، وهذا التوجه نحو الحوكمة العالمية كثيرا ما ينتج عنه تنافس بين المنظمات الدولية الكبيرة . انطلاقا من هذه الرؤية هناك علماء اجتماع وباحثون في تحليل السياسة العامة يتزايد عددهم أكثر فأكثر يهتمون بهذه الجمعيات الدولية وبدورها الذي تلعبه في التحول الذي تعرفه السياسة العامة باتجاه العبروطنية، على غرار دور البنك العالمي في فرض نموذج لإعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعية أو دور منظمة العمل الدولية في النشرة الدولية للمعايير الاجتماعية وغيرها، بشكل عام تستفيد المعرفة المتعلقة بالمنظمات الدولية وما ينتج عنها من الفعل العام المتعدد الأطراف من الدراسات التي تستعمل بطريقة منهجية المفاهيم والمناهج قي تحليل السياسة العامة .

واليوم الشبكات المكونة من المنظمات الدولية والحكومات والشركات المتعاونة فيما بينها تحمل آمالا كبيرة في محاربة مختلف المشاكل الأمنية وهو ما يستوجب مساندة الحكومات والمؤسسات الدولية، ويعد الترويج لمثل هذا النوع من الشراكة الذي قامت به الأمم المتحدة في القمة العالمية حول التنمية المستدامة في 2002 مثالا لنموذج الدعم المؤسساتي الذي تحتاج له هذه المنظمات الدولية، والمؤسسات الدولية يمكنها أيضا أن تدعم بطريقة غير مباشرة شبكات متداخلة بين مختلف القطاعات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنحها شرعية بوصفها شريكا مفترضا للحكومات ولعالم الأعمال، حيث ضاعف البنك العالمي في أشغاله استشارات منظمات المجتمع المدني منذ سنوات . وهناك ترتيبات تضعها الأمم المتحدة من أجل زيادة تمكين المنظمات الدولية من أكير مشاركة ممكنة ، في حين المجتمع المدني ينشط منذ مدة في الانتخابات الاقتصادية والاجتماعية في أشغال الأمم المتحدة ، خصوصا من خلال المؤتمرات الكبيرة للأمم المتحدة ، ومن خلال اللجنة حول التنمية المستدامة . [1]

الفرع السادس: نظريات السياسة العامة.

لقد تطرقنا إلى بعض المقاربات النظرية في معرض الحديث عن مفهوم السياسة العامة ، خصوصا ما تعلق بالنظرية النظمية و بعض تفريعاتها كنظرية الاتصال ذلك أن المفاهيم في الواقع لا يمكن في بعض الأحيان فصلها عن مبانيها النظرية ، فالمفهوم أو التعريف بما هو كذلك هو محصلة نظرية أو مقاربة، و المفاهيم أو التعريفات الإجرائية أو المجردة من الرأي قد يتعذر أو يكاد الحصول عليها خصوصا في العلوم الاجتماعية .

1 – : المقاربة النظمية .

[1] Ibid, pp. 357-366.

يمكن أن نستشف من نظرية النظم مقاربة لفهم السياسة العامة، باعتبار هذه الأخيرة تعبر عن تفاعلات النظام السياسي. وكان "دافيد إستون" David Easton أول باحث استعمل مفهوم النظام في الدراسات السياسية وهو يعرفه بأنه " نظام تشكل من مجموعة من الظواهر وهو جزء من مجموع النظام الاجتماعي والذي تفرع عنه لغاية تحليلية و بحثية " ، وتشكل العناصر التي لها علاقة بالحكم وبتنظيماته وبالجماعات السياسية و بالسلوك السياسي بنية هذا النظام ، فيما تعد القضايا التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالقرارات الإلزامية للمجتمع بمثابة الحدود له وعليه فإن كل ظاهرة سياسية لا تتميز بخاصية الإلزام في صنع القرارات ينتفي اعتبارها ضمن مكونات النظام السياسي بل هي في الحقيقة ترجع إلى البيئة المحيطة ، بالنسبة ل "إيستون" النظام هو في الحقيقة عبارة عن أداة تحليل وتهدف مساهمة "إيستون " إلى إيجاد نظرية سياسية عامة يكون لها بعدا ميدانيا يؤهلها لأن تسمح بفهم التفاعلات السياسية بغض النظر عن الأبعاد الخاصة للنظام السياسي ، ويستند تحليل "إيستون" على أربعة أركان أساسية :

1 – النظام : فالحياة السياسية يمكن النظر إليها من خلال نظام من التفاعلات السلوكية .

2– البيئة : يجب التفريق هنا بين النظام والبيئة التي تؤثر فيه .

3 – الاستجابة : يستجيب النظام السياسي للضغوط التي تتأتى من البيئة المحيطة ومن النظام نفسه من خلال ما يطرأ عليه من اختلاف في البنى والعمليات التي هي في الواقع عبارة عن مجموعة من الأنشطة والبدائل الايجابية .

4 – الاسترجاع (التغذية العكسية) : التفاعلات داخل النظام هي تفاعلات ذات طبيعة دائرية حيث أن هناك تأثيرا متبادلا بين البيئة المحيطة والسياسات العامة . [1]

2 – المقاربة المؤسساتية

لطالما ارتبط علم السياسة بالمؤسسات الحكومية ، حيث أن موضوعه اقتصر منذ بزوغ الدراسات السياسية على دراسة تفاعلات الأجهزة الحكومية سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية أو الأحزاب السياسية ، فالمؤسسات الحكومية تعتبر بمثابة المقوم للحياة السياسية في أي مجتمع ، كما أنها تعتبر الجهات المخولة بشكل حصري لإنتاج وتطبيق السياسات العامة . وقد اهتمت أبحاث الدراسات التقليدية بالجانب الشكلي لهذه المؤسسات من خلال التركيز على الجوانب الرسمية.

[1] محمد زاهي بشير المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة؛ قضايا منهجية ومداخل نظرية**، (بنغاي : منشورات جامعة قار يونس، 1998)، ص ص. 147،148 .

والسياسة العامة في الواقع لا تصدر إلا عن المؤسسات الرسمية ، سواء تعلق الأمر بالأجهزة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية أو حتى الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات تأخذ على عاتقها مهمة تبني و بلورة المطالب التي تفرزها البيئة الداخلية أو حتى البيئة الخارجية.

وقد شهدت دراسة المؤسسات الرسمية باعتبارها فواعل أساسية في صنع وتنفيذ السياسات تطور ملحوظا ، فلم تعد الدراسات تقتصر على الجوانب الشكلية بل تجاوزت ذلك حيث أصبح اهتمام العلماء منصبا على العملية السياسية وعلى الديناميكيات التي تحدد مسار هذه المؤسسات مع التركيز على المشاركين في هذه العملية . [1]

3 : نظرية النخبة.

خلاصة هذه النظرية أن صنع السياسة العامة من شأن النخب النافذة في المجتمع، فليس الأمر كما يبدو ظاهريا مرتبطا بمطالب الجماهير ولا برغباتهم وضغوطهم، فمن خلال الجهاز البيروقراطي الذي تتحكم فيه هذه النخبة يتم توجيه السياسات و صنعها. [2]

فمنذ فترة الثلاثينيات شهدت نظرية الطبقة الحاكمة والنخب زخما من الأعمال الأكاديمية التي نشرت بعد الترجمة إلى الإنجليزية للنصوص الكلاسيكية لكل من "باريتو" Pareto و " موسكا" Mosca وقد أدى ذلك إلى أن يصبح علم اجتماع النخب (sociologie des élites) تخصصا فرعيا قائما بذاته في الولايات المتحدة الأمريكية ، في هذا السياق تبلورت النقاشات حول فكرتين رئيسيتين، من جهة الفكرة التي مفادها أن نظرية النخب تمثل البديل المقبول سياسيا للنظرية الماركسية حول الطبقة الحاكمة ومن جهة أخرى الفكرة التي مفادها أن هناك ارتباطا بين السلطة والنخبة حتى في الديمقراطية .

والفكرة المركزية للنظرية النخبوية هي أن كل المجتمعات تنقسم إلى فئتين ، الأقلية الحاكمة والأغلبية المحكومة ، كما تؤكد على أن الأقلية الحاكمة هي في الواقع عبارة عن فئة نموذجية من الأغلبية المحكومة .

وتسيطر النخب على الموارد من قبيل السلطة والثروة والتعليم و الجاه و المكانة ومهارات الزعامة والمعلومات والمعرفة المتعلقة بالمسارات السياسية والقدرة على التواصل والتنظيم ...الخ ، فهذه النخب تأتي من الطبقات العليا في المجتمع التي تمتلك أو تهيمن على حصة غير متناسبة من المؤسسات المجتمعية على غرار الصناعة والتجارة والمالية و التعليم والجيش والاتصالات والمنظمات المدنية والقانون .

وتتبنى نظرية النخبة مبدأ النشاط الاجتماعي الذي يسمح بتحول الفئات غير النخبوية إلى نخبة. في الواقع، نسبة معينة من الحركية للنخب (من الأسفل إلى الأعلى) هي ضرورية لضمان استقرار نظام النخب. كما تؤكد هذه النظرية كذلك على أن التآلف والتوافق بين مجموعات الزعماء هو الأسلوب المهيمن في عملية صنع القرار وليس التنافس والصراع ، في الوقت الذي ترى فيه النزعة التعددية أن هذا التنافس بين مجموعات الزعماء يحمي الأفراد،

[1] أندرسون ، مرجع سابق ، ص 39 .
[2] نفس المرجع ، ص ، 35.

لكن لماذا يتم افتراض مثل هكذا تنافس مادام أنه على الأرجح كل مجموعة نخبوية تسمح لمجموعة أخرى بالحكم داخل مجال نفوذها دون تدخل منها ، فالتآلف وليس التنافس هو الأسلوب المهيمن على التفاعل بين النخب .
ويقدم كل من "توماس داي" Thomas Dye و " هارمون زيقلر" Harmon Ziegler أطروحة جديرة بالاهتمام في نقدهما للديمقراطية حيث أن هذه الأخيرة التي هي ظاهريا تعبير عن الحكم من طرف الشعب تحافظ على بقائها لأن النخب وليس الشعب هي من تمارس الحكم وعلى عاتقها يتم ديمومة الديمقراطية ،إذ المحافظة على هذه الأخيرة تقع على عاتق النخب التي تؤمن أكثر من الشعوب بقيم الديمقراطية ، فالجماهير تعاني من مشكلة في المعلومات ومن عدم مبالاة وعليه فإن الديمقراطية تعمل بشكل أفضل لما يكون تدخل هؤلاء أقل ، يمكن اعتبار مساهمة هؤلاء كمقاربة نخبوية تعددية فهم من أتباع المدرسة التعددية التي سادت في سنوات الخمسينيات ، إذ يرون أن السلطة في نظام ديمقراطي تتوزع في منظومة تعددية على مجموعات المصالح التي تراقب كل واحد الأخرى حيث لا تمتلك كل واحدة على حدا قوة صنع القرار. [1]

المطلب الثالث: عملية السياسة العامة.

في المطلب السابق تطرقنا إلى جوانب مفاهيمية ودراسية في السياسة العامة ، أما في هذا المطلب فسوف نتطرق إلى جوانب عملية في السياسة العامة من حيث صياغتها وصناعتها وتنفيذها و كذا ظروف و بيئة رسمها.

الفرع الأول: بنية صناعة السياسة العامة.

تصنع السياسة العامة من خلال مؤسسات ، لكن هذه المؤسسات ليست على نمط واحد، فهي تختلف بحسب اختلاف النظم السياسية لكل بلد واختلاف المجتمعات والقيم التي تسودها إلى جانب الاختلاف في المقدرات الاقتصادية و الموارد الطبيعية و البشرية . [2]

هذا وتختلف مؤسسات صنع السياسة العامة من الناحية البنيوية من حيث ارتباطها بالحكومة، فالمؤسسات والمنظمات المخولة صنع السياسة العامة لا تقتصر على الأجهزة الحكومية سواء كانت تنفيذية أو تشريعية، بل الأمر يتعلق كذلك بمؤسسات غير رسمية، كما أن هذه المؤسسات غر متساوية في صنع السياسات إذ أن لبعضها أدوارا أكبر من البعض الآخر كما أن بعضها يختص في مجالات دون الأخرى .

بحكم أن السياسة العامة في جوهرها عملية تشريعية باعتبارها خلاصة إجراءات وقوانين وكما أنها في ذات الوقت عبارة عن لوائح وقرارات تنفيذية وتقييمية فهي بذلك ظاهرة مؤسسية، ذلك أن هذه الإجراءات هي في الواقع

[1] Eva Etzioni-Halevy , **classes and elites in democracy an democratization** ; a collection of readings , (USA : garland publishing , 1997) , pp 155/157

[2] الحسين ، مرجع سابق ، ص 231.

أدوار تقوم بها مؤسسات، وعموما تتلخص تلك الأدوار في وظائف التشريع التي تضطلع بها السلطة التشريعية ووظائف التنفيذ و يضطلع الجهاز التنفيذي و الإداري ووظائف التقييم و يضطلع بها الجهاز التشريعي.

أولا : المؤسسات الرسمية.

عموما أهم الجهات الرسمية التي لها دور في صنع السياسة العامة هي : السلطات التشريعية ، الجهاز التنفيذي الجهاز الإداري ، المحاكم ، جديرا بالذكر أن دور هذه الأجهزة يتفاوت من دولة إلى أخرى حيث كثيرا ما يهيمن الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي في الأنظمة الشمولية بشكل عام .

1 – السلطات التشريعية.

تقوم الهيئات التشريعية بدور هام في صنع السياسة العامة فهي تقوم بتشريع القوانين و إصدار اللوائح ، لكن هذا الدور الخطير لهذه الهيئة لا يتم فقط من خلال كونها منصوصا عليها دستوريا فلطالما كانت هذه الأجهزة عبارة عن مؤسسات صورية في العديد من البلدان خاصة تلك التي تفتقد للممارسة الديمقراطية الشفافة، حيث نجد أن أدوار هذه المؤسسات غير فاعلة في صنع السياسات العامة، لهذا يجب أن تتقمص هذه المؤسسات دورا فعليا في التشريع حتى يتسنى عدها من الهيئات الفاعلة في صنع السياسات .[1]

هذا ويختلف شكل هذه المؤسسات من بلد إلى آخر، فهناك برلمانات منتخبة ديمقراطيا وهناك مجالس يتم تعيينها من طرف السلطات التنفيذية في ظروف خاصة على غرار الانقلابات أو المجالس الثورية و المجالس التأسيسية التي تشكل عقب سقوط الأنظمة السياسية التي تتعرض للثورة . كما أن هناك برلمانات تتشكل من غرفتين، في بعض الدول يكون كلا الغرفتين منتخبا ديمقراطيا على غرار النظام السياسي الأمريكي حيث نجد البرلمان هناك يتكون من مجلس النواب و مجلس الشيوخ و كلاهما منتخب في حين في بريطانيا يتكون البرلمان فيها من غرفتين إحداهما وهي مجلس العموم ينتخب أعضاؤها بالاقتراع المباشر فيما يتم تشكيل الغرفة الثانية وهي مجلس اللوردات عن طريق التعيين.

2 – الجهاز التنفيذي .

يتباين دور التنفيذيين سواء أكانوا رؤساء دول أو رؤساء حكومات أو وزراء حسب طبيعة النظم السياسية وحسب دساتيرها التي تنظم العمل السياسي فيها ، لكن بشكل عام يبدو أن الأجهزة التنفيذية لها الهيمنة على باقي الهيئات في صنع السياسة العامة ، ويبرز هذا الأمر حتى في الديمقراطيات العريقة ، ففي النظام السياسي الأمريكي على سبيل المثال يبرز دور الرئيس كفاعل رئيس في صنع السياسة العامة ، فالرئيس الأمريكي أضحى يتدخل حتى

[1] أندرسون ، مرجع سابق ، ص 56 .

في عمل الكونغرس وذلك لتقديم المقترحات لتجنب معضلة تقاسم السلطات داخل المجلس النيابي وهي المعضلة التي تحول في الغالب دون اتخاذ القرارات .

3 – الأجهزة الإدارية.

لا شك أن للأجهزة الإدارية دورا في صنع السياسة العامة في مختلف دول العالم ، إذ لم يعد ينظر لها بكونها أدوات لتنفيذ السياسات فحسب ، فمن نافلة القول إذن أن المؤسسات الإدارية تساهم بشكل مباشر في مناقشة وصياغة السياسات العامة حيث تختلف أشكال تدخلها ، جدير بالملاحظة أن البيروقراطيين لا يقتصر دورهم على صنع هذه السياسات بل قد يتعداه ليضطلع كذلك بدور إعاقتها أحيانا . كذلك في القضايا التي تكون ذات طبيعة فنية معقدة بحيث يتعذر على المشرعين المنتخبين سن قوانين بشأنها لعجزهم المعرفي كثيرا ما تسند عملية صنع السياسات فيها إلى الإداريين بوصفهم فنيين يملكون الخبرة اللازمة لذلك ، فعلى سبيل المثال كثيرا ما يضطلع ضباط وزارة الدفاع برسم منظومة الدفاع و القتال التي تستوجب خبرة خاصة في الميدان ، وكذا الأمر فيما يخص قضايا الأمن بشكل عام.

و تختلف الأجهزة البيروقراطية من بلد إلى آخر بحسب تعقدها و هرميتها و مدى قدرتها و نطاق تدخلها من بلد إلى آخر ، ففي البلدان النامية يمكن أن نتلاح أن دور الجهاز الإداري أكبر من الدول المتقدمة . [1]

4 – المحاكم.

لا شك في أن دور القضاء و استقلاليته تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظم السياسية ، فبشكل عام في النظم الديمقراطية عادة ما يكون للقضاء مساحة واسعة من الحرية و من ثم يكون له دور أكبر في السياسات العامة . لكن بشكل عام يمكن التأكيد على أن دور المحاكم في هذا المجال يقتصر على تفسير القوانين المتعلقة بهذه السياسات في حالة ما تم استشارتها في ذلك ، سواء تعلق الأمر بمحتوى هذه السياسات أو حتى بتطبيقها ، وهي تتقمص هذا الدور من خلال سلطتها القضائية بحيث أنها تنظر في مدى دستورية النصوص القانونية المتعلقة بالسياسة العامة من عدمها . [2]

ثانيا : المؤسسات غير الرسمية.

مع ظهور و تطور المجتمع المدني زادت أهمية المنظمات غير الرسمية في صنع السياسة العامة وفي تأطير مطالب مختلف فئات المجتمع ، فإلى جانب المؤسسات الرسمية هناك المؤسسات غير الرسمية التي تشارك في صنع السياسة العامة ، وهذه الأخيرة هي تلك المنظمات غير المرتبطة بالأجهزة الحكومة الرسمية ، فهي لا تملك صفة الإلزام

[1] الحسين ، مرجع سابق ، ص 33-35 .
[2] أندرسون ، مرجع سابق ، ص 61 .

القانوني على غرار جماعات الضغط و النقابات المهنية و المواطنين بصفتهم الفردية و غيرهم ، كما أن دورها وانتشارها يختلف من مجتمع إلى آخر ، إذ نجدها في المجتمعات المتطورة ذات أهمية و حضور أكبر من المجتمعات المتخلفة .

1 – جماعات المصالح .

رغم أن للجماعات المصلحية أو الجماعات الضاغطة دورا مهما في عملية صنع السياسة العامة إلا أن ذلك الدور يختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة النظم السائدة في تلك البلدان ، أهي ديمقراطية أم شمولية ، وطبيعة المجتمعات ، أهي نامية أم متقدمة ، ففي دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة البريطانية نجد هذه الجماعات منتشرة و تعمل في العلن على عكس ما نجده في دول أخرى على غرار السودان أو نيجيريا ، مهما يكن حجم هذه الجماعات في دولة ما فإن وظيفتها تتلخص في بلورة المطالب وطرحها على صانع القرار ، كما أنها تساهم في عملية ترشيد السياسة العامة من خلال مساهمتها في الجانب المعرفي و الفني في استجلاء طبيعة المصلحة المتبناة . [1]

2 – الأحزاب السياسية.

بشكل عام تهتم الأحزاب السياسية بالانتخابات و السعي للوصل إلى السلطة أكثر من اهتمامها بالسياسات العامة ، هذا على الأقل في بعض البلدان العريقة في الديمقراطية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية كما يؤكد ذلك جيمس أندرسون ، وعادة ما تعتمد هذه الأحزاب على دعم شرائح معينة في المجتمع ، وتكمن أهمية الأحزاب في صنع السياسة العامة بشكل عام لما يحصل حزب ما على نسبة في البرلمان حيث يستطيع تمرير مشاريعه السياسية فالمنتخب في النهاية يصوت على مشاريع القوانين في المجلس النيابي بصفته الحزبية و ليس بصفته الشخصية ، لكن تتحدد أهمية و دور الأحزاب بحسب دور البرلمان و دور المنتخبين الذي يتوقف على طبيعة الأنظمة السياسية . [2]

الفرع الثاني: خطوات صنع السياسة العامة.

حتى يتسنى صياغة مفاهيمية لعملية اتخاذ القرار داخل الجهاز الحكومي طور "لاسويل" وفي ما بعد كل من "جونس " و أندرسون" مقاربة تقسم عملية إنتاج سياسة عامة إلى مراحل مختلفة ، ويتكون هذا النموذج المعروف باسم النموذج التسلسلي من ثلاثة مراحل كبرى، المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل اتخاذ القرار، وهي التي

[1] الحسين ، مرجع سابق ، ص 238
[2] أندرسون ، مرجع سابق ، ص 65.

تتضمن بزوغ المشكلة، ثم تحديدها، ثم وضعها على الأجندة، ثم صياغة الحل، المرحلة الثانية هي مرحلة اتخاذ القرار، وهي التي تتضمن أساسا تبني سياسات ووضعها موضع التنفيذ ، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة ما بعد اتخاذ القرار ، وهي المرحلة التي تتعلق بتقييم السياسات و تعديلها و في بعض الأحيان إلغائها ، هذا و تتمثل خطوات عملية صنع السياسة العامة كما يلي :

1 – تحديد المشكلة .

2 – وضعها على الأجندة .

3 – الإعداد.

4 – تبني السياسة العامة.

5– تنفيذ السياسة العامة .

6 – التقييم.

7 – تعديل أو إلغاء السياسة. [1]

المطلب الرابع: مفهوم السياسة الأمنية.

في مؤلف له كرسه لتطور السياسة الأمنية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة ألح "جورج ماندل" على التأكيد على استحالة تعريف مفهوم الأمن الوطني دون الأخذ بعين الاعتبار السياق الذي نشأ فيه، في الواقع يمثل الأمن الوطني هدفا يتغير محتواه بمقتضى طبيعة الأخطار التي تهدد الدولة وطبيعة الموارد التي تحوزها الدولة في مواجهة تلك التهديدات. في هذا الإطار يبدو مفهوم الأمن الوطني جد مشكك، فهو متغير في المكان وفقا للدول وبيئتها الجيواستراتيجية، وهو كذلك متغير في الزمان وفقا للتطورات السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية التي تتأثر بها مختلف الدول سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.[2]

وتبنى " شارل فليب ديفيد" في مؤلف له حول مجلس الأمن الأمريكي تعريفا غائيا للسياسة الأمنية الوطنية فهو يرى أن هدف هذه الأخيرة هو التقليل من التهديدات الواقعية وهواجس اللاأمن التي من شأنها أن تقود إلى

[1] Pierre . Tembly **, L'administration contemporaine de L'état** , (Canda: Presse universitaire du Québec , 2012) , P. 98.

[2] Sabine Lavorel , **La politique de sécurité national des Etats- unis sous George w. Bush** , (France: L'aHrmattan 2003) , p 16 .

اندلاع النزاعات، من هذا المنظور السياسة الأمنية الوطنية شأنها شأن مفهوم الأمن الوطني ذات صبغة شمولية، فهي تختلف عن السياسة الخارجية وعن السياسة الدفاعية، لكنها تضم مختلف عناصرها التي تنتخبها تبعا لخيارات الحكومات المختلفة .

في ما يخص عملية اتخاذ القرار تجدر الإشارة إلى أن السياسة الأمنية الوطنية تصنع من خلال مراحل متتالية التي تؤسسها النصوص أو المنظمة بواسطة الممارسات ، وتتطلب عملية صنع القرار أولا تحاليل تتعلق بعوامل الاستمرار والقطيعة للبيئة الدولية ،[1] وهذا ما يضفي على المؤسسات البحثية وغرف التفكير أهمية خاصة في مجال صنع السياسة الأمنية .

في المجال الاجتماعي ترتكز السياسات الأمنية على مشاكل جد متنوعة والتي تتعلق بمستوى المعيشة أكثر من تعلقها بطبيعة الرابطة المدنية ولا حتى بالسلوك العنيف والإجرامي على غرار السلوكيات غير الأخلاقية أو الانحرافات الصغيرة أو تعاطي المخدرات، وهي المشاكل التي تطبع العالم الغربي المتقدم ، فالسياسات الأمنية هنا توظف وسائل عمل جد متنوعة، ابتداء من الوقاية من أنواع السياقة الخطرة والوقاية الاجتماعية إلى الفعل الشرطي أو إغاثة الملهوف أو حتى مهام الوساطة.

فالرهان هنا يكمن في إيجاد بدائل عن النظام الجزائي دون أن يكلف ذلك الاستعاضة عن مهام الشرطة أو العدالة في إيجاد الحلول على المستوى المحلي، ولا يجب إغفال أن المعاني والإجراءات المتعلقة بالسياسات الأمنية في هذا السياق يعتريها الغموض، فهي تتوارى خلف المشتركات اللفظية لدرجة أنه يكون لها في بعض الأحيان وظيفة إخفاء جمود عميق داخل صخب عال من الكلمات، كما لا يمكن تجاهل أن شيئا ما يتبلور خلف هذا الشواش المفاهيمي والتنظيمي.

ليس من الصعب الاعتقاد أن الشعارات الصاخبة يمكن لها أن تستعمل كبدائل لعملية إصلاح معينة ، فتغيير شكل خطاب وزير الداخلية أو وزير العدل أو حتى رئيس البلدية أسهل كما يبدو من إصلاح الإدارات التي يسيرونها ، فعلى سبيل المثال مصطلح الشراكة لا يعني تغييرا في تقاليد عمل الإدارات ولا نهاية التنافس فيما بينها، إنما يوحي وكأن المشكل قد تم حله هذا ما ينسجم مع لغة الخشب البيروقراطية .[2]

إن من شأن التطور الذي عرفته البيئة الأمنية في العالم أن يحدث تغييرا في نمط صنع السياسة الأمنية. الأمر كما يبدو لا يتعلق فقط بعملية أقلمة لمخرجاتها في جانب المحتوى أو حتى فيما يخص الشروط التي من شأنها أن تتوفر

[1] IBId , p 20 .
[2] Sébastian Roché , **Réformer La police et La sécurité ; Les nouvelles tendances en Europe et aux Etat- Unis** , (France : Odile Jacob, 2004) , p. 14 .

حتى يتسنى نجاحها وبلوغها أهدافها المرجوة، بل الأمر يتعدى ذلك بحيث يتوجب على السياسة الأمنية أن توسع من دائرة الفاعلين لتتسع إلى شركاء غير أولائك التقليديين .

التعاون بين الشعب والجيش و كذا التنسيق الحاصل بين هذا الأخير والشرطة في معالجة القضايا الأمنية في الحقيقة ما هو إلا بداية في هذا التحول العملي الذي يطال التوجهات الجديدة في ميدان السياسية الأمنية ، ففي إطار استيعاب التهديدات الجديدة يتوجب بلورة إستراتيجية عامة لحماية المجتمع تقوم على عدة خطوات عملية . فأولا يتوجب ترشيد الموارد المتاحة في المجتمع بحيث تكون موجهة في إطار التكفل بحماية المكتسبات المدنية، كما يتوجب التحكم في النقل والحركة والمعلومات والاتصالات، ثانيا يتوجب على صانع القرار الأمني في إطار مسعى مجتمعي شمولي أن يتمكن من اختيار البدائل المناسبة في بيئة أمنية معقدة ، فالجهود يجب أن تنصب على توفير كل المتطلبات. [1]

[1] أليسون ج . ك . بايلز "اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي"، في ، أليسون ج. ك. بايلز، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي(الكتاب السنوي 2003)**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،) ، 2004 ، ص .81

الفصل الثاني

يحاول هذا الفصل تفكيك البيئة الإستراتيجية لمجال الدراسة في بعدها المادي المتمثل في الأبعاد الجغرافيا والاقتصادية و الاجتماعية، وفي بعدها المعنوي المتمثل في الرصيد الفكري و العقدي الذي يشكل الثقافة السياسية التي تعد مجال التفاعلات السياسية.

فلطالما شكلت الجغرافيا بعدا مهما في السياسة والأمن ، كما أن الفضاء الجغرافي لا يمكن فصله عن بعده غير المادي المتمثل في الثقافة والحضارة . فالثقافة السياسية التي تحدد الإطار المعرفي لصانع القرار السياسي والأمني والمرجعية الفكرية لسلوك الفاعلين السياسيين تتبلور في سياق الديناميكية الجغرافية و الثقافية .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين أصبح الفضاء السياسي يحظى بأهمية الباحثين، ففي سنة 1897 أطلق الباحث الألماني "فريدريك راتزل " Friedrich Ratzel مصطلح الجغرافيا السياسية وذلك من خلال مجلة أصدرها و الموسومة Politische Geographie أي "الجغرافيا السياسية" ليكون بمثابة يوم ميلاد تخصص علمي جديد يجمع بين السياسة و الجغرافيا ، لكن منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أخذت دراسة السياسة في بعدها الجغرافي منحى آخر مع ظهور مصطلح الجيوبوليتيك ، فالعلاقة بين الفضاء و السياسة أصبحت منذ 1918 عن طريق الباحث الألماني "كارل هوشوفر" Karl Haushofer الضابط السابق تتعلق بالبعد الاستراتيجي و العسكري ، و اليوم يركز معظم الباحثين في هذا التخصص جهودهم حول الصدامات بين الفاعلين ، فهو إذن التخصص الذي يدرس التنافسية السلطوية حول الإقليم .

وتعتبر الجغرافيا السياسية تخصصا يتقاطع معرفيا مع الجغرافيا والعلوم السياسية والعلوم العسكرية و يعالج العلاقات بين السلطة والإقليم من منظور دراسة الحرب في البعد الجغرافي ، وفي سياقات حيث الدراسات تركز على الاشتباكات العدائية سواء كانت حقيقية أو محتملة .[1]

المبحث الأول : البعد المادي في الجغرافيا السياسية.

لطالما اعتبر كلا من البعد الجغرافي والديموغرافي عاملان مهمان في الدراسات السياسية وخصوصا في الدراسات الأمنية، باعتبارهما الجانب المادي الذي يحدد توجهات الدولة من خلال موقعها الجيوسياسي. وتحظى المنطقة المغاربية بأهمية جيواستراتيجية كبيرة ، وهو الأمر الذي لطالما أثار أطماع القوى الاستعمارية التي غزت هذه المنطقة عبر مختلف الأحقاب التاريخية ، فالمغرب العربي الذي يعد امتدادا للمشرق العربي جغرافيا وثقافيا يتوسط

[1] Stéphane Rosière, "Comprendre l'espace politique", Espace politique, dans, https://espacepolitique.revues.org/223 (2017/06/26)

العالم القديم ، و هو قريب من أوربا حيث يفصله عنها البحر الأبيض المتوسط الذي يعد أحد المسطحات المائية ذات الأهمية الاقتصادية و الحضارة الكبيرة ، كما أن المنطقة تحظى بواجهة بحرية مهمة في الغرب المتمثلة في المحيط الأطلس . وهناك العديد من الباحثين من يعتبر الجزائر دولة محورية في النظام الإقليمي .

المطلب الأول : الوضعية الجغرافية.

يحدد الجانب الطبيعي من تضاريس وموقع جغرافي طبيعة الفضاء السياسي وطبيعة ديناميكية التفاعلات السياسية ويحدد أبعاد القوة المادية التي من شأنها تعزيز دور الدولة وتعزيز بنية صنع القرار الاستراتيجي و الأمني في محيط دولي يتميز بالتنافس و التدافع من أجل تعظيم المكاسب و الحفاظ على الكينونة الوطنية المادية و الثقافية . فلطالما كانت الجبال و التضاريس الوعرة ملاذا للثوار الذين قاوموا الاستعمار ، كما أن البحار شكلت عبر العصور ليس في الجزائر فحسب بل في جميع مناطق العالم ممرا لعبور الغزاة و طرق لجلب المخاطر وربما لفرض الهيمنة وبناء القوة العسكرية للدولة التي تحوز عليها.

الفرع الأول. الأهمية الجيوبوليتيكية.

تشكل الجيوبوليتيك إطارا معرفيا هاما لتحليل دور الدولة الإقليمي و تحليل المخاطر التي من شأنها أن تمس بأمنها الوطني. في الواقع، يمكن أن ينظر لهذا التخصص من خلال تعريف " إيف لاكوست " yves Lacoste الذي يرى أن الجيوبوليتيك هي عبارة عن دراسة مختلف أنواع التنافس حول السلطة في الأقاليم، مؤكدا أن القوة تقاس من خلال الإمكانات الداخلية للإقليم ومن خلال قدرة هذا الأخير على الانطلاق نحو الخارج في اتجاه مسافات أكثر اتساعا ، فمصطلح الجغرافيا السياسية Géopolitique والذي يوظف في الوقت الحاضر في استخدامات متعددة يشير في الواقع إلى ما يتعلق بالتنافسية من أجل الهيمنة و التأثير على الأقاليم والشعوب التي تعيش عليها ، بحيث يكون التنافس بين قوى سياسية مختلفة ، فلا يتعلق التنافس هنا فقط بالدول بل يكون بين حركات سياسية أو مجموعات مسلحة غير نظامية ، كما يشير المصطلح كذلك إلى الحقائق المتعلقة بالضبط والسيطرة على الإقليم سواء كانت مساحته صغيرة أم كبيرة ، فالجغرافيا السياسية في النهاية بالنسبة له عبارة عن التوليفة بين العلوم السياسية والجغرافيا ، في حين يرى " مايكل فوشر" Michel Foucher أن الجغرافيا السياسية عبارة عن منهجية شاملة للتحليل الجغرافي للوضعيات الاجتماعية – السياسية الملموسة باعتبار وقوعها والصور الاعتيادية التي تصفها ، فهي تعمل على تحديد المعالم الجغرافية لوضعية ولمسار اجتماعي – سياسي وتعمل على تفسير الحوارات والصور الخرائطية cartographiques التابعة لها . [1]

[1] Pascal Boniface , **La géopolitique Les relation internationales** , (France: Eurollles , 2011), p 12.

إن فهم خارطة العالم ليس مشروعا محايدا بشكل كامل ، فالعمليات المختلفة لصياغة موضوع الفضاء الدولي هي في الغالب عبارة عن صور مسبقة التصور أو موجهة ، فهذا الموضوع يبقى في النهاية عبارة عن رهان لمواقف متنافسة أكثر من كونه مجموعة معطيات خام و أصلية وغير قابلة للتحول في خضم المسار المعرفي . وإذا عمد عالم الجغرافيا أو عالم السياسة إلى صياغة ضوابط وقوانين أو إلى تحرير نظرة اختزالية لنظام دولي شديد التعقد والتمفصل فإن من شأن ذلك أن يضاعف من مخاطر النزعة المعيارية، فالمواقف النظرية التي تنظر للعالم بصورة مطلقة سوف تنهار أمام النسبية التعقدية (la relativité complexe) للنظام الدولي ، سواء كانت تلك المواقف كلاسيكية أم معاصرة ، فمن أجل عملية البحث ووضع قوانين عامة، وهي المهمة التي يتعذر على الجغرافيا السياسية القيام بها، يبدو من المعقول أكثر اختيار مقاربة شاملة ونسبية للفضاء الدولي ، هذه المقاربة سوف تكون بالأحرى تماثلية تقريبية أكثر من كونها عملية تفسير شمولية . [1]

في الواقع يمكن اعتبار الإقليم كمعطى لا مناص منه في بقاء الشعوب ، وعليه فهو يمثل رهانا جيوسياسيا مهما ويجب أن يخضع هذا الإقليم لعملية التسيير سواء كان ذلك من أجل الحماية من الاعتداءات الخارجية المحتملة أو حتى من أجل تطوير وتنمية البلد الذي يقع فيه . وتطرح هذه الإقليمية العديد من الانشغالات من جهة تنظيم عملية تسيير الإقليم من منظور الحدود وأشكال الدولة وطبيعة النظام المختار لإدارة هذا الإقليم ومن جهة أخرى فهناك سلوك الشعوب يمكن اعتباره بعدا آخر ذا أهمية كبيرة يتوجب وضعه في الحسبان.

كما أن الإقليم لا يتعلق بالمساحة الأرضية فقط بل يتضمن كذلك المساحة البحرية سواء كان ذلك على مستوى سيادة الدول أو على مستوى السيطرة على المواقع الإستراتيجية ما يسمح لبعض الدول بالسيطرة على دول أخرى، [2]وهذا الأخير في النهاية وقبل كل تعريف يمكن أن يتقمصه هو عبارة عن نظام، وهو بذلك يحتاج إلى معالجة شاملة مادامت هناك حاجة إلى إجماع حول جميع مراحل تهيئته واستخدامه ، كما أن الأدوات المستخدمة في دراسة الإقليم يتوجب عليها أن تتقمص التنوع والتعقد من خلال إدراج الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية ، إذن فالإقليم حاله حال النظام هو عبارة عن بناء خاص، حركي وتطوري وضبابي، حيث تتوافق خصائصه بشكل تام مع تلك التي يمكن أن تنسحب بشكل أكثر شمولا على مبادئ التعقد، فالأمر يتعلق بمفهوم كلي يتكون من نظم جزئية ومن عناصر وخاصة من علاقات متعددة أهمها يتمثل في عقد من التفاعلات إيجابية أو سلبية التي تتطور في الزمن، في الواقع العقدة من التفاعلات تربط بين نظامين جزئيين ، أحدهما يتعلق

[1] Gérard Dussouy , **Quelle Géopolitique du XXe siècle** ,(France: édition complex , 2001) , 2001.
[2] Sophie Chautard , **Géopolitique du XXe siècle du nouvel ordre mondial** , (France : Jeunes Edition , 2005) , p 73 .

بالفضاء الجغرافي فيما يتعلق الآخر بالنظام الاجتماعي، ومن هنا فإن قضية مأهولية الإقليم تطرح بشكل شامل ، فالأمر لا ينظر له فقط من زاوية هذا الفضاء إنما بكونه مجالا لتطورنا ، فنحن إذن نعيش في الإقليم بالمعنى الشامل عندما نؤثر فيه بمثل ما يؤثر هو فينا.[1]

ويمثل المجال العربي أحد الدوائر المادية والثقافية للأمن الجزائري، ويتمتع هذا المجال بأهمية إستراتيجية كبيرة باعتبار مساحته الشاسعة وحيازته على ممرات مائية عديدة وهامة، كما يعتبر قلب العالم القديم الذي نشأت فيه العديد من الحضارات وظهرت فيه كذلك الأديان السماوية المعروفة. لذلك لطالما مثل هذا المجال محلا لأطماع الغزاة والمحتلين وإقليما جغرافيا لتنافس القوى الكبرى. فلطالما شكلت الخصوصية الجغرافية لهذه البقعة حافزا للتفاعل مع الأحداث العالمية عبر التاريخ، إن كان ذلك سلبا أو إيجابا.[2]

جغرافيا تعد الجزائر دولة ضمن نطاق الأقطار العربية والتي يطلق عليها بعض الجغرافيين تسمية الوطن العربي، حيث كان قسم الجغرافيا في جامعة دمشق أول من صك هذا المصطلح، لكن هناك من يفضل استعمال مصطلح العالم العربي باعتبار اتساع مساحة هذه البقعة الجغرافية التي تتجاوز مساحتها بعض القارات، فهي تفوق قارة أوروبا مساحة (10 ملايين كلم2) وحتى قارة أوقيانوسيا (8.9 ملايين كلم2) هذا ما جعل بعض الأدبيات الأجنبية تطلق تسمية القارة على المجموعة العربية.

ويطلق الكاتب"ديزمون ستيورت" Desmond Stewart اسم "الأرخبيل العربي" على هذه البقعة الجغرافية، وذلك باعتبار أن المناطق الصالحة للسكن في الوطن العربي تتكون من مساحات متناثرة تنفصل فيما بينها من خلال البحار والصحارى، وكان ابن خلدون يطلق على أقطار المغرب العربي الثلاثة تسمية " جزيرة المغرب" وذلك لأنها تقع بين الصحراء الكبرى جنوبا والبحر المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا ويمكن على هذا المنوال اعتبار منطقة الهلال الخصيب جزيرة وكذلك وادي النيل وغيرها.[3]

وتبلغ مساحة الوطن العربي 14 مليون كلم2 أغلبها صحارى التي تغطي حوالي تسعة أعشار المساحة الكلية، ويمتد على درجات عرض تتراوح بين 17 درجة شمالاإلى غاية خط الإستواء في الصومال بينما لا تتجاوز درجة العرض 16 درجة في إفريقيا الغربية ، ما يعني أن الوطن العربي الكبير تقع معظم أرجائه على طرفي مدار السرطان ، وتمثل المساحة الصالحة للسكن المؤقت أو الدائم عشر المساحة الإجمالية له بحيث تقع معظمها في الشمال من درجة عرض 30 وفي شريط الساحل الواقع جنوب الصحراء الكبرى وبغض النظر عن المراعي فإن المساحة الصالحة

[1] Alexandre Moine **, "**Le territoire come un système : un concept opératoire pour l'aménagement et la géographie" , **Espace Géographique**, tom 35 ,(2006) , pp.115-132.

[2] محمد خميس الزوكة ، **جغرافية العالم العربي** ،(مصر: دار المعرفة الجامعية) ، 2000 ، ص 11 .

[3] عبد الرحمان حميدة، **جغرافية الوطن العربي**، (دمشق: دار الفكر: 1997)، ص. 5.

للزراعة لا تتجاوز % 5 من المساحة الإجمالية في حين على سبيل المثال تبلغ هذه المساحة % 60 في فرنسا و40% في ألمانيا ، كما أن هذه المساحة ليست متماثلة في جميع البلدان العربية حيث أنها تتقلص في بعضها لتصل إلى% 2.5 في كل من السعودية وليبيا في حين تصل في مصر إلى % 3.5.[1]

و يشكل الاتساع الكبير للوطن العربي وتباعد المناطق المسكونة عائقا أمام المواصلات نظرا لصعوبة شق الطرقات ومد السكك الحديدية وهو ما يؤدي إلى صعوبة في التدفق التجاري بين الأقطار العربية، ويزيد إضمحلال الأسطول البحري الطين بلة ، في حين تبقى المواصلات عن طريق الطيران الحل الأمثل لكنه لا يشكل قيمة تجارية هامة، وتبلغ المسافة بين مسقط في أدنى الشرق ونواقشوط في أقصى الغرب حوالي 8000 كلم ، كما تظل المسافة بين شمال الوطن العربي وجنوبه شاسعة حيث تبلغ المسافة بين حلب وعدن أكثر من 3000 كلم على خط مستقيم .

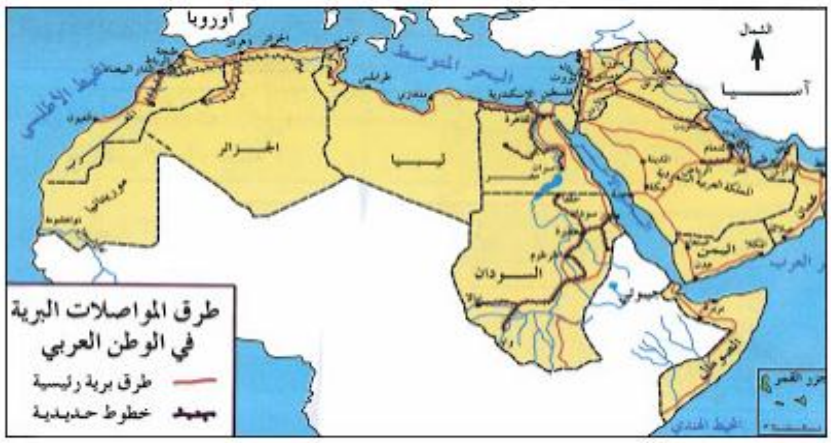

الشكل (2) طرق المواصلات في الوطن العربي[2]

ويعاني الوطن العربي بشكل عام من القحولة حيث يقع الجزء الجنوبي منه على مدار القسم الجنوبي من المناخ المتوسطي وعليه فهو يمتاز بمدة جفاف صيفية متمادية تطول لنصف سنة، كما تعد سلاسل الجبال المنتصبة بموازاة الساحل على غرار السلسلة الساحلية السورية وسلسلة جبال الأطلس المغربية بمثابة السد الذي يمنع من نفوذ التأثيرات البحرية للداخل لأكثر من 100 كلم ، وتكثر غزارة الأمطار في المناطق الجبلية التي يزيد ارتفاعها عن 1000م ، أين تكون السفوح عارية أو مغطاة ببقايا الغابات الآفلة ، ويمتاز هذا المناخ بالزراعة البعلية على غرار زراعة الحبوب والأشجار المثمرة ، هذا فيما يسود المناخ الصحراوي المناطق الممتدة من السفوح الجنوبية لجبال

[1] نفس المرجع، ص 11 .
[2] المصدر: موقع، الجغرافيا ببساطة، في،
http://geographybbsata.blogspot.com/2013/11/blog-post_23.html

الأطلس من درجة 35 شمالا إلى درجة عرض 16 أي إلى غاية ضفاف نهر السنغال مقابل درجة العرض 13 في السودان ،كما أن الصحراء تسود شمالا في العراق لدرجة عرض 35 مثل ما هو الحال في المغرب.

ويعاني الوطن العربي من مشكلة المياه حيث أن المياه الجوفية والتي ترجع مصادرها إلى الاحتياطي الجيولوجي الناجم عن العصور الممطرة قبل عشرات ألالف السينين آيلة إلى النفاد شأنها في ذلك شأن البترول،كما هو الحال جنوبي الجزائر و واحة الكفرة في موريتانيا ونجد، و الأنهار في الوطن العربي منابعها من مناطق خارج حدودها مما يطرح مشكلة التحكم فيها على غرار وادي النيل الذي مصادره من إفريقيا ودجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا وهنا أقامت هذه الأخيرة ثلاثة سدود من أجل الري ولمشاريع توليد الطاقة الكهربائية.

أما الأنهار المحلية على غرار نهر الخابور وبردة في سوريا ونهر الشلف في الجزائر والتنسيفت والملوية في المملكة المغربية فقد تم استنزافها من خلال مشاريع الري وتمويل المدن بالمياه الشروب أوبناء سدود على معظمها، لدرجة أن بعضها إضمحل تماما كما هو الحال لنهر الذهب في حلب ، كما تعتبر دول الخليج من أكثر الدول في العالم اعتمادا على عملية تحلية مياه البحر من خلال معامل ضخمة تنتج ما نسبته 75% من انتاج العالم من المياه المحلاة اصطناعيا، وهنا تطرح في الوطن العربي مشكلة الأمن المائي الذي غدا شعارا ملحا في هذه الأقطار.

أما التربة الجيدة فهي قليلة موزعة في مناطق منعزلة حيث نجدها في السهول الساحلية الضيقة وفي السهول الفيضية على ضفاف الأنهار وفي دلتا النيل وفي السهول الساحلية للمحيط الأطلنطي في المملكة المغربية وفي أرجاء الجزيرة السودانية بين النيلين وتتحكم في خصوبة التربة بشكل عام كمية المياه – سواء كانت على شكل تساقط أو ري – أكثر من العناصر المعدنية التي يبدو أنها تفتقر لها في بعض الأحيان ، وتعاني التربة في الوطن العربي من مشكلة الملوحة المرتفعة التي مردها تكوينات جيولوجية محلية ، كما أن تدخل الإنسان فاقم من مشكلة التربة حيث انحصرت المناطق الصالحة للزارعة بفعل التوسع العمراني كما هو الحال في غوطة دمشق و سهل المتيجة في الجزائر ودلتا مصر وسهل الغاب السوري إلى جانب مشكلة الانجراف التي تنجم عن الرعي والاحتطاب الفوضوي.[1]

كما أن الجزائر تنتمي جهويا إلى المغرب العربي، ويعد الأمن في هذه المنطقة أحد أهم القضايا التي تشغل بال دولها، فنمذ الاستقلال شهدت الساحة حالة من عدم الأمن وعدم الاستقرار وهي الحالة التي تعددت أسبابها ومست كل القطاعات، وما زاد الطينة بلة هو تردي الأوضاع الإقتصادية والسياسية منذ الثمانينيات. وجعل تشابك المشاكل من هذه المنطقة التي تعد معقلا للنشاط الإرهابي وللتهريب مسرحا لتنافس القوى الدولية الكبرى.

[1] حميدة، مرجع سابق، ص ص 12-15.

أمام هذه الوضعية الأمنية إنخرطت الدول المغاربية في سياسات أمنية متعددة الجوانب من أجل صيانة أمنها وإرساء أستقراراها، غير أن هذه الدول انتهجت سياسات منفردة لمواجهة تلك التحديات فالأمن الذي ارتبط هنا بشكل ضيق بمفهوم السيادة وبالإقليمية وبالفضاء المعياري الوطني يحدد بوصفه ممارسة سلطوية بشكل كبير من خلال بناء الدولة الوطنية. فالدول المغاربية التي تتعرض لتهديدات مختلف الأشكال وتحديات مشتركة يتوجب عليها تبني سياسية شاملة لمواجهة مشاكل وأزمات متنامية .[1]

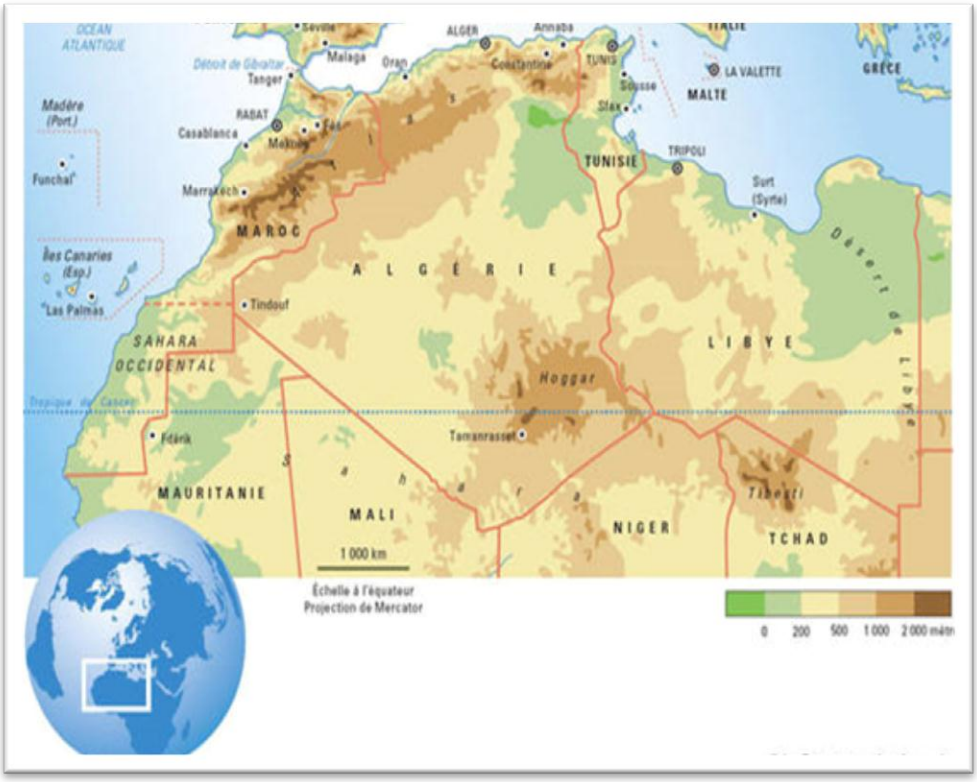

الشكل(3) الخريطة السياسية للمغرب العربي[2]

وتحظى منطقة المغرب العربي بأهمية استراتيجية كبيرة، تاريخيا كان المغرب العربي في صميم المصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى ، فطيلة القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين سعت كل من بريطانيا و فرنسا و إسبانيا لبسط هيمنتها على شمال إفريقيا. لا شك أن مسارات تصفية الاستعمار التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب العالمية قد أدت إلى تفكيك الإمبراطوريات الاستعمارية ، لكن حتما لم يؤد ذلك إلى تقويض صراع النفوذ بين هذه القوى العالمية .

[1]Moustapha Faty, **la politique de sécurité et de stabilité au Maghreb**, (Thèse de doctorat , Université de Reims : Frane) , 2016 , p 210 .

[2] المصدر: موقع، Documentation Française ، في،
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartes/territoires-et-amenagement

طيلة الحرب الباردة كان هناك تنافسا كامنا على الزعامة في المنطقة بين القوى التقليدية على غرار فرنسا و إسبانيا وإيطاليا التي لها دراية أفضل بالمغرب العربي و قوى خارج المنطقة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي . وسوف تتميز مرحلة ما بعد الثنائية القطبية بمجموعة من المبادرات الأمريكية و الأوروبية الموجهة إلى تعزيز حضورها في المغرب العربي، و في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 تميزت العلاقات بين المغرب العربي وشركائه الدوليين بالطابع الأمني .

إن الموقع الإستراتيجي للمغرب العربي يسمح بفهم بعض المواقف الجيوسياسية ، فمنذ إنزال الحلفاء في نوفمبر 1942 بشمال إفريقيا أدرك الأمريكيون سريعا الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي .لقد سمح إنشاء القواعد العسكرية الأمريكية في أوج الحرب العالمية الثانية على سواحل المملكة المغربية بزيادة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، كما أن إرساء معاهدة شمال الأطلنطي في 1949 وضع المغرب العربي في قلب الخطة الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط .

في سياق الحرب الباردة اعتبر المغرب العربي من طرف الإستراتيجيين الأمريكيين كنظام فرعي ضمن نظام إقليمي كبير ، هو النظام الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، حيث يمثل الجزء غير الأوروبي فيه أي في آسيا وإفريقيا منطقة هامش و التي كانت محل تنافس بين القوتين العظميين .

أما فرنسا، فعلى الرغم من كونها قوة استعمارية سابقة إلا أنها طورت سياسة مغاربية ، حتى و إن كانت أدواتها جد محدودة، وتوجب عليها في هذه المرحلة التعديل من طموحاتها ومستواها ، وهذا يعني وضع سياستها في إطار يتميز بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية داخل الكتلة الغربية.

في هذا السياق تميز السوفيتيين بدعمهم لبعض الأنظمة في المغرب العربي على غرار الجزائر وليبيا. وتبنت بعض دول المنطقة خطابا من وحي العالم الثالث كان جد رائج في تلك الفترة لمواجهة ضغوط هيمنة القوى المتنافسة، وفي الوقت الذي كانت تتذرع فيه بأيديولوجيا عدم الانحياز واصلت الدول المغاربية السعي للحصول على المساعدات العسكرية و المالية الأوروبية و الأمريكية و السوفييتية، فقد أبانوا عن وعي براغماتي وهم يدركون جيدا حدود و قيود التعاون جنوب/جنوب الذي لا يمكنه بأي حال من الأحول تلبية الحاجيات المتزايدة لاقتصاديات مغاربية نامية. [1]

[1] Smail Kouttroub, "Printemps arabe et nouvel ordre géopolitique au Maghreb" , L'année du Maghreb, Dans :
http://journals.openedition.org/anneemaghreb/1885

في سياق كهذا كانت الجماعة الأوروبية الوليدة تجد صعوبة في فرض نفسها كلاعب رئيسي في منطقة المغربي العربي ، فالمجموعة الاقتصادية الأوروبية اتبعت سياسة تعاون التي اعتبرت أن التنمية المدعومة ماليا تمر عبر تنمية التبادلات الخارجية وفرص العمل الممنوحة للشعوب المغاربية.

لقد حددت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبيرة طبيعة العلاقة بين الدول المغاربية و الشركاء الإقليميين والدوليين . في هذا السياق المتقلب و المضطرب ظهر الأمريكيون أكثر اندفاعا ، أما الأوروبيون فقد اختاروا وضعا أكثر مجازفة وراهنوا على الأنظمة القائمة ، فاليوم مكافحة الإرهاب هو الهدف المشترك في التحالف الأمني بين الغرب و الدول الغاربية. [1]

جغرافيا، يصعب تعيين الحدود الجغرافية لهذه المنطقة ، إذ يتم تمييز منطقة وسطى مغاربية تضم كلا من المغرب الأقصى والجزائر وتونس والتي تغطي مساحة تقدر بحوالي ثلاثة ملايين كلم2 أي ما يفوق على سبيل المثال مساحة فرنسا خمسة مرات عن مغرب عربي كبير يضم إضافة لما سبق موريتانيا و ليبيا وكذا إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه والذي يغطي مساحة تقدر بحوالي 5.7 ملايين كلم 2 . فمصطلح "المغرب" وليس "إفريقيا الشمالية" الذي يشمل مصر وتستثنى منه موريتانيا يعني عادة المنطقة الوسطى من المغرب العربي التي تشكل مجموعة متجانسة نسبيا، لكنه يعني في بعض الأحيان المغرب الكبير الذي يعرف واقعا مؤسساتيا منذ أن تم تأسيس إتحاد المغرب العربي في 1989 .

وفي الجزائر شكل البعد الجغرافي على مر التاريخ عاملا أساسيا في تشكيل شخصية الدولة الجزائرية وفي التحديات التي واجهتها هذه الدولة على مستوى علاقاتها الخارجية ، فالقوى العالمية تنظر إلى الجزائر باعتبارها دولة محورية في منطقة شمال إفريقيا وضمانة للاستقرار في المنطقة ومتراس ضد التهديدات المتعلقة بالإرهاب القادمة من دول الجوار خاصة ليبيا و دول الساحل.

فالجزائر التي تبلغ مساحتها 2381741 هي أكبر دولة إفريقية وعربية وهي الأكبر كذلك في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وتجمع جغرافيتها العديد من المزايا بما فيها حيازتها على شريط حدودي يبلغ طوله 1200 كلم وصحراء شاسعة غنية بالطاقة الهيدروكربونية، والجزائر تعتبر كذلك قوة ديمغرافية في شمال إفريقيا حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 40 مليون نسمة ونسبة الشباب عالية فيها بحيث يمثل من هم أقل من 30 سنة نسبة 70%.

[1] ibid.

والجزائر التي كانت تعرف في السابق باسم المغرب الأوسط لم تعرف كوحدة سياسية خاصة إلا في القرن السادس عشر بعد دخول الأتراك إلى هذه المنطقة، والذين اتخذوا بمعية رجالات هذه البلاد مدينة جزائر مزغنة عاصمة لهذه الربوع ، وهي بلدة صغيرة في تلك الفترة وسميت بهذا الإسم لاشتمالها على عدد من الجزر الصغيرة . وسرعان ما تطورت هذه البلدة لتصبح واحدة من أكبر الحواضر في إفريقيا الشمالية وتسم بها دولة الجزائر.

في الجانب الطبيعي يغلب على تضاريس الجزائر المرتفعات ، فيما تنحصر السهول بين الجبال و الساحل، وتلي هذه السهول الساحلية سلسلة جبال الأطلس التلي التي تمتد من الشرق إلى الغرب ن وخلف هذه السلسلة تمتد الهضاب العليا على امتدادا البلاد شرقا و غربا والتي يصل طول ارتفاعها غلى حد 800 متر ، وتنتصب جنوب هذه الهضاب سلسلة جبال الطلس الصحراوي التي تمتد هي الأخرى من أدنى الشرق إلى اقصى الغرب

الفرع الثاني : البعد الديمغرافي.

ينتمي سكان المنطقة العربية بشكل عام من الناحية الجنسية إلى عتصر البحر الأبيض المتوسط وهو أحد العناصر القوقازية ، ومن الخصائص الجينية لهذا العنصر البشري هو تميزه بالقامة المتوسطة وبالرأس الطويل والشعر الأسود الذي تتراوح درجة إنسيابيته بين المجعد والأقل من ذلك ، وبالأنف الضيق المستقيم الذي يميز الغالبية ، أما البشرة فتميل إلى السمرة ويشتد ذلك كلما اتجهنا جنوبا.[1]

وتأثر سكان العالم العربي بشكل عام بموقعه المتوسط في اختلاف أنواعهم الجينية والبشرية ذلك أن الأطراف الشمالية منه يتميز سكانها بالبشرة البيضاء والشعر الذي يميل ليكون أشقر اللون فيما يكون الطول فارعا بين سكانها ، ويظهر هذا بشكل خاص لدى بعض التجمعات السكانية على غرار الأكراد شرقا والبربر غربا ، أما في بلاد الشمال وبعض من منطقة الخليج فتنتشر الصفات الأرمينية التي من خصائصها الرأس العريض والبشرة البيضاء والأنف المقوس ، أما الصفات الزنجية التي تتسم بالشعر المجعد والشفاه الغليضة والأنف العريض والبشرة الشديدة الأدمة فهي تنتشر في الجهة الجنوبية من الوطن العربي خاصة في جنوب السودان الذي يضم النسبة الكبيرة من الإثنيات الزنجية على غرار النيلية . أما في منطقة الحجاز غرب الجزيرة العربية وبالخصوص في مكة المكرمة و في بعض المناطق الساحلية جنوب شرق الجزيرة العربية فتنتشر الخصائص الجينية الماغولية التي من أبرز ميزاتها القامة التي تكون بين المتوسطة والقصيرة أما البشرة فهي تميل إلى الصفرة فيما تمتاز العيون بالضيق وتميل نحو الأعلى وتبرز عظام الوجنتين في نطاقين رئيسيين .

[1] الزوكة ، مرجع سابق، ص.141.

أما من الناحية السلالية فينتمي سكان العالم العربي بشكل عام إلى السلالتين السامية والحامية [1]، وفي الحقيقة لايمكن اعتبار هذا التمايز إلا بكونه خصوصية حضارية وليس فارقا عرقيا ، ذلك أن كلا السلالتين ينتميان إلى العنصر المتوسطي والفروق الجينية بينهما جد بسيطة متمثلة في كون الحاميين أكثر سمرة من نظرائهم الساميين فيما ملامح الوجه أشد غلظة عند السلالة الأولى من الثانية . وقد وفد الحاميون من جنوب الجزيرة العربية التي تعد الموطن الأصلي لهم نتيجة ندرة الموارد المعيشية مع التزايد المضطرد للسكان وقد ترجع هذه الندرة بالأساس إلى موجات الجفاف التي اجتاحت المنطقة وكذا إلى الشح في الثروات الطبيعة لهذا الفضاء الجغرافي حيث تم بهم المطاف إلى الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي الذي وصلوا إليه من خلال معبر المندب وقد مكنتهم الإقامة الطويلة في هذه المنطقة التأقلم مع الحياة الإفريقية ، ثم مالبثوا أن تنقلوا شمالا باتجاه الحبشة و السودان ومصر ومنها نحو المغرب العربي الذي وصلوا إليه من خلال السهول الساحلية وبذلك بسطوا نفوذهم على معظم المناطق العربية في الجانب الإفريقي ، كان ذلك فيما يبدو في العصر الحجري القديم ، وهذا ما جعل بعض الباحثين يؤكد على إشتراك كلا من البربر والعرب في نفس الجذر السلالي باعتبار انتمائهما إلى السلالة الحامية.

فيما يخص السلالة السامية الحديثة الانتشار مقارنة بالسلالة الحامية فسرعان ما توسعت في المناطق التي كان يشغلها الحاميون ، وقد اختلف في موطنهم الأصلي الذي يعتبره البعض بلاد كنعان أي منطقة الشام ذلك أنها تعد الموطن الأقدم للحضارة السامية ، هذا فيمايذهب البعض إلى اعتبار العراق أصل الجنس السامي لكن البعض الآخر يرى أن موطنهم الأصلي هو شمال و جنوب الجزيرة العربية لكن فريقا رابعا لا يتوانى في اعتبار القرن الإفريقي وشرق إفريقيا مصدر الجنس السامي، غير أن القول الراجح في المسألة يؤكد أن شمال ووسط الجزيرة العربية هو الموطن الأصلي للسلالة السامية الذين هم أسلاف العرب المعاصرين وذلك قبل ألاف السينين للميلاد ، هذا وقد انتشر الساميون الوافدون من الجزيرة العربية شمالا ونحو الغرب حيث استوطنوا الجزء الآسياوي من الوطن العربي، كما كانت هناك موجات من الهجرات السامية كانت حركتها باتجاه شمال إفريقيا عبر باب المندب إلى القرن الإفريقي أو عن طريق شبه جزيرة سيناء ثم انتهى بها المطاف غربا حيث استوطنت الجانب الإفريقي من العالم العربي . [2]

الفرع الثالث: البعد العرقي و الإشكالية الهوياتية في الجزائر.

لعل القضايا المتعلقة بالهوية وخاصة في الجانب العرقي أضحت اليوم تحظى بالأهمية في الدراسات الأمنية وفي صياغة سياسة أمنية وطنية أوعالمية كما مر ذلك في الفصل الأول، فالهوية بمختلف أبعادها هي اليوم على

[1] تبقى كما سوف نرى لاحقا هذه نظريات لا ترقى لتكون حقائق علمية خصوصا وأن بعضها من إنتاج الدوائر الاستعمارية.
[2] نفس المرجع، ص ص 142-143 .

الأقل لدى المقاربة البنائية وحدة تحليل أساسية في فهم و/أو تفسير التحديات الأمنية . فلقد شكلت الهوية في الجزائر وسائر بلدان المغرب العربي ميدانا خصبا سواء للدارسين أو للسياسيين، لم تخل من التوظيف السياسي كما شكلت هاجسا كبيرا لدى صانع السياسة الأمنية في البلاد.

إن وحدة وانسجام الشعب في بلد ما من شأنه أن يضمن الأمن و الاستقرار ، لكن الواقع هو أن الدولة الحديثة لم تعد دولة ذات العرق الواحد بل في الكثير من دول العالم تتعدد الأعراق و الإثنيات التي تؤلف الشعب الذي هو أحد أركان الدولة ، في الجزائر لاشك أن هناك عامة انسجاما في البنية البشرية للشعب، لكن يمكن رغم ذلك التمييز بين عدد من العرقيات التي لطالما تعايشت فيما بينها ، و التي يكون الدين الواحد قد زاد من لحمتها .

بالنسبة للعرق البربري هناك خمس نظريات معروفة تتحدث عن أصله ، فحتى إن كان بعضها يحظى بالقيمة العلمية إلا أن البعض منها جاء في إطار التسييس الذي انتهجه الاستعمار قصد تفريق الأمة لتسهل عليه مهمة الاستلاء عليها ، فبعض هذه النظريات حديثة ولم تعرف إلا في بداية القرن العشرين و في المجتمع العلمي الغربي .

فمن بين الخمس نظريات المشهورة عن أصل البربر توجد إثنتان منها ذات قيمة علمية و تاريخية وهي ، (الأمازيغية الكنعانية) و (الحميرية اليمنية) ، أما النظريات الثلاث الأخرى فهي كما يبدو ذات أهداف استعمارية وانفصالية وهي نظريات(الأصل الأوروبي) و (الجنس المتوسطي) و (الأصل الحامي) .[1]

أما نظرية (الأصل الأوروبي) ، فهي تنسب البربر إلى الجنس الهند أوروبي وهي جماعات عرقية استوطنت أوربا قادمة من الهند مرورا بالقوقاز، وتكون حسب هذه النظرية قد هاجرت مجموعات منها عبر إسبانيا نحو شمال إفريقيا واستقروا بها ، وقد أورد بعض الأنثربولوجيين بعض الأدلة على ذلك من بينها ما قدمه الباحث الفرنسي "رين لويس" Rinn Louis الذي زعم أن هناك تشابها بين أسماء بعض القبائل البربرية و بعض القبائل الأوروبية مقدما بذلك بعض الأمثلة ، وكما هو واضح فإن مثل هكذا أدلة لا يمكن أن تكون حاسمة في إثبات هذه النظرية . البعض من الباحثين ذهب إلى أن الأصل الهند أوربي لا ينطبق على جمع البربر بل هو خاص بأولائك الذين يتميزون بشعر أشقر وعيون زرق ، زاعمين تارة أنها من أصل الغاليين Goulois و تارة أخرى من أصل الجرمانيين الذين استوطنوا شمال إفريقيا بعد أن جاؤوا إلى هذه المنطقة مع الرومان و الوندال.

وقد سعى الفرنسيون الذين كما يذكر الباحث البريطاني "روم لاندو" أدركوا أنه ليس في الإمكان تحقيق الدمج إلا إذا كان للأوربيين والبربر نحو رابطة عرقية ولو قديمة إلى نشر هذه النظرية وذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر . إضافة إلى البعد التسييسي الواضح لهذه النظرية فإنها في المقابل ليست نظرية علمية تاريخية ،

[1] محمد حسين الفرح ، **عروبة البربر**، (وزارة الثقافة اليمنية : صنعاء ، 2010)، ص 5.

فالمؤرخون الأوروبيون القدماء لم يذكروا أن أصل البربر من أوربا كما أن مؤرخي ونسابة البربر أنفسهم لم يذكر ذلك فهم ينسبون أنفسهم إما إلى أمازيغ بن كنعان أو إلى قبائل حميرية يمنية . [1]

أما نظرية الأصل المتوسطي فهي تنطلق من إدعاء أن هناك سلالة متوسطية وأن البربر جزء منها ، هذه النظرية كما هو واضح لا تستند إلى أسس تاريخية علمية متينة ، فالبحر الأبيض المتوسط في النهاية ما هو إلا فضاء جغرافي عبارة عن مسطح مائي ، فعلى سبيل المثال لا يوجد هناك عرق البحر الأحمر أو عرق المحيط الأطلنطي، كما أن منطقة البحر المتوسط لا تقتصر على المغاربة فحسب من الشعوب العربية بل هناك شعوب عربية أخرى تعيش في شرق و جنوب المتوسط على غرار شعوب الشام و مصر. محاولة ربط منطقة المغرب العربي بأوربا ومن ثم إبعاد صفة العروبة عن هذا الفضاء الجغرافي ليس بالأمر المستبعد عن البعد الثقافي الاستعماري لهذه النظرية كما يؤكد ذلك الباحث محمد العرباوي ، فلا شك أنها تندرج في نطاق الخطاب المسوغ للسياسات الاستعمارية التي دأبت على نحت تصورات مختلفة لفضاءات المنطقة العربية على غرار الشرق الأوسط ، آسيا الغربية، آسيا الجنوبية شرق البحر المتوسط منطقة الهلال الخصيب ، فلا يكاد يذكر فضاء جغرافي في هذا الخطاب في المنطقة العربية مقرونا بنسبة إلى العروبة .

أما نظرية الأصل الحامي فهي التي تربط البربر بالعرق الحامي ، و التي يبدو على حسب الباحث محمد العرباوي كانت البديل الذي روج له الاستعمار بعد أن أدرك أن من الصعوبة ربط البربر بالأصل الأوروبي فلجأ إلى النظرية الحامية ملتمسا بذلك القيمة العلمية التي يمكن لمثل هكذا مقاربة أن تتقمصها حتى تكون الصبغة العلمية مطية لترويجها على نطاق واسع ، وقد أبصرت النور منذ بداية القرن العشرين أي في أوج عنفوان الحركة الاستعمارية حيث أطلقت على مجموعة من الشعوب الإفريقية من بينها البربر إذ عمد الخطاب الاستعماري على بثها على نطاق واسع ، ما يجمع هذه النظرية بما سبق هو ربط البربر بجذور بعيدة عن البيئة الثقافية العربية ، فكما تمت الإشارة له آنفا هذا التوجه تعزوه القيمة العلمية التاريخية وهو ما يعزز التوجس من احتمالات التوظيف السياسي لمثل هكذا مقاربة . في الواقع صيغة الأصل الحامي أو بنو حام كانت في التراث العربي القديم و في التوراة تلقى في سياق التفرقة بين شعوب آسيا الغربية و بين شعوب إفريقيا من الزنزج و ذوي البشرة السمراء ، فسكان الجزيرة العربية و الشام كان يطلق عليهم الساميون أي أبناء سام بن نوح في حين كان يطلق على الأفارقة السود الحاميين أي أبناء حام بن نوح ولم يكن يقصد بهذا الوصف إذ ذاك البربر على الإطلاق ، هذا فيما حاول الفكر اليهودي

[1] نفس المرجع ص 6،5 .

القديم من منطلق التعالي العرقي كما يبدو نسبة المصريين و الكنعانيين إلى الحاميين و هو إدعاء كما يبدو لا يصمد أمام التفنيدي العلمي الذي تقدمه الأبحاث الأنثروبولوجية . [1]

أما نظرية (الأصل الأمازيغي للبربر) و (نظرية الأصل الحميري للبربر) فهما نظريتان تختلفان عن سابقاتهما التي تم التطرق لها آنفا في كونهما نظرتين علميتين باستنادهما إلى مراجع تاريخية قديمة متواترة ، كما أنهما من جهة أخرى تربطان البربر بمحيطهم الجيوثقافي العربي وهما بهذا تفندان توجهات المدرسة الاستعمارية و أهدافها السياسية .

ما يجدر التنبيه له هنا هو أن البربر ليسوا كتلة بشرية واحدة فالتحقيقات التاريخية تبين أن هناك البربر الأمازيغ الذين ينتهي نسبهم إلى أمازيغ أو مازيغ بن كنعان ، وهناك عشرة قبائل من البربر ليسوا من الأمازيغ بل يعود نسبهم إلى قبائل حمير اليمنية .

فقد أجمعت الكتب التاريخية القديمة التي يعود تاريخها إلى أكثر من 14 قرنا و كذا النسابة البربر على أن أصل الأمازيغ يعود إلى مازيغ بن كنعان ، وقد ذكر هذا النسب وهب بن منبه في كتابه "التيجان في ملوك حمير" ، فإذا كانت بعض المصادر اليهودية و بعض الروايات المتأثرة بها تذكر أن كنعان من ولد حام إلا أن الجغرافي الكبير الحسن بن أحمد الهمداني و هو من علماء القرن الرابع الهجري ذكر في كتابه " الأكليل " أن كنعان من ولد سام ، فهو كنعان بن عويلم بن سام . الدراسات الانثربولوجية العديدة تؤكد أن موطن الكنعنيين هو جنوب الجزيرة العربية وهم بذلك ساميون ، فنسب البربر الأمازيغ إذن هو أمازيغ بن كنعان بن عويلم بن سام ، هذا على الأقل ما تبينه المصادر التاريخية القديمة العربية منها على الخصوص و النسابة البربر و العرب .

في المقابل تذكر المصادر التاريخية القديمة أن من بين القبائل البربرية هناك عشرة قبائل يعود نسبها إلى حمير، وأبرزها كتامة و صنهاجة و هما قبيلتان تحظيان بمكانة اجتماعية و سياسية هامة في بلاد المغرب ، فقد ذكر العالم والمؤرخ اليمني "نشوان بن سعيدالحميري" وهو من علماء القرن السادس الهجري أن كلا من صنهاجة و كتامة و عهامة وزناتة و لواتة من حمير . أما ابن خلدون فإن له كما يبدو رأيين مختلفين في هذه المسألة، ففي المقدمة نجده يفند رأي ثلة من كبار المؤرخين الذين يذهبون إلى أن كتامة و صنهاجة من حمير وهو رأي كما يقول ابن خلدون كل من الطبري و الجرجاني و المسعودي وابن الكلبي ، مؤيدا في هذا الصدد رأي النسابة البربر الذين يعتبرون هاتين القبيلتين من أصل أمازيغ بن كنعان ، لكن الرجل في مواضع أخرى بفهم من كلامه أنه يؤيد من يذهب إلى أن كتامة و صنهاجة من حمير ، وهذا الأمر يفسر على ما يبدو على أن ابن خلدون بعد التحقيق اعتنق الرأي الذي يؤكد على أن القبيلتين الكبيرتين من القبائل اليمنية الحميرية . [2]

[1] نفس المرجع ، ص . 7،8 .
[2] نفس المرجع، ص . 9.

من جهة أخرى بحسب ما يذكره كبار النسابة العرب و البربر و كبار المؤرخين العرب ، فإن ستا من القبائل البربرية ذات أصول عربية حميرية ، فقد ذكر كل من ابن خلدون و اليعقوبي في كتاب البلدان و شهاب الدين النوري في كتاب نهاية الأرب و الحافظ بن عبد البر في كتاب القصد و الأمم أن قبائل غمارة و زوارة ومكلاتة و مزاتة وهوارة وزويلة من القبائل العربية اليمنية ، فما يذكره هؤلاء أن هذه القبائل كانت تقول عن نفسها أنها قبائل عربية يمنية ، فقبيلة زويلة من بطون قبيلة جرهم القحطانية و قبيلة الهوارة من بطون قبيلة عاملة وهي قحطانية كذلك، أما قبائل مزاتة و غمارة و مكلات وزوارة فتقول عن نفسها بحسب المصادر ذاتها أنها قبائل حميرية . [1]

من جهة أخرى يؤكد المؤرخ الجزائري عبد الرحمان الجيلالي أن تواجد العرب في شمال إفريقيا قديم ، قبل الفتح الإسلامي بالطبع ، فالقدر المتيقن بالنسبة له أنه قبل ثلاثة و عشرين قرنا من ميلاد السيد المسيح انتقل ملوك الرعاة (الفراعنة) المعروفين باسم الهكسوس أو الشاسو وهم من العرب بلا ريب عبر برزخ السويس نحو شمال إفريقيا واستوطنوا هناك ، فهجرات الساميين إلى منطقة شمال إفريقيا تمت عبر ثلاث فترات أساسية وكانت تتم دائما عبر ممرين ، أحدهما شمالي من برزخ السويس في مصر و الثاني جنوبي من باب المندب ، أما أولى الهجرات الثلاث كما يؤكد عبد الرحمان الجيلالي فهي في حقبة زمنية غارقة في القدم حتى أنه لا يعرف مبدؤها ، وقد نتج عنها انصهار العرب مع السكان الأصليين الذين اختلطوا بهم وشكلوا معهم مجموعة عرقية واحدة ، أما ثاني الهجرات فهي تلك التي كانت بين القرن العاشر و القرن الأول قبل الميلاد و التي من المرجح أن تكون في القرن الخامس قبل الميلاد ، أما الهجرة الثالثة فهي تلك التي كانت في هجرة الحبشة الأولى إبان الإسلام ، كما أن بعض الاكتشافات الحديثة لنقوش تعود إلى الحميريين تؤكد أن العرب كان لهم حضور في إفريقيا في الأزمنة الغابرة ، وضريح خالد بن سينان العبسي في منطقة أولاد جلال جنوب بسكرة هو واحد من الشواهد على تواجد العرب في هذه المنطقة قبل الفتح الإسلامي . [2]

لكن رغم أن أصول البربر السكان الأصليين لشمال إفريقيا ينحدرون من نفس الجذر العرقي العربي سواء أكانوا عربا يمنية ، أو أمازيغ كنعانيين كما تمت الإشارة له في هذه الدراسة ، إلا أن الخارطة السكانية في المغرب العربي عموما و الجزائر خصوصا تتميز بوجود ما يسمى بالعرب ، وهم في الواقع رغم انصهارهم مع السكان الأصليين بمرور السينين ليشكلوا كتلة عرقية واحدة إلا أنهم في الواقع مجموعات وافدة إلى المنطقة في فترات متقطعة منذ الفتح الإسلامي ، فهم مجموعات من قبائل عربية من الجزيرة العربية ميزتهم أنهم من أبناء الثقافة و اللغة العربية وقد كانوا سبب اصطباغ هذه الربوع بالطابع العربي .

---

[1] نفس المرجع ، ص . 10،9.

[2] عبد الرحمان الجيلالي ، **تاريخ الجزائر العام** ج 2 ، (دار مكتبة الحياة : بيروت ، 1965)، ص ص 159،158 .

فحسب المؤرخ الجزائري توفيق المدني فإن معظم العرب المستقرين في منطقة شمال إفريقيا هم من المجموعات التي قدمت إلى المنطقة في حقبة الدولة الحمادية في القرن الخامس الهجري ، فقد ارتبطت هذه الهجرة بدوافع سوسيو سياسية كما يبدو ، فهذه المجموعات التي هي في الأساس من قبائل بني هلال وسليم إلى جانب بعض مجموعات صغيرة من قبائل أخرى كانت في الأساس تقطن في بعض المناطق في الجزيرة العربية في الحجاز و نجد وهي قبائل بدوية و تعرف بالإغارة وصعوبة المراس ، وقد شاركت في حروب الفتح الإسلامي ، في عهد الدولة العباسية انتقلت إلى مصر ثم انتشرت في الشام ، وكان الخليفة الفاطمي المستنصر الذي أراد أن ينتقم من أمراء صنهاجة الذين اعترفوا بالدولة العباسية وقد كانوا حلفاء الدولة الفاطمية التي مكنت لهم في المغرب بعد انتقالها إلى المشرق ، إضافة إلى رغبته في التخلص من القبائل الوافدة إلى مصر منذ الفتح الإسلامي قد أمر هؤلاء بمغادرة الأراضي المصرية و التوجه نحو المغرب مانحا كل من يستجيب لهذا دينارين ، بهذا عرف المغرب توافد جموع غفيرة من هلال بن عامر و سليم بن منصور التي استقرت في المنطقة و بمرور السنين شكلت باختلاطها مع السكان القدامى نسيجا اجتماعيا متراصا شكل البنية الأساسية لسكان المنطقة ، فقد تكونت قبائل جديدة مختلطة من قبائل عربية وقبائل محلية عن طريق المجاورة و المصاهرة وهي منتشرة خصوصا في منطقة الشرق الجزائري من ولاية عنابة إلى ولاية باتنة و ولاية بسكرة و مرورا بكل من ولاية جيجل و قالمة .

خلاصة القول يؤكد توفيق المدني أن العرب اليوم سواء كانوا مستعربين أو عربا أقحاحا يمثلون أربعة أخماس الشعب الجزائري ، اما الخمس الآخر فهو من البربر الذين بقوا محافظين على خصوصياتهم الثقافية وهم من سكان الجبال، كما أن 90 % من هذا الخمس إضافة إلى محافظته على لهجته البربرية هو يمتلك إلى جانب ذلك ناصية اللغة العربية الدارجة ، لدرجة يصعب معها تفريقه عن العنصر العربي، فحتى اللغة البربرية هي تحتوي على نسبة كبيرة من الألفاظ العربية ، و اللغة العربية الدارجة هي اليوم لغة الجزائريين سواء كانوا عربا أو بربرا أو غيرهم ، إضافة إلى ذلك تعتبر اللغة العربية الفصحى اللغة الثقافية لكل الجزائريين وهي اللغة الرسمية منذ الاستقلال. كما يجدر التنبيه إلى أن اللغة العربية العامية الموجودة في شمال إفريقيا يشكل عام و التي يتكلمها الجزائريون خصوصا في الصحراء والهضاب هي أفصح لغة عربية عامية على الإطلاق ، ذلك أن أغلب عباراتها التي تناهز98 % هي عبارة قرآنية.[1]

[1] أحمد توفيق المدني ، **كتاب الجزائر** ، (المطبعة العربية : الجزائر ، 1931)، ص ص 142/129

المبحث الثاني : البعد الثقافي في الجغرافيا السياسية.

لم يعد ينظر إلى الفضاء الجغرافي باعتباره سياق التفاعلات السياسية والأمنية كمجرد بيئة مادية، الأرض والحدود والتضاريس والموارد الطبيعية وحدها لا تعبر عن حقيقة هذا الفضاء، ولا يمكن للعوامل المادية منفردة أن تعطينا تفسيرا و/أو فهما شاملا للتفاعلات التي تفرزها البيئة الجغرافية في بعدها السياسي و الأمني. الأفكار والأحاسيس والتصورات هي من تحدد معالم و أبعاد الفضاء الجغرافي ومن ثم تفاعلاته السياسية، فبحسب المقاربة النقدية والاتجاة السوسيولغوي منها كما مر في الفصل الأول تلعب الخطابات الدور الأهم في التفاعلات السياسية والأمنية ، فهي تستهدف بيئة فكرية معينة.

واليوم تحظى المجالات الثقافية أو المجالات الحضارية بالأهمية ، حيث يمكن التمييز على هذا الكوكب بين مجموعات إقليمية مختلفة ذات سمات ثقافية متمايزة ، والتي تعمل على إثبات نفسها في خضم عولمة المعلوماتية وتعدد المطالب الهوياتية .

المطلب الأول : المجالات الثقافية باعتبارها بيئة التفاعلات السياسية.

تنتمي المجالات الثقافية إلى فضاءات أو حدود قد تكون في بعض الأحيان ضبابية تجتمع داخلها مجموعات من الأفراد تشترك في ممارسات على غرار نمط العيش واللغة والدين . تتبلور داخل هذه المجالات الثقافية كينونة رمزية تستند على قيم مشتركة وإحساس مشترك بالانتماء إلى نفس الجماعة ، هذه الثقافة المشتركة لها جذور وراثية تاريخية وسياسية ودينية ، ولها نسيج اجتماعي أي أنها مؤسسة على قواعد غالبا ماتكون ذات جذور دينية ، وتستند كذلك على أساطير تأسيسية ، ولها لغة و كذا معالم من شأنها أن تسمح لها بالتخصص في فضاء معين أو تحاول ذلك لصالح هذه الثقافة أو هذه الجماعة التي تمثلها . الثقافات هي اليوم إذن محل اهتمام من طرف الشعوب قصد محاولة التاكيد على هوياتها والإطار الإقليمي الذين هي متمسكة به .[1]

فمنطقة المغرب العربي إذن تمثل مجالا ثقافيا و حضاريا ممتدا في الجغرافيا السياسية و في أبعاده الفكرية و القيمية التي تميزه بوصفه مجالا ثقافيا إسلاميا ، تتشابكك فيه الأبعد المادية و المعنوية .

كما أن الحضارات ليس من شأنها البقاء و الخلود ، فهي كما العناصر التي تكونها يمكن أن تختفي من خلال ذوبانها في كيان أكثر قوة ، قد يكون ذلك جراء حملات غزو ، أو ربما نتيجة هزات سياسية وأيديلوجية كما حدث على سبيل المثال للدول الماركسية في عقد التسعينيات ، أوحتى بفعل كوارث طبيعية كما حدث للحضارة المينوسية التي سادت في الألفية الثالثة قبل الميلاد في منطقة "كريت" في اليونان . يمكن أن نستنج أن الحضرات

[1] Chautar, op cit. p.15

التي استطاعت الصمود في التاريخ هي تلك التي تمسكت بهويتها مهما كانت الأحداث السياسية والاقتصادية، بعض الشعوب من خلال تضحياتهم الكبيرة وكذلك من خلال هيمنتهم على شعوب أخرى استطاعوا أن يحافضوا على كينونتهم الحضارية عبر التاريخ كما تمكنوا كذلك من المحافضة أو ربما استرجاع العناصر الأساسية التي تكون حضارتهم ، من بين هذه العناصر التي مكنت هذه الشعوب من الصمود تظهر أهمية الإقليم لكن العامل الثقافي فيما يبدو أهميتة أكثر خطورة ، فالهوية هي كل ما يتبقى لما تفقد الشعوب كل شيء خصوصا فيما يتعلق بالعوامل المادية ، وهذه الهوية هي ما يسمح بالحفاظ بأمل أن تستطيع هذه الشعوب إعادة بناء كينونتها الحضارية يوما ما.[1]

تستند هذه الهوية الثقافية على دعامتين أساسيتين وهما بلا شك الدين واللغة ، هكذا يمكنا أن نستشف أن الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بالموازاة مع هيمنتها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية تصدر بشكل واسع خصائصها الثقافية على غرار اللغة الإإنجليزية أو نمط الحياة الأمريكي مثل الأكل و السينما و الهندام وبشكل متزايد العقيدة البروتستانية .

أما الحضارة الإسلامية فقد استطاعت أن تصمد وتسود لعدة قرون بسبب امتلاكها عقيدة واحدة المتمثلة في الدين الإسلامي ، لدرجة أنها اليوم تتجاوز بشكل كبير رقعتها الجغرافية التي كانت مكان ميلادها وهي الجزيرة العربية ، فهي امتدت في إفريقيا وبشكل خاص في آسيا، في المقابل الحضارة الغربية التي امتدت إلى مناطقة أخرى خارج القارة الأوروبية منذ حقبة الاستعمار ومن خلال تفوقها جراء الهيمنة الاقتصادية هي اليوم ومنذ تصفية الاستعمار ترى نفوذها يتقلص بفعل تعاظم المطالب الهوياتية لحضارات أخرى لا تستند في كينونتها على التفوق الاقتصادي والتكنولوجي بقدر ما تستند على العوامل الثقافية خاصة العوامل اللغوية منها ذلك أن الثقافة يمكنها أن تنتقل شفاهيا وكتابيا وكذا العوامل الدينية .

هكذا فإن الاستعمار بمختلف أشكاله يعد شيئا مدانا ، فهو المتسبب بشكل كبير بذوبان حضارة في أخرى ، فالمنهزمون يرضخون دائما للأقوى لكن خضوعهم يبقى مؤقت يكون ذلك متى كان هناك صراع حضاري. هكذا، في حين منذ انبلاج الثورة الصناعية قبل القرنين من الزمن ترسخت تدريجيا القناعة بأن التطور التكنولوجي كان هو المهيمن متجاوزا العوامل الثقافية ، نرى اليوم أن كل من اللغة والدين احتلا بشكل منزايد مكانة لدى مجتمعات القرن الواحد والعشرين ، فبعض الديانات على غرار الإحيائية والطاوية التي لطالما كان يتظنى أنها اندكت في

[1] Ibid. p20

المعتقدات الدينية ذات الانتشار الواسع أو في الإلحاد عادت اليوم للظهور ما يدل على أن الخضوع لحضارة هيمنة ليس من شأنه أن ينفي وجود نوع من المقاومة الخفية أو نوع من المحافظة على الهوية .

وعلى الرغم من أهمية الدين في الحضارة فإنه لا يجب الخلط بين المفهومين ، لأنه إذا ما كان مجال حضاري معين يقوم على الدين بشكل خاص فهو في الوقت ذاته يعتمد على عوامل أخرى ، فنظام القيم إذن يختلف داخل الحضارة نفسها ، وفقا للمنطقة الجغرافية أو وفقا لنمط العيش المتبع أو وفقا للنظام القانوني السائد أو وفقا للاختلافات العرقية وغيرها ، هكذا لا يمكن أن نغفل أنه إذا كان العامل الديني في النهاية وسيلة هوياتية جد هامة فهو في الواقع وسيلة عادة ما تكون لأهداف سياسية أوسع بحيث أن هذه الأهداف السياسية حتى تستطيع خلق، ما يسمى بصدام الحضارات تستلزم وحدة مؤسسة على عدد كبير من المعايير وهو الأمر الذي من شأنه تفنيد نظرية "هنتيغتون". بالنسبة للمستقبل الذي يشي اليوم بأفاق مقلقة على مستوى الهوة الاقتصادية والديموغرافية وغيرها المتزايدة بين الشمال والجنوب من المأمول أن يكون هناك حوار بين الحضارات ، وأن لا يسوق تسلسل الأحداث الأمور نحو محاولات الهيمنة بل بالعكس إلى الاعتراف بالاختلافات الحضارية. [1]

وإذا كانت قضية إنتماء أي شعب لأي دين قد غابت عن الاهتمام لأمد طويل ، فإن العامل الديني أضحى منذ عشرين عاما مصدر انشغال بالغ الأهمية بالنسبة للمتخصصين الجامعيين كما هو الحال بالنسبة للصحافيين والرأي العام وكذا الحكومات التي ترسخت لديها القناعة للطبيعة الجد حساسة لهذا البعد الثقافي للشعوب ، فأحداث 11 سبتمبر التي هزت الولايات المتحددة الأمريكية والترويج الإعلامي الكبير الذي عرفته نظرية صدام الحضارات للكاتب الأمريكي "هينتيغتون" لم تساهما إلا في مضاعفة الاهتمام بالفعل الديني ، هذا رغم أن دور الدين في الأحداث جد قديم . يمكن الملاحظة إذن أن العولمة ونتائجها على الحدود ودور الدولة وتدفق المعلومات وانعدام المساواة المتفاقم بين الشمال والجنوب وانبعاث النزعة الوطنية كل ذلك كان له مسؤولية كبيرة في عودة الاهتمام بالدين . [2]

يبدو حاليا الدين كمصدر لمعظم النزاعات المتفشية في العالم ، في الحقيقة يبدو هذا في قراءة أولية بالفعل أمرا صحيحا ، لكن النظرة المتفحصة للصدامات بين الشعوب تظهر أن الدين ما هو إلا عامل من بين العديد من العوامل، فهو في الواقع أداة هوياتية تستعمل لأغراض أخرى غير ما يتعلق بهداية الناس أو في نشر هذا المعتقد أو ذاك .

[1] Ibid, pp.22-20.
[2] Ibid, pp.173

فالدين ليس هو سبب النزاعات ، فوجود مختلف العقائد في الواقع هو من أجل هيكلة المجتمعات ، أو كما ترى بعض الفلسفات الدينية فالعقيدة تبعث على الارتياح النفسي وتساعد على تجاوز الإحباط الناشيء من المعاناة التي يمكن ملاقاتها في حياة إنسانية، فالدين الذي يدعو إلى قيم الإثار والألفة استطاع أن يؤثر في بعض المراحل في تهذيب سلوك الناس باتجاه الوحدة بينهم والتطور معا لكن في بعض المراحل لم يستطع هؤلاء نسيان الرغبة الكامنة في جبلتهم حول الغزو و الهيمنة.

فمن الطبيعي أن يتملك الناس الرغبة في التوسع في الفضاء الذي يعيشون فيه ، هذه النزعة من شأنها إن عاجلا أو آجلا أن تقود الناس إلى الاقتتال على قطعة أرض واحدة ، وفي هذا السياق يقول عالم الجغرافيا " إيف لاكوست" Yves Lacoste : " *الجغرافيا السياسية تستخدم أولا في إذكاء الحرب*" هكذا ليس من الغريب أن نجد عند كبار المختصين في الجغرافيا السياسية مكانة جد مهمة معطاة للإقليم ، لأن تسيير الشؤون الدولية بما فيها الحرب يعتمد أساسا على العلاقات بين الأفعال السياسية والمعطيات الجغرافية (وضعية ، تقسيم الفضاء ...الخ) ما يعني في النهاية الحغرافيا السياسية ، فالعامل الديني في الخلاصة يمكن استغلاله لأغراض سياسية . [1]

في الواقع، إن استعمال الدين كذريعة لخوض الحروب و طلب الحماية من الله قصد تسهيل القيام بالغزوات والتمكن من تحقيق الانتصارات السياسية والعسكرية ليس بالأمر الجديد ، فالوقائع التاريخية حبلى كما يبدو بمثل هكذا أمثلة ، فالحروب الصليبية أحد تلك النماذج ، لكن في المقابل الجدير بالملاحظة هو أن العدد الكبير من الضحايا في القرن العشرين هم في الواقع ليسوا من ضحايا أشخاص منتسبين إلى الدين بل بالعكس هم ضحايا رجال معارضين للدين ، فقادة من قبيل "هيتلر" و " ستالين" و " بول بوت" و "ماو" لم يعلنوا خوضهم للحرب المقدسة ولم يكونوا يتمتعون بأي قدر من الوازع الديني ، وحتى إن كانت معاركهم تستهدف في بعض الأحيان شعوبا يحملون هوية دين معين فإن الهدف لم يكن القضاء على ذلك الدين إنما الهدف كان القضاء على ذلك الشعب نفسه . [2]

المطلب الثاني : دور الإسلامي في تشكل الثقافة السياسية في الفضاء الجغرافي المغاربي.

لا شك في أن للتهديدات الأمنية بعدها الثقافي والفكري، فسلوكيات المجموعات المسلحة في النهاية هي تعبير عن قناعات سياسية و فكرية تبلورت في سياق ثقافة سياسية معينة. وقد شكلت أحداث ما يسمى الربيع العربي منذ انطلاقتها في أواخر عام 2010 هاجسا لصانع القرار الأمني الجزائري باعتبار أن الأمن الفكري له

[1] Ibid. pp.173, 174.
[2] Ibid. pp .174

ابعاده الجيوثقافية ، فوحدة المعتقدات في المنطقة العربية و المغاربية قد تساعد في انتقال التهديدات الأمنية ذات الطابع الفكري عبر الحدود المادية.

ويشكل الدين الإسلامي الهوية المشتركة لمعظم الشعوب العربية ومن ثم للشعوب المغاربية ، فهو يمثل مجالا ثقافيا تتفاعل فيه الجغرافيا بالسياسة والثقافة ، فمفهوم الثقافة السياسية كما يبدو مفهوم تطوري باعتبار نشأته ، فالثقافة السياسة إذن هي في الواقع ثمرة مسار تاريخي يشمل في مركب متراص أفكار وأحداث تأخذ قيمتها من الأساطير المؤسسسة إلى جانب تطلعات الشعوب من أجل تكوين هذا المركب التمثيلي الذي يحمل في طياته القيم والمعايير حيث يمثل محركا مثاليا لمجموعة معينة في لحظة تاريخية معينة ، فنشأة هذه الثقافة السياسية نشأة بطيئة لأنها تكتسب كينونتها من تحول تاريخي ذي قيمة عالية . إن تصور الفصل الآلي للثقافة السياسية عن الثقافة العامة لمجتمع معين في لحظة من تاريخه هو أمر واضح الفساد لكن التعويل على نفس مصطلح الثقافة من شأنه أن يخلق مشكلا في تعريف الثقافة السياسية.[1]

الفرع الأول : المقاربة التاريخية.

تاريخيا يعتبر الإسلام الديانة الثالثة من بين الديانات التوحيدية الكبرى في العالم وذلك من حيث ظهوره أي في القرن السابع الميلادي ، فهو على غرار المسيحية دين عالمي لكن يختلف عنها في بعض الخصائص على غرار النخبة الدينية ومبدأ التضحية . فتسميته كما هو ظاهر مشتقة من معنى التسليم الذي يعني التقوى والامتثال إلى تعاليم القرآن .

فقد ولد النبي محمد (ص) في عام الفيل 570 ميلادي و عرف اليتم حيث توفي والده قبل ولادته ثم ما لبث أن فقد أمه . بنو هاشم التي ينتمي لها هي واحدة من بطون قبيلة قريش القوية التي كانت تحظى بسدانة الكعبة ، وقد عاش فقيرا عند عمه أبي طالب الذي كان يمتهن التجارة كمعظم أبناء قريش حيث يكون قد سافر معه في بعض الأحيان إلى الشام وهناك إلتقى بأحد رجال الدين المسيحين الذي بشر بنبوته . تزوج (محمد ص) خديجة بنت خويلد إحدى النساء القريشيات ذات المكانة الاجتماعية المرموقة التي كانت ذات مال وتجارة وهوماجعله يشتغل في التجارة وقد رزق منها بالعديد من الأولاد الذين توفي معظمهم في سن مبكرة ، وقد كتب لابنته فاطمة العيش و تزوجت من إبن عمه علي بن أبي طالب .

في سنة 610 من الميلاد ولما بلغ محمد (ص) سن الأربعين نزل الملك جبريل بالوحي عليه ، كانت تلك هي الآيات الأولى من القرآن الكريم ، بعد أن مكث في مكة عشر سينين يدعو إلى الدين الجديد سرا في البداية وثم

[1] Serge Berstein , "L'historien et la culture politique , Vingtième siècle" **, Revue D'histoire** , No 35 ,(1992) , pp. 67- 77.

علنا استطاع أن يقنع عددا قليلا منهم بالدين الجديد لكن هذا الأخير لم يكن يرق لكثيرين من أولائك التجار الذين كانوا يأنفون أن يتركوا عقيدتهم الوثنية . هاجر النبي وحوالي 200من أتباعه إلى يثرب وهي مدينة تجارية كذلك تقع على بعد 435 كلم شمال مكة والتي أطلق عليها فيما بعد إسم المدينة المنورة ، هذه الهجرة التي كانت في حدود سنة 622 مثلت قطيعة مع المجتمع التقليدي.[1]

في دار الهجرة أسس النبي محمد(ص) أولى نواة المجتمع الإسلامي التي كان قوامها تلك الحفنة الصغيرة من المسلمين التي ما لبثت أن توسعت ، وقد كان محمد هو قائد هذا المجتمع الصغير الذي كان في الحقيقة النواة الأولى لأمة أضحت فيما بعد أمة عظيمة ، وقد أرسى قواعد دولة حقيقية من خلال إنشائه لمؤسسات ودستور (الشريعة) يرتكز على تعاليم القرآن ، ومحمد(ص) الذين لم يكن زعيما دينيا وقائدا سياسيا فحسب إنما أضاف إلى ذلك القيادة العسكرية قاد معارك ضد خصوم الدعوة الجديدة خصوصا من كفار قريش و يهود يثرب ، فقد كانت معركة بدر في السنة الثالثة للهجرة محطة مهمة في مسيرة الدعوة المحمدية ذلك أنها كرست أركان الدولة الفتية. وقد منحت سني الكفاح المسلح هذه محمدا (ص) مكانة لم يكن قد تبوأها من قبل وهي كونه موحد القبائل العربية التي لطالما كانت تعيش مشتتة تمزقها النزاعات كل ممزق والتي جمعها الإسلام تحت راية واحدة . [2]

بعد وفاة النبي (ص) في سنة 632 للميلاد خلفه أبو بكر الذي خاض في مدة حكمه التي دامت سنتين حروبا ضد القبائل التي ارتدت عن الإسلام ، وما إن حلت سنة 634 للميلاد حتى كانت كل شبه الجزيرة العربية أضحت تحت حكم الإسلام وانطلق المسلمون لفتح سوريا ثم العراق الذي كان تحت سلطة الامبراطورية الفارسية حيث استطاع المسلمون سنة 636 في معركة القادسية أن يهزموا جيش كسرى ويدخلوا العراق فاتحين ، ثم مالبثوا أن بسطوا نفوذهم على مصر بعد حروب دامت بين سنتي 635 و 644 للميلاد ثم تلا ذلك بلاد فارس ثم بلاد المغرب العربي بين سنتي 644 و 656 للميلاد

بين سنتي 661 و 750 استطاع الأمويون الذين وصلوا إلى الحكم منذ أن تربع معاوية بن أبي سفيان على العرش من توسيع رقعة الامبراطورية الإسلامية حيث تم فتح الهند بين سنتي 710 و 713 ووصلت الدولة الإسلامية إلى آسيا الوسطى بين سنتي 709 و 711 ثم امتدت الامبراطورية الاسلامية نحو أوربا حيث تم فتح الأندلس بعد حروب كانت بين سنتي 711 و 714 . لكن الأموين الذي لاقوا معارضة كبيرة من عدة أطراف مناوئة لحكمهم انتهى بهم المطاف إلى السقوط على يد العباسيين الذي تربعوا على عرش الدولة الإسلامية .

[1] Chauta, op cit pp. 50-52.
[2] IBId, p.52 .

اجتاح العباسيون الشام و استولوا على دمشق عاصمة الأمامويين ثم العراق في سنة 749 ميلادي حيث أسسوا عاصمتهم بغداد سنة 762 ، الدولة العباسية التي عرفت عزا كبيرا سرعان ما تعرضت للتفكك مع مرور الوقت حيث انشقت عنها الدولة الفاطمية التي نشأت في سنة 909 في المغرب العربي وامتدت إلى مصرى على حساب النفوذ العباسي و قد دام حكمها إلى غاية سنة 1171، كما استولى السلاجقة الأتراك على بغداد في سنة 1055 ، كما كان للحملات الصليبية المتتالية في القرن الحادي عشر و القرن الثاني عشر للميلاد دور في تضعضع الدولة العباسية التي أجهز عليها الماغول في القرن الثالث عشر الميلادي . [1]

رغم الغزوات القادمة من آسيا إلا أن الإسلام واصل انتشاره في القرنين الثاني عشر و الثالث عشر في أفريقيا الشمالية والأندلس من خلال سلالتين بربريتين يتعلق الأمر بالمرابطين (1061- 1147) والموحدين (1147 – 1269) وفي مصر وسوريا وفلسطين من خلال المماليك وهم عبارة عن عبيد أتراك في الفترة (1250- 1517) وفي الهند من خلال تأسيس سلطنة "دلهي" سنة 1206 . في القرن الخامس عشر تأسست الدولة العثمانية التي تمددت تدريجيا على ضفاف البحر الأبيض المتوسط إلى غاية القرن العشرين ، غطت شمالا كل من منطقة البلقان و بلغاريا وهنغاريا ، أما في الجنوب فقد شمل نفوذها كل من سوريا و فلسطين والعراق ومصر . في القرن السادس عشر استولت السلالة الماغولية المسلمة على الهند في الفترة 1526 إلى 1857 وساهمت في إحداث الاختلاط الثقافي بين العالمين الهندي والإسلامي الذي نجده في العمران مثل البناء بالرخام الأبيض الذي شيد في القرن السابع عشر على غرار مسجد اللؤلؤة في مدينة "دلهي" وتاج محل بالقرب من مدينة "أغرا" . وفي إيران امتد نفوذ الدولة الصفوية في الفترة بين 1501 و 1736 . [2]

توسع العالم الإسلامي هذا رغم أنه تعرض للهزات عقب قلاقل داخلية وأخرى خارجية على غرار حروب الأسبان التي انتهت بخروج المسلمين من الأندلس في 1492 وحرب النمسا التي انهزم فيها المسلمون إبان حصار "فيينا" في 1529 وفي 1683 استطاع البقاء بشكل أساسي إلى غاية القرن التاسع عشر حيث أن الاستعمار الأوربي الذي تأسس على ثلاثة أبعاد ، سياسية و عسكرية وثقافية جثم على المنطقة ، فقد تم احتلال إفريقيا الشمالية والقوقاز وقبرص وشبه جزيرة القرم وآسيا من طرف الأوروبيين قبل أن يخضع كل من الشرق الأوسط والأدنى للحماية بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم كان تفكك الدولة العثمانية في 1920 آخر فصول هذا الأفول . [3]

[1] IBId, pp. 53, 54.
[2] IBId, pp. 54, 55.
[3] IBId, p.55 .

يعد الإسلام اليوم 2 . 1 مليار معتنق عبر العالم من بينهم 83 % من المذهب السني و 16 % من المذهب الشيعي و 1 % من مختلف المذاهب الأخرى ، ورغم أن أصل الإسلام هو الجزيرة العربية إلا أن المسلمين اليوم أغلبيتهم يتواجدون في آسيا الشرقية ،بشكل خاص في اندونيسيا التي يبلغ عدد المسلمين فيها 196 مليون أي ما يعادل 95 % من عدد سكانها وهي بذلك أكبر بلد مسلم كثافة سكانية إضافة إلى ثلاثة دول أخرى في شبه القارة الهندية وهي باكستان التي يبلغ عدد سكانها 125 مليون نسمة و الهند التي يبلغ عدد المسلمين فيها 133 ملون نسمة و بنغلادش 204 مليون نسمة ، هذا ما يعني أن هذه الدول تضم 30 % من إجمالي عدد المسلمين في العالم.

لا يمكن اعتبار الإسلام ككتلة منسجمة تماما، ذلك أن مناطقه الثقافية متمايزة فيما بينها ، فقد استطاع استيعاب العادات الخاصة للدول التي توسع فيها ، كما استطاع التكيف مع مناطق جغرافية شديدة الاختلاف على غرار التباين بين الدول الآسيوية ودول الساحل الإفريقي ، فقد استطاع هذا الدين كسب هذا الرهان بالنظر إلى طبيعته الشمولية. كما أن مستوى العلاقة التي تربط بين هذا الدين ومختلف الدول التي يسود فيها يختلف، فهناك دول تعتبره دين الدولة في حين هناك دول أخرى تعتبره مجرد موروث ثقافي. على عكس اليهودية الإسلام مفتوح على الجميع مهما كان مولدهم، وعلى عكس الكاثوليكية المسيحية لم يتم نشره عن طرق الإرغام، فهاتان الخاصيتان تعدان من عوامل القوة في الإسلام . [1]

الفرع الثاني : الإسلام و العنف في منظور الاستشراق.

القراءة التاريخية الغربية للإسلام لم تكن قراءة موضوعية فهي قراءة مختزلة وتجزيئية تخفي في طياتها صورة نمطية مثقلة برواسب تاريخية في العلاقة بين الغرب والشرق بشكل عام . لعل أهم ما يميز هذه القراءة الاختزالية هو ربط الإسلام بالعنف وادعاء أن انتشاره في العالم كان بحد السيف.

فهذا الموقف المتعلق بربط الإسلام بالعنف مرده كما يبدو إلى عاملين تاريخيين ، الأول هو ظهور الإسلام كقوة معنوية ومادية كبيرة لطالما مثلت تهديدا وجوديا للغرب أو هكذا كان يبدو الأمر في الغرب، أما العامل الثاني فهو يعود إلى عصر النهضة حيث تبلورت عقيدة الفصل بين الكنيسة والسياسة وهي عقيدة تبناها الغرب على أنها حقيقة مطلقة ومن ثم جعلها المعيار القيمي الذي يحكم به على الأمم والثقافات المخالفة . [2]

[1] IBId, pp..55,56.

[2] عبد الكريم آل نجف، "الإرهاب و التكفير ظاهرة إسلامية أم صناعة غربية" ، في، **الجماعات التكفيرية قراءة في البنية الفكرية و العقدية** ، إشراف مهدي البغدادي، (دار الولاء : لبنان ، 2015، ج 2) ، ص 24 .

في الواقع، كما يؤكد "إدوارد سعيد" أن منطق الاستشراق الذي تميز بالنظرة التبسيطية والسطحية للإسلام هو الذي هيمن منذ على الأقل القرن التاسع عشر في صنع مواقف الغرب السياسية اتجاه العالم الإسلامي . لا شك أن الفكر الاستشراقي لا يعتمد على رؤية واقعية بقدر ما يستند إلى جغرافيا خيالية تقسم العالم إلى منطقتين ، عالم غربي متقدم وهو ما يسميه الأمريكيون "عالمنا" و عالم شرقي متخلف وهو الأكبر ومن ضمنه بالطبع العالم الإسلامي ، فهذه النظرة تتميز بكونها نظرة تختزن خوفا دفينا باعتبار الإسلام مصدرا للقلق لأنه عالم وحشي وعنيف، فهي نظرة تنظر كذلك إلى الحالة الإسلامية باعتبارها كتلة واحدة لا تمايز فيها . فالغرب لا يرى في الإسلام منافسا عنيدا فحسب بل أكثر من ذلك يرى فيه تحديا عقديا خطيرا للمسيحية ذاتها .

إبان القرون الوسطى و إلى غاية بداية عصر التنوير كانت هناك صورة نمطية قاتمة السواد عن الإسلام هي السائدة في الغرب المسيحي ، فهو بالنسبة لهم دين الكذب و الدجل ، كما أن نبي الإسلام يخلعون عليه صور غير لائقة ، فالمسألة كما يبدو ليست مرتبطة بعقيدة دينية بقدر ما هي مرتبطة بواقع سياسي و تاريخي ساهم بشكل كبير في تشكيل ثقافة سياسية غربية تتمحور حول اعتبار الإسلام بمثابة الغريم الحضاري و السياسي ، فالإسلام الدين الجديد ما فتئ يتبوأ مكانة سياسية مرموقة في ذلك الوقت جعلته يهيمن على العالم ، كما أن جيوشه الجرارة هددت لقرون متمادية وجوده السياسي والثقافي، فقد طرقت هذه الجيوش أبواب أوروبا شرقا و غربا ، كما احتلت أجزاء واسعة منها في إسبانيا و فرنسا وبعض أجزاء أوربا الشرقية، فكان بالنسبة لهم الإسلام بمثابة التحدي الفكري والديني المسلح بالعنفوان العقدي و الفكر اليوناني الذي استطاع تقمصه حيث أضحى أحد روافد حضارته الثقافية .

الخوف من الإسلام في الغرب كما يبدو استمر حتى بعد أفول الحضارة الإسلامية و القوة السياسية و العسكرية التي كان يتمتع بها العالم الإسلامي ودخول الغرب مرحلة من القوة السياسية و الحضارية بعد عصر النهضة ، لعل ما يفسر هذا التوجس الغربي هو العامل الجغرافي فالإسلام قريب جدا مكانيا من الغرب على عكس الأديان الأخرى وهو الأمر الذي من شأنه أن يترك الذاكرة الغربية غضة في ما يخص قوة العالم الإسلامي ، كما أن الغرب يعتبر الحضارات الشرقية على غرار الهندية و الصينية حضارات منهزمة وبعيدة جغرافيا فهي بالتالي لا تمثل له أي تهديد في حين يرى في الإسلام ذلك النموذج الحضاري العصي عن الخضوع للغرب. [1]

إذن ربط الإسلام بالعنف هو في الحقيقة خطاب تسييس من صنع الاستشراق الذي هو في النهاية فعل سياسي أكثر من كونه تيار فكري ، فهذا الإدعاء لا يصمد أمام التفنيد الأمبريقي والتحقيق العلمي التاريخي، فحروب

[1] إدوارد سعيد ، "الإسلام و الغرب" ، في ، **الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية** ، تحرير، : برنارد لويس وإدوارد سعيد، (دار الجيل :لبنان ، 1994) ، ص ص 35/34 .

النبي كما تؤكد ذلك الوقائع التاريخية كلها كانت حروبا دفاعية ، كما أن فتح مكة الذي يعد أحد أهم الأحداث العسكرية و السياسية في عهد النبي تحقق دون إراقة للدماء وشهد واحدا من أهم المواقف إنسانية و سلمية في تاريخ الحروب و النزاعات التي عرفتها البشرية لما عفا النبي عن أهل مكة وقد دخلها منتصرا وهم الذين كانوا أشد عداوة للنبي ولطالما آذوه حتى اضطر إلى الخروج من بلدته التي ولد فيها وتربى بين أزقتها و حواريها ، أما الفتوحات التي جاءت بعد النبي فكانت ضد الحكومات و القوى المهيمنة على تلك البلدان و لم تكن ضد الشعوب القاطنة في تلك الأمصار ، و التاريخ يؤكد أن شعوب تلك البلدان التي تم فتحها هي من دافعت عن الإسلام و قيمه وحتى عن اللغة العربية باعتبارها لغة الإسلام ، كما هو الشأن بالنسبة للفرس و الأتراك و البربر . كما أن اندونيسيا و هي أكبر بلد إسلامي و أواسط أفريقيا لم يصلها الإسلام من خلال فتوحات عسكرية بل إن شعوبها اعتنقت الإسلام من خلال احتكاكها بالتجار المسلمين الذين كانوا يرتادون نلك البلاد البعيدة قصد التجارة لا غير .[1]

المطلب الثالث : تفكيك الثقافة السياسية ؛ القيم الإسلامية بين السلطوي و الوحياني.

يعتبر الإسلام مجالا ثقافيا لفضاء سوسيوثقافي واسع وفي رقعة سياسية جغرافية مترامية الأطراف، لطالما حدد ثقافتها السياسية التي أثرت في التوجهات السياسية لمختلف مناطقه. والمنطقة المغاربية باعتبارها مجال الدراسة تنتمي إلى هذا الفضاء الثقافي والجغرافي الذي يطبع ثقافتها السياسية، ومن ثم يحدد طبيعة توجهاتها السياسية المحلية والدولية .إن القيم الحضارية التي تحدد سلوك الأفراد في هذا المجال الثقافي لها سياقاتها التاريخية والسياسية التي تبلورت فيها والتي ورثتها الأجيال عبر التنشئة الاجتماعية.

كما أنه من نافلة القول أن هناك دورا للأفكار في الأمن ، فمنذ 1994 أضحت هناك أهمية كبيرة تسدى للبعد الثقافي في الأمن، وهنا يفرق "يوهان غالتونغ" Johan Galtung بين ثلاثة أنوع من العنف، العنف الشخصي المتعلق بسلوك الأفراد والعنف البنيوي الذي يشير إلى وجود عنف غير مباشر ناجم عن بنية المجتمع والعنف الثقافي المتعلق بوجود ثقافة العنف ، وفي مثلثه المشهور يسلط "غالتونغ" الضوء على الروابط بين هذه الأقسام الثلاثة ، فالعنف البنيوي والعنف الثقافي يثيران العنف الشخصي وهذا الأخير بدوره يعزز العنف البنيوي والعنف الثقافي[2]. فالعنف الثقافي يحدد أشكال العنف المتعلق بالمجال الثقافي والمعنوي من أجل تبرير العنف المباشر أو البنيوي ، وهو

[1] آل نجف ، مصدر سابق ، ص ص 25،26 .

[2] Gaëlle Pellon et Michel Liégois , **Les organisation régionales européennes et la gestion des conflits ; ver une régionalisation de la sécurité** , (Bruxelles : Edition scientifique international , 2010) , p 43.

يتعلق بالدين والعلم والفن أو حتى اللغة ، و يظهر من خلال خطابات الكراهية أو مختلف أنواع السرد التاريخي الموجه لتبرير العنف أو حتى الإبادة العرقية . [1]

الفرع الأول : دور السلطة في بناء التصورات السياسية.

تكتسب جماعة معينة هويتها التي تحدد سلوكياتها السياسية من خلال تصوراتها التي هي عبارة عن أفكار ومعتقدات وقيم عن طريق التنشئة الاجتماعية ، فالثقافة السياسية التي يتقاسمها أفراد الجماعة في فضاء جغرافي واحد لها سياقاتها التاريخية التي تبلورت فيها، كما أنها في الواقع تنتقل من جيل إلى آخر من خلال التنشئة الاجتماعية.

فقد دأب علماء الاجتماع على تشريح هذه الظاهرة الاجتماعية السياسية، هنا يمكن الإشارة إلى أن كل من " بيرغر" Berger و "لوكمان" Luckmann اقترحا نظرية عامة للمجتمع ، ففي كتابهما الموسوم "البناء الاجتماعي للحقيقة " La construction sociale de la réalité اعتبرا المجتمع مجموعة من المعطيات المبنية بواسطة فواعل فرديين وجماعيين ، وانطلاقا من مرجعيتهما الفكرية التي تنضوي تحت المنظور البنائي الظواهري الذي شيد أساسه الباحث في علم اجتماع المعرفة " شوتز ألفريد " Schütz Alfred طور الكاتبان الفكرة المركزية التي مفادها أن التنشئة الاجتماعية هي في آن واحد الانغماس في عالم حيوي و المعرفة المشكلة عن هذا العالم .

والبنائية المختارة هنا ليست تلك المتبناة من طرف "بورديو" Bourdieu التي تمنح الأولوية للبنى الاجتماعية التي لا يمكن الخلط بينها وبين إحساس أو إرادة الأفراد في الوقت الذي يتم فيه على الأقل توجيه ممارساتهم وتمثيلهم، إنما هي عبارة عن منظور ينطلق من الأفراد ومن تفاعلاتهم داخل نظام معين، فالجميع منخرط في يومياته التي يمارسها بشكل ملموس وتفرض عليه كواقع موضوعي، فحقيقة الحياة اليومية تنتظم حول المكان الخاص المتعلق بجسم الفرد (Le ici du corps) والآن الخاص المتعلق بحاضر الفرد (le maintenant du présent de l' individu)، الحياة اليومية إذن ليست تخيلات حيث يتم تقاسمها مع الآخر وبنظر إليها على أنها حالة من المابين ذاتية . [2]

وتحدد التنشئة الاجتماعية ميكانيزمات انتقال الثقافة وكذا الطرق التي يتلقى بموجبها الأفراد هذا الانتقال وتستبطن القيم والمعايير والأدوار التي تتحكم في عمل الحياة الاجتماعية ، التنشئة الاجتماعية العلنية يمكن أن تكون شبيهة

[1] Berthelet, op cit, pp. 174،175.

[2] Abdelhak Qribi," Socialisation et identité . L'apport de Berger et Luckmann à travers La construction social de la réalité", **bulletin de psychologie** N 506 (2010/2) , pp 133-139.

بعملية طوعية وتفسيرية تستهدف هيكلة شخصية الآخر ، بينما التنشئة الاجتماعية الكامنة تتوافق أكثر مع عملية حيث يختزن الطفل معايير وقيم المجتمع الذي يعيش فيه دون أن يكون هناك تعلم خاص و لا وعي حقيقي بالمشاركة في هذه العملية ، وحسب " جورج ميد" George H. Mead فإنه من خلال المواجهة مع (الآخر الدلالي) ثم مع (الآخر المعمم) تتم عملية التنشئة الاجتماعية الكامنة .

ويجب اعتبار التنشئة الاجتماعية كعملية مستمرة تتعلق بالأفراد في كامل حياتهم، تقليديا يتم تقسيم التنشئة الاجتماعية إلى تنشئة اجتماعية أولية وأخرى ثانوية ، تتعلق الأولية بمرحلة الطفولة بحيث تتم هذه العملية في البدء داخل الأسرة التي تشكل البيئة الرئيسية ، وعمل الأسرة هنا أساسي في هيكلة الهوية الاجتماعية ، فيما تمثل المدرسة البيئة الثانية ذات الأهمية الكبيرة في التنشئة الاجتماعية الأولية، يرى "إميل دوركهايم" Émile Durkheim أن عملية التنشئة الاجتماعية المنهجية لجيل الشباب من طرف الجيل الراشد تسمح بغرس المعايير و القيم التي تشكل العمق المشترك للمجتمع ، يتلقى الطفل كذلك تنشئة اجتماعية بطريقة غير رسمية من خلال الأقران ، هذا فيما تتأسس التنشئة الاجتماعية الثانوية على مكتسبات التنشئة الأولية ، فهي تسمح للبالغين بالاندماج في مجموعات خاصة على غرار مجموعات العمل أو الجمعيات أو الأحزاب السياسية ...الخ ، هكذا إذن كل فرد يتلقى تنشئة سياسية حول مختلف الدوار الاجتماعية وحول أنواع المكانة الاجتماعية التي من شأنه أن يتبوأها في حياته ، إذا كانت التنشئة الاجتماعية مكثفة بشكل خاص في مرحلة الطفولة فإنها دائمة وغير منتهية ونتائجها وقتية و عرضة للتغيير .[1]

لكن مستوى المقاربة للإسلام باعتباره مبدأ القيم الثقافية التي يستند عليها السياسي Le politique في الفضاء الجيوثقافي للمنطقة المغاربية ليست على مسافة واحدة ، فهناك فرق بين الإسلام كحقيقة وحيانية و بين الإسلام كواقع تاريخي أو ممارسة بشرية ، سواء تعلق ذلك بممارسة الحكم أو بفهم النص الشرعي وما ينجر عن ذلك من التراكم المعرفي في مجال الفقه و علوم الدين ، التي تبقى في النهاية فهوم لأشخاص أو علماء قد يصيبون و قد يخطئون .

فانتساب الحكومات المتعاقبة إلى الإسلام ، إلا ما ندر منها ، لم يكن انتسابا حقيقيا بتقمص واقعي لمبادئه وقيمه، إنما كان ذلك الانتساب مجرد تبعية اسمية، كما أن التراكم المعرفي الذي يصح إسناده إلى المجال الثقافي الإسلامي بشكل عام هو في الحقيقة لا يعدو أن يكون تراثا بشريا في جانب منه ، وعليه لا يصح أن يسند إسنادا كاملا إلى الحقيقة الإسلامية المطلقة التي يجسدها القرآن و النص النبوي قطعي الصدور و الدلالة ،

[1] Michel Castra ," socialisation" , dans :Sociologie , https://sociologie.revues.org/1992 .

خصوصا أن هذا التراكم المعرفي الديني تأثر بالسلطة الحاكمة حيث أضحى مبررا للواقع الاجتماعي الذي أنتجته الممارسة السلطوية .[1]

والعلاقة بين السلطة و المعرفة أخذت في المدرسة المابعد حداثية بعدا آخر ، حيث نجد "ميشال فوكو" Michel Foucault يتجاوز نظرة "كانط" حول المعرفة و السلطة ، فالمعرفة و السلطة بالنسبة له مرتبطتان ارتباطا وثيقا، فالمعرفة في الواقع بعد من أبعاد السلطة ، فهذه الأخيرة تشكل نوع من العلاقة بين الفرد وأفكاره ، وعليه فإن المعرفة هي نتاج فعل السلطة .[2]

في الواقع يطرح "فوكو" مفهوما جديدا للسلطة لم يكن متداولا في الفلسفة السياسية قبله ، فالسلطة بالنسبة له ممارسة وليست بنية ، فهو قد ميز في أعماله حول علاقات السلطة المعاصرة بين نمطين أساسيين لكيفية عمل السلطة السياسية ، أحدهما الانضباط و ثانيهما ما يسميه هو البيوسياسة (Biopolitique)، في البداية يمكن الإشارة إلى أن أعمال "فوكو" حول الانضباط تصف المجتمعات الحديثة كمجتمعات مغلقة ومؤطرة، فبحسب منظور السياسية الجزئية (Micropolitique) فإن الشكل الذي يمكن أن تتقمصه السلطة لا يمكن أن يقتصر على الدولة فحسب . بالنسبة للبيوسياسة فإن أعمال "فوكو" في هذا الصدد يبدو أنها أماطت اللثام عن نمط يبدو أقدر على تبيان المشاكل التقليدية لتحليل السلطة ، أي الدولة و العلاقة بين التسيير السياسي والممارسة الحكوماتية(Gouvernementalité)[3]. في الواقع، في الوقت الذي يؤكد فيه الانضباط على بعد السياسة الجزئية Micropolitique للسلطة و على العلاقات المحلية في فضاء مغلق حيث علاقات السلطة تضطلع بتنظيم كل شيء ، فإن البيوسياسة تضطلع بدراسة عملية تسويغ الإجراءات الحكوماتية في الممارسة السياسية السيادية .

لا شك أن هذا التمييز بين الانضباط و البيوسياسة قد أدى خاصة في العالم الأنجلوساكسوني إلى إعادة بعث أعمال "فوكو" بشكل خاص حول العلاقات سلطة / معرفة . إن اقتفاء جينيالوجيا الحكوماتية La gouvernementalité التي أقامها "فوكو" تسمح لا شك بالتأكيد على أن كون ظهور مسوغية الدولة

---

[1] عبد الجواد ياسين ، **السلطة في الإسلام** ، (المركز الثقافي العربي : المغرب ، 2000)، ص ص 13،14.

[2] محمد أمين بن جيلالي، "ميشال فوكو وسؤال السلطة "، في : مؤمنون بلا حدود ،. http://www.mominoun.com/articles

[3] الحكوماتية وهو ترجمة الباحث لكلمة La gouvernementalité مفهوم وضعه "فوكو" وهو يعني العقلانية التي تتعلق بحكم الشعب، هذه العقلانية توجد في المؤسسات كما توجد في التحليلات العلمية.

التي تطبع حاضرنا اليوم لا تنفك عن محاولة لإضفاء طابع الانضباطية العامة و طابع التنظيمية العامة للأفراد والإقليم . [1]

فالسلطة كما يبدو تساهم في إنتاج خطاب العنف ، في العالم الإسلامي ارتبط النص التكفيري الذي يعد المبرر الرئيسي لأعمال العنف التي تشهدها المنطقة العربية بسياقات تاريخية و سياسية ، فالسلطة التي تمتلك قوة صنع السياسات وإنتاج القرارات هي التي لطالما تبلور النص التكفيري في بيئتها حيث أن هذا النص نشأ برسم السلطة من خلال محاولة تبرير كينونتها و سلوكياتها .

لا شك أن خطابات الجماعات المسلحة التي تهدد الأمن القومي و الإقليمي في المنطقة العربية بشكل عام والمنطقة المغاربية بشكل خاص هي خطابات تستند إلى تصور عن هويتها و هوية الأخر ، أي العدو الذي يجب محاربته من خلال منظومة فكرية لها سياقات ثقافية و اجتماعية وسياسية تبلورت فيها وجب تفكيكها حتى يتسنى تحديد معالمها . [2]

الفرع الثاني: التفاوت بين النص و الفهم.

من الإشكالات المعرفية والتي انسحبت على الجانب السياسي هي العلاقة بين الفهم و النص، فالنص و الفهم في الفكر الإسلامي بشكل عام و الفكر الإسلامي السياسي بشكل خاص لا يمثلان تطابقا تاما ، فتطور الفهم له سياقاته السياسية والثقافية والتاريخية التي وجب تفكيكها حتى يتسنى فهم التصورات التي تبنى عليها السلوكيات السياسية في المجال الثقافي السياسي الإسلامي خصوصا ما تعلق فيها بتبرير العنف.

تطرح التأويلية(الهرمنيوطيقا) إشكالية علاقة النص سواء كان تاريخيا أو دينيا بواقعه الذي نشأ فيه وبيئته التي تطور فيها، كما تثير كذلك إشكالات علاقات النص بمصدره أو مؤلفه ، وتحظى في هذا المنظور قضية العلاقة بين النص وصاحبه بالأهمية الكبيرة .

فالتأويلية التي ارتبطت في نشأتها باللاهوت المسيحي والتي سرعان ما أخذت أبعادا أخرى لتنسحب على تخصصات معرفية أخرى لم تعد ترتبط بالواقع الفكري الغربي فقط فهي بطرحها لعلاقة المفسر بالنص تبدو ذات أهمية في المجال الثقافي و الفكري الإسلامي باعتبار التفاوت بين النص و الفهوم التي ارتبطت بتفسير القرآن الكريم.

---

[1] Alexandre Macmillan, "La biopolitique et Le dressage des populations" , **Cultures et Conflits**, No. 78 ,(2010) , pp 53-39.

[2] علي أحمد الديري ، **نصوص متوحشة** ، (لبنان: مكتبة الفكر الجديد، 2015 ،) ص ص 18،19.

في التراث الإسلامي هناك اتجاهان بارزان و متميزان في تفسير النص الديني أي القرآن ، فهناك اتجاه يحاول أن يصل إلى المعنى من خلال تجميع القرائن التاريخية و اللغوية التي من شأنها أن تساعد على فهم النص كما فهمه من عاصره وهو ما يسمى بالتفسير بالمأثور ، أما الاتجاه الثاني و المسمى بالتفسير بالرأي أو التأويل فهو الذي يظهر فيه المفسر كفاعل في عملية فهم النص فهو يبدأ من رأيه الخاص محاولا إيجاد دلائل على ذلك في النص (القرآن) فهو بذلك تفسير غير موضوعي لأن نقطة البداية التي يعتمد عليها المفسر ليست الحقائق التاريخية و لا المعطيات اللغوية . أهم ما يميز الاتجاهين هو في العلاقة بين النص و المفسر ، ففي الوقت الذي ينفي فيه اتجاه التفسير بالمأثور أية علاقة بين النص و المفسر ، نجد أن اتجاه التفسير بالرأي يؤكد على مثل هكذا علاقة مع التفاوت في هذا الاعتبار بين مختلف المقاربات المنضوية تحت هذا الاتجاه .

تطرح هنا مشكلة ميتافيزيقية تتعلق بمدى قدرة البشر المحدودة على اكتناه فحوى كلام الله سبحانه و تعالى والوصول إلى مقصد النص الوحياني ، الواقع أن كلا الفريقين لم يدع وصلا بليلى غاية ما في الأمر أن أصحاب الرأي كانوا أكثر حرية في الاجتهاد و الاعتماد على أرائهم فيما تشبث أصحاب التفسير بالمأثور ولو ضمنا بإمكانية إحراز الفهم الموضوعي للنص الوحياني جزئيا . [1]

بشكل عام تطرح العلاقة بين النص وكاتبه وناقده أو القصد والنص والنقد بصور مختلفة ، فإذا كان هناك تطابق بين النص و كاتبه تطرح إشكالية قدرة الناقد أو المفسر على استيعاب النص و إدراك مغزى صاحبه إدراكا حقيقيا، أما إذا سلمنا جدلا أن بين النص و كاتبه تفاوتا ، أي أن هناك تمايزا بين النص و قصد كاتبه فإن الإشكالية تطرح من خلال مدى التمايز بين القصد و النص ، فقد يتصور هذا التمايز باعتبار الانفصال التام أو قد يتصور من خلال وجود علاقة ما وهو ما يثير مسألة العلاقة بين النص و المفسر و إمكانية الوصول إلى الفهم الموضوعي للنص أي الفهم الذي يحظى بالإجماع أي الفهم الذي يقصده كاتبه و يريد أن يوصله للقارئ . [2]

ويطرح "أركون" في نقده لما يسميه التفسير الكلاسيكي للقرآن الكريم عدة إشكاليات حول فهم النص الديني، فحسبه أن هذا التفسير عانى من عدة مشاكل من بينها أن المفسرين المتأثرين بالتراث الفلسفي الإغريقي حملوا القرآن الكريم معان لم تكن من صميم النص وهو ما يطلق عليه ظلال المعني أي المعاني الزائدة عن القرآن ، فهو يعتبر مثل هكذا إسقاط على القرآن وهو التوجه الذي ظهر في البصرة و بغداد خطأ ، معتبرا أن ما أنتج من تفاسير في الأزمنة التالية للقرآن كانت عبارة عن خلاصة ما تبلور في بيئة ثقافية غريبة عن القرآن نفسه و تأثرت بها ، كما ينتقد "أركون" الممارسة التسلطية لهذه التفاسير أو ما يسميه القراءة الأرثوذوكسية للقرآن ، فهذه التفاسير

[1] نصر حامد أبو زيد ،**إشكاليات القراءة آليات التأويل** ، (المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2005)، ص ص 13،14.
[2] نفس المرجع ، ص ص 15-17 .

حسبه احتكرت الفهم المدرسي للقرآن ولم تسمح بأن تكون هناك قراءة له خارج هذا السياق ، مؤكدا من جهة أخرى أن صلاحية النص القرآني لكل زمان لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال فك الارتباط بهذا التفسير المدرسي. في المحصلة باعتماد "أركون" على مقاربة تأويلية وموقف غير إيماني أو مادي فهو ينظر إلى القرآن كنص بشري غير وحياني يمكن تفسيره أو نقده بنفس الطريقة التي ينقد بها أي نص أدبي آخر . [1]

إن التفاوت بين النص الديني أي القرآن الكريم و التفسير المدرسي يكمن أساسا في عجز اللغة بوصفها منتجا إنسانيا في استيعاب المضامين الإلهية لهذا النص الوحياني ، ففي محاولة لتجاوز الإشكالات التي تطرحها التأويلية في مضامينها الغربية أنتج علماء الكلام الجديد في المجتمع العلمي الإسلامي المعاصر بعض المقاربات في هذا الصدد، حيث يتم التفريق بين اللغة الدينية و لغة الظاهرة الدينية ، فإذا كانت لغة الدين هي الوحي ذاته الذي يستبطن موضوع كلام الله فإن لغة الظاهرة الدينية هي اللغة البشرية التي تتشكل من خلال الألفاظ و الكلمات و التي تحاول أن تفسر النص الديني ، فهي بهذا إضافة بشرية تسويغية تعبر عن تجربة الفرد و الجماعة وتصطبغ بالثقافة والبيئة الفكرية التي بزغت منها .

فلغة الدين رغم كونها بعيدة عن الاستيعاب من منظور لغة الظاهر، أي اللغة التي تعتمد على اللفظ و التواضع الإنساني إلا أنها لغة قابلة للفهم و الإفهام من خلال آليات و مسالك معرفية أخرى غير تلك التي تسلكها لغة الظاهرة الدينية ، فلغة الدين حتى و إن كانت إلهية المصدر إلا أن ذلك لا يمنع من استيعابها من خلال مستويات معرفية خاصة بحيث أن هذا الاستيعاب ليس بالضرورة محصلة للغة الظاهرة الدينية المرتبطة بالتجربة الفردية والجماعية في سياقاتها الثقافية الخاصة ، فخلاصة هذا الرأي أن تفسير النص القرآني مرتبط بمقدمات معرفية سواء أكانت داخل المنظومة الفكرية الدينية أو خارجها و التي قد تلامس بعض جوانب الحقيقة القرآنية لكنها سوف تبقى عاجزة عن اكتناه هذه الحقيقة في صميمها الغيبي الجوهراني .[2]

فبما أن القرآن صالح لكل زمان و مكان وحجيته باقية وأبدية فهذا يعني أن له وجودا مستقلا عن الألفاظ وتعيناتها باعتبار أن اللغة مساوقة للزمان في كينونتها ، فمن هنا العملية التفسيرية تبدأ من الواقع لتنتهي إلى النص القرآني ، فهذا الأخير باعتباره محايث للواقع المعاش يكتسب القيمومة عليه والقدرة الدائمة على العطاء المستمر، فالوحي بما أنه عطاء إلهي فهو لا ينفد ، فمعين الله باق ، في حين اللغة باعتبارها ظاهرة بشرية فهي محدودة بالزمان و المكان وهذا ما يعيق قدرتها على مسايرة الثراء في النص الوحياني وعليه السبيل الوحيد لإدراك ذلك

[1] أحمد فاضل السعدي ، **القراءة الأركونية للقرآن ؛ دراسة نقدية** ، (لبنان : مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، 2012)، ص ص 231،232 .

[2] عبد العالي العبدوني ، **هرمنيوطيقا القرآن – مقدمة تأسيسية** ، (لبنان :دار المعارف الحكمية ، 2007)، ص ص ، 82-84

والمحافظة على حيوية النص القرآني هو قراءة الواقع المتجدد بواسطة الهدى القرآني وهو ما يصطلح عليه بالتفسير الموضوعي .[1]

وترتبط إشكالية فهم النص معرفيا ببيئتها الفكرية و التي تم إنتاجها في سياقات ثقافية وسياسية خاصة ، فقد كان علم الكلام التقليدي أحد الاتجاهات في المجال الثقافي الإسلامي الذي عانى من مشكلة التعامل مع النص، خصوصا أن هذا العلم يعد أحد الأدوات المعرفية الهامة التي ساهمت في بناء الثقافة السياسية و العقدية لدى المجتمعات الإسلامية .

فعلم الكلام هو العلم الذي يدرس قضايا العقيدة الإسلامية والأصول التي تبنى عليها هذه الأخيرة من خلال تمحيص تلك التي تدخل في دائرة الاعتقاد الإسلامي وتلك التي لا تدخل في مثل هكذا دائرة. وفي هذا السياق فإن علم الكلام يشيد بنية من الأدلة التي بموجبها يستدل على أحقية هذا المعتقد أو ذاك ، كما يتصدى بالدليل كذلك للشبهات التي تعرفها الساحة المعرفية في مجال العقيدة .

ويؤكد البيان الفلسفي والمنطقي بشكل عام على أن العلوم تتمايز من خلال اختصاصها بموضوعاتها وهذا كما يبدو ثابت بالنسبة للعلوم التي تكون بين مسائلها وحدة واقعية ، لكن هذه القاعدة لها بعض الاستثناءات ذلك أن بعض العلوم تتمايز بأهدافها وأغراضها التي تكون في الواقع هي منشأ لوحدتها الاعتبارية ولعل علم الكلام واحد منها ، ذلك أن الوحدة في هذا العلم بين مسائله ليست إلا وحدة اعتبارية . إن التداخل بين العلوم التي فيها وحدة ذاتية أمر لا يمكن أن يكون ، لكن في العلوم التي وحدتها اعتبارية فإن الاشتراك في مسائلها وقضاياها أمر وارد ، وهذا ما يفسر الاشتراك الحاصل بين قضايا علم الكلام وقضايا الفلسفة أو التداخل بين مسائل علم النفس وعلم الكلام أو المسائل الاجتماعية مع علم الكلام.

لا شك في أن المتكلم التقليدي كان يسعى حثيثا للتوافق مع النص الديني وهو ما يظهر جليا من مختلف التعريفات لهذا العلم قديما و حديثا ، فهذه الأخيرة حبلى بما يؤكد ذلك من خلال تأكيدها على أن علم الكلام هو العلم الذي يدافع عن العقيدة أو حتى المذهب على أساس إثبات العقائد الصحيحة وفق المباني الإسلامية باعتبارها مباني الشريعة الحقة . هذا التوجه كما يبدو كان مصدره هو محاولة التميز عن الفلسفة التي لم تكن تستند في منظومتها الاستدلالية على النص الديني ، وهذا ما جعل علم الكلام علما جدليا تبريريا لم يرتق في تلك المرحلة إلى البرهان كبنية منهجية في منظومته الفكرية ، لكن منذ القرن الخامس الهجري بدأ التقارب المنهجي يظهر بين علم الكلام و الفلسفة خصوصا عند الفخر الرازي ومن سار على منواله ، غير أن النص سرعان ما عاد إلى

[1] نفس المرجع ، ص ص 89-92 .

الساحة المعرفية الإسلامية في خضم التوهج الذي عرفته العلوم النقلية على غرار الفقه و علم الحديث و علم التفسير التقليدي بل إن الأمر طال كذلك بعض العلوم العقلية مثل أصول الفقه . [1]

أهم ما كان يلاحظ من مواطن الخلل على هذا التفكير هو أن النص في بعض الأحيان يقدم في المنظومة الاستدلالية على العقل ، فالمتكلم التقليدي يستحضر النص في المسائل الكلامية حتى وإن لم يعط هذا النص الحصرية المرجعية في الأحكام التي يصدرها المتكلم، فالنص في النشاط الكلامي التقليدي يحضر منذ البداية بدل أن يسبقه النشاط العقلي وهو ما أدى إلى بروز العديد من الاضطرابات المنهجية لعل أحد أهم هذه الاضطرابات هو طغيان الصبغة المعيارية على المنتج المعرفي الكلامي فالباحث هنا تقلص لديه هامش الحرية على عكس ما نلحظه مثلا عند بعض الفلاسفة المتكلمين مثل ابن رشد الذين تبنوا أطروحة الجمع بين ما يسمونه الحقيقة والشريعة والطريقة، فأولوية المتكلم صارت في هذه المرحلة كما يبدو تتلخص في مراعاة الانسجام مع النص وعدم الخروج عن سياقه بدل أن تكون منصبة على إنتاج كلامياته أولا ثم التوجه إلى محاولة التوفيق بينها و بين النص وهذا ما أدى كما يبدو إلى التراجع بالمنظومة المعرفية و الاستدلالية لعلم الكلام إلى ما قبل حركة ابن رشد .

عمليا حجية النص متفرعة عن العقل، فالعقل هو من يحكم بأن هذا النص مصدره الله أو لا و من ثمة له الحجية المطلقة أولا وعليه لا يمكن و الحال هذه أن تتبوأ النصوص مكانة الحاكمية المعرفية على العقل و نشاطه ، تأسيسا على ذلك يجب أن يبنى الفكر الإسلامي وليس الفكر الكلامي فحسب على مركزية العقل و ليس على مركزية العقيدة ، فهذا ما من شأنه أن يؤسس إلى معرفة إسلامية إنسانية يتبوأ فيها العقل البشري المكانة المحورية بتحرره من تبعية التقليد . [2]

إن ارتباط النص الديني بالعنف سواء تبريرا أو فهما خاطئا يعود إلى صدر الإسلام ، فالمؤسسة الدينية كما السلطة السياسية لم تتوان كلتاهما في الاستفادة من الخطاب الديني لتبرير سلوكياتها و تثبيت عقائدها الفئوية، فالتاريخ الإسلامي شهد استخدام النص الديني في هذا السياق، فلقد كان عبد الله ابن عمر أحد الأوائل الذين أدركوا خطورة استخدام الخوارج للنص الديني لتبريرهم قتل المسلمين، فالخوارج كما يرى ابن عمر وظفوا النص الديني الذي جاء في سياق معين من خلال إسقاطه على سياق آخر لتبرير سلوكياتهم الشاذة، فهم كما يؤكد ابن عمر استخدموا الآيات التي نزلت في حق الكفار على المسلمين لإضفاء الشرعية على انتهاكهم حرمة الدماء . [3]

---

[1] حيدر حب الله ، **علم الكلام الجديد** ، في : الموقع الرسمي لحيدر حب الله http://hobbollah.com ، (2017/02/13.)

[2] حب الله، نفس المرجع .

[3] صالح الطائي ، **"أثر الفهم المغلوط للنصوص المقدسة في تأصيل التكفير" ، في الجماعات التكفيرية قراءة في البنية العقدية و الفكرية** ،تنسيق مهدي البغدادي، (بيروت: دار الولاء ، ج 1 ، 2015)، ص. 170.

غير أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال قصر التكفير بصفته سلوكا إقصائيا للآخر على دين أو مذهب أو توجه فكري خاص ، فالتكفير الصادر في الأغلب من قراءة خاطئة للنص الديني يعبر في الواقع عن عقلية تختزل الحق في الذات وتمحق الآخر المختلف مهما كان، فهو بهذا عابر للأديان والمذاهب، وهو خارج عن دائرة الاعتدال والوسطية. فإذ لا يمكن نسبة التكفير أو التطرف إلى الظاهرة الإسلامية وحدها يجب التأكيد على أن مختلف الأديان عرفت ظاهرة التطرف والإقصاء للآخر، بل المسألة تجاوزت الأديان لتنسحب كذلك على اللادينية، فالمجتمعات الغربية ومنذ أن تكرس عصر ما يسمى بالتنوير وما صاحبه من ظهور للديمقراطية و العلمنة والحريات عرفت بروز العديد من مظاهر الإقصاء و رفض الآخر على غرار انتشار تيارات المحافظين و التمييز العنصري العرقي و الديني ، كما أنها دول لطالما أدارت ظاهرة صراع الحضارات . هذا ما يقود إلى التأكيد على أن ظاهرة التكفير وإن كانت مرتبطة في جزء منها بالنص الديني إلا أن ذلك لا ينفي ارتباطها بسياقات اجتماعية وكذا تاريخية. [1]

ويتجلى خطر القراءة الخاطئة للنص الديني على الأمن بوضوح لما تتبنى مجموعات متطرفة مسلمات عقدية تبرر القتل باسم الجهاد ونصرة العقيدة الحقة وإرساء نظام الحكم الإسلامي وفق فهم هذه المجموعات، لا شك أن الخطاب الديني التبريري الذي اعتمدته الجماعات المسلحة في المنطقة لتسويغ سلوكياتها ولحشد المتعاطفين معها أنتج في سياقات سياسية سلطوية في مراحل تاريخية معينة وتم إعادة إنتاجه من جديد وفق ظروف سياسية اتسمت بهيمنة القوى الغربية الاستعمارية التي لطالما سعت إلى الهيمنة على مقدرات الشعوب المتخلفة مستعملة في ذلك شتى الوسائل بما فيها القوة الناعمة التي تعتمد على الإقناع بدل الإكراه من خلال بث أو تشجيع الأفكار التي تخدم توجهاتها السلطوية .

ويعتمد الخطاب التكفيري على عدة مفردات، منها ما هو عقدي بحت ومنها ما هو عقدي ذو خلفيات سياسية، لعل أخطر ما يميز هذا الخطاب في بعده العقدي البحث هو تبرير سفك دماء المدنيين في دائرة الدولة الواحدة أو الدائرة الإسلامية الموسعة وتهديد الأمن المجتمعي[2] باعتبار اعتماده على أن المخالف في الخصوصيات المذهبية والرؤى العقدية المتعلقة بالإيمان الشخصي كافر أو مرتد مسفوك الدم .

[1] شفيق جرادي ، "السلفية التكفيرية تنظيمات ما بعد القاعدة" ، في ، **الجماعات التكفيرية قراءة في البنية العقدية و التكفيرية** ، ، (بيروت: دار الولاء، ج 1 ، 2015) ، ص 19 .

[2] كما رأينا في الفصل الأول فإن الأمن المجتمعي يتعلق بالتهديدات التي تطال الهوية في أبعادها الدينية واللغوية والعرقية.

ويعد التوحيد بمفهومه السلفي الذي طرحه ابن تنمية ثم من بعده محمد بن عبد الوهاب أحد المفردات العقدية التي اعتمدت كمسوغ لدى الجماعات المسلحة في المنطقة لتبرير سلوكياتهم العنفية تجاه الجماعات و الأفراد من خلال الحكم على المسلمين بالشرك و مقتضياته .

في الواقع ينكر من ينتمي إلى هذه الجماعات المسلحة تعدد القراءات في النص القرآني و الديني بشكل عام ، وهي عقيدة أخذوها عن محمد بن عبد الوهاب الذي يرى أن ما ذهب إليه في ما يخص العقيدة و الدين ، وهنا نخص بالذكر التوحيد ، هو الفهم الصحيح و الوحيد للنص الديني وهو بهذا يغلق باب الاجتهاد لما سواه ، وعليه من اجتهد في مقابل هذا الرأي يعد مخالفا للنص الديني بل هو كما يرون تكذيب لله و الرسول ، إضافة إلى ذلك فهم يرون أن الأصل في الناس هو الكفر حتى يؤمنوا ولا يتم ذلك إلا باعتناق الإسلام من خلال هذا الفهم الوحيد.[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن المسلمين جميعهم يقرون على نحو إجمالي بالتوحيد، وإلا من لا يقر بهذا المبدأ لا يمكن اعتباره مسلما منذ البداية، فالخلاف إذن هو في الواقع في فهم هذه المفردة العقدية وفي تفسير النصوص الواردة فيها، سواء كانت نصوصا قرآنية أو أحاديث نبوية، فالمشكلة إذن ترتبط بدافع سيكولوجي يرفض الاعتراف للآخر بحق الرأي في فهم النص الديني، في الواقع مفهوم التوحيد عند هؤلاء لا يرتبط فقط بنفي الشريك لله فحسب بل يتعداه لاعتبار بعض ما يقوم به سائر المسلمين من مظاهر التعظيم و التبجيل قصد تعظيم الله من الشرك الجلي. فالتوسل بالأولياء و الاستغاثة بهم و زيارة أضرحتهم أو البناء على قبورهم وهي شعائر لطالما مارسها المسلمين منذ صدر الإسلام، كما تشير بعض الروايات، يعتبرها هؤلاء من الشرك الجلي[2]، حتى وإن أقر من يفعل ذلك بأن الله واحد لا شريك له والتزم بكل ما جاء في الإسلام من عبادات كالصلاة و الصوم و غيرها.

فالتوحيد كما هو مقرر في علم الكلام على مراتب ، توحيد الذات و توحيد الصفات و توحيد الأفعال و توحيد العبادة ، في الواقع يتفق المسلمون ومدارسهم الكلامية جميعا على التوحيد في الذات والتوحيد في العبادة، فلا أحد منهم ينكر صراحة مثل هكذا فهم للتوحيد، فتوحيد الذات يعني أن الله واحد ليس له مثيل وغيره مخلوق وناقص ومحتاج لغيره في وجوده أما التوحيد في العبادة فهو يعني أنه يستحيل أن يكون هناك موجود يستحق العبادة غيره سبحانه وتعالى ومن أشرك في عبادته أي شيء فهو قطعا خارج عن دائرة التوحيد الإسلامي، أما التوحيد في الصفات الذي يعني أن صفات الله من قبيل العلم والقدرة و السمعية والبصرية والحياة ليست زائدة عن الذات فقد خالف المعتزلة الأشاعرة فيه إذ اعتقد المعتزلة بالوحدة بين الذات والصفات في حين آمن الأشاعرة بزيادة

[1] محمد محمود مرتضى ، **صناعة التوحش**، (لبنان: دار الولاء للنشر ، 216)، ص ، 361.

[2] جاسم الأسدي، "الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لنشأة ظاهرة التكفير"، في ، **الجماعات التكفيرية قراءة في البنية الفكرية والعقائدية**، دار (لبنان :الولاء للنشر و التوزيع 2015.)، ص. 237.

الصفات عن الذات، أم التوحيد في الأفعال الذي يعني أن كل الأفعال بما فيها أفعال الإنسان تصدر من الله فقد أنكره المعتزلة الذين ذهبوا في هذا إلى التفويض فيما أقره الأشاعرة مما أدى بهم إلى الانزلاق إلى شبهة الجبر، ما تجدر الإشارة له هنا هو أن كلا الفريقين اجتزأ القراءة في النص القرآني لتبرير مذهبه فقد اعتمد الأشاعرة على بعض الآيات القرآنية التي يفهم منها إسناد أفعال الإنسان إلى الله ليبرروا مذهبهم في الجبر فيما اعتمد المعتزلة على بعض الآيات الأخرى لتبرير التفويض.[1]

إذن ما يذهب له أنصار المدرسة الوهابية المتأثرين بأفكار ابن تيمية الحنبلي، وهي المدرسة التي يعتمد عليها الخطاب التكفيري في بناء تصوره عن الآخر، هو أن بعض المعتقدات لدى المسلمين من قبيل الشفاعة و التوسل بالأنبياء والأولياء تخالف أصل التوحيد في العبادة ، إذن خلاف هذه المدرسة مع سائر المسلمين ليس في أصل التوحيد في العبادة، بأن الله سبحانه وتعالى وحده من يستحق العبادة دون غيره وإن كان نبيا أو وليا ، إنما الخلاف في اعتبار بعض السلوكيات من قبيل الشفاعة و التوسل عبادة أم لا ، فما يعتبره هؤلاء عبادة يعتبره سائر المسلمين تعظيما و تبجيلا لا غير.

لهذا يجب التدقيق في معنى العبادة حتى يتسنى استجلاء معنى التوحيد المتعلق بها ومن ثم تحديد من يمكن أن يوصم بالشرك في مثل هكذا مواطن، فالأمر كما يبدو هو عبارة عن تصور خاطئ عن هذه المفردة والذي أدى في النهاية إلى تكفير شريحة واسعة من المسلمين، فمعنى لفظة عبادة واضحة مثلها مثل الألفاظ الواضحة على غرار الأرض والسماء، وإذا كان مفهومها بهذا الوضوح فإن مصاديقها كذلك ويمكن تمييزها بسهولة عن مصاديق التعظيم والتكريم، فلقد دأب العقلاء على القيام بسلوكيات إزاء من أو ربما ما يحبون و يعشقون كزيارة العاشق لأطلال من يعشق أو حتى تقبيل تراب قبرها أو كوقوف بعض الناس لمن يحترمونهم تعظيما لهم لكن أحدا لم يعتبر مثل هكذا سلوك عبادة .

فالعبادة هي الخضوع اللفظي أو العملي الذي يكون مرده الاعتقاد بألوهية من يتم الخضوع له ، فأهل الجاهلية من العرب و غيرهم من الوثنيين كانوا يعتقدون في ما يعبدون الألوهية باعتبارها آلهة صغيرة فوقها إله كبير هو الله ، فما لم يكن منشأ الفعل كائنا ما كان الاعتقاد بألوهية المعبود فإنه لا يعتبر عبادة ، كما يمكن تصور العبادة كذلك باعتبارها خضوع العبد أمام من يعتقد أنه يملك وجوده ومصيره ، إذ العبودية في الواقع هي عبارة عن مقتضى وشأن من شؤون كون العابد مملوكا، فعند إدراك هذا العابد افتقاره الوجودي لهذا المالك فإنه يعبر عن ذلك بقول أو فعل يسمى بالعبادة، والمالكية هنا لا تتعلق بالجانب القانوني حتما بل هي تتعلق بالتكوين و الخلق والتسلط.

[1] على عبد الفتاح المغربي، **الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة**، ،(مصر: مكتبة وهبية ، 1995)، ص ص. 38،39.

لا شك كذلك بأن التفويض شرك عند جميع الموحدين، ويتصور في أمرين ، وهو ما تعلق إما بتفويض الله لخيار عباده من الملائكة و الأنبياء و الصالحين بتدبير العالم وهو التفويض التكويني ، و المعنى الثاني هو المتعلق بتفويض الشؤون الإلهية إلى العباد كالتقنين و التشريع و الشفاعة و المغفرة و هي أمور من مختصات الله سبحانه و تعالى وهذا التفويض يسمى بالتفويض التشريعي، والمعيار في ذلك هو الاعتقاد في الموجود الممكن الاستقلال في فعله فإن كان الاعتقاد على أن ذلك يتم بإذن الله و مشيئته فالأمر سوف يختلف و لا يمكن اعتبار مثل هكذا اعتقاد شركا.

خلاصة القول في هذا أن أي عمل يكون نابعا من الاعتقاد بأن الله سبحانه و تعالى إله العالم أو ربه أو غني في فعله ويكون معبرا عن نوع تسليم مطلق يعد عبادة له ، ويكون الشرك في ما كان ذلك في غير الله ، فالعبادة لا تتلخص في سلوك خاص يعبر عن التعظيم والتبجيل فحسب إنما حتى يكون هذا الفعل عبادة وجب أن يكون مقرونا بالاعتقاد في المعبود بالقدرة و الالوهية، ومن هنا نرى أن القراءة الخاطئة لنصوص الدين ولمفهوم العبادة تجر أصحابها إلى تكفير حتى المسلمين .[1]

في ما يخص المفردات المتعلقة بالجانب السياسي والاجتماعي بشكل عام يمكن التأكيد في البداية على أن الفكر السياسي الإسلامي الذي يشكل الثقافة السياسة للمجتمعات الإسلامية عامة والتي ورثتها عن طريق التنشئة الاجتماعية بشكل خاص هو في الواقع جزء من الفكر الديني و العقدي، فالمفاهيم السياسية التي تكون الرؤية السياسية الإسلامية لا يمكن فصلها عن المجال الثقافي الإسلامي بشكل عام، فهي اجتهادات وقراءات مختلفة للنص الديني، كما أنها في العموم نتاج لبيئة سياسية سلطوية أثرت في الكثير من الأحيان في بلورة مسلماتها، فكثير من المفردات السياسية في الساحة الثقافية الإسلامية تعبر عن فكر تبريري لما حدث في فترات تلت عصر النص وعصر بناء دولة المدينة التي وضع أساسها الفكري والعملي الرسول (ص). لكن مهما يكن لا يمكن الجزم بان الفكر السياسي الإسلامي الموروث من الأرثوذوكسية الإسلامية لا يمثل بشكل قاطع التصور الإسلامي لشكل الحكم ونمط العلاقات السياسية و الاجتماعية ، فالتفاوت بين النص و القراءات السياسية رغم كونه واقعا سوسيو ثقافيا لا يجعلنا نتجاهل أن هناك نظرية سياسية إسلامية قائمة بذاتها .

ما يهم هنا هو أن هناك متبنيات سياسية تشكل اليوم المبررات الأيديولوجية للجماعات المسلحة ومسوغات لسلوكيات عنفية تشهدها المنطقة، فهذه المجموعات تعاني من مشكل راهنية الفكر الإسلامي، فهي تنظر إلى الدين وخصوصا في جانبه السياسي من زاوية الماضي المقدس الذي لا يمكن تجاوزه وهو ما يعيق تعاملها الموضوعي

[1] سلامة القضاعي، **فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان**، (لبنان: دار إحياء التراث العربي ،(د.س.ط)، ص ص 111،112.

مع الواقع الذي تعيشه ومع شروطه ومستلزماته الآنية ، فهذه الحركات أسست مبانيها السياسية على فهم السلف الصالح للنص الديني طلبا للشرعية الدينية ، فهي لما انحصرت تصوراتها عن الإسلام في بعده السياسي والاجتماعي في التجربة التاريخية فقدت صلتها بالنص الديني و بفهمه وفق متطلبات الراهن .[1]

لا شك أن الهروب من الواقع المعرفي وعدم تفكيك التجربة التاريخية لتمييز النص عن التجربة الإنسانية و إعادة بناء هذه التجربة وفق شروط الراهن أنتج قراءتين للسياسي Le politique في الإسلام ، إحداها تحاول استنساخ التجربة السياسية الغربية ذات الأبعاد الثقافية الخاصة المتعلقة بالفلسفة الفردية و الليبرالية الملحدة، والقراءة الأخرى بقيت متشبثة بالماضي بكل تفاصيله و لم تستطع تفكيك الديني منه عن البشري ، وهما بالطبع قراءتان مشوهتان كان لهما عظيم الأثر السلبي على سلوكيات بعض الجماعات المسلحة التي اعتمدت على مرجعية إسلامية في خطابها السياسي .

فيما يخص التصور العام لنمط الحكم لدى هذه الجماعات فلا يمكن العثور في خطابها السياسي على معالم نظام حكم إسلامي عدا الشعارات التي تنادي بحكم الله ، فلا يمكن العثور في هذا الخطاب على شرعية السلطة أو كيفية الوصول لها ، فضلا عن أي معالم تخص إدارة الدولة الحديثة .

في الواقع، لم يول ابن تيمية في رسالته الموسومة "العقيدة الواسطية" وهي أحدى المراجع الأساسية التي تستوحي منها التنظيمات المسلحة رؤيتها السياسية أهمية للشورى في اختيار الحاكم في الدولة الإسلامية، حيث نجده يؤسس فيها لشرعية الحاكم المتفرد الذي لا تهم طريقة وصوله إلى السلطة بقدر ما يهم كونه صاحبة قوة و يحمي الشريعة، فولايته قائمة ما دام للشرع صائنا و على الرعية طاعته ، و تتصدع شرعية ولايته متى ظهر عجزه عن حماية الشريعة حيث و الحال هذه وجب تنحيته .

ويفرق ابن تيمية في هذه الرسالة بين نوعين من الولاية ، الولاية المتعلقة بالأمور الدينية وهي ما يضطلع بها الفقيه والولاية السياسية وهي ما يختص بها الحاكم، وقد فتحت هذه النقطة الباب أما الجماعات المسلحة لهيكلة تنظيماتها المسلحة ، وهذا ما يلاحظ لدى أبي مصعب الزرقاوي في بناء حركته الدعوية في الأردن إذ كان "المقدسي " فقيه الدعوة فيها فيما كان هو الأمير فيها .

ومن المفردات الخطيرة ذات البعد السياسي التي يتوجب الوقوف عندها لفهم سلوكيات بعض الجماعات المسلحة هي الولاء و البراءة إلى جانب مفردة الحاكمية ، وهي مفردات إذ ترتبط فيما بينها ارتباطا مفهوميا و عمليا فهي

[1] معتصم سيد أحمد ،" النظام السياسي بين الحكومة الإسلامية و الجماعات التكفيرية" ، **في ، الجماعات التكفيرية قراءة في البنية العقدية والفكرية** ، (بيروت: دار الولاء ج 2 ، 2015)، ص. 59.

كذلك مفردات تبين مدى التباين بين النص و الفهم الذي أنتج في سياقات ثقافية و سياسية خاصة ، كما أن هذه المفردات و إن كان لها منشأ عقدي إلا أنها لها في المقابل إسقاطات سياسية و أمنية بالخصوص .

يؤكد محمد بن عبد الوهاب في شروطه الثمانية للإيمان على مسألة الولاء و البراءة ، فحتى يستكمل إيمان الشخص يتوجب عليه البراءة من المشركين و تولي أهل الإيمان ، لكن هذا المبدأ الذي ورد في القرآن الكريم تم في هذا الاتجاه تفكيكه من سياقه الذي جاء فيه و المتعلق بالمشركين في عهد النبي ووجوب محاربة الكافرين المحاربين وأعيد إنتاجه في سياق آخر يتعلق بوجوب إتباع نهج معين و معاداة من يخالفه و لو كان مسلم.

لقد ولد هذا المبدأ الانشقاقات الكثيرة في صفوف هذا التيار فعلى سبيل المثال أنتج الموقف من سيد قطب فرعين من هذا الاتجاه ، السلفية المدخلية التي تحكم بكفر الرجل ومن ثمة تحريم الرجوع لكتبه و آرائه ، أما الفرع الثاني فهو السلفية السرورية و التي لا تذهب إلى حد تكفير الرجل وترى أنه بالإمكان الاستفادة من كتبه مع عرضها على معيار ما يسمونه منهج السلف ، وعلى هذا المنوال تم التعاطي مع الشخصيات الإسلامية مما أدى إلى تشظي وتعدد الاتجاهات السلفية .

على ضوء هذا يمكن فهم مواقف بعض الجماعات المسلحة ذات المرجعية الوهابية من بعض الأشخاص والجماعات و الدول التي تستند هي الأخرى على مرجعية سلفية وهابية مثلهم على غرار السعودية، فقد كفر هؤلاء جميع العلماء السلفيين المرتبطين بالدولة أو المستقلين، ذلك أنهم لم ينضموا لهم أو يعادوا مثلهم الدولة السعودية، فديدنهم في ذلك ما ذهب إليه محمد بن عبد الوهاب الذي كفر من لم ينضم إلى دعوته ولم يهاجر إليه، لعل أحد أبرز المواقف المناوئة للسعودية هي للمدعو أبو محمد المقدسي الذي ألف كتاب في ذلك سماه " الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية". [1]

ليس بعيدا عن مفهومي الولاء و البراءة يبرز مفهومي الجاهلية و الحاكمية ، في الواقع إذا كانت الجاهلية تحكم على كفر المجتمعات لأنها مجتمعات جاهلية ، فإن الحاكمية تنظر إلى المسألة من زاوية سياسية فهي تقصر الحكم إلا بالله . لقد تشبعت الحركات المسلحة بمفهوم الجاهلية الذي أخذته أول مرة من المنظومة العقدية الوهابية ثم تأثرت فيما بعد بأفكار سيد قطب و المودودي حول هذا الموضوع ، أخطر ما في هذا المفهوم كما يبدو هو تسويغ العنف المجتمعي باعتبار أن المجتمعات الإسلامية أصبحت بحكم الكافرة لابتعادها عن الشريعة الإسلامية .

في الواقع، لقد أساءت هذه الجماعات فهم ما كتبه سيد قطب في المسألة سواء في كتابه "معالم في الطريق" أو في تفسيره للقرآن الموسوم " في ظلال القرآن " وكذا كان الشأن بالنسبة للمودودي الذي تعرض للمسألة حيث يبدو

[1] نور الدين بولحية، "أسس البناء الفكري للجماعات الإرهابية بين الاتجاهات السلفية و الحركية"، في ، **الجماعات التكفيرية .. قراءة في البنية العقائدية و الفكرية**، (لبنان: دار الولاء للنشر و التوزيع ، ج 1، 2015)، ص ص 67،68 .

أنهم فهموا من هذا الطرح نفس ما فهموه من ما ذهب إليه محمد بن عبد الوهاب و أنصاره فيما يخص مسألة الشرك وتكفير المسلمين الذين يخالفونه الرأي في التوحيد كما مر .

إن التحليل الدقيق لمضمون ما يقوله سيد قطب أو المودودي حول الجاهلية لا يماثل كلام محمد بن عبد الوهاب في المسألة ذلك أن كلام الرجلين لا يتضمن معنى التكفير على الأقل تصريحا كما هو الشأن بالنسبة لمحمد بن عبد الوهاب حتى و إن كانت ألفاظهما في القضية قد تحمل مثل هكذا معنى .

ويفكك سيد قطب بين الجاهلية وسياقها الزمني ، فهو يعتقد أن هذه الأخيرة غير مرتبطة بحقبة أو بجيل معين فهي بنظره حالة اجتماعية تتكرر كلما تكررت شروطها و متطلباتها و المتعلقة أساسا بابتعاد الناس عن تعاليم الدين وبالخصوص بالابتعاد عن الشريعة الإسلامية، حيث تصبح الأهواء هي المتحكمة في المجتمع بدل شريعة الله، والأهواء بالنسبة له غير محصورة في أهواء الأفراد بل قد تكون أهواء طبقة أو أمة أو جيل كامل، لا يهم المصداق بقدر ما يهم المفهوم المتعلق بالزيغ عن التعاليم الإلهية .

يطبق سيد قطب هذا المفهوم على الأفراد كما المؤسسات، فهو يرى أنه لما يتغلب الهوى أو تنفلت الرغبات الشخصية عن عقالها فإن ما تشرعه سوف يكون في نظره جاهلية و التي ترتبط بالفرد المتسلط كما ترتبط بالطبقة أو الجماعة المهيمنة بل قد ينسحب الأمر إلى مستوى أعلى لما تتسلط أمة أو دولة على مجموع دول و أمم العالم، فسيد قطب يحاول من خلال هذه الرؤية أن يسقط النص القرآني الذي تحدث عن أن من لم يرد حكم الله فقد تمثل الجاهلية على المجتمعات التي في رأيه لا تطبق شرع الله ، فظاهر كلامه كما يبدو سياسي ليس له بعد عقدي متعلق بتكفير الناس .[1]

لكن لا يمكن أن نغفل بعض العبارات لسيد قطب التي يؤكد فيها تصريحا وليس تلميحا عن أن جاهلية المجتمعات الإسلامية اليوم تعني كفرهم و شركهم بالله وعدم إيمانهم ، ففي بعض كتبه على غرار كتابه " معالم في الطريق" يصف المجتمعات الإسلامية بمثل هكذا أوصاف ، غير أن المتتبع لسيرة الرجل و توجهاته الفكرية التي تخلو من أي نفس طائفي يمكنه أن يفهم من كلامه أنه يقصد به الجوانب السلوكية للناس ، فسيد قطب عاش في فترة عرفت أفول قيم الحضارة الإسلامية وانهزام المجتمعات الإسلامية أمام الغزو الثقافي الغربي بكل ما يحمله من انحلال خلقي حيث يكون تأثر بهذا الوضع خصوصا لما نظيف له البعد السياسي الذي تميز بتقهقر العالم الإسلامي الذي خرج في تلك الفترة معظم دوله من الاستعمار الغربي ولم تستطع هذه الدول أن تحقق التنمية بكل مستوياتها سواء تعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أو بالتنمية السياسية ، فهو من هنا يختلف عن طرح محمد بن عبد الوهاب

[1] نفس المرجع، ص .81.

الذي قارب مسألة التكفير من زاوية عقدية لا تتعلق بالسلوك بل بالمعتقد فمن يخالف رأيه في تصوره عن التوحيد يعد مشركا و كافرا خارجا عن دائرة الإسلام.[1]

أما في ما تعلق بمسالة الحاكمية فما يمكن الإشارة له في البداية هو أن المصطلح شائع في العلوم الدينية خاصة أصول الفقه و علم الكلام ، فعلماء المسلمين يؤكدون على أن مصدر الأحكام الشرعية المتعلقة بالمكلفين هو الله مع التمييز بين الأحكام المستقاة مباشرة من النصوص الدينية أو تلك التي ولدها العلماء من طريق الاجتهاد بواسطة عملية الاستنباط .لكن الحاكمية عند هذه الجماعات خرجت عن سياقها المعرفي الذي بزغت فيه وسرعان ما تقمصت مفهوم تكفير الأنظمة الحاكمة ثم طال التكفير أعوان الحكومات و الأنظمة السياسية كأفراد الشرطة وعناصر الجيش و القوات المسلحة أو حتى مستخدمي الدولة من الموظفين البسطاء .

المبحث الثالث : النزاعات الحدودية في منطقة المغرب العربي.

بعد التطرق في المبحثين الأولين للبعد المادي والثقافي للبيئة الإستراتيجية التي تتبلور فيها التهديدات الأمنية للجزائر، نحاول في هذا المبحث تحليل العلاقات ذات الطابع النزاعي بين الدول المغاربية ، فهذه المنطقة كما سنرى شهدت توترات حدودية شكلت مع مرور الوقت أحد روافد العقيدة العسكرية و الأمنية للجزائر.

ويمكن اعتبار منطقة المغرب العربي بمثابة برميل بارود جغرافي سياسي، فبلدانها تشترك في الإسلام والدين واللغة والجغرافيا، كما أن أنظمتها السياسية تتباين فيما بينها باعتبار نشأتها و السياقات التاريخية التي تبلورت فيها، حيث كان للاستعمار دور كبير في تشكلها ، هذا ما أدى إلى ظهور خلافات كبيرة بينها، خاصة في ما تعلق بمشكلة الحدود البينية . فعلى سبيل المثال يسود في المغرب الأقصى نظام ملكي دستوري يعتمد على التعددية الحزبية، ومنذ 2011 عرفت المملكة إصلاحات سياسية ومؤسساتية هدفت إلى تحسين الديمقراطية في هذا البلد. هذا في حين كانت التعددية الحزبية مكسبا سياسيا حديثا نسبيا في الدول الأخرى ، فقد عرفت تونس هذا التطور السياسي منذ 1981 فيما كان ذلك في الجزائر منذ 1989 أما في موريتانيا فالأمر انتظر حتى سنة 1992. على مستوى العلاقات المابين مغاربية لا شك أن الاختلاف في الأنظمة السياسية شكل صعوبات كبيرة وهو ما يظهر جليا في حالة اتحاد المغرب العربي . هذا التباين في الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي يفسر من جهة التنافر و النزاعات المابين مغاربية ومن جهة أخرى الانسداد الحدودي بين هذه الدول[2].

[1] نفس المرجع، ص.82.

[2] Faty, op cit. 33.

المطلب الأول : تحليل النزاعات البينية في منطقة المغرب العربي.

في الواقع لا تشذ منطقة المغرب العربي عن المنطق العام الذي يحكم العلاقات المابين حدودية ، إذ تعد الحدود بمثابة الأداة الأساسية للدولة ، فمن دون وجود إقليم خاص، أي حدود معينة فإنه يتعذر على الدولة التطور اقتصاديا أو اجتماعيا أو قانونيا أو دبلوماسيا، إذن يعتبر مفهوم الحدود أساسيا في تأكيد السيادة ومن ثم التأكيد على الكينونة خارجيا ، أي في مقابل وحدات دولتية أخرى ، بل حتى في حالة عدم وجود دولة بشكل رسمي فإن مسألة الاعتراف بوحدة إقليمية يعد ذا أهمية ، حتى وإن لم يكن هناك ضبط نهائي للحدود ، فعلى سبيل المثال كان الاعتراف بالسلطة الفلسطينية على أساس وحدة إقليمية شبه محددة في أعقاب مفاوضات أوسلو سنة 1993 ومن ثم سنة 1995 ذا أهمية خاصة بالنسبة للتمثيل السياسي والدبلوماسي لفلسطين . و يمكن ضبط الحدود المعترف بها دوليا من خلال معيارين :

1 – يمكن أن تكون الحدود طبيعية ، أي أنها تتمثل في حواجز جغرافية فيزيائية من قبيل التضاريس (هضاب ، جبال ، الخ.) أو مجاري مائية، (أنهار ، أودية ، دلتا) أو حواجز بحرية بالنسبة للدول التي تقع في جزر .

2- يمكن أن تكون الحدود اعتبارية أي أنها تقسم استنادا على معايير سياسية وتتجاهل العوائق والمعطيات الأخرى للفضاء الجغرافي. والملاحظ أن هذه الحدود الموصوفة بالاعتبارية تتوافق مع الحدود القديمة للمجموعات السكانية للمجتمعات الثقافية التي تشهد مع مرور القرون وفود مجموعات عرقية أخرى ، قد لا تكون مقبولة بالضرورة في البيئة الثقافة الجديدة ، مما يولد مع مرور الوقت عمليات عنف أو حتى حروب أهلية . [1]

ما من شك في أن للاستعمار الذي هيمن على منطقة المغرب العربي دور كبير في إذكاء نار الفتن والنزاعات الحدودية ، فالمشاكل الحدودية التي خلفها الاستعمار في القارة الإفريقية بشكل عام والمغرب العربي على الخصوص كانت بمثابة القنابل الموقوتة التي لغمت العلاقات بين هذه البلدان ومن ثم عرقلت إلى حد بعيد أي تعاون أو تكامل بين بلدان هذه المنطقة وهو الأمر الذي يخدم بشكل كبير المصالح الاستعمارية .

فلقد حاولت منظمة الوحدة الإفريقية تلافي هذا المشكل حيث تضمن ميثاقها بندا ينصص على بقاء الحدود التي ورثتها المنطقة عن الاستعمار الأوربي على حالها ، وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يحد من حدة النزاعات الحدودية لو قيض له أن يطبق ، لكن يبدو أن الأمور لم تسر على ذلك النحو لسبب أو لآخر ، وقد يكون للتدخلات الخارجية التي تغذيها المصالح الاستعمارية يد في ذلك .[2]

---

[1] Chautar, op cit. pp 79،80.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، **نزاعات الحدود العربية** ، (مصر: دار الفجر للنشر التوزيع ، 2004)، ص 110.

تحصلت دول المغرب العربي على استقلالها بين سنوات 1956 و 1962 ، في الأثناء اتسمت العلاقات بينها في الواقع بمفارقة ، تعاون / عدم الثقة . تونس وموريتانيا و المغرب التي نالت استقلالها قبل الجزائر انخرطت في دعم ثورتها التحريرية ، فقد سمحت لجيش التحرير باستعمال أراضيها كقاعدة عسكرية خلفية. بعد استقلالهما ادعت كل من المغرب و تونس أن فرنسا الدولة الاستعمارية قد سعت إلى تفضيل الجزائر عليهما من خلال التوسيع في رقعتها الجغرافية على حسابهما. في الواقع على امتداد كل القارة الإفريقية كانت الحدود الموروثة من القوى الاستعمارية تشكل مصدرا للتوترات و النزاعات المابين دولتية ، هذا ما جعل السياسة الأمنية لدول المغرب العربي تتأثر بالعلاقات النزاعية[1].

فقد عرفت تونس توترات كبيرة مع جارتيها الكبيرتين الجزائر و ليبيا ، وهما دولتان تفوقانها في القدرات العسكرية ، كما أن للجزائر طموح الدولة الإقليمية في المنطقة ، النزاع مع طرابلس المتعلق بالمنحدر القاري لخليج "قابس" تم حله من طرف محكمة العدل الدولية في "لاهاي" ، لكن بعض المشاكل المرتبطة بحالات التوغل العسكري الليبي في الأراضي التونسية ظهرت مع محاولات لزعزعة الاستقرار الداخلي، فعلى سبيل المثال اتهمت السلطات التونسية في سنة 1980 نظيرتها في ليبيا بأنها دربت مجموعة مسلحة تونسية قامت بالهجوم على "قفصة" ، مما لا شك فيه أن هذه الأحداث عكرت صفوة العلاقات بين هذين البلدين الجارين .

لقد أدى ظهور الجماعات المتطرفة في المنطقة إلى زيادة منسوب التوجس و الخوف من الآخر ، فلطالما اتهمت ليبيا من طرف جيرانها بغض الطرف عن نشاط هذه الجماعات المسلحة على أراضيها ، يرى البعض أن تعاون "القذافي" مع هذه الجماعات في تونس و ليبيا لم يكن بداعي الاقتناع بهذه الأيديولوجيا إنما الغرض من ذلك كان الضغط على هذه الدول قبل أن يلحق خطر هذه الجماعات ليبيا نفسها . [2]

في المقابل تتوجس تونس من الجارة الكبيرة الجزائر من أي طموح هيمنة محتمل ، هذا الإدراك سرعان ما ضعف خصوصا بعد الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في غضون سنوات التسعينيات، مع انشغال الجزائر بمشاكلها الأمنية الداخلية ، كما تردد صدى هذه الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خوفا وقلقا لدى تونس من انعكاساته المحتملة داخليا ، فبالنسبة لها و لسائر الدول المغاربية مادام عدم الاستقرار هو سيد الموقف في الجزائر فإن من شأن ذلك أن يقو عودة الحركات الإسلامية خاصة المتطرفة منها والتي تعد الخصم اللدود لمجموع دول المنطقة ، إذن الحالة الأمنية في الجزائر تبقى دائما الهاجس الأكبر بالنسبة لتونس .

[1] Faty, op cit. 34.
[2] Ibid, pp.34،35.

في سياق التوجس و التهديد بين الدول المغاربية دائما من الجدير كذلك الإشارة إلى أن المغرب منشغل منذ استقلاله في 1956 بعلاقاته الجوارية . فقد عرف نزاعات على حدوده الموروثة من حقبة الاستعمار و توترات ارتبطت بطموحاته في الزعامة الإقليمية التي كان يرى الجزائر و ليبيا ينافسانها فيها، فلطالما شكلت هذه الوضعية النزاعية سمة طبعت العلاقات المابين مغاربيية ، لكن الوضعية بين المغرب و الجزائر كانت دون شك الأصعب ، فبعيد استقلال الجزائر مباشرة تحولت الأخوة و التضامن إلى إدعاءات حدودية . [1]

فلقد ورثت منطقة المغرب العربي وضعا صعبا أثقله الاستعمار الأوربي بالمشاكل الحدودية وقد تقاسمت هذه الدول الاستعمارية مناطق النفوذ في هذه المنطقة شأنها في ذلك كشأن سائر المناطق التي خضعت للاستعمار، حيث استعمرت إسبانيا شمال المغرب بينما جثا الاستعمار الفرنسي على جنوبه ، وقد خضعت كل من الجزائر و تونس وموريتانيا للهيمنة الاستعمارية الفرنسية فيما كانت ليبيا من نصيب الاستعمار الإيطالي.

وقد كانت فرنسا تعتبر الجزائر قطب الرحى في هذه الإمبراطورية الاستعمارية حيث تعاملت معها كجزء لا يتجزأ من فرنسا في حين كان الأمر مختلفا بالنسبة لها مع سائر الأقطار المغاربية التي كانت ترى أن وضعها فيه مؤقتا، كما سعت فرنسا إلى فصل المناطق الصحراوية لهذه البلدان عن المناطق الشمالية بغية اقتطاعها من بلدانها الأصلية وذلك بعد أن تم الكشف على أن هذه المناطق حبلى بالثروات الطبيعية على غرار البترول والحديد والفوسفات وغيرها، الأمر الذي أسال لعابها و أجج أطماعها الاستعمارية . [2]

وإحدى المشاكل الحدودية في المنطقة المغاربية التي تعتبر من مخلفات الاستعمار الفرنسي هي المشكل الحدودي بين الجزائر وتونس الذي تمحور حول مطالبة تونس بمنطقة حدودية بين البلدين تعرف بالنقطة (233) ، وهي منطقة تبلغ مساحتها 17 كلم كانت الجزائر قد تسلمتها من السلطات الفرنسية غداة الاستقلال ، فتونس تعتبر أن هناك تعد على الخرائط التي توثق حدودها الجنوبية مع الجزائر حيث تكون سلطات الاحتلال أثناء حرب التحرير قد طمست معالم الحدود بين البلدين لصالحها واستولت على النقطة (233) إذ ترى تونس أن هذا تعد على الحدود الحقيقية التي تكون متطابقة مع الخرائط التي وردت في الاتفاقيات التي رسمت الحدود بين البلدين .

فصغر المساحة التي تمثلها هذه النقطة الحدودية والتي لا تتجاوز 17 كلم لا يمكنها حسب الرأي التونسي أن تأخذ الأمور نحو التأزم وكان على الجزائر انطلاقا من ذلك أن تتعامل مع الأمور بأكثر مرونة في إطار مصلحة العلاقات المغاربية المشتركة ، حيث كان الأجدر بالجزائر كما ترى تونس أن تسلم هذه النقطة الحدودية لأهلها باعتبارها جزءا من ترابها الوطني وهي التي تنأى بنفسها عن أي عمل عدواني ضد جارتها الكبيرة أو إحداث أية

[1] Ibid, p.35.

[2] المخادمي ، مرجع سابق ، ص.111 .

أزمة سياسية . في حين تمسكت الجزائر بالشرعية الدولية التي تمثلها بنود ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية حول عدم المساس بالحدود التي ورثت عن الاستعمار والتي يعتبر تجاوزها تهديدا للاستقرار والأمن في المنطقة .

فالتخلي عن هذه المساحة الجغرافية رغم صغرها سوف يعد سابقة من شأنها أن تفتح الباب أمام انتشار المشاكل الحدودية لوجود حالات مشابهة لمساحات شاسعة في المنطقة. هذا وقد شهدت المنطقة جنوب النقطة (233) حدوث مناوشات وتم حشد قوات البلدين نتيجة لعدم وضوح خط الحدود ، كان ذلك لما عمدت الجزائر إلى إجراء أشغال تنقيب عن البترول في منطقة "حاسي البرما" ، لكن سرعان ما تغلبت لغة العقل حيث فتحت قنوات الاتصال والحوار التي سمحت بتبدد غيمة التشنجات وانسحبت الحشود التي كانت قد حشدت على الحدود لتلافي الصدام وتضخم الأمور إلى ما لا يحمد عقباه [1]، كما كان للظرف العصيب الذي مر به الوطن العربي إثر الحرب ضد الكيان الصهيوني في جوان 1967 أثر كبير في تجاوز الخلافات البينية ولو إلى حين حيث أبدت تونس مرونة في ملف الحدود مع الجزائر.

وظل هذا المشكل الحدودي معلقا لثماني سنوات ، وعند إجراء محادثات بين الطرفين اعترفت تونس أخيرا بالحدود التي كانت بين البلدين منذ 1962 ووضع مشروع اتفاق لرسم الحدود بين الطرفين واستغلال حقل "حاسي البرما" بينهما ، وهكذا كان لمبدأ المصالح المشتركة فعل السحر في تطبيع الأمور بين البلدين فقد تقرر مد خط أنابيب البترول من حقل "حاسي البرما" الجزائري وخط أنابيب الغاز من حقل "عين أم الناس" باتجاه ميناء "السخيرة" التونسي و إمداد تونس بالغاز الجزائري الذي بإمكانه أن يزود أوربا كذلك عبر تونس ، وفي سياق ذي صلة وقع البلدان في وقت لاحق على اتفاق تفاهم بينهما كان ذلك في 19 مارس 1983 تضمنت مادته الثانية تعهد الطرفين بعدم اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة في حل المشاكل التي قد تنشأ بينهما . [2]

لطالما تميزت العلاقات بين الجزائر و ليبيا بالهدوء والاستقرار في إطار حسن الجوار ، فقد تعززت هذه العلاقات في عدة محطات لعل أبرزها كان إبان الثورة التحريرية لما كانت ليبيا داعما للثورة الجزائرية وحتى الإشكالات التي كانت تطرأ على صفاء هذه العلاقات سرعان ما كان يتم تداركها كما كان الشأن في الأحداث التي عرفتها هذه العلاقات سنة 1967 ، وقد أجل الطرفان مسألة رسم الحدود بينهما تلافيا لأية مشاكل تحدث بينهما . رغم ذلك عرفت العلاقات بين الدولتين بعض الهزات ، ففي سنة 1967 قامت دوريات جزائرية باختراق التراب الليبي في النقطة المسماة " امباس" في منطقة الحدود بين البلدين وهو ما اعتبره الجانب الليبي تعد على الحدود مؤكدا أن الحدث تمثل في توغل لهذه الدوريات داخل أراضي الليبية لمسافة سبعة كيلومترات ، كما ادعت السلطات الليبية

[1] ، نفس المرجع ، ص 113 .
[2] نفس المرجع، ص 114 .

أيضا أن الطيران الجزائري انتهك المجال الجوي الليبي حيث يكون هذا الأخير حلق فوق الأراضي الليبية وقام بعمليات استكشاف وتصوير لكن الجزائر أكدت أنها استندت في هذا للاتفاقية المبرمة بين ليبيا وسلطات الاحتلال في 1957 والتي تم فيها تخطيط الحدود وصادقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) وتم تسجيلها في الأمم المتحدة. لكن الطرف الليبي برر إبرامه لهذه الاتفاقية بكون الأمر أملته ظروف حرب التحرير فهو كان بعد إصرار الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية تلافيا لأية قلاقل حدودية من شأنها التشويش على الثورة ، ثم أن القضية كما يرى الجانب الليبي مادامت لم تعرض على البرلمان الليبي فالاتفاقية لم تستوف شروطها القانونية ، فالاتفاقية كما يضيف الجانب الليبي لم يتم عرضها على البرلمان خشية إثارة السخط، ذلك أنها تضمنت تنازلات من طرف ليبيا لصالح سلطات الاحتلال التي كانت في ذلك الوقت تهيمن على السيادة الجزائرية، وعليه لم يتم التصديق عليها أساسا [1].

وفي وقت لاحق شكل الجانبان لجنة مختلطة لتخطيط الحدود بين الطرفين. وكانت الجزائر ترى أن الحدود بين الطرفين يتوجب رسمها وفق اتفاقية 1975 التي تسمح بقيام دورياتها العسكرية بالتحقق من علامات الحدود كل ثلاثة أشهر تقريبيا ، في حين كانت ليبيا تحاول المراوغة والتملص من تشكيل مثل هكذا لجنة، وكانت تتذرع بأن الحرب بين العرب والكيان الصهيوني في جوان 1967 لا تعد ظرفا ملائما لتسوية مثل هكذا أمور. وبقيت القضية عالقة حتى نهاية سنة 1967، وهكذا لم يتسن استكمال عملية تخطيط الحدود بين البلدية ذلك أن الجانب الليبي ظل يماطل في تعيين ممثليه في اللجنة المكلفة بهذا الموضوع كما أن الأشغال المتعلقة بالمسح الطوبوغرافي لم تستكمل ، وقد مرت مشاكل الحدود بين ليبيا والجزائر دون مخلفات عسكرية ولا سياسية.[2]

واتسمت العلاقات بين تونس وليبيا بالهدوء ، فلم يشهد البلدان نزاعا مسلحا عنيفا حول الحدود ، كما أن الخلافات الحدودية بين البلدين على قلة صخبها لم تطفو إلى السطح إلا بعد اعتلاء العقيد "معمر القذافي" سدة الحكم في 1969 ، حيث أنه بعد هذا التغيير السياسي الذي عرفته ليبيا قامت السلطات الجديدة بطرد 80 ألف عامل تونسي في سياق الاختلاف بين طبيعة نظام الحكم بين البلدين، مسلسل الطرد هذا تواصل من جديد لما أقدمت السلطات الليبية في 1976 بطرد 13 ألف عامل تونسي الأمر الذي خلق أزمة بين البلدين التي سرعان ما استفحلت لما اختلف الطرفان حول مسألة الجرف القاري في المياه الإقليمية ولم يتسن للخلاف أن يعرف منعرجات خطيرة بعد أن تدخلت الجامعة العربية لوأد الفتنة ، وقد رفعت تونس في شأن هذا الموضوع دعوى ضد ليبيا أمام محكمة العدل الدولية للمطالبة بما تراه حقوقا لها في الرصيف القاري في البحر الأبيض

[1] نفس المرجع ص 115 .
[2]، نفس المرجع ، ص 116

المتوسط الذي حامت شكوك حول حيازته على البترول ، غير أن محكمة العدل الدولية رفضت في 1985 الدعوة التونسية مؤكدة بذلك حكما كان قد صدر عنها في 1982 فيما يخص قضية الحدود بين البلدين المتعلق بالحقوق البحرية . في 27 فيفري 1982 تم الاتفاق على زيارة الزعيم الليبي " معمر القذافي" إلى تونس قصد تطبيع العلاقات بين البلدين والمضي بالتعاون بينهما قدما. [1]

وتتمتع كل من الجزائر والمغرب بمكانة جيواستراتيجية هامة ، بوصفهما دولتين إقليميتين محوريتين ، ذلك أن خلافهما يؤثر في الإقليم بكامله وكذلك الأمر بالنسبة لتقاربهما ، لكن تاريخ العلاقات بين هذين الفاعلين الإقليميين شهد منذ الستينيات حالات من بسوء التفاهم والضبابية والقطيعة والمصالحة المتذبذبة ، فالتوتر الذي غالبا ما طبع العلاقات بين البلدين وصل إلى درجة النزاع المسلح كما حدث ذلك في ما يسمى حرب الرمال سنة 1963 أو معركة أمغالا سنة 1976 ، وراء هذه التوترات العاصفة نجد مشكلة الحدود فالمغرب يدعي أنه سلب قطعة من أرضه غداة تصفية الاستعمار. [2] وإلى جانب مشكل الصحراء الغربية الذي ظهر منذ سنة 1975 شهدت الحدود بين الجزائر والمغرب اضطرابات وصلت إلى حد الاشتباك المسلح سنة 1962 ، فقد شكلت منطقة "تندوف " جنوب غرب الجزائر مادة دسمة للنزاع بين البلدين الأهم في المنطقة ، حيث ادعت المملكة المغربية أن هذه المنطقة التي كانت غداة الاستقلال تابعة للدولة الجزائرية جزء من ترابها الإقليمي وطالبت باسترجاعها ، معتبرة أنها اقتطعت من أراضيها إبان الاستعمار الفرنسي الذي كان يعتبر تواجده في الأراضي المغربية مؤقتا بحكم أن المغرب كان يخضع للحماية في حين أنه على العكس من ذلك في الجزائر التي لطالما اعتبرها جزءا من أراضيه ، وهذا ما أثار النزاع بعد الاستقلال ، مع العلم أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وتلافيا لوقوع مشاكل حدودية بين دول المنطقة أقر ببقاء حدود هذه الأخيرة على ما كانت عليه إبان الاستعمار.

وحسب الأطروحة المغربية تكون فرنسا قد عرضت على المملكة أثناء الثورة التحريرية تسوية للحدود بين الجزائر والمغرب، لكن كما جاء في الأطروحة المغربية يكون العاهل المغربي محمد الخامس قد رفض مثل هكذا عرض حتى تسترجع الجزائر استقلالها ، كما يؤكد الطرف المغربي على أن هناك اتفاقا بين الحكومة المغربية والحكومة المؤقتة الجزائرية إبان الثورة بقيادة "فرحات عباس" في حينه يقضي بعدم الخوض في مسألة الحدود بين البلدين إلى ما بعد الاستقلال وقيام الدولة الجزائرية ، وتمسك المغرب باعتبار هذا الاتفاق كدليل على إقرار جزائري بأحقية المغرب في مطالبه الإقليمية في منطقة "تندوف" . [3]

---

[1] نفس المرجع ص 117 .

[2] Aomar Baghzouz , "Le Magkreb , Le sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité" , dans :CNRS Edition , https://anneemaghreb.revues.org/397

[3]. المخادمي ، مرجع سابق ، ص ص 118،119.

وتتمتع منطقة "تندوف" بمكانة هامة لدى البلدين و سرعان ما تعززت هذه الأخيرة مع اكتشاف الحديد في منطقة "غار الجبيلات" حيث كانت السلطات الاستعمارية قد أوكلت إلى شركة فرنسية أمر استغلال الحديد في هذه المنطقة وهو الأمر الذي من شأنه أن يضاعف اهتمام المملكة المغربية بهذه المنطقة المهمة. ففي منتصف سنة 1963 خلصت الدراسة التي أنجزتها هذه الشركة إلى أن المنطقة غنية بالمعدن وأن نسبة خام الحديد في المنطقة تقدر بحوالي 75 % وقد قدرت الشركة أن إنتاجها إلى جانب إنتاج "موريتانيا"بإمكانه تغطية 50% من احتياجات السوق الأوربية المشتركة من الحديد المستورد ، وكانت الشركة المذكورة قد اقترحت أن يصدر الحديد إلى أوربا عبر ميناء "أغادير" المغربي بذريعة قربه من المنطقة، إلا أن السلطات الجزائرية رفضت هذا الأمر وألحت على أن يكون ذلك عبر ميناء "وهران" في الغرب الجزائري . من جهته وقع المغرب في 1962 اتفاقية سرية مع إحدى الشركات الفرنسية قصد القيام بأبحاث مماثلة لتلك التي قامت بها الشركة الفرنسية الأخرى في الجزائر حيث كان يستهدف الاستغلال المشترك للحديد مع الجزائر وهو الأمر الذي لم يحالفه النجاح فيه.

لقد بدأ النزاع الحدودي بين البلدين يعرف منعرجا خطيرا منذ الأيام الأولى من استقلال الجزائر ، حيث توغلت القوات المغربية في عمق الأراضي الجزائرية ابتداء من منطقة "حاسي بيضا" التي وصلتها في سبتمبر 1963 ، هذا التوغل استمر ليصل إلى عمق 50كلم ، إثر ذلك عقد في أكتوبر من عام 1963 في مدينة "وجدة" المغربية اجتماع بين الطرفين المتنازعين برئاسة وزيري خارجية البلدين "عبد العزيز بوتفليقة " عن الجانب الجزائري و المغربي "أحمد جديره " قصد النظر في مجريات الأحداث ، هذا الاجتماع لم يتوصل إلى نتائج حاسمة وتقرر فيه إحالة دراسة القضية إلى اجتماع قمة يجمع الرئيس "أحمد بن بلة" والملك "الحسن الثاني" ، لكن سرعان ما تجدد القتال في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر 1963 في "يونو" وحاسي بيضا" و "تنحوب" و "حاسي بغير" ، وقد اعتبر العاهل المغربي "الحسن الثاني "عمليتي "حاسي بيضا"و"تنحوب" اعتداء من القوات الجزائرية على الأراضي المغربية وأرسل وفدا مفاوضا ضم كل من "عبد الهادي بوطالب" و الجنرال"مدبوح" للتباحث مع الطرف الجزائري حول مستجدات الأحداث. وقد اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة حيث كان من الفروض أن تجتمع في 11 أكتوبر غير أن مثل هكذا اجتماع لم يتسن له أن يكون ، وهكذا سرعان ما تطور الوضع أكثر وابتداء من 14 أكتوبر 1963 شهدت الساحة اشتباكات مسلحة استعملت فيها الأسلحة الثقيلة ودارت رحاها في مثلث "حاسي بيضا" و "تنحوب" و "برج لطفي" وقد تمكنت القوات المغربية من الاستيلاء على منطقتي "حاسي بيضا" و "تنحوب" .[1]

[1] نفس المرجع ، ص ص ، 118- 122 .

بعد هذا دخلت القضية إلى التداول الدولي بحيث كانت هناك عدة مبادرات قصد التوصل إلى حل سلمي ، لعل العائق الكبير الذي كان يعرقل في البداية أي جهد من هذا القبيل هو افتقار كل طرف من طرفي النزاع للوثائق المادية التي تثبت أحقية دعواه ، فبحكم خضوع كل من الجزائر والمغرب ردحا من الزمن تحت نير الاستعمار الفرنسي كانت كل هذه الوثائق تحت دولة هذا الاستعمار التي فيما يبدو تماطل في الإفراج عنها زاعمة أن توفير مثل هكذا وثائق وخاصة منها تلك التي تتعلق برسم الحدود تتطلب وقتا. وأمام هذا لم تجد الجزائر من ملجأ لتبرير موقفها سوى الاستناد إلى القاعدة القانونية المتعلقة بوضع اليد .

مهما يكن، فقد كانت هناك عدة مبادرات قامت بها هيئات إقليمية ودولية لتقريب وجهات النظر والخروج بالطرفين من عنق الزجاجة. في هذا الصدد تقدمت مصر بمذكرة إلى الجامعة العربية من أجل التدخل لحل القضية وقد أصدرت هذه الأخيرة بعد المشاورات التي جرت في 19 و 20 أكتوبر القرارات الآتية :

1- إيقاف جميع العمليات العسكرية .

2- دعوة الحكومة الجزائرية ونظيرتها المغربية لسحب قواتهما إلى المواقع السابقة للعمليات القتالية.

3 – تشكيل لجنة وساطة يكون أعضاؤها من دول الجامعة العربية الذين يرغبون المشاركة في حل النزاع .

4 – بقصد خلق مناخ لائق لتسهيل أداء لجنة الوساطة يتم وقف جميع أشكال التصعيد الإعلامي بين البلدين.

في غضون ذلك تم تشكيل لجنة للوساطة ضمت إلى جانب البلدين المتنازعين كل من الجمهورية العربية المتحدة (مصر) و ليبيا وتونس ولبنان والتي أصدرت قراراتها التي تضمنت أساسا وقفا لإطلاق النار و سحب قوات الطرفين إلى داخل حدود بلديهما ومن ثم التزام الجزائر بتعهد يقضي بعدم نشر قواتها في منطقتي "حاسي بيضا" و"تنحوب" بعد انسحاب المغاربة منها وفي الأخير الاتفاق على عقد اجتماع بين الطرفين المتنازعين تكون مهمته التشاور حول قضية حل مشكل الحدود بين الدولتين ووقف حملات الدعاية بين البلدين .

إلى ذلك، وفي إطار منظمة الوحدة الإفريقية عقد مؤتمر في "باماكو" في 29 أكتوبر 963 حضره قادة الجزائر والمغرب وإثيوبيا ومالي حيث تمخضت عنه القرارات التالية :

1- الاتفاق على وقف القتال الذي سوف يكون ساري المفعول ابتداء من ليلة 02 نوفمبر 1963.

2- تحديد منطقة منزوعة السلاح عن ذلك من خلال عمل الدول الأربعة المشاركة في الاجتماع .

3 – قصد المحافظة على حيادية وسلامة هذه المنطقة تقرر تعيين مراقبين من المغرب والجزائر للصهر على ذلك. [1]

[1].نفس المرجع، ص 122 ، 123

4 – كما اتفق المؤتمرون على تشكيل لجنة يتم اختيارها من طرف وزراء خارجية الدول المشاركة في هذا الاجتماع على أن تكون مهامها تتركز حول تحديد مسؤولية اندلاع النزاع المسلح وكذا دراسة مشكل الحدود بين المتخاصمين ، مع تقديم اقتراحات بناء للطرفين قصد تجاوز الأزمة السياسية والأمنية بينهما إلى جانب وقف أشكال الدعاية الإعلامية بينهما والالتزام بمبدأ احترام الشؤون الداخلية لكل طرف وعدم التدخل فيها . هذا وقد أعرب كل من المغرب والجزائر عن التزامهما بتطبيق بنود هذا الاتفاق لكن سرعان ما تنصل المغرب من الالتزام بالانسحاب من "حاسي البيضا" و "تنحوب" حيث طالب بإجراء استفتاء فيهما الأمر الذي رفضته الجزائر ، هذا ولم يتوقف القتال إلا في 04 نوفمبر 1963 .

وفي 15 نوفمبر 1963 عقد مجلس استثنائي لوزراء منظمة الوحدة الإفريقية خاص بحل قضية النزاع بين الجزائر والمملكة المغربية ، حيث تقرر تشكيل لجنة تحكيم تكون مهمتها البحث في أسباب اندلاع الاشتباكات المسلحة بين الطرفين ومن ثم تحديد المسؤوليات و دراسة المشكلة الحدودية بينهما بشكل دقيق مع بلورة مقترحات من شأنها التسوية النهائية للنزاع المسلح بين البلدين ، وأمام لجنة التحكيم هذه حاول كل طرف الدفاع عن موقفه من خلال أدلة قدمها وتفنيد دعوى الطرف الآخر ، إلى ذلك شكلت لجنة رباعية انبثقت عن لجنة التحكيم عهد إليها الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وتحديد منطقة منزوعة السلاح بين البلدين.

مسار التسوية سار على وتيرة حثيثة حيث عرف عدة محطات مهمة كانت تحت مظلة الجامعة العربية تارة ومظلة منظمة الوحدة الإفريقية تارة أخرى. فقد عقدت لجنة التحكيم في إطار جهودها الرامية لبلورة حل نهائي للمشكلة عدة لقاءات في الفترة بين أفريل 1964 و فيفري 1965 احتضنتها كل من "باماكو" و "الرباط" و"الجزائر" والقاهرة"و"نيروبي" وهذا ما جعل العلاقات بين المتنازعين تعرف تحسنا، فقد تبادل الطرفان السفراء وتم الإفراج المتبادل عن الأسرى مع وقف الحملات الإعلامية كما قام الطرفان بتشكيل لجنة مشتركة قصد معالجة القضايا المتنازع عليها ، كما أسفرت عدة لقاءات عقدت بين مسؤولين مغاربة وجزائريين عن تسهيل عبور الأشخاص والأموال بين البلدين والسماح لمن طرد في خضم هذه الأحداث بالعودة مع تعويض المتضررين من هذه العملية ، هذا وقد دخل الطرفان في أكتوبر من سنة 1964 في مشاورات اقتصادية قصد تصفية المشاكل المالية والاقتصادية بين البلدين ، وقد تعززت هذه الخطوات بالاتفاق في نوفمبر من نفس السنة على تدعيم التبادل التجاري وإلغاء الرسوم الجمركية عن بعض السلع الصناعية والزراعية . [1]

[1]، نفس المرجع ، ص ص ، 122- 125 .

لكن سرعان ما عرفت العلاقات بين البلدين توترا جديدا بعد إقدام الجزائر في 1996 على تأميم ثرواتها المعدنية ومن بينها منجم "غار الجبيلات" وهو الأمر الذي اعتبره المغرب انتهاكا لعمل لجنة التحكيم الإفريقية باعتبار أن المنجم المذكور يقع في المناطق المتنازع عليها ، وفي خطوة تصعيد عمد المغرب إلى وقف تموين المناجم انطلاقا من المنشآت التي تقع في الأراضي المغربية ، وفي محاولة منه لحمل الجزائر على العدول عن هكذا خطوة حاول الملك الحسن الثاني أن يقنع السلطات الجزائرية بضرورة احترام اتفاق لجنة التحكيم حيث أوفد مدير ديوانه "الطيب هيمة" للجزائر في هذه المهمة لكن الرئيس الجزائري في حينه الراحل"هواري بومدين" رفض التنازل عن مواقف الجزائر معتبرا الخطوة من صميم السيادة الوطنية.

من جهة أخرى لم تتوان الماكينة الإعلامية للبلدين في استئناف حملاتها التحريضية والدعائية ، ثم تصاعد التوتر بين الطرفين في اتجاه حشد قواتهما المسلحة في منطقة "تندوف". وسارعت الجزائر إلى إرسال مساعد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي إلى المغرب قصد شرح رؤيتها لتلافي تفاقم الأوضاع نحو الأسوأ. من جهته طالب العاهل المغربي الجزائر بتفعيل نشاط لجنة التحكيم الإفريقية، ففي رسالة بعث بها إلى الرئيس "بومدين" حملها مبعوثه الخاص وزير العدل ووزير الخارجية بالنيابة أكد الحسن الثاني على عقد جلسات لجنة التحكيم الأمر الذي تم في أديس أبابا في 26 جوان 1966 لكن اللجنة التي لم تشأ تحمل عبء حل هذا المشكل و طلبت من البلدين التوافق على حل فيما بينهما وهو الأمر الذي جعل القضية تراوح مكانها .

بعد مد وجزر وصلت قضية النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر إلى نهايتها بالتوصل إلى حل نهائي يجنب الطرفين والمنطقة عواقب وخيمة ، حيث توصل الطرفان إلى إبرام عدة اتفاقيات حول رسم الحدود بينهما. فقد كانت مدينة "إيفران" المغربية محطة أولى تم فيها عقد اتفاقية رسم حدود في 15 جانفي 1969 ، وفي موضوع ذي صلة صدر تصريح "تلمسان" حول قضية الحدود في 27 ماي 1970 والذي عبر عن نية مشتركة في مسألة حل هذه المشكلة ، ثم كان بعد ذلك التصريح الجزائري المغربي في العاصمة المغربية الرباط الذي صدر عقب القمة الإفريقية في 15 جويلية 1972 حيث وقع الجانبان على اتفاقية الحدود بين البلدين برعاية كل من العاهل المغربي "الحسن الثاني" والرئيس الجزائري "هواري بومدين" ، وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في ماي 1972 فيما صادق عليها المغرب في 22 جويلية 1992 وتبين المعاهدة خطوط الحدود بشكل مفصل ، ليتم ترسيم الحدود بشكل نهائي في 2002 وبهذا تم بشكل حاسم طي المشكل الحدودي بين البلدين . [1]

[1]، نفس المرجع ، ص ص 125 – 127 .

المطلب الثاني : ديناميكيات النزاع في الصحراء الغربية و الأمن في المغرب العربي.

يعد النزاع في الصحراء الغربية أحد القضايا التي تسمم العلاقات المغاربية وبالخصوص العلاقات الجزائرية المغربية، بحيث يمثل هذا النزاع مركز توتر في المنطقة ويعيق أي تكامل بين بلدان المنطقة ما يؤثر بشكل مباشر على أي تعاون فعال في مجال مكافحة الإرهاب.

وتقع الصحراء الغربية في شمال غرب إفريقيا، يحدها المغرب من الشمال والجزائر من الشمال الشرقي و موريتانيا من الشرق والجنوب والمحيط الأطلسي من الغرب، فقد عرفت هذه المنطقة الاحتلال الاسباني منذ 1884 حيث لم تنل استقلالها إلا في1976، قبل انسحابها وقعت سلطات الاحتلال الاسبانية على معاهدة "مدريد" التي منحت بموجبها المغرب و موريتانيا الإدارة المشتركة للإقليم، هذه المبادرة دفعت الصحراويين إلى التمرد وإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 1976، وقد خاض الصحراويون بدعم من الجزائر حربا ضروس قصد استرجاع أراضيهم . موريتانيا التي وقعت مع الجزائر اتفاقية سلام في 1979 انسحبت من النزاع وتخلت عن أية مطالب إقليمية في الصحراء في المقابل اجتاح المغرب المناطق التي انسحب منها الجيش الموريتاني وهو يطالب دائما بضم الأراضي الصحراوية إلى المغرب ورغم وقف إطلاق النار الذي يشهده النزاع منذ 1991 إلا أن الصحراء الغربية لا تتمتع بوضع قانوني نهائي.

ويدعي المغرب أن الصحراء الغربية كانت جزءا من المملكة المغربية قبل الاحتلال الاسباني معتمدا في ذلك على فتوى لمحكمة العدل الدولية الصادر في أكتوبر 1975 والتي تعترف بوجود روابط ولاء بين بعض القبائل في منطقة الصحراء وملك المغرب لكن نفس هذه الفتوى أكدت أنه لا يمكن تأسيس من هذا أي حق إقليمي. في قراءة له لفتوى المحكمة الدولية هذه يرى الباحث الإنجليزي المختص في المنطقة "جورج جوفي" Georges Joffé أن المحكمة أقرت بوجود هكذا ارتباط تاريخي لكنه يتعلق ببعض القبائل في الإقليم ولا يخص مجموع قبائل الصحراء الغربية، مؤكدا أن المحكمة شككت في المطالب المغربية لأن القبائل المعنية عبارة عن بدو رحل وغير قارة داخل حدود معينة، وهي الظروف كما يضيف التي جعلت المحكمة من خلال قرارات سابقة تحكم بعدم أهلية هذه القبائل للخضوع لأية سيادة إقليمية . في المقابل ترى موريتانيا أن الصحراء الغربية تعود لها بحكم أن هناك عدة أشياء تجمع بين الشعبين الصحراوي و الموريتاني على غرار أوجه التشابه اللغوية والثقافية والعرقية ، هذا فيما طالب الصحراويون الذين رفضوا الانضمام إلى التاج المغربي بالاستقلال مؤكدين على الحق في تقرير المصير . [1]

[1] Fat y, op cit 43-44.

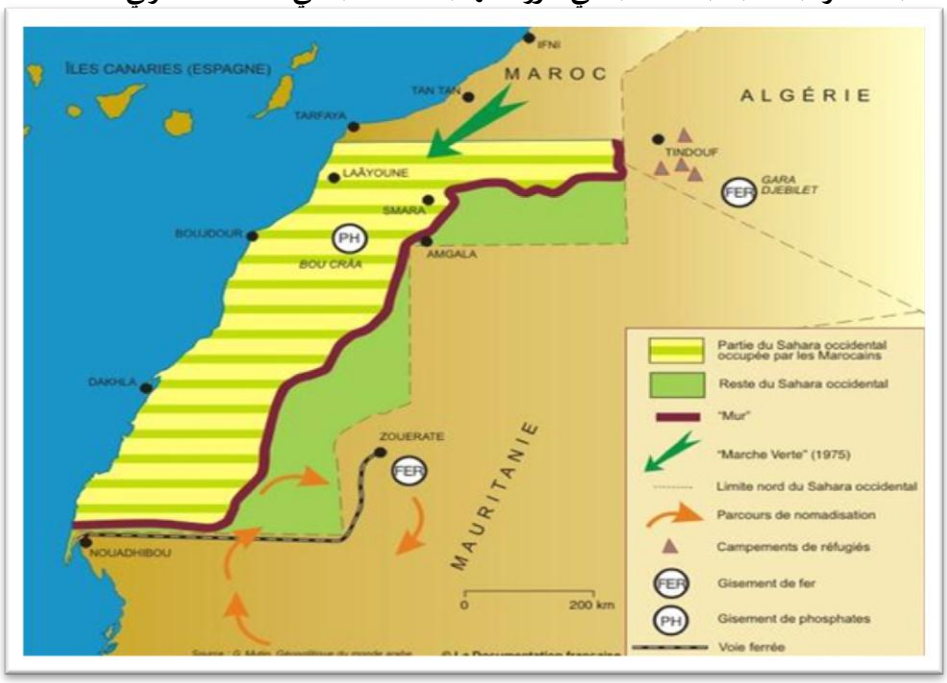

الشكل (4) خريطة الحدود و الموارد للصحراء الغربية[1]

لقد خاض المغرب معركة دبلوماسية متعددة الجوانب حول مشروعه للاستقلال الذاتي للصحراء الغربية، فلقد لعب المغرب ورقة إستراتيجية من خلال عرضه أمام مجلس الأمن للأمم في 11 أفريل 2007 المتحدة لمشروع ذي مصداقية محاولا إقناع المجتمع الدولي بصحة أطروحته . ليس من السهل باعتبار التذبذبات التي عرفها الملف والتداعيات خاصة الأمنية منها أن يكون هناك احتمال لإهمال خيار الاستفتاء الذي تدافع عنه جبهة البوليساريو وقسم من المجتمع الدولي . بعد مرور أكثر من 40 سنة على مغربة الصحراء الغربية يعتقد صانع القرار في المملكة المغربية أن الوقت سانح لتقديم مشروعه فحرب الاستنزاف يبدو أنها أتت أكلها وليس حينئذ بإمكان الرأي العام الدولي أن يعارض مثل هكذا مشروع، هناك حديث عن أن أعدادا كبيرة من الانفصاليين الصحراويين الذين يكونون قد استجابوا للدعوة الملكية للعفو .[2]

وكما هو موجود في تقليد ملكي قديم أقدم الملك محمد السادس لدى زيارته لمدينة "العيون" الصحراوية في 25 مارس 2006 على منح العفو لـ 216 موقوفا من دعاة الاستقلال من بينهم حوالي 30 مناضلا في جمعيات حقوق الإنسان، بالموازاة مع ذلك مشروع تنمية ما يسميه المغرب إقليم الجنوب استمر على قدم وساق من خلال استثمار ما قيمته 776 مليار يورو من بينها 226 مشروع تنمية ، ومن أجل حشد أكبر عدد من الصحراوين

[1] المصدر: موقع Documentation Française ، في:
www.ladocumentationfrancaise.fr/cartes/ressources-petrole-hydrocarbures/c000535

[2] Baghzouz op cit

يركز صانع القرار في المغرب على التناقض في ظروف المعيشة بين الرفاهة في الأراضي المحتلة من طرف المغرب وشظف العيش في مراكز اللاجئين في "تندوف" .

وفي ما يخص عناصر "البوليساريو" والجمهورية العربية الصحراوية يتم الإغراء بمناصب مسؤولية في مؤسسات الحكم الذاتي الصحراوي المستقبلي تحت السيادة المغربية أو حتى في مؤسسات السلطة المركزية . لكن الآن قبل حتى صدور محتوى خطة مشروع الحكم الذاتي هناك جدل واسع بين أطراف النزاع ، فما يؤخذ على المغرب ليس محتوى مشروع الحكم الذاتي إنما التنصل الكامل من قرارات الأمم المتحدة ونكران حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، يبدو أن المغرب لا يعير اهتماما كبيرا للأصوات المعارضة فهو يحاول أن يضغط على الأطراف المناوئة له من خلال حشد تأييد الدول الغربية ذات التأثير الكبير لصالحه، حيث الهدف الرئيسي وراء ذلك هو تبني مجلس الأمن لرؤيته، لهذا الغرض عمد الملك محمد السادس إلى إرسال وفود رفيعة المستوى إلى كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن وإلى عديد الدول الأخرى الصديقة عبر مختلف أصقاع العالم.

عملية كسب الرأي العام التي شرع فيها المغرب في 2006 تتضمن تسويقا سياسيا لمشروعه المتضمن الحكم الذاتي الامركزي و المؤقلم projet d’autonomie décentralisée et régionalisée لما يسميه المغرب إقليم الجنوب، في نفس الوقت تركز هذه الحرب الناعمة التي يخوضها المغرب في الصحراء الغربية على الهاجس الأمني بزعمه أن وجود دويلة في هذه المنطقة من شأنه أن يتسبب في أخطار عديدة على غرار الإرهاب و الهجرة غير الشرعية وعدم الاستقرار مستغلا بذلك الهواجس الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هذا وقد حاول مبعوثو الملك التركيز على متانة ومصداقية المشروع وكذا على طبيعته الديمقراطية التي حكمت صياغته.

لكن الإشكال المطروح هو كيف لخطة مشروع بقيت طي الكتمان إلى غاية عرضه على الأمم المتحدة في أفريل 2007 يمكنها أن تكون محل نقاش مع العلم أن "البوليساريو" التي تبقى أهم ممثل للشعب الصحراوي ترفض هذا الخيار ، على الرغم من أن المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء الغربية الحديث العهد والذي أسس في 25 مارس 2006 يعد طرفا في النقاش حول المشروع لكن مصداقية تمثيله للشعب الصحراوي تبقى ناقصة باعتبار شبهة تبعيته للرباط. مهما يكن فإن السلطات المغربية لطالما رفضت الاعتراف بجبهة "البوليساريو" كمفاوض وحيد وغير قابل للتجاوز للشعب الصحراوي. فالمغرب يرى أن مشروع الحكم الذاتي هو أقصى ما يمكن أن يتقدم به كحل لهذه المشكلة ، بل هو يرى أنه من خلال هذا المشروع قد قدم تنازلات كبيرة بالمقارنة مع ما كان يطمح له في البداية وهو الضم النهائي لإقليم الصحراء الغربية إلى السيادة المغربية بشكل كامل ، ويرى المغرب أن الظرف

الدولي أضحى اليوم مواتيا أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى الأصداء القادمة من "باريس" و "لندن" و " واشنطون" و " موسكو" و " وبكين" و "مدريد" وهي عواصم الدول الأعضاء في مجلس الأمن أو ذات النفوذ على الساحة الدولية .

من جهة أخرى يبلور كل من "البوليساريو" أحد أطراف النزاع والجزائر الطرف المهتم بالعملية التي تقودها الأمم المتحدة نفس الأطروحة التي مفادها أن مبدأ حق تقرير المصير يبرر شرعية حصول المستعمرة الاسبانية السابقة على استقلالها . هذا الموقف المتناقض مع المطالب المغربية في الاستحواذ على الإقليم و مشروعه حول "المغرب الكبير" من شأنه أن يصعد النزاع ويصعب أي حل محتمل للمشكلة ، فمنذ بداية الأعمال القتالية حرص كل من "البوليساريو" والجزائر على التمسك بفكرة استفتاء تقرير المصير تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة. [1]

في الواقع، عرفت قضية الصحراء الغربية مدا وزجرا طويلين في أروقة الأمم المتحدة، فمنذ منتصف الثمانينيات ومع جهود الأمين العام للأمم المتحدة في حينه "خفيير بيريز دي كويلار" Javier Pérez De cuellar سجل تبني القرار 50 /40 الصادر في 2 ديسمبر 1985 بواسطة 86 صوتا ورفض 7 أصوات وامتناع 39 صوتا تحولا في قضية الصحراء الغربية، فهو الذي فتح الباب أمام إمكانية حصول خطة تسوية برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. في هذه الظروف دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة كلا من "عبدو ضيوف" الرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمين العام للأمم المتحدة للعمل معا من اجل حمل الأطراف المتنازعة المغرب و"البوليساريو" على الدخول في مفاوضات في أقرب الآجل لوقف إطلاق النار وحول أشكال تنظيم استفتاء، هكذا أصبح القرار 50 /40 بالنسبة للأمم المتحدة القاعدة التي لا تقبل النقاش فيما يخص التسوية السلمية لمشكل الصحراء الغربية على أساس مبدأ تصفية الاستعمار.[2]

وكان مزمعا إجراء مشاورات أولية تجمع الأطراف المتنازعة كلا على حدة بكل من "خفيير بيريز دي كويلار" و"عبدو ضيوف" من 9 إلى 14 أفريل و من 5 إلى 9 ماي 1986 في "نيويورك" تتناول أساسا إرسال بعثة تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة وكذا قضية وقف إطلاق النار وترتيبات إجراء استفتاء تقرير المصير، لكن في أرض الواقع تأخر تجسيد التوصيات إلى أفعال، فلطالما رفض المغرب الاستجابة لطلبات "خفيير بيريز دي كويلار" و"عبدو ضيوف" بسحب إدارته وجيشه من الإقليم، فهو كان يتحجج بأن هذا التواجد ليس بإمكانه أن يغير في نتائج الاستفتاء لأن هذه العملية سوف تجرى تحت رعاية الأمم .

---

[1] Loc. cit.

[2] Laurent , Pointier , **Sahara occidental : Les controverses devant les nations unis** , (France :Edition Karthala , 2004) , p. 126.

من جهته "البوليساريو" الذي يعتبر مستفيدا من هذه العملية أبان عن نية حسنة وقبل في 1987 سحب عناصره المسلحة من الإقليم مع تأكيده للأمم المتحدة على أولوية مطالبه بتنظيم الاستفتاء أي إما إنجاز تفاهم سياسي مع المغرب من خلال عملية تفاوضية مباشرة أو القبول الرسمي من قبل السلطات المغربية بإجلاء القوات العسكرية والمدنيين المغاربة من الإقليم متبوعا ذلك بوضع الأراضي المحتلة تحت المراقبة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .

ولم يتقرر إرسال بعثة تقنية إلى المنطقة إلا بعد مضي بضعة شهور أي بعد الاستشارات التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة في" جنيف " في 9 و 10 جويلية 1987 بين الأطراف المتنازعة كلا على حدة، حيث تقرر أن يكون ذلك من 20 نوفمبر إلى 9 ديسمبر ، فإلى جانب التفويض الذي أوكل لهذه البعثة كان عليها جمع معلومات خاصة من أجل مساعدة الأمم المتحدة على دراسة كيفية وضع موضع التنفيذ لوقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.

ففي الوقت الذي كثفت فيه الأمم المتحدة الجهود من أجل إرساء التسوية في النزاع الصحراوي خصوصا بعد الجهود التي قادها الأمين العام للمنظمة الدولية والرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية بعد اللقاء الذي جمع الطرفين في "بروكسل" في 9 و 10 أفريل 1988 أبان المغرب عن تعنته في أية تسوية محتملة ، فقد صرح العاهل المغربي " الحسن الثاني" للصحيفة الفرنسية Le monde أن استقلالا محتملا للصحراء الغربية من شأنه أن يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة .[1]

ويطرح الاستفتاء باعتباره حلا للنزاع المسلح عدة إشكالات والتي بدأت بوادرها في الظهور قبل شهور من سريان وقف إطلاق النار، ففي جويلية 1991 أعرب المغرب عن رغبته في التحقق من قائمتين من مائة وعشرين ألف وخمسة وأربعين ألف شخص يخولهم إلى الاقتراع في الاستفتاء، هذا العدد تم تأكيده من طرف العاهل المغربي "الحسن الثاني" في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 15 سبتمبر، هذا فيما قدر العاهل المغربي عدد الناخبين المحتملين الذين تم حذفهم من إحصاء عام 1974 بحوالي مائة وسبعين ألف شخص ويطالب بإعادتهم إلى الصحراء الغربية . فبعد مفاوضات طويلة وصعبة وفي 30 أوت 1988 تمت الموافقة من طرفي النزاع الصحراوي على اقتراحات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتضمنة في القرار 50 /40 المتعلقة بالاستفتاء على شكل اتفاق مبدئي، هذا وقد وافق عليه أعضاء مجلس الأمن الدولي بالإجماع من خلال القرار 621 الذي تمت المصادقة عليه في 20سبتمبر 1988.

[1] Ibid, p. 128.

وفي 27 جوان 1990 صادق مجلس الأمن على القرار 658 الذي يتضمن خطة التسوية في المنطقة حيث وضع الاستفتاء والنظام العام تحت المسؤولية الكاملة للأمم المتحدة وكما كان منتظرا فإن الخيارين الذين سوف يتضمنهما الاستفتاء هما الاستقلال أو الانضمام إلى السيادة المغربية ولم يحتفظ المغرب في هذا القرار إلا بالإدارة في الأراضي الصحراوية، الحكومة المغربية لم يعجبها تحول السيادة هذا إلى الأمم المتحدة وفي مذكرة وجهت في 30 جوان 1990 إلى الأمين العام للأمم المتحدة قدمت المملكة المغربية تحفظات كبيرة حول خطة التسوية هذه، فالمغرب يرفض بالخصوص أن يرى الصحراء الغربية توضع تحت سيادة الأمم المتحدة طيلة مرحلة انتقالية يراها طويلة وغير محددة.

وبعد أن لحقها الإهمال إبان حرب الخليج عادت قضية الصحراء الغربية من جديد إلى الواجهة السياسية بعد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي نشر في 19 أفريل 1991 ، وقدر "ديكويلار" بشكل تقريبي الفترة التي تعرف بالانتقالية بين وقف إطلاق النار والإعلان نتائج الاستفتاء بعشرين أسبوعا، ففي غضون هذه الفترة الانتقالية من المفترض أن يكون هناك تسليم السلطات بين الإدارة المغربية والبعثة الأممية المكلفة بتنظيم الاستقاء في الصحراء الغربية MINURSO .

الخطوة الأصعب في هذا المسار لا شك أنها تتمثل في ضبط قوائم الصحراويين الذين يحق لهم التصويت في هذا الاستفتاء أسندت لهذه اللجنة التي تم تقويض صلاحياتها الأصلية بشكل محسوس، و تم إنشاء هذه المنظمة تطبيقا لقرار مجلس الأمن 690 الصادر في 29 ماي 1991 وقد واجهت هذه البعثة مصاعب متزايدة ، في بداية عهدها ضمت هذه الأخيرة ثمانية عشر عنصرا ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى خمسة وعشرين عنصرا لتجاوز هذا الرقم المائة مع بداية عام 1999 . في عام 2000 كان مائة وسبعة أشخاص قادمون من ستة وثلاثين بلدا وموزعون عبر تسعة عشر مركزا للتثبت من الهوية منها ثمانية مراكز في المغرب و خمسة مراكز في "الصحراء" و أربعة مراكز في "تندوف" ومركزان في "موريتانيا" يعملون على إحصاء جميع الشعب الصحراوي[1] .

بالنسبة للامين العام للأمم المتحدة الذي خلف "ديكويلار"، المصري "بطرس غالي" فلقد كان يرى أن الأولوية هي تنفيذ الاستفتاء على الرغم من التناقضات التي من المحتمل أن يتضمنها والأعمال العدائية التي قد تتفاقم بين الأطراف ، إصرار الأمين العام على تنفيذ الاستفتاء أعاد التأكيد عليه في تصريحه لأسبوعية Jeune Afrique في 28 أفريل 1993 بقوله : " *يجب إجراء هذا الاستفتاء . من يريد المشاركة يشارك والآخرون لا يشاركون .... تواجدنا في الصحراء هو هدر للمال . فلينته كل هذا . أقترح أن ننهي كل ذلك من خلال تنظيم استفتاء* " [2].

[1] Ibid, pp 129 -140.
[2] Ibid, p143.

يبدو أن صرامة الدبلوماسي المصري تتناقض جذريا مع المواقف اللينة لسلفهّ ديكويلار" وانتهى به الأمر إلى إرباك مجلس الأمن الذي تميز في هذه القضية بالبرودة وبدا مترددا أكثر فأكثر في إمكانية الوصول إلى تسوية لهذه المشكلة . مع نهاية عهدته أكد "بطرس غالي" أنه في الوضع الحالي مواقف المغرب و "البوليساريو" تبقى متباعدة جدا وذلك رغم آخر اللقاءات التي جمعتهما في 11 و 12 سبتمبر في "جنيف"و 16 أكتوبر 1996 في الرباط، معتبرا أن البعثة الأممية لتنظيم الاستقاء في الصحراء الغربية قد أخفقت في تنفيذ مهمتها خاصة في تحديد هوية المعنيين بالاستفتاء والذين تم تقديم طلباتهم في الوقت المناسب ، فهي لم تكن تتحكم في كل المداخل الاجتماعية للمشكلة فعدم إحاطة الأغلبية من عناصرها بتاريخ الصحراء الغربية وجهلهم باللغة المحلية وعدم تفهمهم لنمط الحياة القبلية وللنسيج الاجتماعي للبدو الصحراويين كانت عوائق كأداء أمام الأداء الجيد لهذه المؤسسة.

بالنسبة لخليفة "بطرس غالي" كان "كوفي عنان" kofi Annan يشعر بثقل التركة التي خلفها سلفه وقرر إعادة النظر منهجيا في المشكلة من خلال التركيز على ثلاث أسئلة التي يعتبرها أساسية في الفصل في التنازع والتي حسبه لم تحظ بأجوبة حاسمة وهي على النحو التالي :

- أ) هل بالإمكان إنجاز خطة التسوية في شكلها الحالي؟

- ب) في حالة ما تعذر ذلك ، هل بالإمكان إيجاد تعديلات مقبولة من الطرفين والتي يمكنها تسهيل إنجاز التسوية؟

- ج) بعبارة أخرى ، هل هناك وسائل أخرى تخول المجتمع الدولي مساعدة الأطراف على حل النزاع الناشب بينهما ؟

المبعوث الأممي للصحراء الغربية وزير الخارجية الأمريكية السابق "جيمس بيكر" James Baker الذي كان مقتنعا بعدم إمكانية تغيير خطة التسوية في شكلها ذاك اقترح على الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" تنظيم سلسلة من المباحثات المباشرة بين المغرب و"البوليساريو" تحت رعاية الأمم المتحدة. وانطلقت هذه المحادثات التي تقرر إجراؤها في خمسة مراحل في "لندن" في مرحلتها الأولى حيث شارك فيها إلى جانب المغرب و "البوليساريو" كل من الجزائر و"موريتانيا" ، فيما كانت "لشبونة" العاصمة البرتغالية المحطة الثانية لهذا المسار أين جرت لقاءات ذات طبيعة خاصة بغية إزالة العوائق لتطبيق خطة التسوية .

ثم عادت لندن لتحتضن المحادثات من جديد في مرحلتها الثالثة حيث اتفقت فيها الأطراف على عدم منع الأشخاص الذين ينتمون إلى بعض المجموعات القبلية من تمثيل نفسها ، ما يعني أن لا المغرب ولا "البوليساريو"

بإمكانه تمثيل عناصر هذه المجموعات تحت سيادته بقصد إجراء عملية التثبت من الهوية ، المرحلة الرابعة جرت في "لشبونة" لمناقشة اتفاق تسوية يتضمن عدة بنود تم ورود معظمها في القرار 621 الصادر في 20 سبتمبر 1988، في هذه المحادثات بدأت تظهر بوادر استجابة "بيكر" لتسوية على أساس حكم ذاتي موسع خشية عدم التمكن من إجراء الاستفتاء ، المرحلة الخامسة والأخيرة من المحادثات المباشرة بين الطرفين المتنازعين جرت في "هيوستن" Houston و تمخضت عن اقتراح تسوية حيث قبل الطرفان باتفاق حول مجموعة من الخطوات العملية مقترحة من الأمم المتحدة من أجل الانخراط في طريق التطبيق الشامل لخطة التسوية ليكون استئناف مسار التحقق من الهويات نقطة البداية . مع نهاية هذه المحادثات المباشرة صرح "بيكر" في ندوة صحافية بقوله : *" ما توصلنا له اليوم هو الاتفاق حول خارطة طريق للوصول إلى استفتاء في الصحراء الغربية ....إحدى الأشياء التي ركزنا عليها اليوم هو ضمان عدم وجود اختلاف حول احترام المبدأ الذي يتعلق بكون الأمم المتحدة سوف يكون لها كل السلطات اللازمة لتنظيم استفتاء شفاف وحر وعادل ....الاتفاق يشكل كلا يتوجب تطبيقه بطريقة شاملة أو لا يطبق أبدا.*[1]

بعد محادثات "هيوستن" شهدت عمليات التحقق من هويات الناخبين وهي أهم عملية في مسار التسوية للأمم المتحدة الذي يتمحور حول الاستفتاء تسارعا كبيرا كما يؤكد ذلك الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" في تقريره ، حيث أن عدد الناخبين الذين تم استدعاؤهم بلغ في أفريل 1998 ستة وخمسين ألفا وسبع مائة وثلاثة أشخاص من بينهم واحد وأربعون ألفا و ست مائة وستون شخصا تم اختبارهم من طرف بعثة الأمم المتحدة . أمام عدم إمكانية فرض اتفاق على الحكومة المغربية وجبهة "البوليساريو" حول قضية المجموعات القبلية الثلاث المختلف عليها قرر "كوفي عنان" البت في هذه القضية بنفسه. [2]

في الأثناء يعيش أكثر من 165000 من اللاجئين الصحراويين في مخيمات في "تندوف" في جنوب غرب الجزائر، فالحياة الاجتماعية داخل هذه المخيمات سرعان ما انتظمت تحت رعاية جبهة "البوليساريو" حيث نشأ مجتمع أصيل مبني على أساس من الالتزام بكفاح مشترك من أجل الاستقلال الوطني والذي تضمن كما هو الشأن لكثير من الحركات التحررية تدريجيا مشروع التغيير الاجتماعي. في خضم ذلك يعيش الصحراويون مشتتين، فعشرات الآلاف منهم والذين انقطعوا عن أولائك الذين يعيشون في المخيمات في الجزائر يقيمون في الأراضي التي يسيطر عليها المغرب، يواجهون سياسة تجمع بين المراقبة والضغط الأمني وبين سياسة الاستمالة عن طريق توفير بعض الحاجيات ومنح بعض المزايا المادية، كما أن هناك العديد من العائلات منهم من اختارت حياة المهجر في موريتانيا والجزائر والمغرب والبعض منهم هاجر إلى أوروبا في الستينيات. وتؤكد بعض الشهادات أنه لا توجد أية

[1] Ibid , pp 142-157.
[2] Ibid , pp 142-157.

عائلة في المخيمات تعيش مجتمعة الشمل، فالكثير منهم له إما أب أو أخ أو ابن قتل في الحرب أو معتقل في السجون المغربية، هذا التفكك الأسري وذكريات الشهداء تثير في نفوس اللاجئين العزيمة على مواصلة الكفاح من أجل نيل الحرية.

أبرز الإنجازات بالنسبة لمجتمع المخيمات هي في مجال التعليم ، فجميع الأطفال هنا يتمدرسون ابتداء من سن السابعة في مدارس ابتدائية متواجدة على مستوى الدوائر ، ثم في مدارس داخلية خارج المخيمات ، تعميم التعليم هذا الذي كان لا يمس في السابق سوى شريحة صغيرة هو متبوع بعمل تحسيسي مهم من طرف العائلات، والنساء هنا تتبوأن الآن مختلف المسؤوليات، في قطاعات الإدارة و الفعل الاجتماعي والصحة والتعليم وهو الأمر الذي لم يكن بالهين في البداية . ويتكلم الصحراويون لهجة مشتقة من اللغة العربية الفصحى تسمى "الحسنية" ، فيما يؤكد دستور الجمهورية العربية الصحراوية على أن الإسلام هو دين الدولة لكن الصحراوين متمسكون بالتسامح الديني فهم يرون أن التطرف غير منسجم مع تقاليدهم الثقافية والدينية.[1]

وتمثل الصحراء الغربية أهمية اقتصادية للمملكة المغربية، ذلك أن ما تسميه السلطات المغربية "إقليم الجنوب" تساهم بشكل كبير في ميزانية التصدير للمملكة مما جعل المناوئين للهيمنة المغربية على الصحراء الغربية يحتجون على هذا الاستغلال.

فالمنطقة التي تمتلك شريطا ساحليا يمتد لحوالي 1200كلم غنية بأجود الأسماك على غرار الأسماك البيضاء، وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي فإن قطاع الصيد البحري يعد 75000 منصب شغل وهو عدد يمكن أن يضاف إليه عدد غير قليل من النشاطات غير المعلنة و يمثل هذا القطاع لوحده ما قيمته 17 % من الناتج المحلي الإجمالي لهذا الإقليم و31 % من مناصب الشغل المحلية، فالصيد البحري لما يسميه المغاربة "إقليم الجنوب" يدر ثروة هائلة إلى جانب ذلك فالصحراء الغربية تعد كذلك إقليما زراعيا ينتج مختلف أنواع الخضروات على غرار الطماطم والخيار والبطيخ .

فضواحي مدينة "الداخلة" تحتوي على 11 موقعا فلاحيا، في إحدى المزارع التي تقع في هذه المنطقة يتم إنتاج الطماطم التي تسوق تحت اسم Etoile du Sud وهي علامة تجارية للشركة الفرنسية Idyl . هذه المنتجات الزراعية التي تغطي مساحة تقدر بحوالي 600 هكتار(سنة 2008) يتم ختمها على أنها من إنتاج مغربي وتصدر عبر أغادير نحو أوروبا ، ويسعى المغرب من خلال "مخطط المغرب الأخضر" إلى تطوير المنتجات الزراعية المبكرة في الصحراء الغربية من 6 ألاف طن سنة 2008 إلى 80 ألف طن سنة 2013 ويطمح الوصول إلى 160

[1] Françoise Bouchayer , "Sahara occidental : La paix en suspen"s ,dans : Le monde Diplomatique , http://www.monde-diplomatique.fr/mav/24/BOUCHAYER/55104

ألف طن في حدود سنة 2020 وذلك على مساحة تقدر ب 200هكتار . كما يتم استغلال الفوسفات في الشمال من مدينة "العيون" من خلال منجم " بوقرعة" والذي يصدر نحو مختلف نواحي العالم، حيث يعتبر هذا المورد ذا أهمية بالغة بالنسبة للمملكة ، فهذه الأخيرة تعتبر ثاني منتج وأول مصدر للفوسفات والحمض الفوسفاتي في العالم في حين يعتبر المغرب واحدا من أهم الدول في العالم المصدرة للأسمدة الفوسفاتية ، فمنجم "بوقرعة" ينتج 10% من إنتاج المغرب من الفوسفات الخام والطموح يحذو المغاربة بمضاعفة هذا في غضون عام 2020.

وفي الواقع فإن المجتمع الدولي لم يحرك ساكنا إزاء الاستغلال المغربي لثروات الصحراء الغربية ، بل نرى أن إسبانيا المحتل السابق للصحراء عمدت إلى استغلال منجم "بوقرعة" بالتعاون مع السلطات المغربية منذ عام 1962 وبقيت مساهمة في هذا الاستغلال إلى غاية 2002 ، رغم أن الحرب مع جبهة البوليساريو كانت مستعرة وبالتالي فالصحراء الغربية كانت على لائحة الأقاليم غير المحكومة ذاتيا التي تتضمنها المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة ، ففي عام 1962 كرست الجمعية العامة للأمم المتحدة حق الشعوب في استغلال وحيازة الموارد الطبيعية الموجودة في أقاليمهم من أجل ضمان تنميتهم ورفاهتهم .[1]

على العموم يشكل مشكل الصحراء الغربية واحدا من أهم المشاكل التي تؤجج العلاقات المغاربية وتعرقل تعاونا إقليميا محتملا في مختلف المجالات من شأنه أن يخلق بيئة أمنية مستقرة ، وقد زادت الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية منذ نهاية 2010 في إطار ما يعرف بالربيع العربي من التداعيات المحتملة لهذا النزاع على الأمن الإقليمي وعلى السياسيات الأمنية المفترض انتهاجها إقليما ومحليا.

بالنسبة لموريتانيا فهي البلد المغاربي الأقل من حيث الكثافة السكانية والأضعف من الناحية الاقتصادية والعسكرية، لهذا فإن تأثيرها السياسي والاستراتيجي ضعيف في المنطقة المغاربية ، لكن موقعها الجغرافي باعتبارها جسرا بين الساحل الصحراوي ومنطقة المغرب العربي يمنحها أهمية. علاقاتها مع المملكة المغربية والجزائر لطالما اتسمت بالتوتر الشديد على الرغم من أنها منذ 1979 كفت عن المطالبة بأحقيتها في الصحراء الغربية، فالمشاكل الداخلية كما يبدو هي التي تحوز على الأهمية بالنسبة لسياساتها الأمنية وهو الأمر الذي مازال يحظى بالاهتمام في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد . فقد عرفت توترات مع جيرانها من "مالي" والسنغال" والتي وصلت إلى حد الاشتباكات لكنها لم تتحول إلى عمليات عسكرية كبيرة ، فهي تواجه منذ سنوات نفس التحديات الأمنية التي يعرفها جيرانها في المنطقة فبسبب موقعها الجغرافي فهي في قلب أحداث

[1] Olivier Quarante, "Si riche Sahara occidenta" ,dans : Le monde Diplomatique, https://www.monde-diplomatique.fr/2014/03/QUARANTE/50237

وديناميكيات المنطقة ، فأي توتر ونزاع بين الجزائر والمغرب سوف يكون له آثار علي استقرارها باعتبار الحدود الكبيرة التي تربطها بالبلدين.[1]

[1] Faty, op cit .40.

الفصل الثالث

يعالج هذا الفصل التحولات السياسية التي أعقبت الأحداث التي شاهدتها المنطقة العربية والمنطقة المغاربية بالخصوص في أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011 باعتبارها بيئة إستراتيجية تأثرت بها الجزائر وتؤثر فيها على حد سواء. وبغض النظر عن التضارب في وصف هذه الأحداث بين من يعتبرها ثورة لشعوب لطالما حلمت بالحرية وبين من يرى فيها تفكيكا للمنطقة وإعادة بنائها في إطار ما يسمى الشرق الأوسط الجديد الذي رسمت معالمه الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه الأحداث بكل تبعاتها شكلت تحديا لصانع القرار الأمني في الجزائر.

المبحث الأول: الثورة أو الانفلات الأمني:إشكالية المفهوم بين التحولات السياسية والمؤامرة الدولية.

في البداية ما يمكن الإشارة إليه هو أن الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية حركت مجتمعات لطالما اتسمت بالهدوء، فإذا كانت قد سلكت هذه الأخيرة في المجمل نفس المسار الحركي منذ الشرارة الأولى للأحداث في تونس فإن المفارقة هي أن هناك فروقا كبيرة بينها.

في الواقع، كما يؤكد ذلك "بيرتران بادي" لا يوجد هناك نموذج مرجعي للنظام السياسي في الوطن العربي قبل هذه الأحداث، فدون مجازفته بإجراء تصنيف للنظم السياسية في الوطن الغربي، يميز "بادي" بين ثلاثة أنواع منها، أولا الأنظمة التقليدية، التي تستند إلى شرعية تقليدية، عادة تكون ملكية والتي يرى "بادي" أنها تشرك في الغالب المرجعية الدينية في الممارسة السياسية، فالمرجعية الإسلامية أو الإسلاماوية كما يؤكد لا تختص فقط بالجماعات المعارضة المرتبطة بالإسلام السياسي، هذه الأنظمة موجودة في شبه الجزيرة العربية والأردن.

ثانيا أنظمة محافظة غير أنها جمهورية والتي عادة ما تكون ذات جذور عسكرية على شاكلة النظام التونسي أو المصري، في مصر الجيش يتحكم في دوائر السلطة، فالرئيس حسني مبارك وكذا أسلافه من الرؤساء السابقين كانوا من خريجي المؤسسة العسكرية، ظاهريا النظام تخلص من الصبغة العسكرية لكن الجيش في الواقع لم يكن بعيدا عن مسرح صنع القرار، أما في تونس فالرئيس بن علي لم يكن من خريجي المؤسسة العسكرية بل كان من جهاز الشرطة رغم ذلك فإنه عسكر نظامه السياسي كما يؤكد ذلك "بادي".[1]

النمط الثالث من الأنظمة العربية هو الأنظمة التي كانت سابقا توصف بالأنظمة الثورية التي لم تؤسس شرعيتها على قواعد تقليدية أو محافظة إنما على مناهضتها للنظام الاجتماعي السياسي الرجعي أو مناهضتها للنظام الدولي وأحيانا لكليهما . يرى "بادي" أن هناك شرعية جديدة تمخضت عن أحداث 11 سبتمبر 2001 ، هذه الشرعية تستند إلى متطلبات الأمن ، فالقوى الغربية تميز بين الأنظمة الضامنة للأمن الإقليمي و الدولي وتلك التي

[1] Bertrand Badie , "Printemps arabe : un commencement" , **Études**, n°7 Tome 415 ,(Paris , 2011) , p. 7

لا تقوم بذلك إلا قصرا و من ثم تلك التي لا تقوم بذلك إطلاقا ، في هذا السياق وفي عهد الرئيس الأمريكي "كلينتون" ظهر مصطلح جديد هو مصطلح الدولة المارقة وهو يخص الفئتين الأخيرتين من النظم التي لا تضمن الأمن أو لا تعمل على ذلك بجد ، وهنا في الساحة العربية عادة ما كان يقصد بمثل هكذا مصطلح سوريا أو ليبيا أو عراق صدام .[1]

المطلب الأول:الانتفاضات العربية بين واقع التوظيف الدولي والمطالب الشعبية.

ما من شك في أن الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 قد أفرزت تباينات في الرؤى بشأن حقيقتها وفي توصيفها، فهناك من يربط هذه الأحداث بالبيئة الدولية التي تتسم بهيمنة في النظام الدولي للقوى الغربية و للرأسمالية العالمية التي لطالما نظرت للعالم العربي بكونه جزءا من نفوذها السياسي والاقتصادي ، فمن هذا المنظور تدخل الأحداث التي هزت المنطقة في إطار تفكيك العالم العربي و إعادة بنائه في إطار المصالح السياسية و الاقتصادية لهذه القوى الغربية ، من جهة أخرى هناك من يرى في هذه الأحداث هبة شعبية ضد الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة وضد أنظمة سياسية شمولية جثت على صدر العالم العربي لعقود. من هنا يأتي الاختلاف في تسمية هذه الأحداث فهل هي ربيع عربي ؟ أم هي مؤامرة دولية لزعزعة استقرار وأمن هذه الدول قصد بسط النفوذ و الهيمنة ؟

الفرع الأول: أصل تسمية الربع العربي.

لطالما اختلف في تسمية الأحداث التي هزت المنطقة العربية في أعقاب وفاة الشاب التونسي البوعزيزي منتحرا حرقا، حيث دأبت بعض الأوساط السياسية والإعلامية بتسميتها بالربيع العربي، في حين لم يحظ هذا المصطلح بقبول لدى البعض الآخر الذي لم ير في هذه الأحداث سوى مؤامرة دولية لزعزعة الأوضاع في هذه المنطقة بغية استغلالها .

فقد كانت صحيفة "الأندبندنت " The Independent البريطانية سباقة في أطلاق مصطلح الربيع العربي لوصف الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية في أعقاب التغيرات التي طرأت على المشهد السياسي التونسي بعد الانفلات الأمني الذي صاحب وفاة الشاب التونسي في حركة احتجاجية مطلبية منذ نهاية سنة 2010، ثم ما تبع ذلك من انتقال لعدوى الاحتجاجات نحو أقطار عربية أخرى على غرار مصر، فالدوائر الغربية التي كانت السباقة إلى صك هذا المصطلح لوصف هذه الأحداث يبدو وكأنها أرادت أن تشير إلى الثورات التي حدثت في

[1] Loc.cit.

الغرب والتي عرفت بالربيع الأوربي على غرار ربيع "براغ". [1] كما أن الباحث والأكاديمي الأمريكي"مارك لينش"Mark Lynch يعد كذلك من الرواد الذين استعملوا هذا المصطلح ، كان ذلك في مقالة له في مجلة Foreign Policy بعنوان "الربيع العربي الأوبامي"Obama's'Arab Spring حيث ربط بين هذه الاحتجاجات والأحداث التي شهدها لبنان في 2005 عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري والتي عرفت بثورة الأرز ، وكانت هذه الأحداث مناوئة لسوريا وبالتحديد للرئيس بشار الأسد ، والجدير بالذكر أن هذا المقال نشر في 6 جانفي ، أي بعد مرور أقل من أسبوع من الاحتجاجات التي شهدها تونس وأدت للإطاحة بالرئيس بن علي[2]

وهنا تطرح إشكالية مواءمة هذا المصطلح للواقع العربي باعتباره مصطلحا له سياقاته السوسيولوجية والسياسية الخاصة، فسواء تعلق الأمر بالحركة الاحتجاجية التشيكوسلوفاكية التي تميزت بانتفاضة قطاعات ثقافية وطلابية بقيادة "دوبشيك" الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في حينه ضد الاتحاد السوفيتي أو بالأحداث التي عرفتها أوربا الشرقية والتي أدت إلى انفصال دولها عن الاتحاد السوفيتي بعد سقوط جدار برلين عام 1989 فإن الربيع الأوربي هنا تعلق بانتفاضة هذه الشعوب الأوربية ضد هيمنة خارجية ممثلة في الاتحاد السوفيتي وأدواته في الداخل، مما جعل من التشابك بين العامل الخارجي والداخلي حافزا إضافيا لتحريض هذه الشعوب على التحرك ضد هذه الأوضاع.[3]

في غضون ذلك ظهر مصطلح الربيع العربي على لسان مسؤولين سياسيين أمريكيين، فقد دأب هؤلاء على وصف الأحداث التي طبعت المشهد السياسي العربي بالعمليات الانتقالية للربيع العربي، فالملاحظ هنا أن تصريحات هؤلاء سواء تعلق الأمر بالرئيس "أوباما" أو بوزيرة خارجيته "هيلاري كلينتون" أو حتى مستشاري البيت الأبيض لم تتضمن مفردة الثورات العربية ، كما أن هذه التسمية مثلت هاجسا كبيرا لدى العديد من الباحثين السياسيين والدوليين الأمريكيين على غرار الباحث ومستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الدولية "جوزيف ناي" كما هو الشأن بالنسبة للعديد من غرف التفكير والمؤسسات الأكاديمية التي نشرت العديد من الأبحاث ترددت فيها كلمة الربيع العربي لعشرات المرات، فقد نشر فريق بحث أمريكي يقوده الباحث "لوريل موللر " دراسة من حوالي 250 صفحة في مؤسسة "راند" Rand وهي عبارة عن مركز بحثي تابع لوزارة الدفاع الأمريكية

[1] مصلح خضر الجبوري ، **جذور الاستبداد والربيع العربي**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014) ، ص 185.
[2] حسن محمد الزين ، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ، (لبنان : دار القلم، 2013)، ص 59.
[3] محمد الاخصاصي ،"الحراك العربي: سراب الثورة ،واقع اللاثورة" ، **مجلة "المستقبل العربي"** العدد 427 (2014)، ص ص 119 - 130.

"البنتاغون"، هذه الدراسة التي نشرت عام 2012 وحملت عنوان " آفاق الديمقراطية في العالم العربي" أسهبت في استعمال مصطلح " الربيع العربي" وفي إطار سوقها للمبررات الجيوساسية التي دفعت الإدارة الأمريكية لدعم هذا الحراك ربطت هذه الدراسة ما أسمته بالربيع العربي بالتحولات الديمقراطية العالمية. وبالنظر إلى أن الدوائر الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص دأبت على تسمية الوطن العربي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ذلك أنها لم تكن تعترف بوحدته الجغرافية فإنه من المحتمل أن بعض الفاعلين العرب هو من أسدى النصيحة للأمريكيين باستعمال هذا المصطلح .

بالنسبة للمنطقة العربية فقد ظهر مصطلح "الربيع العربي" منذ عام 2005 من خلال بعض الناشطين السياسيين وغرف التفكير الممولة من دوائر خليجية، يمكن الإشارة هنا إلى سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون وعضو المؤسسة العربية للديمقراطية بالدوحة، كما أن التحركات ضد النظام السوري عام 2000 والتي كانت تلقى الدعم والتأييد من الغرب و أمريكا سميت بربيع دمشق. [1]

واستعمل مصطلح الربيع العربي كذلك حتى من بعض المنظمات الدولية خصوصا تلك التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال ورد ذكر لمثل هكذا مصطلح في تقرير لمنظمة العفو الدولية حول حالة الدول العربية التي شهدت أحداث احتجاجات منذ نهاية عام 2010 ، ففي هذا التقرير الذي تطرق إلى المشهد السياسي لست دول عربية وهي تونس ومصر والبحرين وليبيا وسوريا واليمن حمل عنوان "الربيع العربي : بعد مرور خمس سنوات." [2]

الفرع الثاني: الحراك العربي بين مفهوم الانتفاضات الشعبية و الثورات الملونة.

ويجد مصطلح "ثورة"لوصف الحراك العربي جدلا واسعا لدى الباحثين السياسيين باعتبار الثورة حركة سوسيولوجية ذات أبعاد سياسية، والثورة مصطلح تردد كثيرا في القرن العشرين لدى علماء الاجتماع والفلسفة السياسة فضلا عن علماء السياسة.

يمكن في الحقيقة اعتبار كلمة الثورة مشتركا لفظيا، ذلك أنها تشتمل على العديد من المعاني، فهي كما تستعمل في المعنى السياسي عل غرار الثورة الجزائرية، الثورة الفرنسية....الخ تستعمل كذلك في معاني أخرى مختلفة مثل قولنا الثورة الصناعية أو ثورة في تفكيرنا أو ثورة في صناعة السيارات....الخ، فقد أصبحت كلمة الثورة تعني بشكل

[1] الزين ، مرجع سابق ، ص ص ، 60 - 63

[2] Dans : https://www.amnesty.org/five-years (20/04/2017)

أساسي التغيير أو بالأحرى التغيير المفاجئ ، وقد تعني كذلك التقدم والتطور لأنها تتضمن في بعض الاستعمالات الديمومة والاستمرار، كما يذهب إلى ذلك "ليون ترتسكي" بقوله " الثورة الدائمة".

قد يغطي مصطلح ثورة مجالا واسعا من المعاني المتقاربة، لكن المقصود هنا هو ذلك الاستبدال المفاجئ والعنيف لنخبة حاكمة بنخبة أخري، التي لحينه لم تكن في سدة الحكم. قد يكون هناك تغيير جذري لنمط الحكم في دولة ما دون اللجوء إلى العنف، عن طريق انتخابات حرة مثلا، كما حدث في بريطانيا عام 1945 حيث مكنت هذه الانتخابات النخبة الاشتراكية من السلطة وهو ما اعتبره الأمريكيون ثورة حيث عبر عنه بالثورة بالقبول، لكن هل يمكن اعتبار مثل هكذا حدث ثورة ؟

مهما يكن الاتساع في معنى كلمة ثورة إلا أن التحليل السوسيولوجي لهذه الظاهرة ينبغي أن يراعي خصوصيات البيئة التي نشأت فيها، فمفهوم الثورة متنازع عليه جوهريا وهو يحظي بالأهمية الكبيرة في وقتنا الحاضر. [1]

في الواقع لم يتم تداول مصطلح ثورة " révolution" في معناه الحديث إلا منذ القرن السابع عشر، فقد استعمل "هوبز" مثلا كلمة ثورة للإشارة إلى السياق المعرفي لفلسفته السياسية، حيث في الفقرة الأخيرة من الفصل الأخير من كتابه " Léviathan" استعمل مصطلح "ثورة " من خلال العبارة revolution of states، وقد كانت كلمة " ثورة " قد استعملت من قبل لدى أطباء عصر النهضة وذلك للإشارة إلى اضطراب كبير يطال الجسم بحيث أن هذا الاضطراب يجعل ما كان في الأعلى يصبح في الأسفل وما كان في الأسفل يصبح في الأعلى مثل الكوكب إبان ثورته ينتقل من نقطة معينة في اتجاهه إلى النقطة المقابلة تماما. بالمقارنة مع هذا فالثورة هي عبارة عن انقلاب اجتماعي في وضعية ما بحيث السافل يصبح عال والعالي يصبح سافلا. الملاحظ أن الفلاسفة السياسيين الذين سبقوا مباشرة "هوبز" على غرار "ميكيافلي" أو "جان بودان " لم يكونوا يتحدثون إلا عن التحريض أو الانفعال وهي لغة الفلسفة السياسية اليونانية ، فالفكر اليوناني كما يبدو لم يكن يبدي أية لفتة إيجابية فيما يخص التغيير الذي عادة ما اعتبر بمثابة فساد، فـ " أرسطو" يعتبر أن السياسة وصلت إلى حالة من الكمال النسبي بحيث أنها لم تعد تحتاج إلا لنظام غذائي على شاكلة النظام الغذائي الذي يحتاج له الكائن الحي.[2]

أما مصطلح الثورات الملونة فقد ظهر في خضم الصراع بين الشرق والغرب بعد الحرب الباردة، حيث وُصفت الانتفاضات التي هزت المشهد السياسي لدول شرق أوربا والتي كانت تسير في فلك الاتحاد السوفيتي بـ " الثورات الملونة "، على غرار صربيا عام 2000 و جورجيا عام 2003 و أوكرانيا عام 2004 و قيرغيزستان عام

[1] كرين برنتون ، عبد العزيز فهمي مترجما ، **دراسة تحليلية للثورات** ،(مصر : الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2010)، ص ص3،4.

[2] Jules Monnerot , "Sociologie de la révolution" , **Les Études philosophiques**, No. 1,(1969), pp ,69 – .86.

2005، وكل هذه الثورات التي حققت نجاحات باهرة اعتمدت على تجنيد ناشطين شباب مقربين من الغرب من شريحة الطلبة المتحمسين والمدونين الغاضبين من النظام السياسي القائم، وفي مقال شامل ودقيق حول تورط الولايات المتحدة في الثورات التي هزت أوربا الشرقية حمل *عنوان : Template revolutions Marketing U.S. Regime Change in Eastern Europe* (الثورات النموذجية : التسويق الأمريكي لتغيير الأنظمة في أوربا الشرقية) ذكر الباحثان " ج سوسمان" G . Sussman و " س كرادر" S . Krader أن الحكومات الحليفة لروسيا في صربيا وجورجيا وأوكرانيا وقيرغيزسان تم الإطاحة بها ما بين عامي 2000 و 2005 من خلال انتفاضات دون إراقة للدماء، رغم أن وسائل الإعلام الغربية في معظمها ادعت أن هذه الانتفاضات كانت عفوية و محلية وشعبية، وأكد الباحثان أن الثورات الملونة في الواقع كانت حصيلة عملية تخطيط كبيرة، فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها مارسوا توليفة مرعبة من الضغوط على الدول المابعد ماركسية Postcommuniste واستعملوا التمويل والتكنولوجيا في خدمة برامج " المساعدة الديمقراطية".

العديد من المقالات الأخرى إلى جانب فيلم وثائقي قيم للصحافية Manon Loizeau قامت بتشريح الطبيعة العملياتية لهذه الانتفاضات وبينت أن الولايات الأمريكية المتحدة هي من كانت وراء إذكاء جذوة نيرانها في الواقع تورط بعض المنضمات الأمريكية في هذه الأحداث لم يكن بالأمر الخفي، فمنظمات على غرار : الوكالة الأمريكية من أجل التنمية الدولية USAID والصندوق الوطني للديمقراطية NED والمعهد الجمهوري الدولي IRI والمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية NDI و البيت الحرFH ومؤسسة "ألبرت أينشتاين ومعهد المجتمع المفتوح OSI تم ذكر تورطها دون مواربة، فهذه المنظمات جميعها أمريكية ويتم تمويلها من الموازنة الأمريكية أو من رؤوس أموال أمريكية، فعلى سبيل المثال يتم تمويل الصندوق الوطني للديمقراطية NED من خلال ميزانية يصوت عليها أعضاء الكونغرس ورؤوس أموالها يسيرها مجلس إدارة يتمثل فيه الحزب الجمهور والحزب الديمقراطي وغرفة التجارة الأمريكية والنقابة الأمريكية، في حين تعتبر منظمة معهد المجتمع المفتوح OSI جزءا من مؤسسة "سوروس" Soros وهو اسم مؤسسها "جورج سوروس " George Soros الملياردير الأمريكي المشهور في مجال العقار.[1]

وقدتم إنشاء العديد من المنظمات مهمتها قيادة هذه الثورات الملونة على غرار Otpor (مقاومة) في صربيا وKmara (كفى) في جورجيا و PORa (آن الأوان) في أوكرانيا و Kelkel (مقاومة) في قير غيزسان،

[1] Ahmed Bensaada , **Arabesques ; Enquête sur le rôle des Etats-Unis dans les révolte arabes** , (Algérie : ANEP Edition , 2016) , p p.33،34.

فقد كانت منظمة Otpor على سبيل المثال وراء إسقاط حكومة "سلبودان مليوزفيتش " اليوغسلافية، وقد اعتمدت هذه الأخيرة التي كان يديرها "سريا بوبوفيتش" Srdja Popovic على أيديولوجية المقاومة الفردية غير العنيفة التي وضع أسسها الفيلسوف وعالم السياسة الأمريكي "جين شارب " Gene Sharp الذي كان يلقب بـ ميكيافلي (Machiavel) اللاعنف أو كلوزفيتز (Clausewitz) الحرب غير العنيفة و"شارب" هذا الذي ولد في "أوهايو" عام 1928 أستاذ غير متفرغ في العلوم السياسية في جامعة "ماساتشوسيتس" Massachusetts وباحث في "هارفارد" Harvard إلى جانب كونه مرشحا لجائز نوبل للسلام في أعوام 2009 و2012 و2013، فقد كان كتابه الموسوم " من الديكتاتورية إلى الديمقراطية " From Dictatorship to Democracy الملهم الرئيسي لكل الثورات الملونة وهو مترجم إلى 25 لغة بما فيها اللغة العربية، كما يمكن تحميله مجانا من شبكة الانترنيت فيما تعود آخر طبعة له إلى سنة 2010 ، كما يعد "شارب " المؤسس لما يعرف " مؤسسة ألبرت أينشتاين " والتي هي رسميا عبارة عن جمعية غير ربحية مختصة في دراسة أساليب المقاومة غير العنيفة في النزاعات.[1]

وقد أكد الباحث في الشؤون الأمنية والعقيد السابق في الجيش السويسري وكذا العضو السابق في دائرة الاستعلامات السويسرية "جاك بو" Jacques Baud في كتابه الموسوم "إرهاب أكاذيب سياسية، واستراتيجيات غربية قاتلة " Terrorisme, mensonges politiques et stratégies fatales de l'Occident أن الزوبعة التي هزت (الشرق الأوسط) هي في الواقع من صنع أمريكي، وأن البترول والمصالح الأمريكية هي من وراء هذه النزاعات، فالولايات المتحدة لا تتوانى في حبك الأكاذيب على غرار أكذوبة سلاح الدمار الشامل حتى تبرر تدخلها، ففي الوضع الليبي يؤكد "جاك بو "أن عملية تزوير كبيرة للحقائق قام بها المدعو "ببرنارد هنري ليفي " Bernard-Henri Levy وروج لها بشكل واسع الإعلام الغربي لتبرير الإطاحة بنظام القذافي. أما في ما يخص سوريا فالباحث يؤكد أن تظاهرات (الربيع السوري) لم تكن سلمية منذ البداية كما يؤكد ذلك حسبه شهادات معارضين سياسيين خارج سوريا ووثائق عديدة منها أفلام مصورة، كما يفند عفوية التحركات التي عرفتها سوريا مؤكدا أن التدخلات الإقليمية لبلدان عربية كان لها دور في إذكاء نار الحرب لحسابات جيوسياسية، تتعلق بالتحولات التي شهدها العراق الذي خرج من العباءة الخليجية بعد سقوط نظام صدام حسين ومن ثم ربط المحور السوري الإيراني، أما فيما يخص إدعاء استعمال الحكومة السورية للأسلحة

[1] Ibid , pp., 34 - 36 .

الكيميائية يرى "جاك بو" أن منظمة حضر استعمال الأسلحة الكيميائية لم تؤكد ذلك ، في حين يؤكد الباحث أن المعارضة المسلحة استعملت غاز الخردل في هذا النزاع .[1]

إن دور الوسائل التكنولوجية في إسقاط الأنظمة ليس بالأمر الجديد ، فحركة Otpor الصربية تعد الأولى في التاريخ التي استعملت في فعلها الثوري مثل هكذا وسائل ، على غرار الهاتف النقال والإنترنيت وقد استفادت الثورات الملونة الأخرى من مساعدة منظمة Otpor ، يمكن الإشارة هنا على سبيل المثال إلى حركة PORA الأوكرانية التي يقر أعضاؤها بتلقيهم تكوينا مجانيا من طرف المختصين في منظمة Otpor ، فدون الدعم الذي تقدمه الوسائل التكنولوجية ما كان لواحدة من هذه الحركات أن تحقق نجاحا يذكر ، فدون شك تشكل التكنولوجيات الحديثة أدوات مثالية بالنسبة لجميع الثوريين الراغبين في الإطاحة بالأنظمة القائمة ، فهي في المقام الأول تساهم في نقل وتبادل المعلومات بسرعة كبيرة ، إضافة إلى تسهيل عملية تجنيد عدد كبير من الناس حول مشروع موحد.

كما يمكن استغلال كثرة وانتشار القنوات التليفزيونية وتطور وسائل الإعلام في شن حملات إعلامية لفضح الممارسات الشائنة للأنظمة وتشويهها بشكل كبير ، أخيرا وفي أثناء اندلا ع الانتفاضات تعد هذه الوسائل ضرورية في التخطيط للعمليات وفي اتخاذ القرارات المناسبة والسريعة ، دون إغفال الاتصالات التي تأتي من خارج البلد مع مستشارين الذين بإمكانهم تحليل الوضعية وقيادة العمليات مباشرة في الوقت الذي تجري فيه الأحداث، فعلى سبيل المثال قطع خطوط الهاتف والإنترنيت من قبل السلطات المصرية بين 28 جانفي و02 فيفري يعد دليلا على الأهمية التي توليها الأجهزة الأمنية المصرية للوسائل التكنولوجية.

وقد استعمل قادة التحركات القابعين وراء أجهزة الحواسيب بشكل كبير الوسائل التكنولوجية، فحسب مراجع مختصة في تكنولوجيات الاتصال فإن الرسائل الالكترونية في موقع "تويتر" Twitterحول سيدي بوزيد قام رواد الإنترنيت التونسيون بإرسالها في ذروة الثورة على وتيرة تقدر بـ 28000 في الساعة. التطور الهائل لتكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات وتعميمها لدى مختلف شرائح المجتمع حتى في الدول السائرة في طريق النمو أدى إلى ظهور أدوات ووسائل اتصال عالية الفعالية، فالمواقع الالكترونية على غرار Google ، YouTub، Facbook و Twitter تعد بعض الأمثلة الواضحة.

1 Olivier Bot , "Le djihadisme est une résistanc"e **, tribune de Genève** , dans : http://www.tdg.ch/signatures/reflexions/ (27/04/2017)

وهكذا، إبان صيف 2009 تم تسليط الضوء على هذا التعاون بين شبكات التواصل الاجتماعي في ما يسمى بالثورة الخضراء(الحراك في إيران) ، فقد ادعت "هيلاري كلينتون" كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية أن موقع Twitter كان ذا أهمية في ما يخص حرية التعبير الإيرانية، فقد قامت شركة أمريكية متمركزة في " ماساتشوستس" Massachusetts بتطوير برنامج TOR الذي يساعد على التصفح المستتر في الإنترنيت بغية الهروب من رقابة السلطات الإيرانية. وقد أقدمت نفس هذه الشركة على مساعدة الناشطين على الإنترنيت التونسيين والمصرين إبان الانتفاضتين التي شهدها البلدان من أجل الالتفاف على الرقابة التي تمارسها السلطات.

لكن التوزيع المجاني لبرامج TOR عبر العالم يطرح التساؤل حول مصادر تمويلها وقد ذكرت الشركة عبر موقعها أنها تتلقى التمويل من طرف العديد من المساهمين الماليين يمكن هنا ذكر بعض هذه الجهات المثيرة للجدل على غرار Google و منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch وكذلك مخبر البحث للبحرية الأمريكية NRL ، تجدر الإشارة إلى أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان HRW توصف بأنها تابعة لمؤسسة George Soros و للدولة الأمريكية ففي سنة 2010 منحت Soros لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان HRW مبلغ 100مليون دولار على مدار 10سنوات عن طريق غرفة التفكير التابعة لها الموسومة "معهد المجتمع المفتوح " OSI. [1]

ما يدعم ذلك هو الرسالة المفتوحة التي رفعها كل من "مايريد ماغواير" Mairead Maguire و "أدولفو بيريز اسكيفل" Adolfo pérez Esquivel الحائزين على جائزة "نوبل للسلام " في 1976 و 1980 على التوالي إلى "كينيث روث" Kenneth Roth المدير التنفيذي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان HRW يعاتبانه فيها على العلاقات الحميمة التي تربط المنظمة التي يديرها مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقد جاء في هذه الرسالة بعض التفاصيل التي تتعلق بهذا الموضوع حيث أشارت إلى أن "توم مالينوفسكي" Tom Malinowski مدير المنظمة في "واشنطن" شغل منصب المستشار الخاص للرئيس "بيل كلينتون" كما شغل منصب كاتب خطابات لدى كاتبة الدولة الأمريكية "مادلين أولبرايت" ، كما ذكر موقع منظمة مراقبة حقوق الإنسان في ترجمته لنائبة رئيس مجلس الإدارة في هذه المنظمة "سوزان مانيلو" Susan Manilow أن هذه الأخيرة كانت تربطها علاقة بالرئيس "بيل كلينتون" ، واليوم يضم المجلس الاستشاري لهذه المنظمة في عضويتها كل من "مايلز فريشيت" Myles Frechette السفيرة السابقة للولايات المتحدة في كولومبيا و "مكاييل شيفتر"

[1] Bensaada, op. cit ,.pp. 61-64

Michael shifter المدير السابق لقطاع أمريكا اللاتينية في منظمة الصندوق الوطني للديمقراطية NED الممولة من طرف حكومة الولايات الأمريكية المتحدة وقد شارك "ميغيل دياز" Diaz Miguel المستشار السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية في سنوات التسعينيات في المجلس الاستشاري لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان بين سنوات 2011/2003.

وفي واحد من أهم خطاباتها حول التكنولوجيات الحديثة في 2010 صرحت " هيلاري كلينتون" بأنه سوف يتم تدعيم برنامج موروث عن عهد الرئيس "بوش" ، فقد وضحت بعض المراجع الإعلامية أن الأمر يتعلق بتمويل مؤسسات ومنظمات غير حكومية من أجل تصمم برامج معلوماتية SOFTWARE مضادة للرقابة من أجل مساعدة المعارضين الذين يعيشون تحت أنظمة شمولية في تجنب العقبات وتشفير رسائلهم الإلكترونية ومحو آثارهم ، كما يتوجب على الجهات المستفيدة من هذا التمويل أن توزع منتجاتها مجانا وأن تترجمها إلى مختلف اللغات وتضمن التكوين للأفراد المستفيدين منها ، وقد أكدت هذه المراجع الإعلامية أن مؤسسة TOR تلقت الدعم المخصص في هذا الإطار رغم أن هذه المؤسسة لا تبوح بذلك ، كما أن "جاكوب أبلبوم" Jacob Appelbaum الذي يعد واحدا من أهم مسؤولي مؤسسة TOR المختصين في البرمجيات المعلوماتية والذي يعد كذلك الواجهة لهذه المؤسسة يسافر كثيرا عبر مختلف أنحاء العالم ويلتقي بشباب مدونين لبين لهم كيف يستعمل برنامج TORوكل هذا مجانا ، ومن أجل معرفة حجم استعمال برنامج TOR تجدر الإشارة إلى أنه تم تحميله 36 مليون مرة في غضون سنة 2010 وحدها ، كما أن "جاكوب أبليوم" هذا هو عضو نشط في " ويكيليكس" Wikileaks.[1]

وما يبين المصلحة الإستراتيجية العليا التي تمثلها التكنولوجيات الحديثة للولايات المتحدة الأمريكية إعلان "هيلاري"كلينتون" عن إنشاء مصلحة متخصصة لدى الحكومة الأمريكية وتخصيص 30 مليون دولار لصالح منظمات تعمل في ميدان صميم برمجيات ضد الرقابة ، فعلى سبيل المثال لما عمدت السلطات المصرية إلى قطع شبكات الهاتف النقال والإنترنيت في أعقاب الأحداث التي عصف بالبلاد عملت كل من شركتي Google وTWitter معا من أجل إيجاد حل يسمح للناشطين المصريين المستعملين لشبكات الإنترنيت بالاتصال، حيث تم التوصل إلى حل في وقت قياسي وسمي هذا الأخير Speak2Tweet وهو عبارة عن خدمة تسمح لكل شخص تشكيل مجانا ثلاثة من أرقام أي جهاز هاتف متاح ثم ترك رسائل صوتية يتم فيما بعد تحويل

[1] Ibid pp. 64,65.

وتسجيل هذه الأخيرة كرسائل TWitter وهكذا يصبح الاتصال متاحا عن طريق الهاتف انطلاقا من مصر وعبر الإنترنيت في مختلف أنحاء العالم هذه العملية المعقدة المتمثلة في تحديد في وقت قياسي المشكلة ومن ثمة جمع فريق من الفنيين المختصين وإيجاد الحل ووضع في الخدمة أرقام هواتف وتوزيعها في مصر وإجراء التجارب اللازمة دون الاستعانة بالإنترنيت أو الرسائل النصية تؤكد أن فنيي شركة Google قد وجدوا متعاونين معهم من الشباب المدونين المصرين .[1]

الفرع الثالث: مسار الأحداث التي عرفت بالربيع العربي.

أولا : تونس.

الشرارة الأولى التي فجرت برميل البارود العربي كانت من "سيدي بوزيد" المدينة التونسية الصغيرة الواقعة على بعد 265 كلم جنوب العاصمة التونسية . "محمد البوعزيزي" شاب تونسي يسعى إلى كسب قوته وقوت عائلته بواسطة بسطة خضار على قارعة الطريق ، في السادسة والعشرين من عمره لم يجد أفضل من هذا العمل، على بالرغم من ذلك فهذا النشاط كما يبدو حافظ له على كرامته وكرامة أسرته ، كما كان في بعض الأحيان على غرار من هم على شاكلته محل مضايقات من السلطات لأنه لم يكن يملك الترخيص لممارسة هذا النشاط على قارعة الطريق ، فهو اعتاد على عمليات مصادرة لسلعته لكن في 17 ديسمبر 2010 قامت إحدى الشرطيات بسب والده المتوفى وصفعه .

حاول محمد أن يشتكي إلى حاكم المنطقة ما حل به لكن دون جدوى ، الشاب الذي تملكه الغضب واليأس لم يجد أمامه سوى إضرام النار في نفسه أمام مقر الحاكم المحلي مما تسبب له في حروق بليغة حيث تم نقله إلى المستشفى فمنذ أن شاع هذا الحدث الأليم خرجت مظاهرات في بلدة "سيدي بوزيد" سرعان ما انتشرت في عموم البلاد.

توفي الشاب "البوعزيزي" فيما بعد متأثرا بجراحه في 4 جانفي 2011 ، لكن الحقيقة كاملة عن ما حدث لم تتكشف خيوطها إلا بعد مضي عدة شهور ، فجزء كبير من هذه القصة في الواقع لحقه الكثير من الحبك والكذب الممنهج قصد تشويه صورة النظام الحاكم أكثر فأكثر.

فشهادة أحد النقابيين من " سيدي بوزيد" تفند الرواية المشهورة عن الشاب "البوعزيزي" إذ يؤكد أنه تم تزييفها في أقل من ساعة ، فقد قيل أنه جامعي عاطل عن العمل من أجل التأثير على الناس في حين هو في الواقع لم يكن

[1], Ibid, pp. 65-68

يحوز إلا على مستوى الثالثة ثانوي ويشتغل كتاجر(فصول أربعة) ، ومن أجل تأجيج المشاعر أكثر تم خلق قصة صفعة الشرطية ، فالمنطقة ريفية محافظة ومثل هكذا حادثة من شأنها أن تصدم المشاعر.

على غرار انتفاضة ميدان التحرير فإن انتفاضة " سيدي بوزيد" أججها الناشطون على الشبكات الاجتماعية على مواقع الإنترنيت الملتزمين والمتحكمين في التقنيات المعلوماتية ، فقد استغل هؤلاء مأساة "البوعزيزي" حيث شهدت العديد من المواقع الالكترونية على غرار Facbook Twitter و المدونات مواقف المساندة لهذه القضية ، فقد تشكل العديد من المجموعات على موقع "فيسبوك" والعديد من التغريدات التي تحمل اسم "سيدي بوزيد" ألهبت المنصات الإلكترونية و أكثر من 3000 فيديو تم نشره على موقع "يوتوب" YouTube حيث كانت "سيدي بوزيدّ كلمة مفتاحية. [1]

يبدو أن الساحة التونسية كانت مستعدة من حيث توفر الأدوات المعلوماتية لتتجاوب مع مثل هكذا حدث فالاحتجاجات ضد النظام التونسي ظهرت على المواقع الالكترونية منذ 1998 لما قرر طالبان تونسيان إنشاء منصة إلكترونية احتجاجية باسم "تخريز" (www.takriz.com) وهي كلمة نابية باللهجة التونسية ، سرعان ما تحولت هذه المنصة الاحتجاجية إلى نوع من الجريدة الإلكترونية معالجة بأسلوب في نفس الوقت ساخر ولاذع مواضيع من قبيل السياسة والدين التي كانت تعد مواضيع ممنوعة التداول العام.

في عام 2000 تم إنشاء موقع إلكتروني آخر من طرف مختصين تونسيين باسم Tunisnews وهو عبارة عن مصدر معلومات عرف نجاحا كبيرا في تونس وخارجها ، وكانت مهمة هذا الموقع هو جمع المعلومات من مصادر شتى ، من مقالات لصحف محلية وأجنبية ، من مقالات لصحافة المعارضة ، من بيانات صحفية ، و من تصريحات أصحاب الشأن العام .

في 2001 تم إنشاء المنتدى التونسي من طرف "زهير يحياوي" الذي يمكن عده في قلب موجة الاحتجاجات الإلكترونية ، ويشجب هذا الفضاء السياسي بأسلوب ساخر وفي بعض الأحيان تهكمي الضغط وعدم احترام حقوق الإنسان التي يمارسها نظام "بن علي" ، وحتى يصل الخطاب إلى شريحة واسعة كان يكتب بلهجة تونسية بسيطة ، وقد كلف هذا "زهير يحياوي" السجن عام 2002 لكنه استفاد من إطلاق صراح مشروط بعد ضغوط دولية .

[1] Ibid , pp. 118-120

كما شهدت سنة 2002 ميلاد موقع جديد في فضاء الاحتجاجات الإلكترونية باسم RéveilTunisien وهو عبارة عن مجلة إلكترونية أسبوعية سياسية واجتماعية وتتيح هذه المجلة لمشتركيها إمكانية كتابة تعليقات أو اقتراح مقالات ، في 2004 شهدت ساحة الاحتجاج الإلكتروني التونسي ظهور موقع جديد باسم Nawaat وهو فضاء يقدم نفسه على أنه مستقل عن أي جمعية أو منظمة أو انتماء حكومي فهو لا يتقاضى أية إعانة مالية عامة ولا يلقى الدعم المالي من أي حزب سياسي ، في 2005 إبان تنظيم القمة العالمية الثانية حول مجتمع المعلوماتية (SMSI) استطاعت حركة احتجاجية أن تستغل حضور هذه الاحتجاجية الإلكترونية cyberdissidence حيث انتهزت العديد من الشخصيات المعارضة التونسية الفرصة للقيام بإضراب عن الطعام وجلب انتباه المجتمع الدولي حول انتهاكات حقوق الإنسان في تونس وقد سميت هذه الحركة بحركة 18 أكتوبر واستفادت من تغطية واسعة من طرف العديد من المدونات والمواقع الإلكترونية لناشطين في مجال الاحتجاجات الإلكترونية والذين سمحوا لهذه الحركة الاحتجاجية أن تلقى صدى واسعا في مختلف بقاع المعمورة ، هذا ما يبين أن نشطات الاحتجاجات الإلكترونية انطلقت في تونس قبل ظهور Facbook .[1]

ويعد "سليم عمامو" إبان الأحداث التي اشتهرت بالربيع العربي الناشط في مجال الاحتجاجات الإلكترونية cyberdissident الأكثر شهرة في تونس ، فقد استعمل لحسابه في موقع "تويتر" اسما مستعارا رمز له بالشكل التالي (@slim404) . فمن خلال العديد من نشاطاته التي استهدفت شجب الرقابة على الإنترنيت التي يمارسها نظام بن علي ومن خلال مشاركته النشطة في تنظيم التظاهرات المناوئة للحكومة أضحى يحوز على شهرة كبيرة ، حيث تم القبض عليه من طرف الشرطة في 6 جانفي 2011 و سرعان ما تم نشر خبر اعتقاله وبشكل دقيق المكان المحبوس فيه على المواقع الإلكترونية كما خصص له الموقع المعارض Nawaat.org صفحة ناشرا فيها موقع احتجازه بشكل دقيق من خلال خريطة تفصيلية لموقع Google Maps ، ولم تهدأ تحركات الناشطين على الإنترنيت حتى تم إطلاق سراحه في 13 جانفي 2011 عشية هرب "بن علي" ، المفارقة العجيبة أن "سليم " الذي كان مسجونا ومطاردا عين بعد أيام قلائل من ذلك وزيرا للشباب والرياضة في حكومة "الغنوشي" الأولى لمابعد عهد "بن علي "

[1] Amor Ben Amor , "Cyberdissidence Tunisienne" , **Communication** , dans : https://communication.revues.org/4707 , (03/05/2017).

وقد لعب الاتحاد التونسي للشغل دورا مهما في هذه الأحداث، فلطالما كان لهذا الاتحاد دور في الحياة السياسية في تونس وذلك منذ الحركة الوطنية إبان الحقبة الاستعمارية ، فلقد كان أكثر من نقابة مركزية فهو يبدو كمنظمة حيث المطالب الاجتماعية كانت تاريخيا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالشعارات السياسية والوطنية ، فعلى خلاف ما كان سائدا في الدول العربية كان الاتحاد العام التونسي للشغل يحتفظ بنوع من الاستقلالية أمام الدولة قد تتسع أو تضيق دائرتها من مرحلة إلى أخرى .

منذ الاستقلال عام 1956 ضم الاتحاد التونسي للشغل تيارين متعايشين فيما بينهما أحدهما التصقت به تسمية البيروقراطية النقابية وهو خاضع للسلطة والآخر تيار مقاوم لها و في حالات الأزمة كان التيار الثاني هو من يهيمن على الساحة وهو يسيطر على عدد من الفدراليات على غرار فدرالية التعليم والبريد والمواصلات إلى جانب سيطرته على بعض الاتحادات الجهوية والمحلية. فحتى لما كانت البيروقراطية النقابية تعرف بعض التردد لطالما كانت الحركات الاجتماعية تلقى المساندة من طرف فدراليات وأقسام الاتحاد، فرغم بعض الخلل الذي يطال بنية الاتحاد على غرار مركزية السلطة أو ضآلة تمثيل النساء وبعض القطاعات الخاصة أو بعض المناطق مثل منطقة الساحل إلا أن الاتحاد لعب دورا حاسما في الإضرابات والتجمعات والمظاهرات التي عجلت بهروب "بن علي" كما ساند بشكل كبير عمليات احتلال ساحة القصبة التي كان لها دور في جانفي و فيفري 2011 في إسقاط أولى الحكومتين الانتقاليتين. [1]

ثانيا: مصر.

إنه من الخطأ دائما التعميم لما نتحدث عن العالم العربي وبالتالي تجاهل تنوع الشروط الموضوعية التي تميز كل قطر من أقطار هذه المنطقة، وما من شك في أن مصر تتبوأ مكانة هامة في هذا الفضاء الجيوسياسي. فمصر كانت الدولة الأولى خارج مجال دول مركز الرأسمالية العالمية التي حاولت النهوض والتطور، كان ذلك قبل وقت طويل من اليابان والصين.

فمنذ بداية القرن التاسع عشر سعى محمد علي إلى إرساء مشروع نهضة لمصر ولجيرانها الأقربين في المشرق، وقد شغلت هذه التجربة القوية ثلثي القرن التاسع عشر ولم تفقد عنفوانها إلا في فترة متأخرة في النصف الثاني من حكم الخديوي إسماعيل في سبعينيات القرن التاسع عشر.

[1] Hèla Yousfi , "Ce syndicat qui incarne l'opposition" , **Le monde Diplomatique** , No .704 ,(November 2012) , p. 17.

بعد هزيمتها أمام بريطانيا خضعت مصر للوصاية لمدة أربعين سنة بين 1880/1920حيث تم إعادة تشكيل بنياتها لتتواءم والنموذج الرأسمالي/الإمبريالي لتلك المرحلة. الانحدار الذي خلفته هذه الوصاية لم يقتصر على النظام الإنتاجي للبلد فحسب بل تعداه ليمس بنياته السياسية والاجتماعية، كما ساهم ذلك بشكل ممنهج في تكريس مفاهيم عقدية وثقافية محافظة ورجعية تساعد في الحفاظ على البلد في وضعية التبعية. رفضت مصر بشعبها ونخبها هذا التحالف الاستعماري والرجعي وانخرطت منذ بداية القرن العشرين في حركة مناهضة للاستعمار والرجعية مع.

وركزت بدايات حركات التحرر من هذا الواقع السياسي والاجتماعي في بداية القرن العشرين مع وضع دستور الوفد في 1919 على التحديث السياسي من خلال تبني شكل من الديمقراطية البرجوازية وعلى السعي نحو الاستقلال. وقد وظفت كل جهود القوة البريطانية مع الدعم الحثيث للكتلة الرجعية المشكلة من الملكية والملاك الكبار وأثرياء الفلاحين لعرقلة الإنجازات الديمقراطية لمصر الوفدية.

لقد شهت نهاية الحرب العالمية الثانية صراعا جديدا بين القوى الرجعية المدعومة من طرف بريطانيا والقوى الوطنية ممثلة في الفلاحين والعمال. وعرف هذا الصراع المرير في الخمسينيات منعرجا حاسما مع حركة الضباط الأحرار ابتداء من 1952 والتي توجت في 1954 بالثورة التي أطاحت بالنظام الملكي وصعود جمال عبد الناصر إلى المشهد السياسي في مصر. ومنذ النكبة 1967 وإلى غاية 2011 دخلت مصر في مرحلة التبعية الكاملة للإستراتيجية الأمريكية ولم تعد فاعلا نشطا إقليميا ودوليا.[1]

وفي سياق ما يسمى الربيع العربي كانت مصر أولى المناطق التي انتقلت إليها عدوى الاحتجاجات التونسية، فبعد النداء بالتظاهر الذي أطلقته بعض الحركات المعارضة للنظام وعلى رأسها حركة 6 أفريل في 25 جانفي 2011 شهدت الساحات المصرية احتجاجات عارمة ما لبث أن اتسعت يوما بعد يوم. وبعد ثمانية أيام فقط من هذا النداء اجتاح حوالي مليون متظاهر ساحة التحرير والأزقة المجاورة له في قلب القاهرة.[2]

لكن رغم ذلك لا يمكن الحديث عن تأثر مباشر بالأحداث في تونس من طرف المصريين، فطبيعة الحالة المصرية تختلف باختلاف النظام السياسي وبيئته الإستراتيجية وعلاقاته الدولية وتطلعات وطموحات شعبه. في الواقع المظاهرات في مصر سبقت نظيرتها في تونس بشهور، فوسائل الإعلام العالمية لم تسلط عليها الضوء لأنها لم تكن تتوقع أنها سوف تفضي إلى أي شيء. فأحداث تونس هي من جعلت الاهتمام ينصب على هذه المنطقة من طرف وسائل الإعلام العالمية. ففي تونس كانت الانتفاضة ضد حكومة وإدارة فاسدة أثقلت بالتدريج كاهل

[1] Samir Amin, "Le printemps Arabe ? L'Égypt"**, Journal des anthropologues** n° 128-129,(2012), pp. 278-281.
[2] Ahmed Bensaada, op. cit. p 83.

المجتمع برمته، حارمة كل طبقات المجتمع من بصيص الأمل، في حين لم تكن الانتفاضة في مصر موجهة ضد هذا النمط من الاستغلال، إنما كانت ضد إدارة وحكومة تمادت في الانشغال بخدمة مصالح خارجية لدرجت جعلتها تفقد القدرة على الاستجابة للحاجات الأساسية لشعبها. في الواقع، شهدت الساحة المصرية في السنوات الأخيرة العديد من الاحتجاجات سواء ضد التعاون مع الصهيونية أو بسبب الأوضاع المعيشية. هذان الموضوعان وثيقا الصلة، فالمتظاهرون يستحضرون في حركتهم خليطا من القضايا على غرار اتفاقيات "كامب ديفيد" وحصار غزة ومياه نهر النيل وتقسيم السودان وأزمة السكن والبطالة والظلم والفقر. [1]

وما يمكن ملاحظته على هذه المظاهرات العارمة هو التنظيم المحكم والمريب في نفس الوقت، ما يشي بأنها لم تكن بتلك العفوية التي روج لها، في هذا الصدد وصفت مراسلة قناة BBC البريطانية "ليز دوسيت" المشهد بأنه فائق التنظيم حيث هناك طوابير خاصة بالنساء وأخرى بالرجال، وحواجز عسكرية، ونقاط المراقبة يديرها شباب وتجرى عمليات التفتيش بشكل غير مختلط بين النساء والرجال، هذا وتضيف المراسلة أن البعض من المتظاهرين كانوا يكتبون شعارات على لافتات ورقية ومنشغلين بالغناء وأخذ الصور.

وكانت عملية تحديث عرض صور المظاهرات على الموقع FLick تجري بانتظام، ولما نعلم أن خدمة الانترنيت والهاتف النقال في مصر كانت قد قطعت مع تسارع الأحداث فهذا يؤكد أن هناك من كان يزود الناشطين المصريين على المواقع الالكترونية بأجهزة متطورة تساعدهم على هذا، فقد قامت مؤسسة French data Network وهي منظمة غير ربحية بتزويد المناوئين للنظام بخط هاتف تناظري، كما قامت حركة Telecomixوهي مجموعة سويدية من المناضلين في الميدان الافتراضي بنفس الخطوة، وذهبت أبعد من ذلك لما طورت وسيلة تسمح للناس بمواصلة الاتصال خارج البلد وذلك من خلال أجهزة راديو لاسلكية.

وشهد اليوم التاسع انزلاقا في الأحداث، حيث قامت جماعة من الخيالة والجمالة من أنصار الرئيس مبارك باجتياح ساحة التحرير ومهاجمة المتظاهرين وقد أسفر هذا الحادث عن إصابة العديد من المتظاهرين بجروح أين تم نقلهم إلى مسجد قريب من ميدان التحرير، وقد استغلت وسائل إعلام غربية وعربية هذه الحادثة في الدعاية لتأجيج الرأي العام، فمن على قناة France 24 اتهم الناشط البارز على صفحات التواصل الاجتماعي المصري رامي رؤوف أتباع النظام بالضلوع في هذه الواقعة. [2]

---

[1] Thierry Meyssan, "L'Égypte au bord du sang", Réseau Voltaire, dans : http://www.voltairenet.org/article168311.html (04/07/2018).

[2] Bensaada, op. cit,pp. 83ـ84.

وتبرز في هذه الأحداث كذلك شخصية عمر عفيفي سليمان، إذ تشير بعض التقرير الإعلامية أنه كان يدير المحتجين في القاهرة من الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى بعد خطوات من مدينة واشنطن كان يتابع الأحداث ويوجه الناشطين من خلال تجهيزات معلوماتية كان قد زود بها حيث كان يتواصل مع هؤلاء من خلال شبكات التواصل الاجتماعي غلى غرار Skype و Facebook وTWitter ومن خلال الهواتف النقالة، فقد كان يقود الناشطين المصريين ويعطيهم تعليمات حول كيفية التعامل وفق قواعد اللاعنف وذلك دون أن يتعرض لمضايقات من طرف الشرطة الأمريكية، الجدير بالذكر أن عفيفي هذا كانت له علاقة بمنظمة NED في 2008 و2009 فقد اعترف في إحدى اللقاءات الصحفية بتلقيه الدعم المالي من هذه المنظمة مؤكدا أن هذا الدعم الذي بلغ 200 إلى 2500 شهريا لم يكن كافيا.

وقد أنشأ عفيفي منظمة باسم "حقوق الناس" كانت مهمتها التمكين في مصر والمنطقة العربية بشكل عام لمفهوم حق (الشارع) ورفع وعي المصريين بحقوقهم المشروعة، وقد عد موقع القناة الأمريكية CNN هذه المنظمة كواحدة من المنظمات التي تشكل تحالف المنظمات الأمريكية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتلقت هذه المنظمة مساعدات مالية من منظمة NED إبان سنوات 2009 210 و2011.[1]

المقاربة التي تنطلق من أن ما حدث في مصر وبالتالي ما حدث في سائر بلدان ما يسمى الربيع العربي إنما هو فصل من فصول الثورات الملونة التي تقف وراءها الدوائر الأمريكية تجد لها في الحالة المصرية شواهد أخري، في الواقع كما ذكر في هذا الفصل فإن العديد من الفواعل غير الرسمية من منظمات وجمعيات وحتى شخصيات عامة تحوم حولها الشكوك حول دور لها مرتبط بأجندات أمريكية، فحركة كفاية مثلا تثير مثل هكذا شكوك، فهي حركة معارضة أنشئت في 2004 من طرف شخصيات من مختلف الحساسيات، من بين أبرز ما تنادي به هو رحيل نظام الرئيس حسني مبارك ومعارضة توريث السلطة لنجل الرئيس جمال مبارك وشجب ثقافة الفساد لدى السلطة، وما يشد الانتباه والريبة هو في البداية اسم الحركة (كفاية) فهو نفس اسم حركة المعارضة الجورجية Kmara المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن كلتا الكلمتين تعنيان نفس المعنى في كل لغة من اللغتين، طبعا هذا التطابق في التسمية يسمح بالاستنتاج أن كلتا الحركتين لهما نفس الرؤية السياسية، إن لم يكن تعاون واضح ومباشر بين الحركتين أو مع مركز تكوين الناشطين السيبريين عبر العالم CANVAS الذي قام بتكوين مناضلي حركة Kmara ، فهذا التقليد في الأساليب المفضلة لدى بعض الناشطين في الثورات الملونة لم يقتصر

1 Ibid, p. .85,

على حركة كفاية فقط بل هناك ناشطين مصريين آخرين استلهموا من هذه الأساليب، ففي مقال مفصل له حول حركات المعارضة المصرية والتي من بينها حركة كفاية لاحظ شريف محمد أن الناشطين المصريين قلدوا الأوكرانيين إبان المظاهرات من خلال إعطاء الورود لعناصر القوات الأمنية.

وفي 2008 نشرت المؤسسة البحثية الأمريكية RAND دراسة وافية وشاملة عن حركة كفاية بطلب من المكتب الأمني لدى وزارة الدفاع الأمريكية OSD، وحسب ما جاء في هذه الوثيقة فإن الدراسة أنجزها المعهد الوطني للأبحاث حول الدفاع RAND وهو مركز بحث وتنمية ممول من طرف رؤوس أموال فدرالية وبرعاية المكتب الأمني لدى وزارة الدفاع OSD وقيادة الأركان المشتركة للقوات المسلحة والقيادة المشتركة للقوات البرية ووزارة البحرية والقوات البحرية ووكالات الدفاع ووحدات الاستخبارات العسكرية، هذا ما يعزز الاعتقاد أن هناك غرض سياسي لتفسير أن كل هذه الأطراف تنشغل بمجموعة أهميتها في الواقع ليست بهذا الحجم. [1]

فليس من الغريب الاستنتاج أولا من مثل هكذا تقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في دمقرطة كبيرة في العالم العربي خصوصا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 تهدف إلى التقليل من العنف السياسي و الإرهاب، وهذا ما ينسجم مع تصريح الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب له في 2003 أمام الصندوق الوطني للديمقراطية NED لما أكد أن منطقة الشرق الأوسط ما دامت بقيت فضاء لا تزدهر فيه الحرية سوف تبقى منطقة ركود وضغينة وعنف قابل للانتشار، فالولايات المتحدة تستعمل طرق مختلفة لتحقيق ما تراه دمقرطة حتى التدخل العسكري الذي رغم أن له أغراض أخرى إلا أن هدفه النهائي هو تنصيب حكومة ديمقراطية أو بالأحرى حكومة تنسجم مع المصالح الأمريكية، لكن الحركات الإصلاحية المحلية هي المؤهلة أكثر بالنسبة للساسة الأمريكيين لتطوير دمقرطة في بلدانها. من هنا يمكن أن نفهم دوافع مثل هكذا دراسة التي تهتم بكل وضوح بعملية دمقرطة على الطريقة الأمريكية للعالم العربي باستبدال تدخل عسكري محتمل بمساعدات لحركات إصلاحية محلية.

وبالنظر للسمعة غير الجيدة حاليا للولايات المتحدة الأمريكية في الأوساط الشعبية في الوطن العربي فإن دعم الإصلاحات سوف يكون أفضل بواسطة منظمات غير حكومية، فالحكومة الأمريكية تشجع من بعيد هذه المنظمات على تقديم التكوين للإصلاحيين وكذا تقديم نصائح حول إنشاء تحالفات. فالمعاهد الأمريكية وحتى المنظمات غير الحكومية التي لها شراكة مع أحزاب على غرار المعهد الجمهوري الدولي IRI والمعهد الوطني الديمقراطي من أجل القضايا الدولية NDI يمكنها أن تقدم للإصلاحيين الخبرات اللازمة.

[1] Ibid,p.86.

في الواقع يمكن القول أن دراسة RAND هي جزء من سياسة أمريكية لنشر الديمقراطية في البلدان العربية تستند على التكوين ودعم وهيكلة الناشطين في هذه البلدان، بالإضافة إلى تمويل المنظمات المحلية التي يفترض أنها تستطيع تجميع العدد الأكبر من المتعاطفين ولتعبئتهم أثناء الاحتجاجات المناهضة لأنظمة الحكم في هذه البلدان. بالنسبة لحركة كفاية هناك بعض الملاحظين من يرى أنها تلقى الدعم من طرف منظمة أمريكية تدعى المركز الدولي للنزاع اللاعنفي ICNC ، وهو مركز يعمل بالتعاون مع Freedom House و CANVAS، جدير بالذكر أن المركز الدولي للنزاع اللاعنفي أسس من طرف "بيتر أكرمان" Peter Ackerman الرئيس التنفيذي السابق لمؤسسة Freedom House، ما يزيد الشكوك أيضا حول ارتباط حركة كفاية بمشاريع الثورات الملونة هو إلمام بعض مناضليها بمبادئ المقاومة اللاعنفية، فقد زار البعض منهم الفيلسوف "شارب" صاحب نظرية الثورات اللاعنفية و معهد ألبارت أنشتاين في 2006.[1]

في الواقع قد تكون التحولات الاجتماعية في مصر وفساد نظام الحكم إحدى الأسباب وراء الانتفاضات الشعبية التي عرفتها البلاد منذ بداية 2011، في سياق ما يعرف في الأدبيات الغربية بالربيع العربي، لكن من جهة أخرى لا يمكن إغفال البعد الخارجي في تأجيج الوضع أو على الأقل استغلال الأحداث وتوجيهها في اتجاه يخدم مصالح القوى العالمية في إطار ما يسمى الثورات الملونة، وفي إطار إعادة رسم النظام الإقليمي أو ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد.

ثالثا: ليبيا.

كما حدث في سائر البلدان العربية التي شهدت أحداث ما يسمى "الربيع العربي" عرفت الساحة الليبية نداءات للتظاهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كان على رأسها موقعي Facbook و Twitter ، ففي يوم 17 فيفري 2011 أعلن ما سمي (يوم الغضب) حيث وصل عدد المسجلين في موقع Facbook حوالي 10000مسجل.

لم تبدأ الاحتجاجات في العاصمة الليبية طرابلس بل كانت شرارتها الأولى في "بن غازي" المدينة الثانية في البلد والتي تبعد عن العاصمة بحوالي 1000 كلم في الشمال الشرقي باتجاه الحدود المصرية. وقد خرج الشباب في مظاهرات يحملون لافتات كتب عليها العديد من الشعارات كما أذاعت العديد من وسائل الإعلام بعض الفيديوهات وحتى شعار حركة OTPOR الصربية الذي هو عبارة عن قبضة يد استعمل في الشبكات

[1] Ibid, pp. 88-91.

الاجتماعية حيث ظهر تتوسطه كلمة (ليبيا حرة) Free Libya لكن الأحداث سرعان ما خرجت عن التوجه السلمي وأخذت منحى أكثر فأكثر عنفا.

في الواقع شكلت الحالة الليبية نموذجا خاصا يختلف عن باقي الحالات في ما سمي " الربيع العربي" ، فالشباب سرعان ما أخلوا الساحات لصالح مجموعات مسلحة فحسب وجهة نظر"شارب" منظر الثورات غير العنيفة فإن الحراك الليبي على خلاف الحالة المصرية افتقد الانضباط والتخطيط، وهكذا سرعان ما تحولت الانتفاضة الشعبية إلى حرب أهلية حيث التف المتمردون حول علم قديم جديد فهو ذاك الذي كان يمثل الدولة في عهد الملك إدريس السنوسي المطاح به من قبل معمر القذافي في 1969. الغريب هو توفر أعداد كبيرة من هذه الأعلام المصنعة وهو الأمر غير المتاح بسهولة مما يطرح التساؤل حول عفوية هذه الحركة ، فالأمر يبدو أنه كان مخططا سلفا كما تجدر الإشارة إلى أن مثل هكذا عملية تغيير للعلم الوطني لم تقتصر على حالة واحدة فيما يسمى"الربيع العربي" ، في فنزويلا كذلك الناشطون على الإنترنيت المعارضون للرئيس الراحل "شفيز" والذين كما يبدو ترعاهم نفس الجهات التي ترعى حركات "الربيع العربي" كانوا يحتفلون بعلم موشح بسبع نجوم وهو ذاك الذي يرمز إلى الجمهورية الرابعة التي كانت قبل عهد "شفيز".[1]

هذا الإخفاق النسبي في مقاربة التغيير غير العنيف للأنظمة التسلطية لا يمكنه أن يخلي الساحة الأمريكية من تورط في سيناريوهات التغيير في المنطقة، فعلى العكس من ذلك، فالعديد من التشكيلات التي ظهرت على الساحة الليبية ضمت بعضها فواعل مقربة من أمريكا، في البداية كانت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي تأسست في 1981 التي يترأسها محمد يوسف المقريف السفير الليبي السابق في الهند منذ 1978 والذي ترك منصبه في 1980 ثم التحق بالمغرب وبعد ذلك مصر فالولايات المتحدة الأمريكية وفي أوكرانيا بالتحديد أين أسس حزبه الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا الذي ترأسه لعشريتين ، وقد كان مقر هذا الحزب في السودان في عهد حكم العقيد جعفر النميري (1985/1977) هذا الأخير الذي كان معروفا بعلاقته بوكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، وقد انخرطت هذه الجبهة في العمل المسلح ضد نظام القذافي حيث قامت بالعديد من المحاولات الانقلابية إلى غاية سقوط نظام النميري في 1985. وحسب بعض المراجع فإن الجبهة تم تأسيسها ودعمها من طرف وكالة الاستخبارات الأمريكية، فهذه الحركة السياسة عقدت أحدث مؤتمر لها في الولايات المتحدة الأمريكية في 2007. فبعد أكثر من ثلاثين سنة من المنفى في الولايات المتحدة وفي "أتلانتا" بالتحديد عاد "المقريف" إلى ليبيا بعد

[1] Ibid,.59.

اغتيال القذافي. وفي أولى انتخابات تشهدها ليبيا الجديدة تم انتخابه رئيسا للمؤتمر الوطني العام متفوقا على "علي زيدان" . عمليا تبوأ مهام رئيس الدولة ابتداء من التاسع من شهر أوت 2012 إلى غاية أن استقال من منصبه في الثامن والعشرين من شهر ماي 2013 ، هذه الاستقالة المرغمة جاءت تطبيقا لقانون العزل السياسي الذي تم اعتماده في بداية شهر ماي 2013 ، ينصص هذا القانون على التنقية التامة للسلطة من كل العناصر التي تعاونت في يوم ما مع نظام القذافي .[1]

هذا فيما كان "علي زيدان" الرفيق السياسي لـ "المقريف" حيث اشتغل في الدبلوماسية تحت قيادة هذا الأخير في سفارة الهند وحذا حذوه في الانشقاق عن نظام القذافي واختار هو الآخر المنفى ومن ثم اشترك مع "المقريف" في تأسيس الجبهة، لكن على العكس من زميله اختار "على زيدان" المنفى في كل من ألمانيا وسويسرا وفي فيفري من عام 2011 يعود إلى واجهة الساحة الثورية الليبية من زاوية الرابطة الليبية لحقوق الإنسان غير المعروفة، حيث كان الناطق الرسمي باسمها، وهو الذي أعلن منذ بداية عام 2011 أن الرد العنيف للنظام على الاحتجاجات خلف 6000 قتيل منها 3000 في طرابلس وحدها فيما كان عدد القتلى حسبه في "بن غازي" 3000 و1000 قتيل توزعوا على باقي المدن ، مؤكدا أن الخسائر يمكنها أن تكن أكثر لكن هذا الرقم المبالغ فيه لم يكن إلا محض كذب ، فالعدد الفعلي للقتلى لم يتجاوز الثلاث مائة قتيل حسب تقارير العديد من المنظمات الدولية . في 21 من شهر فيفري قامت الرابطة الليبية لحقوق الإنسان بانجاز فيلم وثائقي تحت عنوان "نداء عاجل لوقف الفظائع في ليبيا" شجبت فيه الأعمال الوحشية للنظام وتطالب بتدخل أجنبي سريع في ليبيا ، وهذا النداء الموجه إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ومنظمة الأمم المتحدة استطاع أن يحشد حوالي 85 موقعا من بينهم "كارل غيرشمان" Carl Gershman رئيس منظمة "الصندوق الوطني للديمقراطية" NED.

وبحسب مراجع إعلامية يكون "علي زيدان " قد لعب دورا كبيرا إلى جانب "محمود جبريل" في الترويج لـ " المجلس الوطني الانتقالي" الذراع السياسي للمتمردين لدى العواصم الغربية وبالخصوص " باريس"، فزيدان الذي تم تعينه ممثلا للمجلس الانتقالي في فرنسا وأوربا ساهم في المجهود الدبلوماسي للمتمردين من أجل إقناع المجتمع الدولي بتدخل عسكري لإنقاذ المدنيين ، وقد استطاع "برنارد هنري ليفي" المناصر للمتمردين الليبيين إقناع الرئيس الفرنسي في حينه "ساركوزي" لاستقبال عناصر من المجلس الانتقالي و في 10 مارس 2011 كان قصر الإليزيه على موعد لاستقبال كل من "علي زيدان " و " محمود جبريل" و" علي عيساوي " برفقة "برنارد هنري ليفي" .

[1] Ibid,p.60.

في 23 مارس 2011 شد " علي زيدان " الرحال برفقة "برنارد هنري ليفي" من جديد إلى باريس حيث حرص على بعث رسائل طمأنة بخصوص البترول مؤكدا أن العقود المبرمة في هذا الشأن سوف تحترم وأضاف أن النظام القادم سوف يأخذ بعين الاعتبار الدول التي ساعدت "الثورة" . "زيدان" كان أول رئيس وزراء في ليبيا بين نوفمبر 2011 إلى غاية مارس 2014 . [1]

رابعا : سوريا.

على الرغم من أن المشهد تحول إلى حرب أهلية طاحنة إلا أن كل شيء بدأ في سوريا على غرار ما حدث في دول ما يسمى الربيع العربي بنداءات للتظاهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى الخصوص من خلال الفيسبوك، فمنذ بداية فيفيري 2011 تم الإعلان عن حركة للاحتجاج باسم "يوم الغضب" لكن لم يعقب ذلك أي شيء، إذ المظاهرات الأولى لم تنطلق إلا في منتصف شهر مارس 2011 متبعة نفس أسلوب العمل للكفاح الإستراتيجي غير العنيف الذي نظر له "شارب" .

وقد سلط الضوء الفيلم الوثائقي الذي أعده الصحافي البريطاني "روراید آرو" Ruaridh Arrow على أحد الناشطين السيبريين السوريين وهو المدعو "أسامة منجد" عضو المجلس الوطني السوري المعارض، حيث يظهر هذا التحقيق ارتباطات هذا الشخص بجهات أمريكية ضليعة في الأزمة السورية.

وقد وثقت هذه المادة الإعلامية العلاقة الوطيدة بين هذا المعارض السوري و "شارب" ، إذ زاره في بوسطن" في مقر معهد ألبرت أنشتاين AEI المنظمة التي يرأسها هذا الفيلسوف الأمريكي، وتبين كذلك أن هذا الناشط السوري على علاقة قديمة بهذه المنظمة التي تروج للتمرد بوسائل غير عنيفة، في الواقع كان هذا في وقت كان القليل من يعتقد بأن مثل هكذا حركة قد تحدث في بلد معروف بالاستقرار مثل سوريا.

بعد تحليلها لبيانات "ويكليكس أكدت مجلة Washington Post أن الولايات المتحدة الأمريكية مولت سرا المعارضة السورية منذ 2006، فقد تلقى الناشطون السيبيريون السوريون المهاجرون المنضوون في جماعة تحمل اسم " الحركة من أجل العدالة و التنمية" دعما بقيمة 6 ملايين دولار من أجل تمويل قناة تليفزيونية إلى جانب أنشطة مختلفة ضد الحكومة داخل سوريا، هذا التمويل الذي بدأ منذ عهد الرئيس الأمريكي "بوش" استمر إلى غاية الرئيس الأمريكي "أوباما" على الأقل إلى منصف سبتمبر 2010 .

[1] Ibid, p.165.

من جهة أخرى أظهرت برقية لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في دمشق أن مبلغا بقيمة 12 مليون دولار تم دفعه بين 20015 و2010 إلى الجناح السوري لبرنامج لوزارة الخارجية الأمريكية يسمى "مبادرة الشراكة من أجل الشرق الأوسط" ، هذه المنظمة تم إنشاؤها في 2002 من طرف "كولين باول" Colin Powell الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في إدارة الرئيس "يوش" من أجل رسم تصور بعيد المدى للإصلاح.

على غرار تقرير Washington Post أكدت العديد من القنوات الدبلوماسية الأمريكية من السفارة الأمريكية في دمشق أن السوريين المقيمين في المنفى يتلقون المال من وزارة الخارجية الأمريكية من خلال برنامج يسمى مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI ، وحسب هذه القنوات سلمت وزارة الخارجية الأمريكية المال لهؤلاء عن طريق ما يسمى المجلس من أجل الديمقراطية و هو عبارة عن جماعة ذات أهداف غير ربحية متمركزة في لوس أنجلس.

لقد تميزت الحملة الإعلامية الصاخبة التي رافقت الربيع العربي بنشر العديد من الأفلام المسجلة ذات الجودة الرديئة حول الاحتجاجات المضادة للحكومات، فبعيدا عن المعايير التلفزية لم تتوان وسائل الإعلام المهيمنة في العالم في بث أطنان من الصور دون التأكد من مصدرها ولا من مصداقيتها وبسرعة و سهولة محيرة. هذا ما يثير الشكوك حول تنسيق عملي ومساندة بين هؤلاء الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي في الميدان و كبرى المجموعات الإعلامية.[1]

في الحالة السورية تؤكد اعترافات المعارض "المنجد" التي سبق ذكرها أن مساعديه في داخل البلد نصبوا خفية كاميرات في جميع أنحاء سوريا، فدون ذكر لمصدرها أو مصدر تمويلها أكد المنجد أن هذه الكاميرات جهزت بتقنيات بث فضائي حيث تم ربطها بقناة الجزيرة القطرية، التي كانت تبث مباشرة هذه الأفلام التي تصلها من خلال هذه المجموعات من الناشطين في داخل سوريا وذلك دون التثبت من مصداقيتها، هذه الأفلام لم تقتصر على قناة الجزيرة فقط بل تم بثها من طرف العديد من القنوات التي ترتبط بأجندات القوى الغربية على غرار ABC و CNN و France 24 وBBC وSky .

وكانت قناة BBC وحدها التي اعترفت في تقرير لها في 2012 بأن تغطيتها لأحداث ما يسمى الربيع العربي كانت وجهة نظر واحدة، فقد أعرب "إدوارد مورتيمار" Edward Mortimer الذي أشرف على هذا التحقيق وهو مدير اتصالات سابق في الأمم المتحدة عن قلقه من نقص التغطية الإعلامية في مصر بعد سقوط "

[1] Ibid,pp.48-50.

حسني مبارك" ، وكذا نقص التغطية في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من طرف المتمردين في ليبيا. أما في تأثير الأحداث على البحرين فهو يشير إلى غياب السياق في التغطية ثم فيما بعد التغطية المتقطعة للأحداث هناك، وقد أكد فيما يخص سوريا على غياب السياق في التغطية التلفزية للبلاد على غرار تشكيلة المعارضة و تأثير الأحداث على الاستقرار و الأقليات في المنطقة، وفي الأخير خلص التقرير إلى أنه يتوجب الاحتراز من الأفلام المسجلة التي توثق الأحداث من طرف الناشطين على الميدان. [1]

ومن أجل استجلاء الحقيقة عن ما يحدث في سوريا أنشأت الجامعة العربية بعثة لتقصي الحقائق مشكلة من أشخاص معينين من طرف البلدان الأعضاء في الجامعة ،باستثناء لبنان، هذا التنوع في الخبراء من شأنه أن يضمن عدم التلاعب بالتحقيق، فعددهم البالغ أكثر من 160 شخصا ومدة المهمة المقدرة بشهر تسمح برسم صورة عن الأوضاع أوسع عن تلك التي كانت متوفرة من قبل . لا يمكن قبل هذا لأي طرف ثالث أن يدعي أنه أجرى مثل هذا التحقيق الواسع و الدقيق، و بالتالي لا يمكنه أن يدعي أنه على دراية أفضل بالوضع في سوريا.

وقد صادقت اللجنة الوزارية التابعة للجامعة العربية المكلفة بمتابعة خطة الحل العربي في سوريا و المكونة من خمس دول من بين 22 وهي الجزائر و مصر وعمان و السودان وقطر على تقرير البعثة بأربعة أصوات مقابل صوت واحد وهو صوت قطر، كما قررت من جهة أخرى تمديد عمل البعثة لشهر آخر.

وقد أكد التقرير طرح الحكومة السورية و مفندا طرح الدول الغربية وحلفائها في دول الخليج، على الأقل وثق هذا التقرير أنه لم يكن هناك قمع دموي من طرف الحكومة للمظاهرات السلمية، وأن كل الالتزامات التي قطعتها دمشق تحترم بدقة، كما وثق التقرير الحدث الأهم في الأحداث السورية وهو أن هناك مجموعات مسلحة تعبث باستقرار البلد، وأنها مسؤولة عن قتل المئات من المدنيين و الآلاف من عناصر الجيش العربي السوري، إضافة إلى مسؤوليتها عن العديد من الأعمال الإرهابية والتخريب .

لهذا حاولت قطر أن تعمل ما بوسعها لمنع نشر هذا التقرير الذي يتناقض بشكل كبير مع ما كانت هي ومن معها من الدول الغربية و بعض دول الخليج تروج له حول الأحداث في سوريا، وباعتبار أن قطر كانت تترأس الجامعة العربية في تلك الفترة فقد قررت رئاسة الجامعة عدم نشر تقرير البعثة ولا ترجمته ولا حتى وضعه على موقع الجامعة في الانترنيت . هذه البعثة تم إلغاؤها في بداية عام 2012 .[2]

---

[1] Ibid,. 156.

[2] "La présidence de la Ligue arabe cherche à étouffé le rapporte des experts" http://www.voltairenet.org/article172509.html

في سبتمبر 2013 دعت الجامعة العربية في اجتماع لوزراء الخارجية في القاهرة إلى تدخل عسكري خارجي في سوريا، فقد جاء في هذا الاجتماع أنه على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل المسؤولية طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من أجل اتخاذ تدابير الردع اللازمة، كما دعا وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية في ذات الاجتماع إلى تقديم مسؤولي الحكومة السورية إلى العدالة الدولية في إطار قضايا جرائم الحرب.

وقد خلق هذا الموقف لغطا كبيرا وانقساما داخل أروقة الجامعة العربية، ففي الوقت الذي أيدت فيه دول الخليج وعلى رأسها السعودية وقطر الممولين الرئيسيين للمعارضة المسلحة بالمال والسلاح التدخل العسكري الخارجي في سوريا إلى جانب الإمارات العربية المتحدة رغم توجسها من توجهات المعارضة السورية ذات الأيديولوجيا الإسلاماوية، نجد في المقابل بعض الدول و على رأسها الجزائر و لبنان و العراق أبدت رفضها لهذا التوجه.[1]

خامسا : الجزائر.

لطالما شكل الأمن الإقليمي هاجسا لصانع القرار الأمني في الجزائر، فالتشابك الجغرافي والتجانس الثقافي، الذي من شأنه أن يشكل تقاربا في الثقافة السياسية، قد يسهل من عملية انتقال عدوى الاحتجاجات والاضطرابات داخل حدود الجزائر. من هنا تأتي المخاوف من أحداث ما يسمى الربيع العربي لدى السلطة في الجزائر. لكن ربيعا عربيا مفترضا لم تمتد فصوله إلى الجزائر، وهذا ما ميزها عن سائر الدول في الإقليم التي من شأنها أن تكون نموذجا يقتفى في الجزائر خاصة الدول المغاربية.

في الواقع كان يخشى في الجزائر أن تستغل أطراف دولية فاعلة هذا الزخم من الاحتجاجات خاصة في الجارة تونس لتعمل على تأجيج الأوضاع في البلاد في إطار إعادة رسم خارطة المنطقة، خصوصا أن هذا الزخم واكبه في الجزائر ترد في الأوضاع المعيشية مع تزامن ذلك مع انخفاض سعر البترول المصدر الأساسي للاقتصاد الجزائري.

فالاحتجاجات التي عرفتها البلاد في جانفي وفيفري 2011 ضد ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، والتي يشم منها رائحة التوظيف السياسي، رغم أنها أدت إلى بعض أعمال الشغب والمظاهرات في مختلف مناطق الجزائر إلا أنها باستثناء إلغاء حالة الطوارئ لم تؤد إلى أي تغيير بنيوي يذكر في النظام السياسي. ورغم أن الجزائر عرفت في هذه الفترة تحركات اجتماعية شبه يومية بحيث سجلت في بعض الإحصائيات أكثر من عشرة ألاف تحرك في سنة 2012 إلا أنها تحركات مدتها قصيرة وشدتها ضعيفة ومحدودة من الناحية الجغرافية، فهي في الواقع يمكن أن تندلع تحت أي ذريعة. وهناك من يعزو هذا الفتور في التجاوب مع أحداث ما يسمى الربيع العربي إلى الصدمة النفسية

1 Delphine Minoui, La ligue arabe "divisée sur une intervention occidentale en Syrie", Le figaro, dans :http://www.lefigaro.fr/international/2013/09/01

التي خلفتها أحداث العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر في التسعينيات، فقد خلقت هذه الأزمة في المجتمع توجسا أمنيا كبيرا، وقد عززت الحرب في ليبيا وتبعاتها مع تعاظم الخلايا الإرهابية في الساحل وشمال مالي هذا التوجس. فالجزائريون كما يرى بعض الملاحظين يفضلون الوضع السياسي الحالي الذي يعبر عن الاستقرار وهذا ما يفسر فوز جبهة التحرير الوطني بالانتخابات التي جرت في هذه الفترة. لكن ليست هذه هي الأسباب الوحيدة لهذا الفتور فالجزائر كما يرى البعض في النهاية بالمقارنة مع بلدان ما يسمى الربيع العربي خاصة منها تونس ومصر تعد بلدا غنيا نسبيا وهو ما يمنح الحكومة هامشا من الرخاء لشراء السلم الاجتماعي.[1]

مهما يكن، فإن الاحتجاجات في الجزائر ضد الحكومة القائمة نظمت من طرف التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية، وهي تنظيم يجمع في صفوفه عدة أحزاب معارضة ومنظمات غير حكومية ونقابات مستقلة. ومن بين الأوائل الذين انضموا لحركة هذه التنسيقية والتي عرفت فيما بعد انقسامات في صفوفها نجد الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ومنظمة المفقودين الجزائريين SOS disparus، وبعض الشخصيات في صورة السيد فضيل بومالة. وتشير التقارير السنوية للصندوق الوطني للديمقراطية الأمريكي NED، عطفا على ما جرى في سائر بلدان ما يسمى الربيع العربي، أن الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تلقت في سنوات 2002 و2004 و2005 و2010 مساعدات أمريكية.

أما فيما يخص النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية فهي ترتبط بعلاقة غير متينة بمنظمة مركز التضامن Solidarity Center وهي إحدى الفروع الأربعة من الصندوق الوطني للديمقراطيةNED، ما تجدر الإشارة له هنا أنه في خضم ما يسمى الربيع الجزائري أعربت مديرة هذا المركز "كاثي فينغولد" للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن قلقها عن عنف قوات الأمن ضد المتظاهرين السلميين في الجزائر، ففي رسالة لها بتاريخ 4 مارس 2011 بعثت بها للرئيس أكدت هذه الأخيرة كذلك عن انشغالها عن إصابة النقابي رشيد معلاوي رئيس النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية بجروح في هذه الأحداث.

أما منظمة المفقودين الجزائريين SOS disparus فهي تعمل بشكل وثيق مع جمعية تجمع عائلات المفقودين الجزائريين CFDA، وهي في الواقع جمعية حقوقية فرنسية مسجلة في باريس، وقد أسست بموجب قانون 1901في سنة 1998 في باريس بغرض مساندة كفاح عائلات المفقودين الجزائريين ومن أجل الاعتراف الدولي

[1]" Pour quoi L'Algérie est restée à l'écart du printemps arabe", **Les Echos. Fr**, dans : https://www.lesechos.fr/19/12/2012/LesEchos/21337-036-ECH -(28/07/2018).

بعمليات اختفاء قسري في الجزائر، وفي 2006 حصلت هذه الجمعية على التنويه الخاص لجائزة حقوق الإنسان للجمهورية الفرنسية، وفي 2008 حصلت على وضعية العضو الملاحظ في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. في الواقع تعتبر جمعية المفقودين الجزائريين SOS disparus التي هي جزء من التنسيقة الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية فرع من الجمعية الحقوقية الفرنسية CFDA، فمنذ 2001 استطاعت جمعية CFDA فتح أول مكتب لها على الأراضي الجزائرية تحت اسم SOS disparu(e)s الذي عمل على هيكلة أمهات المفقودين ومنح الضحايا مساعدة في خطواتهم الإدارية والقانونية إضافة إلى مساعدة سيكولوجية ومن ذلك الوقت تم فتح مكتب لجمعية SOS disparu(e) في وهران ثم تتالت فروعها في مختلف ربوع البلاد والملاحظ هنا أن هذه الجمعية الفرنسية لها علاقات جد متقدمة مع الصندوق الوطني للديمقراطية NED فمن بين جميع المنظمات العاملة في الشأن الجزائري كانت هذه الجمعية الأكثر استفادة من الدعم المقدم من طرف هذا الصندوق كما يبينه الجدول التالي:[1]

السنوات	المبلغ بالدولار
2005	40000
2006	43500
2007	46200
2008	—
2009	38200
2010	40000
2011	40000

جدول (1) جدول مساعدات NED المقدمة تجمع عائلات المفقودين الجزائريين[2]

المبحث الثاني : التداعيات السياسية والأمنية للانتفاضات العربية.

من الإفرازات التي عصفت بالمنطقة العربية إثر الحراك الذي بات يعرف في أدبيات الدوائر الغربية بالربيع العربي منذ أواخر 2010 هو التدهور الخطير في البيئة الأمنية العربية، فقد انتشرت النزاعات المسلحة على نطاق

[1] Ahmed Bensaada, Op,Cit,pp, 140-146.

[2] المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاستعانة بمعطيات مستقاة من كتاب، Ahmed Bensaada , **Arabesques ; Enquête sur le rôle des Etats-Unis dans les révolte arabes** ,(Algérie : ANEP Edition , 2016)

واسع في عموم الساحة العربية وظهرت المجموعات المسلحة التي استولت تدريجيا على مساحات كبيرة من أقطار عربية. على المستوى السياسي شهدت بعض الدول العربية تغييرات جذرية تمثلت في سقوط أنظمة سياسية واعتلاء كيانات سياسية أخرى سدة الحكم كانت في الأمس القريب في صفوف المعارضة .

من جهة أخرى أدت النزاعات الداخلية التي اتسمت في بعض الأحيان بالتوجهات الطائفية والقبلية إلى بروز الدول الفاشلة التي تسببت في أزمة أمنية إقليمية وفي تزايد ظاهرة تدفق المجموعات الجهادية وتدفق السلاح وهو ما خلق تحد على صانع القرار الأمني في الجزائر باعتبارها جزءا من المنظومة الإقليمية التي تأزمت سياسيا وأمنيا.

المطلب الأول: التداعيات السياسية : صعود الإسلاميين و تفكك وبروز الدولة الفاشلة.

لقد أدت الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية بشكل عام والمنطقة المغاربية بشكل خاص منذ نهاية 2010 إلى تحولات سياسية عميقة، فلقد ساهمت إلى حد كبير في تفكيك المنظومة العربية المابعد استعمارية وهي إلى غاية 2016 في طور إعادة البناء والتشكل في إطار نظام دولي غير محسوم المعالم.

فالأحداث في ليبيا أدت إلى سقوط الدولة المركزية وبرز هكذا خطر الدولة الفاشلة وتداعياتها المتمثلة أساسا في تدفق السلاح والمقاتلين عبر الحدود الشاسعة بين الجزائر وجيرانها في الشرق والجنوب. كما عرفت دول ما يعرف بالربيع العربي تحولات سياسية تمثلت أساسا في صعود الإسلاميين ، سواء في تونس أو مصر أو حتى المغرب الذي كان بمنأى بشكل ما عن العاصفة الهوجاء التي ضربت بعض مناطق العالم العربي.

فرع الأول: صعود الإسلاميين ؛ إستراتيجية المرحلة أم مزالق التوظيف السياسي.

ما من شك في أن أحد أهم الإفرازات التي تمخضت عن الأحداث التي عرفتها المنطقة المغاربية والعربية بشكل عام في الفترة بين نهاية 2010 و2016 هو صعود التيارات الإسلامية وتبوؤها لأدوار سياسية مهمة في الفضاء الجيوسياسي لمنطقة ما يسمى الربيع العربي، طبعا لم تكن هذه الأدوار متساوية في كل بلدان هذا الفضاء باعتبار اختلاف الظروف السياسية والبيئة الاجتماعية.

في الواقع كانت الحركة الإسلامية بشكل عام أحد أهم التيارات النهضوية التي ظهرت في الساحة الإسلامية والعربية منذ بدايات الاستعمار والاندحار السياسي والحضاري للمنظومة الثقافية والمجتمعية للحضارة الإسلامية، فمنذ الحركة الإصلاحية التي قادها جمال الدين الأفغاني ومن ثم تلامذته في العالم الإسلامي على غرار محمد عبده شكل هذا التيار أحد الأرقام الصعبة إلى جانب تيار النهضة القومية العربية في النضال من أجل مواجهة التخلف والاستعمار.

وبشكل عام يمكن تمييز على الأقل في المجال الثقافي السني تيارين أساسين، هما تيار الإخوان المسلمين وتيار الحركة الوهابية، وهما التياران اللذان برزا بشكل كبير في الساحة العربية بشكل عام والساحة المغاربية بشكل خاص كأحد الإفرازات السياسية لما يسمى الربيع العربي.

بالنسبة للتيار السلفي وعلى الخصوص التيار الوهابي فهو يعد أحد أهم تيارات الإسلام السياسي الذي عرف انتشارا واسعا منذ بداية الثمانينيات خارج حدوده الجغرافية التقليدية أي شبه الجزيرة العربية، وقد ساعدته القوة المالية والسياسية للملكة السعودية والبيئة السياسية الدولية المتعلقة أساسا بالحالة الاستعمارية الغربية في هذا الانتشار لدواعي سياسية توظيفية.

فالوهابية جاءت في مرحلة تاريخية مفصلية من تاريخ المنطقة العربية، حيث أن الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على هذا الفضاء الجغرافي دخلها الوهن وبدت آيلة للسقوط والاندحار في الوقت الذي صعد فيها الغرب كقوة عالمية مهيمنة. هذه التحولات في موازين القوى العالمية أثرت في مجمل الحركات الإصلاحية التي ظهرت في العالمين العربي و الإسلامي. فرغم أن المنطقة عرفت ظهور تيارات نهضوية مثلها بعض الأعلام على غرار محمد عبده وعبد الرحمان الكواكبي وجمال الدين الأفغاني إلا أن التيارات السلفية وخاصة الوهابية منها كانت أقوى حضورا وانتشارا بسبب دعم الغرب لها، وبسبب تحالفها مع الدولة السعودية بحيث أن زخم هذه الحركة عرف توهجا كبيرا منذ ظهور النفط في المملكة السعودية.[1]

فبعيدا عن أن تمثل حركة واحدة متجانسة، تتشكل السلفية من عدة اتجاهات متنافرة تسفه الواحدة الأخرى، فلا يمكن اختزالها في تنظيم القاعدة مثلا، بل هي عبارة عن مجموعة مركبة غير متجانسة من المبادئ المتعددة غير المتماثلة لأشخاص منفردين أم مشكلين لمجموعة صغيرة مستقلة، والسلفية التي تعد حركة معقدة ومتطورة تغطي طيفا واسعا من الحساسيات السياسية، يتراوح بين السلفية العلمية التي يرتكز نشاطها على التربية الدينية والوعظ، وهي اجتماعيا محافظة وسياسيا مرنة، والسلفية الجهادية التي تتميز بشكل من أشكال الراديكالية السياسية، وترتبط مباشرة بالمؤسسة الدينية الرسمية للمملكة السعودية وهي جزء من الوهابية.

في المغرب العربي هناك ثلاث اتجاهات تدعي صراحة انتماءها للسلفية. الأول هو السلفية الجهادية، كان هذا الاتجاه في البداية جزءا من العقيدة السياسية للإخوان المسلمين، لكنه قرر النأي بنفسه عنهم ذلك أنه كان يرى أن هذه الجماعة مائعة سياسيا، في الواقع لطالما انخرط الإخوان في الشرعية القانونية ونظموا أنفسهم في أحزاب

[1] مرتضى، مرجع سابق، ص 19.

سياسية وخاضوا الانتخابات. والعنف الذي تمارسه هذه الحركات الجهادية هو على بعدين، بعد عمودي لما يتعلق الأمر بمجابهة الدولة، وأفقي لما يمس أفراد يتهمون بتجاوز القواعد الدينية التي يعمل الجهاديون على فرضها بكل الوسائل. لما يمس العنف الأنظمة (العنف العمودي) فهو يستهدف الاحتجاج على شرعية وعمل الدول العربية التي يعتبرونها خارجة عن مبادئ الدين حيث يتوجب الإطاحة بها لتشكيل دولة إسلامية. أما إذا كان العنف أفقيا فهو يهدف إلى إخضاع الأفراد إلى التعاليم الدينية، ذلك أن الجهاديين كفروا الشعوب ولم يعودوا يعتبرونهم مسلمين، فجامعات على غرار الجماعة السلفية للدعوة والقتال تورطت في قتل المدنيين.

أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه يميل إلى الدعوة والتبليغ، وهو يعارض بشدة السلفية الجهادية ويعتبرها جماعة عدوانية وكافرة، ويرى أنه لا الجهاد ولا العمل المسلح ما يسمح بإنشاء دولة أو مجتمع إسلامي، فالعديد من الذين يتبنون اليوم السلفية العلمية يعارضون انخراط مناضلين إسلاميين في العمل السياسي أو الجهادي، وتستهدف السلفية العلمية من منهج التبليغ بناء حركة اجتماعية تؤدي إلى تنظيم جديد للعالم يسدي الأولوية للإسلام، فالسلفيون العلميون إذن لا يهتمون في البداية بالسياسية إنما ينصب اهتمامهم أساسا بما يرونه تصحيح الاعتقاد وتهذيب السلوك. في المغرب العربي يتجسد هذا الاتجاه من السلفية في الجانب الكبير منه في السلفية الوهابية التي ترتبط بالمؤسسة الدينية الرسمية للمملكة العربية السعودية وبمختلف الجامعات الدينية الموجودة في هذا البلد.

أما الاتجاه الثالث في السلفية فهو اتجاه يركز على النشاط السياسي كوسيلة لغرس في الشعوب الإسلامية حتمية الدولة والمجتمع الإسلاميين، فرغم أنها تنتقد حركة الإخوان المسلمين متهمة إياها بالإفراط في تحديث الإسلام إلا أن هذه السلفية التي تسمى بالسلفية السياسية لا تتوانى في الاغتراف من منهل النشاط السياسي للحركة على غرار المشاركة السياسية وتأسيس الجمعيات والتظاهر. هذا الاتجاه هو في الواقع ثمرة التوليفة الناتجة من القراءة السياسية للإسلام لحركة الإخوان المسلمين والفهم الديني الحرفي للسلفيين العلميين، خاصة السعوديين منهم. وإذا كان هذا الاتجاه غير موجود تقريبا في المملكة المغربية وتونس فإنه في المقابل يتبوأ مكانة لا بأس بها في الجزائر، فالجناح السلفي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي كان يقوده علي بلحاج كان ينتمي لهذا التيار. [1]

فيما يخص تداعيات ما يسمى الربيع العربي فقد انتشرت الحركات الجهادية ذات المرجعية الوهابية على غرار تنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف اختصارا باسم (داعش) إلى جانب جبهة النصرة التي تعد

[1] Samir Amghar, "Le salafisme au Maghreb : menace pour la sécurité ou facteur de stabilité politique", dans : https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2007-3-page-41.htm(10/06/2017)

فرعا من تنظيم القاعدة في الشام، خاصة في سوريا والعراق وليبيا، كما استطاع التيار السلفي غير الجهادي حصد بعض المكاسب الانتخابية خاصة في مصر. [1]

ولقد ارتبط ظهور هذه الجماعات المسلحة المعتمدة على المرجعية الوهابية منذ الحرب الأفغانية بسعي الولايات المتحدة الأمريكية في أوج الحرب الباردة بالاعتماد على حليفتها الإقليمية العربية السعودية التي تستند في شرعيتها على ذات المرجعية الفكرية إلى مجابهة الاتحاد السوفيتي من خلال هذه الجماعات، فلقد عملت الاستخبارات الأمريكية في أفغانستان بمساعدة سعودية على تمويل هذه الجماعات المسلحة وتوجيه نشاطاتها بما يخدم صراع الولايات المتحدة مع الغريم السوفيتي. فالولايات المتحدة الأمريكية التي أوجدت تنظيم القاعدة وفق برنامج استخباراتها لمحاربة الاتحاد السوفيتي وجدت في هذا التنظيم ومرجعيته الفكرية بعد الانسحاب من أفغانستان وتفكك الاتحاد بديلا يعوض العدو الشيوعي بعدو آخر هو الإسلام الراديكالي. [2]

في خضم ما يسمى الربيع العربي برزت إلى الواجهة المنظمات ذات المرجعية الوهابية أو على الأقل التي تدعي انتماءها إلى هذا التيار الفكري، فقد استطاعت أن تحقق مكاسب ميدانية مهمة في كل من سوريا والعراق وليبيا، فإذا كان تنظيم الدولة الإسلامية داعش استطاع في فترة وجيزة السيطرة على مساحات واسعة في سوريا والعراق، مكنته من اكتساب سمعة ساعدت في انتشاره ولو على شكل مبايعات لجماعات صغيرة، كان ارتباطها به فكريا أكثر من كونه ارتباطا تنظيميا، على غرار بعض المجموعات المسلحة في الجزائر وفي المغرب العربي بشكل عام، فإن هذه الجماعات في الأساس كانت تدين بالولاء لتنظيم القاعدة بمختلف تسمياته، وهو التنظيم الذي يشترك مع داعش في الأيديولوجيا والمباني الفكرية.

وتعود بدايات تأسيس تنظيم داعش والذي خرجت من رحمه جبهة النصرة كذلك إلى أواخر التسعينيات لما قام فاضل نزال الخلايلة المعروف باسم (أبو مصعب الزرقاوي) بتشكيل جماعة التوحيد والجهاد في العراق. ودخل التنظيم الجديد في خلاف مع التنظيم الأم القاعدة لكن سرعان ما عاد أبو مصعب الزرقاوي إلى مبايعة أسامة بن لادن، كان ذلك في بيان له مؤرخ في 17 أكتوبر 2004 حيث تم تغيير اسم الجماعة المسلحة من جماعة التوحيد والجهاد إلى قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين. وفي 2006 تشكل تحالف جديد أو مجلس شورى المجاهدين من مجموعة الجماعات المسلحة وبقيادة أبو مصعب الزرقاوي، حيث ضم كل من قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين والطائفة المنصورة وسرايا أنصار التوحيد وسرايا الجهاد الإسلامي وسرايا الغرباء وكتائب الأهوال وجيش أهل السنة

[1] ibid.

.

2 مرتضى، مرجع سابق، ص. 407.

والجماعة الذي أسسه أبو بكر البغدادي. وبعد شهر من تشكيل مجلس شورى المجاهدين قتل أبو مصعب الزرقاوي في غارة أمريكية، حيث خلفه أبو حمزة المهاجر على رأس تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين.

في أكتوبر 2006 أعلن في بيان أصدره أبو حمزة المهاجر عن حل مجلس شورى المجاهدين وقيام ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق التي كانت النواة الرئيسية لتنظيم داعش الذي ذاع صيته في سوريا والعراق بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي، فقد كان هذا التنظيم الفتي بالنسبة لمطلقيه البذرة الأولى فيما يعتبرونه الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة، كما تم اختيار (أبو عمر البغدادي) زعيما لهذا التنظيم الجديد. وفي 19 أفريل قتل كل من (أبو عمر البغدادي) و(أبو حمزة المهاجر) في عملية عسكرية عراقية أمريكية مشتركة في منطقة الثرثار، وبعد عشرة أيام من القضاء عليهما اختير إبراهيم عواد إبراهيم المدعو (أبو بكر البغدادي) في اجتماع لمجلس ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق زعيما جديدا للتنظيم.

ومع اندلاع الأحداث في سوريا بعث أبو بكر البغدادي بلجنة إلى الساحة السورية لدراسة الأوضاع هناك، وضمت كلا من (أبو محمد الجولاني) وحجي بكر حيث تقرر إنشاء جناح مسلح تابع لتنظيم الدولة وهكذا تم تشكيل جبهة النصرة في أواخر عام 2011 وأسندت قيادتها للجولاني، وفي 9 أفريل 2013 أعلن البغدادي في تسجيل صوتي بث عبر قنوات عربية تدعم التمرد المسلح في سوريا مثل قناة الجزيرة القطرية عن حل جبهة النصرة ودمجها في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق مع تبديل اسمها ليصبح الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ليكون هذا الإعلان بمثابة شهادة ميلاد هذا التنظيم المسلح الذي سوف يسيطر فيما بعد على أراض شاسعة في سوريا والعراق، لكن الجولاني رفض هذا الدمج وبقي مصرا على وجود تنظيم النصرة المختص في الساحة السورية وبقائه زعيما لهذا التنظيم، ثم سرعان ما أعلن مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري وطلب منه التحكيم في هذه المسألة وقد دعم الظواهري موقف الجولاني وحكم ببقاء تنظيم جبهة النصرة وانكفاء نشاط تنظيم الدولة في العراق، من هنا نشب الخلاف بين القاعدة وداعش الذي ما لبث أن تحول إلى حملات تكفير وتضليل واقتتال مرير بين الطرفين الذين كانا إلى وقت قريب يمثلان اتجاها واحدا. [1]

في 29 جوان 2014 أعلن أبو محمد العدناني الناطق الرسمي باسم داعش إلغاء اسم الدولة الإسلامية في الشام والعراق واستبداله باسم الدولة الإسلامية فقط، ليكون هذا بمثابة إعلان عن قيام ما يسمونه الخلافة الإسلامية حيث تم تنصيب (أبو بكر البغدادي) زعيما عليها وأصبح يلقب في أدبيات هؤلاء أمير المؤمنين. وفي محاولة منهم

[1] نفس المرجع، ص. 248.

لكسب التعاطف الشعبي أعلن زعماء هذا التنظيم أن هدفهم محاربة الوجود الأمريكي، لكن سرعان ما اقتصر نشاطهم على استهداف أجهزة أمن الدولة العراقية، كما أوغلوا في دماء المدنيين من أبناء المذاهب والطوائف المخالفة لهم، وكل من لا يوافقهم الرأي. [1]

وفي سوريا دخل داعش هذه الساحة بعد أكثر من سنة من اندلاع ما يسمى الربيع العربي هناك، في الواقع لم يكن اجتياحه للمنطقة من خلال انتصارات عسكرية في معارك مع الجيش العربي السوري، بل كل ما في الأمر أن التنظيم استغل حالة الفوضى والتردي الأمني الذي أعقب هذه الأحداث خاصة في الحدود السورية العراقية، حيث سيطر على مناطق كانت تسيطر عليها مجموعات مسلحة لها نفس التوجهات الفكرية والسياسية من خلال الاتصال بها وإقناعها أو دفعها إلى مبايعته، وهذا ما حصل على سبيل المثال في محافظة الحسكة وفي منطقة البوكمال في محافظة دير الزور مع تنظيم جبهة النصرة الذي كان يسيطر على هذه المناطق، كما انتهج داعش في بعض الأحيان أسلوب التهديد و شراء ذمم بعض الضباط أو إغراء بعض زعماء العشائر كما حدث على سبيل المثال في منطقة الرقة.[2]

أما في العراق التي رغم أن وجود داعش فيه كان على شكل مجموعات مسلحة غير ذات شوكة، منتشرة خاصة في المناطق الشمالية الغربية إلا أن التنظيم عرف تحولا كبيرا في نفوذه وقوته في أعقاب ما يسمى الربيع العربي مستغلا موجة التحريض الطائفي التي صاحبت هذه الأحداث ليتمدد في مساحات واسعة من المناطق ذات الغالبية السنية في البلاد.

فقد اجتاح داعش الموصل وهي ثاني أكبر مدن البلاد في 10جوان 2014، واستمر زحفه ليحتل أجزاء واسعة من أربع محافظات عراقية وصولا إلى أطراف العاصمة بغداد. وقد أثار هذا الانهيار السريع عدة تساؤلات حول ملابساته. في الواقع ما يتوجب الإشارة له أن هذا الاجتياح سبقه احتجاجات شعبية منظمة على طريقة الربيع العربي، فقد عرفت بعض الساحات العراقية في الشمال خاصة في الموصل منصات اعتصام ضمت العديد من المعارضين الذين استعملوا الخطاب الطائفي ضد الحكومة المركزية بدعم من بعض الجهات الإقليمية فقد كانت منصات الاعتصام هذه تلقى تغطية كبيرة من طرف قنوات إعلامية كان لها دور في ما يسمى الربيع العربي مثل قناة الجزيرة القطرية. وقد ساهمت هذه الاحتجاجات في تهيئة الأرضية لداعش في الساحة الموصلية بحيث أصبح

[1] نفس المرجع، ص، 249.
[2] نفس المرجع، ص .252.

الشعب في المدينة يتقبل فكرة وجود هذا التنظيم في مدينته. من جهة أخرى لم يكن هذا الانهيار انتصارا عسكريا للتنظيم المسلح بقدر ما كان تواطؤا لأطراف عسكرية وسياسية محلية.[1]

في الواقع، ما حدث في قضية الموصل كما تؤكد تحقيقات للبرلمان العراقي وبعض الشهادات التي وثقتها وسائل إعلام أن الجيش العراقي لم يقاتل وأن داعش دخل المدينة بتواطؤ بعض قيادات الجيش والقوى الأمنية، فمن بين القيادات العسكرية التي تورطت في هذه الخيانة هناك رئيس أركان الجيش بابكر زيباري وقائد القوات البرية علي غيدان وقائد الشرطة في محافظة نينوى خالد الحمداني، إضافة إلى قادة عسكريين آخرين. كما أشارت التقارير إلى تورط محافظ نينوى (عاصمتها وكبرى مدنها الموصل) أثيل النجيفي في هذه القضية.

لما اجتاح داعش الموصل عاث فيها فسادا وطبق فيها رؤيته للإسلام الذي يستند إلى الفكر الوهابي، فقد تم تفجير المراقد المقدسة والمساجد التابعة للأقليات الدينية التي لا تتبع أفكار التنظيم، وهذا في الواقع ديدن الحركة الوهابية منذ نشأتها، كما فرض داعش العقوبات القاسية على كل من يخالف تفسيره الخاص للشريعة الإسلامية، فبعد مضي فقط أربعة عشر يوما من سيطرته على الموصل فجر داعش مسجد النبي يونس الذي يعد أحد أقدم المساجد في العالم والذي يعتقد أنه يحوي مرقد النبي يونس عليه السلام، فحسب الشيخ محمد الشماع المدير السابق للوقف السني في محافظة نينوى فإن داعش كان لسنوات ماضية يتحرش بالمرقد لهدمه وهو ما نفذه لاحقا مع هدم خمسين مسجدا آخر في الموصل. من أبشع ما قام به التنظيم في الموصل كذلك، وهو ما يذكر بما فعله التتار في بغداد قبل مئات السينين، هو نقله في 21 جانفي 2015 لمحتويات المكتبة المركزية في الفيصلية في الساحل الأيسر من المدينة إلى وسط المدينة وحرقها أمام أعين الأهالي، وقد تسبب هذا العمل الشنيع في إتلاف الآلاف من الكتب و الوثائق و المخطوطات من بينها مخطوطات نادرة.[2]

في الواقع لطالما مثلت داعش إحدى أدوات الإستراتيجية الأمريكية لتفكيك الدول عبر الحروب (السرية)، فالعديد من قادتها جاؤوا من التشكيلات الإسلامية الليبية التي مع أنها مصنفة إرهابية قد تلقت التسليح والتمويل والتدريب من طرف أجهزة الاستخبارات الأمريكية قصد الإطاحة بنظام معمر القذافي. فداعش أكد ذلك بنفسه لما قام بتأبين اثنين من مسلحيه الليبيين، يتعلق الأمر بالمدعو أبو عبد الله الليبي الذي قاتل في ليبيا قبل أن يلقى حتفه في صراع مع مجموعات منافسة في سوريا في 22 سبتمبر 2013، و المدعو أبو جنة الذي هو الآخر بعد أن قاتل في ليبيا قتل في سوريا في 8 فيفري 2014 في معركة مع مجموعة تابعة للقاعدة التي كانت في السابق

[1] عامان على السقوط: كيف استطاع داعش احتلال الموصل، في: http://www.alalam.ir/news/

[2] مسلم عباس، أربع سنوات على سقوط الموصل: ذاكرة التوحش و الفشل، شبكة النبأ، في: https://annabaa.org/arabic/violenceandterror/15539 /(2018/07/17).

حليف لداعش، فمنذ بداية الحرب (السرية) من أجل إسقاط الرئيس الأسد انتقل عدد كبير من المسلحين من ليبيا إلى سوريا، وقد انضموا إلى مجموعات أخرى معظمهم من غير السوريين، كانوا أساسا من أفغانستان والبوسنة والشيشان ودول أخرى. في الواقع، بنت داعش قوتها الأكبر في سوريا حيث أن المتمردين المتسللين من تركيا والأردن تم تزويدهم بالسلاح القادم هو الآخر من كرواتيا من خلال شبكة من تنظيم أجهزة المخابرات الأمريكية وهو الأمر الذي كشف عنه تحقيق لجريدة نيويورك تايمز. [1]

على العموم يمكن القول أن الجهاديين تفاجؤوا بما يسمى الربيع العربي، خصوصا أن مسارات أحداثه ظاهريا على الأقل في بعض الساحات كانت سلمية وكانت أهدافه التي يطمح إلى تحقيقها تتمثل في الإطاحة بالأنظمة الديكتاتورية وإقامة أنظمة حكم علمانية وبناء دولة مدنية وهو الأمر الذي يتناقض مع توجهات هذه الحركات الجهادية. ما يمكن الإشارة له هنا أن موقف الجهاديين من هذا الحراك في البداية تباينت، وهو ما قد يجد تفسيره في أن هذه الحركات في مختلف بقاع العالم لم تكن تربطها رابطة تنظيمية، في هذا الصدد أصدر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بيانا في فيفري 2011 عبر ما يسميه التنظيم وزارة الحرب وقد تضمن هذا البيان تنديدا وشجبا للصراع الدائر آن ذاك في مصر محذرا من الأيديولوجيات غير الإسلامية مثل ما أسماه العلمانية القذرة والشيطانية والديمقراطية الكافرة وكذلك الأيديولوجية القومية والوطنية الآسنة على حد تعبير البيان، وهذا ما يشي أن التنظيم لا يؤيد ظاهريا هذا الحراك أو على الأقل توجهاته التي يرى فيها خروجا عن فهمه للدين. من جهة أخرى نرى أطرافا أخرى داخل التيار الجهادي أبدت تأييدها لهذا الحراك، فقد أصدر مثلا الملا عمر(زعيم حركة طالبان في أفغانستان) في 14 فيفري 2011 بيانا مؤيدا لهذا الحراك متمنيا أن يحصد الشعب المصري المزيد من الانتصارات، فقد كان الملا عمر يتوسم في هذا الحراك فرصة لصعود الإسلاميين. أما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي أصبح فرعا على الأقل من الناحية الشكلية للتنظيم الأم منذ 2007 فقد أيد هذا الحراك وأبدى حماسة كبيرة له، وفي 13 جانفي 2011 أصدر بيانا طالب فيه الشعب التونسي بتطبيق الشريعة الإسلامية، وفي 24 فيفري 2011 أصدر بيانا آخر يحي فيه ويؤيد ما سماهم الثوار الليبيين.[2]

لم يقتصر في الواقع ظهور التيارات السلفية على مشهد الساحة العربية بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي على الحركات الجهادية، فالسلفية الحركية كان لها حضور خاصة في مصر عن طريق بعض الأحزاب السياسية التي انخرطت في العملية السياسية التي تبلورت بعد سقوط حكم الرئيس حسني مبارك.

---

[1] Manlio Dinucci," La Balkanisation de L'I raque", Réseau Voltaire, dans :http://www.voltairenet.org/article184325.html/ 22/07/2018.

[2] عبد الباري عطوان، **الدولة الإسلامية الجذور... التوحش... المستقبل**، (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص ص 69-71.

وكان حزب النور أحد أهم هذه الأحزاب، وقد تأسس هذا الحزب ذو المرجعية السلفية في 2011 بعد الأحداث التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، وسرعان ما انضم إلى المشهد السياسي بحصده لربع المقاعد في البرلمان إذ يعد الفائز الأكبر لما بعد ما يسمى الثورة في مصر، وقد عمل حزب النور السلفي مع حزب العدالة والحرية الإخواني من أجل دستور جديد لمصر والذي كانت المعارضة اللبرالية تعارض التوجه الديني فيه، لكن مرحلة الود بين التشكيلتين الإسلاميتين المتنافستين لم تدم طويلا حيث اتهم حزب النور الإخوان بمحاولة الاستئثار بالسلطة، فالسلفيون لم يهضموا أبدا عدم حصولهم على الحقائب الوزارية الرئيسية التي كانوا يطمحون لها، وقد ذهب السلفيون بعيدا في خصومتهم للإخوان باتهامهم إياهم بشق صفوفهم من خلال تورطهم في إنشاء حزب الوطن.

لكن سرعان ما فضل إسلاميو حزب النور في السجال السياسي مع الإخوان البراغماتية والعمل في الميدان لتحدي خصومهم ويضعوا أنفسهم على المدى البعيد كبديل لحزب العدالة والحرية، في هذا الإطار سعى حزب النور إلى تغطية الفراغ الذي تركه الإخوان في الميدان من خلال المساعدة المقدمة للفقراء ونصب عيادات متحركة في الأحياء المحرومة وتوزيع اللحم بأسعار منخفضة الذي يتم استيراده من السودان وأوغندا. في الواقع، لقد انشغل الإخوان عن العمل الاجتماعي الذي كان المصريون ينتظرونه منهم بحكم تجربتهم فيه وهذه المرة بشكل رسمي، لكن يبدو أن الإخوان غرقوا في سراديب السياسة وانشغلوا عن ما كان منتظرا منهم باهماكهم في تنصيب مناضليهم في مراكز حكومية.

وقد تميز الحزب السلفي كذلك من خلال تحالفه مع المعارضة اللبرالية ممثلة في حزب الإنقاذ الوطني من أجل الدعوة لإنشاء حكومة وحدة وطنية تحضر لانتخابات تشريعية، بل ذهب الحزب أبعد من ذلك حيث أكد أنه عمل من أجل الوساطة بين الإخوان واللبراليين لتجاوز الخلافات السياسية بين الإسلاميين وخصومهم السياسيين ووضع برنامج اقتصادي يحظى بقبول جميع الشركاء السياسيين كتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المثال. [1]

بالنسبة لحركة الإخوان المسلمين التي وجدت نفسها بشكل غير منتظر على غرار سائر الأحزاب في بلدان ما يسمى الربيع العربي في خضم أتون الحراك الشعبي مما حتم عليها التفاعل معه بشكل أو بآخر، ولأنها الحركة الأكثر تنظيما خصوصا في بعض المناطق على غرار مصر وتونس فقد استطاعت أن تحقق بعض المكاسب

[1] Delphiine Minoui, "Égypte : Les salafistes d'al- Nour préparent la relève", **Le figaro**, dans : http://www.lefigaro.fr/international/2013/06/27/01003-20130627ARTFIG00617 (17/072018).

السياسية إن انطلقنا من فرضية تنفي التوظيف السياسي لها، لكن ما يمكن أن يؤخذ بشكل عام على هذه الحركة هو أنها لم تكن تمتلك رؤية إستراتيجية موحدة، ولعله الأمر الذي جعلها تفقد الكثير من الاستحقاقات. ولقد كانت حركة الإخوان المسلمين أحد المستفيدين الرئيسيين من هذه التحولات السياسية على الأقل في بداية الأحداث.

ونشأت حركة الإخوان في عام 1928 على يد المصري حسن البنا، وكان الهدف الأساسي لمؤسس الحركة حسب ما أكده المركز المصري للإخوان في القاهرة هو تربية الناشئة على التقاليد الإسلامية ونشر الدعوة السلفية والإسلام السني الصحيح عبر العالم . وغالبا ما يعمل أعضاء هذا التنظيم في السرية و يتلقون تعليمات بعدم الانخراط في المنظمات والأحزاب السياسية التقليدية. وقد حاول الإخوان أن يكرسوا جهودهم على صقل هوية إسلامية خاصة بهم و يتميزوا عن الحركة القومية العربية.

لقد ساهمت إستراتيجية نأيهم بأنفسهم عن الأحزاب السياسية الأخرى في جعلهم القوة الأكثر تنظيما في العالم الإسلامي، فهذه الحركة أينما حلت كانت تنشئ نقابتها الخاصة على غرار جمعيات الطلبة و الأطباء و المحامين والعمال و المهندسين إلى جانب بعض المؤسسات الأخرى على غرار البنوك و ووسائل الإعلام و الصحف وغيرها. ويدعو الإخوان الأنظمة الإسلامية إلى نبذ العلمانية لأنها خروج عن الدين وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية في ظل حكومة الخلافة الإسلامية. وإذا كانت الأصول الأساسية للحركة الإخوانية بقيت منذ نشأتها على حالها فإن أساليبها في الاتصال قد تطورت بشكل كبير ، وقد نجح هؤلاء بلا شك في رهان مواكبة العصر.

ومنذ 2012 أصبحت الحركة منظمة عالمية ضاربة جذورها في مختلف أنحاء العالم و تطرح نفسها كنموذج مهم في الصحوة الإسلامية ، فروعها المرتبطة بها متعددة في مصر حيث أعطى انتخاب محمد مرسي رئيسا للبلاد وهو أحد أبنائها زخما آخر لها وفي السعودية وفي بلاد الشام (سوريا ، لبنان، الأردن ، فلسطين) وفي المغرب العربي (الجزائر ، المغرب ، تونس) وفي غرب إفريقيا (موريتانيا) وفي الساحل الإفريقي وفي إفريقيا الشرقية وفي جنوب شرق آسيا وفي آسيا الوسطى وفي الغرب و في أمريكا اللاتينية.[1]

ويمارس الإخوان في العالم الإسلامي نوع من النفوذ و التأثير على المؤسسات الاجتماعية و التعليمية و الإعلامية، في هذا السياق استطاع بعض الأفراد من هذه الحركة تبوأ مراكز حساسة في قناة الجزيرة الناطقة بالعربية، وكذا دار النشر "التوحيد" ذائعة الصيت المتمركزة في فرنسا و التي يسيرها اتحاد الشباب المسلم في فرنسا .وتحاول الحركة

[1] فرنسوا بورحا ، **الإسلام السياسي صوت الجنوب**، تر. لورين زكري ، ط 2 ، (القاهرة : دار العالم الثالث ، 2001)، ص . 60.

بشكل ما تبني نموذجي حداثي للإسلام لتجاوز حالة الركود الفكري التي يعيش فيها العالم الإسلامي في هذه الفترة من تاريخه.

ويتبع الإخوان دورة للاندماج من مراحل ثلاث :

في البداية يلقن المرشح مبادئ أساسية في العقيدة الإسلامية مثل روح التضامن و الطاعة و تجنب الربا . خلال المرحلة الثانية يندمج المرشح في الحركة، فهو مستعد إذن للقسم وقبول دفع ما بين 3 % إلى 5 % من راتبه الشهري للمنظمة. لا يعرف المنخرط الجديد إلا بعض المناضلين من الإخوان ، و إذا ما أظهر المنخرط الجديد تصميما على الانتصار لهذا التوجه يتلقى في هذا الحالة دروسا في الفنون القتالية ، جدير بالذكر أنه حسب الحكومة المصرية تم التخلي عن هذه التدريبات على الفنون القتالية ، لكن الحركة من جهتها نفت هذه الإدعاءات 1998. أما في المرحلة الثالثة فإن المناضل يتلقى تنشئة سياسية حول مبادئ الحركة فيما يخص نظرتها للواقع السياسي الداخلي و الدولي. أما شعار الحركة فهو لم يتغير منذ نشأتها في 1928 (الله هدفنا ، الرسول قائدنا ، القرآن دستورنا ، الجهاد وسيلتنا ، الشهادة رجاؤنا) .بالنسبة لحسن البنا الإسلام هو عقيدة وثقافة ، وطن وقومية، دين ودولة ، روحانية وفعل ، قرآن وسيف.

وقد مر تطور حركة الإخوان في مراحل ثلاث :

خلال المرحلة الأولى (1944/1928) أرسى حسن البنا القواعد المؤسساتية للتنظيم في مصر ، كما تم إنشاء فروع في الأردن و فلسطين و سوريا موسعة بذلك النواة المركزية التي سوف تسمح بتمدد في المستقبل للحركة. في الحقيقة كما يقول حسن حنفي لقد أراد البنا أن يعطي للحركة الإصلاحية التي وضع لبنتها الأولى جمال الدين الأفغاني بعدا آخرا من خلال تشكيل تنظيم ذي طابع سياسي ، فالحركة الإصلاحية كانت في تلك الفترة بدأت تفقد توهجها فكان هذا العمل الذي قام به البنا بمثابة إعادة للروح لهذه الحركة ، ولعل هذا ما نجح فيه الرجل بشكل كبير كما يضيف حسن حنفي. [1]

وتميزت المرحلة الثانية (1969/1948) بصدامات بين الحركة و الأنظمة السياسية المتعاقبة في مصر ، فالضغوط التي مورست على الحركة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر في سنوات الستينيات أرغمتها على العمل في السرية المطلقة وأرغمتها على إنشاء بنياتها الأيديولوجية و المالية الخاصة انطلاقا من المملكة العربية السعودية و المملكة

[1] نفس المرجع ص . 61.

الأردنية وكذا من أوروبا خصوصا ألمانيا الغربية التي كانت في تلك الأثناء شديدة العداء للحركة القومية العربية الناصرية ، ففي أثناء الحرب الباردة كانت تربط مصر علاقات متينة بألمانيا الديمقراطية (الشرقية).

أما المرحلة الثالثة و الأخيرة (2009/1970) فقد تميزت بتكثيف في التمدد في أوروبا و تأكيد للحضور على الساحة العربية الإسلامية ، وقد لعب سعيد رمضان حفيد البنا هنا دورا حاسما ، فقد ضمن الدعم القوي لدول الخليج ، ثم قام بمساعدة بعض أصدقائه من بينهم المصري يوسف ندا و السوري غالب همت وهما من رجال البنوك في الحركة بإنشاء في ألمانيا و سويسرا المركز الإسلامي ، مركز كولونيا الإسلامي و مركز جنيف الإسلامي، كما ساهم في إنشاء البنك الإسلامي (التقوى) ، كما ساعد في إنشاء شبكة اجتماعية مقرها في سويسرا وفي البهاما البلد المعروف بسياسته البنكية غير المشددة. [1]

لقد ساعد النشاط الاجتماعي الضخم الذي تقوم به الحركة في انتشارها في الأوساط الشعبية، ففي مصر على سبيل المثال أظهرت بعض التحقيقات أن الجمعية الشرعية وهي إحدى أكبر الجمعيات الخيرية في البلد يديرها الإخوان المسلمون ، فهذه الجمعية كما تؤكد بعض التقارير من خلال الشركات الفرعية التابعة لها و البالغ عددها 450 فرعا و من خلال المساجد التي تديرها و البالغ عددها 6 ألاف مسجد و من خلال الأعضاء المنتسبين لها والبالغ عددهم 2 مليون شخص تعد حقيقة دولة داخل دولة، فهذه الفروع من الشركات التابعة لها وهذه المساجد التي تديرها تمثل في الواقع القاعدة الأساسية في المساعدات الاجتماعية لهذا التنظيم.

يدير الإخوان المسلمون في مصر كذلك حوالي 20 مستشفا، دون حساب العيادات و دور الأيتام ويسيطرون على حوالي 20% من المنظمات غير الحكومية (جمعيات خيرية) المصرية ، كل هذا يبين الصعود القوي للحركة التي استحوذت على الأغلبية في البرلمان في انتخابات 2012.

أما في الأردن فإن الإخوان تم تدعيمهم من طرف الملك عبد الله لأسباب إستراتيجية ، ثم فيما بعد استخدم ابنه الملك حسين هذه الجماعة ضد النظام الثوري الناصري، وفي 1989 بعد اعتماد التعددية الحزبية أصبحت حركة الإخوان القوة السياسية الأولى في المملكة الهاشمية تحت اسم جبهة العمل الإسلامي، وقد تأثر الإخوان المسلمون الأردنيون و الفلسطينيون بأيديولوجيا القتال ضد العدو الخارجي و الاحتلال باعتبار أن هذه المنطقة كانت مبتلاة بقضية الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين.

[1] Zidane , Meriboute, **Islamiseme , Soufisme, Évangélisme : guerre et paix**,(Genève :Labor et Fide,2010),pp.28,29.

أما الإخوان في باقي منطقة الشام (سوريا ، لبنان) و في العراق فقد كان يتوجب عليهم الاستجابة لتحديات خاصة، والتي تفرضها على الخصوص وضعيتهم الداخلية في الميادين السياسية و الدينية و المذهبية. لم يكن بالإمكان بالنسبة للإخوان أن يواجهوا خصومهم السياسيين خاصة القوميين منهم بمشروع ذي طبيعة إسلامية بحتة لهذا كانت الاشتراكية الإسلامية هو المشروع الذي تبناه الإخوان هنا لمواجهة هذه التحديات، ويتمحور هذا المشروع على المبادئ التالية: الله هو المالك الوحيد لمتاع الأرض ، الملاك لا يحوزون إلا على حق التمتع و الانتفاع بهذه الملكيات و عليه واجب تعميم هذا الانتفاع على الجماعة الإسلامية ، وقد كان يوسف السباعي الأب الروحي للحركة في سوريا وقد تسلح بأفكار حسن البنا.

وقد دخل الإخوان المسلمين في سوريا دهاليز الطائفية، فهم لم يتحملوا أن يكون للإسلام غير السني، سواء العلوي أو الشيعي أو حتى الحركة البعثية باعتبارها بالنسبة لهم حركة علمانية أن يهيمن على سوريا مهد الدولة الأموية. وقد تحالف علي البيانوني المراقب العام لإخوان سوريا في الآونة الأخيرة مع الرجل القوي السابق في النظام السوري عبد الحليم خدام قصد تنسيق الجهود ضد الحكومة السورية، مما يؤكد من جديد التوجه البراغماتي لهذه الحركة وعدم تمتعها برؤية إستراتيجية بعيدة المدى، لكن طبعا الأمور تغيرت منذ أحداث ما يسمى الربيع العربي في سوريا في 2011 ، فالإخوان الذين كان لهم تأثير كبير على المعارضة في إطار المجلس الوطني السوري انخرطوا في صراع كبير مع الدولة السورية بتأييد مطلق من تركيا ورعاية قطرية وسعودية، فهم لا يخفون رغبتهم في إقامة دولة إسلامية ديمقراطية في سوريا على حسب فهمهم و منطقاتهم الفكرية.

أما في العراق فإن الأيديولوجيا ذات الصبغة الاشتراكية لهؤلاء الإخوان لا تختلف مع تلك المتبناة في بلاد الشام. ويوجد في العراق توجهان لحركة الإخوان ، واحد مقرب من السودان ويمثلها الحزب الإسلامي العراقي الذي يقوده إياد السامرائي وقد تحالف مع حزب الدعوة الإسلامي الشيعي مشكلين بهذا اتحاد القوى الإسلامية، أما الاتجاه الثاني فهو مقرب من السعودية ويحمل إيديولوجيا من نوع الاجتماعية العشائرية وينتمي إلى الكتلة الإسلامية التي أسساها الشيخ محمد الآلوسي . اليوم الإخوان في العراق ممثلون خصوصا في المناطق السنية من طرف الحزب الإسلامي، كما انضموا إلى بعض المنظمات على غرار هيئة العلماء و الهيئة العليا للفتوى و الدعوة.[1]

[1] Loc.cit.

في المغرب العربي تتميز إستراتيجية الإخوان بمحاولة التأقلم مع الخصائص السوسيولوجية المحلية، فعلى سبيل المثال منحت الحركة بعض الحريات للمرأة و امتثلت للعمل البرلماني (الشورقراطية) ، لكنها لم تتخل عن إستراتيجيتها المتعلقة بأسلمة المجتمع واحترام العقائد الإسلامية ورفض الاختلاط ووجوب ارتداء الحجاب بالنسبة للمرأة.

في الجزائر كان للمتعاونين المصريين و المشارقة الذين جاؤوا إلى لجزائر في إطار التعاون الثقافي و التعليمي بعد الاستقلال دور في بروز انتشار الحركة في هذا البلد ، أما اليوم فهناك العديد من الأحزاب الممثلة في البرلمان التي تنتسب إلى الفكر الإخواني على غرار مجتمع السلم و جبهة العدالة و التنمية و حركة النهضة وغيرها .

في المغرب هيمن في أعقاب ما يسمى الربيع العربي الإسلاميون على الساحة السياسية من خلال حزب العدالة والتنمية الذي سرعان ما تأقلم مع اللعبة البرلمانية، ففي انتخابات 2011 حصل الحزب على 107 مقاعد من مجموع 395 مقعدا ، فهذا الحزب رغم أنه لا يرتبط تنظيميا بحركة الإخوان إلا أنه يستلهم من الفكر الإخواني بشكل كبير.

كما هو الحال بالنسبة للحركة الإخوانية في مصر لحسن البنا يتبنى أعضاء حزب العدالة والتنمية في المغرب إسلاما سنيا محافظا، فهم يلتزمون بشكل صارم بهرمية الحزب، كما يخضع انضمام أعضاء جدد في هذا التنظيم كذلك إلى إجراءات صارمة، ويناضل حزب العدالة و التنمية لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في المغرب، ويرفض العنف ويؤيد الدعوة الإسلامية. على المستوى الدولي لا شك في أن انتصار حزب العدالة والتنمية شكل تحولا مهملا في المغرب العربي بعد ذلك الانتصار الذي حققته حركة النهضة.

في تونس بقي الإسلاميون المقربون من الخط الإخواني مصممين على الالتزام بالطرق القانونية، لكن رغم هذا الموقف الهادئ إلا أنهم تعرضوا للاضطهاد وتم نفي كوادرهم وعلى رأسهم راشد الغنوشي خارج البلاد، وقد استطاع هذا الأخير إعطاء صورة الحزب الإصلاحي والتقدمي لحركة النهضة التونسية بالتنصل قليلا عن النظرة التقليدية والأيديولوجية للإخوان.

وللحزب نظرة ديناميكية وتطورية عن الدولة، فحسبه مفهوم الدولة لا يجب أن يبقى مجمدا في إيديولوجيا إسلامية خاصة، فهي تتكيف مع السياق الاجتماعي و الاقتصادي للوقت الراهن ويجب أن تخضع للقبول الديمقراطي للمجتمع، حيث الشعب وحده صاحب السيادة، في الأخير راشد الغنوشي وحزب النهضة باستثناء حمادي الجبالي يرون أنه على تونس أن تتخلى مؤقتا عن المفهوم المركزي للمقاربة الإخوانية ألا وهو فكرة الخلافة.[1]

[1] Loc.cit.

الفرع الثاني: ديناميكية تفكك الدول الوطنية و بروز خطر الدولة الفاشلة.

لعل واحدا من أهم إفرازات ما يسمى الربيع العربي هو تفكك الدول الوطنية في بلدان هذا الربيع وتحول بعض منها إلى دولة فاشلة بما يهدد الأمن الدولي والإقليمي على وجه الخصوص كما هو حال الوضع الذي آلت إليه ليبيا.

فسرعان ما تدهورت الأوضاع في ليبيا وانحدرت نحو هاوية الحرب الأهلية. وقد دعا وزراء الخارجية العرب وممثلي دولها في الجامعة العربية مجلس الأمن بالسماح بفرض منطقة حظر طيران في ليبيا وقد تحفظ الوزيران السوري والجزائري على هذا الطلب، وكان عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية قد أيد هذا الإجراء وتمنى أن تلعب الجامعة العربية دورا في تحقيقه، وفي تصريح خص به الجريدة الألمانية "دير شبيغل" *D*er Spiegel قال عمرو موسى "*أتحدث عن فعل إنساني، فالأمر مع منطقة لحظر الطيران يتعلق بمساندة الشعب الليبي في كفاحه من أجل الحرية وضد نظام متغطرس أكثر فأكثر*".[1]

وفي الوقت الذي دمر فيه الحلف الأطلسي بشكل ممنهج القواعد المادية للدولة الليبية بإسقاط آلاف القنابل على طرابلس وبعض المناطق الأخرى دعمت مجموعة الاتصال بملايين من الدولار و اليورو المجلس الوطني الانتقالي المتواجد في بنغازي الذي لا يمثل إلا أقلية في أوساط الشعب الليبي .

في اجتماع مجموعة الاتصال في أبو ظبي تقرر اعتماد الصيغة الإيطالية لتقديم الدعم حيث تقدم إيطاليا لهذا المجلس مبلغ 400 مليون يورو على شكل نقد و رصيد بنكي متاح إلى جانب مبلغ آخر على شكل وقود ، هذه المبالغ تكون مضمونة من خلال الأموال الليبية المجمدة في ليبيا ومن خلال البترول الخام الذي سوف يستخرج في المستقبل من طرف الحكومة الليبية الجديدة ، بهذه الطريقة تكون دول مجموعة الاتصال ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبعض دول الخليج قد رهنت مستقبل ليبيا بشكل كبير ، هكذا سوف تستحوذ هذه الدول على اقتصاد البلد من خلال التحكم في الصناديق السيادية الليبية المجمدة ومن خلال التحكم في إنتاج وتصدير البترول .

في هذه الأثناء وكضمانة للمستقبل وضعت واشنطن تسيير أموال البترول في المجلس الانتقالي بيد أحد ثقاتها المدعو علي الطرهوني وهو أحد قدماء الطلبة في جامعة واشنطن، النتائج لم تتأخر طويلا فأولى عقود تصدير البترول المقدرة ب 1.2 مليون برميل أبرمها المجلس الانتقالي مع شركة أمريكية، وفي الوقت الذي أعلن فيه الطرهوني أن

[1] " Lybie : La ligue arabe demande une zone d'exclusion aérienne", **Le monde . FR**, dans : http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/

إنتاج البترول الليبي الذي يشرف عليه المجلس الانتقالي سوف يصل بسرعة إلى حدود 100 ألف برميل يوميا أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن دعم مبيعات مستقبلية للنفط الليبي.

الحكومة الإيطالية كذلك التي كانت صاحبة السبق في هذه المجموعة لا تريد أن تبقى بعيدا عن الاستفادة من هذه الكعكة، حيث لجأت إلى الدخول في شراكة مع المجلس الانتقالي من خلال مبادرة على شكل مساعدة إنسانية وتعاون إنمائي بغلاف مالي تقدر قيمته بملايين اليوروهات ، واحد من أهم هذه المشاريع الذي يشرف عليه المعهد الزراعي لما بعد البحار يستهدف إصلاح بساتين النخيل في واحة الجفرة .[1]

ورغم أن الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" أكد أنه لا تشارك أي قوة أرضية أمريكية في الحرب على ليبيا إلا أن مجموعة من عملاء وكالة الاستخبارات الأمريكية دخلت الأراضي الليبية في مهمة عسكرية وأمنية على حسب ما أكدته صحيفة "نيويورك تايمز" *New York Times* ، هؤلاء العملاء الذين يجهل عددهم هم نفسهم الذين عملوا من قبل لصالح الاستخبارات الأمريكية في طرابلس إضافة إلى مجموعة أخرى لحقت بهم ، فقد كان القذافي قد سمح لوكالة المخابرات المركزية CIA و وكالات أمريكية أخرى في 2003 بالعمل في ليبيا للتأكد من أنه تخلى عن برنامجه النووي العسكري وأنه حول إلى خارج البلاد الأدوات و المشاريع الخاصة بالقنبلة ، هذه الوكالات نفسها أعدت ربط اتصالاتها مع المخبرين الليبيين عندما أذن الرئيس الأمريكي سرا لوكالة المخابرات المركزية بتزويد المتمردين بالسلاح و المعدات الأخرى .

مجموعات الاستخبارات الأمريكية العاملة في ليبيا في إطار قوة سرية والتي تضم كذلك عملاء بريطانيين ومن جنسيات أخرى لها مهمتان أساسيتان، أولا ربط اتصالات مع المتمردين حتى يدرك هؤلاء أنهم قادتهم وأنهم مجموعات مساندة لهم، في هذه الأثناء هناك تصريح لافت للأميرال "جيمس ستافرديس" James Stavridis الذي كان يقود القوات الأمريكية وقوات الحلف الأطلسي في أوروبا، فقد أكد أمام مجلس الشيوخ أن هناك قرائن تثبت وجود تنظيم القاعدة بين القوات المناوئة للقذافي، ما يبرر تقديم السلاح و التدريب للمجموعات الضعيفة، أي التي تمثل مصالح الولايات الأمريكية المتحدة وحلفائها الرئيسيين (فرنسا و بريطانيا) وإقصاء أولائك الذين لا يضمنون مصالحهم ، وكانت فرنسا قد أعلنت استعداداها بتزويد المتمردين بالسلاح، أما فيما يخص التدريب فقد تكفلت به قوات خاصة بريطانية . أما المهمة الثانية فقد كانت تتمثل في تزويد طياري المقاتلات الحربية

[1] Manlio Dinucci, "La nouvelle conquête coloniale de la Lybie", RÉSEAU VOLTAIRE, dans : http://www.voltairenet.org/article186317.html

بإحداثيات الأهداف المزمع ضربها، خصوصا في المناطق العمرانية أين تم تعيين تلك الأهداف عن طريق تعليمها بواسطة أجهزة ليزر محمولة.[1]

وتسارعت الأحداث في اتجاه الحرب الأهلية منذ مارس 2014 لما بادرت محافظة برقة الشرقية بقيادة الحكومة الفدرالية والتي لا تحظى بالاعتراف إلى ببيع النفط دون موافقة حكومة طرابلس ومن ثم هروب "علي زيدان " رئيس الوزراء خارج البلاد بعد حجب الثقة عنه من طرف الموتر الوطني العام ، حيث شهدت هذه الفترة اندلاع اشتباكات مسلحة دارت بين مليشيات "مصراتة" الموالية للمؤتمر الوطني العام والقوى المدعومة من طرف الحكومة الفدرالية في "برقة". في 7 مارس 2014 أمر المؤتمر الوطني العام القوات المسلحة بحجز ناقلة نفط تحمل علم كوريا الشمالية ، تقول سلطات حكومة طرابلس أنها رفضت التحذيرات ورست في ميناء "السيدرة" الذي يخضع لسيطرة المناوئين لها وفي 10مارس من نفس السنة خطى رئيس الوزراء في حكومة طرابلس " نوري بوسهمين" خطوة أبعد لما أمر القوات المسلحة بإرسال فوج عمليات لاستعادة محطات النفط من المجموعات المسلحة التي كانت تسيطر عليها منذ صيف 2013 ، لكن يبدو أن هذا القرار كان متسرعا فقد أدى إلى اندلاع اشتباكات بين الطرفين بالقرب من مدينة "سرت" الساحلية حيث كانت هناك إصابات بين الطرفين مما أدى إلى تحرك مبادرات صلح التي عرفت زخما كبيرا ، لكن لا يبدو أن هذه الصدامات المسلحة سوف تتوقف عند هذا الحد ذلك أن الساحة الليبية تفتقد إلى اتفاق سياسي شامل بين مختلف الأطراف ، فكل جهة تطمح إلى الاستئثار بإدارة شؤون البلاد أو على أقل تقدير تسيير شؤونها الخاصة بنفسها.

وكانت حكومة "برقة" قد هددت ببيع نفطها لو استمرت حكومة طرابلس بتجاهل مطالبها التي تتمثل في إنشاء هيئات رقابة وتحقيق متعلقة بالصناعة النفطية وإحياء آلية تقاسم الأرباح القديمة لهذه الصناعة ، وتصر الحكومة الفيدرالية في الشرق على أنها تضطر لبيع النفط بشكل مستقل قصد تأمين الموارد الخاصة بدعم الجيش والشرطة لمواجهة تدهور الأوضاع الأمنية إثر الفشل الكبير الذي منيت به حكومة طرابلس في تحقيق ذلك ، ولطالما اعتبرت حكومةّ "برقة" أن الإسلاميين و المتطرفين هم من يديرون البلاد وأن هذه الفصائل ترى الجيش والشرطة تهديدا سياسيا ، مؤكدة أن هؤلاء المتطرفين استخدموا نفوذهم وتعاونهم مع المليشيات المسلحة لتمرير أجندة سياسية من خلال المؤتمر الوطني العام وهيمنة الحكومة المركزية ، في حين تجاهلت حكومة طرابلس الاعتراف بحكومة "برقة" وأصرت على اعتبار المجموعات التي تحاصر محطات النفط مجموعات مجرمة ، لكن فيما يبدو فإنه على غير ما

[1] Manlio Dinucci, "Guerre secrète de la CIA en Lybie", RÉSEAU VOLTAIRE, dans : http://www.voltairenet.org/article186317.html

كانت تطمح له حكومة طرابلس فإن استعمالها المفرط للقوة حفز الالتفاف حول حكومة "برقة" فهذه الأخيرة التي كانت تعتمد في حركتها على تجنيد مقاتلين من قبيلة واحدة في الشرق وهي قبيلة "المغاربة" وجدت نفسها أمام حركة انضمام مقاتلين من جميع القبائل في منطقة الشرق إلى صفوفها بعد تدخل قوات حكومة طرابلس. توقيت تدخل حكومة طرابلس الذي جاء بعد تردد يطرح علامة استفهام عن نواياها الحقيقية ، فالمؤتمر الوطني العام الذي يمر بأزمة شرعية ومن ثم سخط جماهيري بعد أن مدد لفترة ولاية جديدة إثر انتهاء عهدته مما يتناقض مع خطة الانتقال التي حددها الإعلان الدستوري للبلد يبدو أنه يريد بذلك لفت الأنظار بعيدا عن أزمة الشرعية هذه . الأزمة الليبية هذه أدت كذلك إلى تعظيم مصالح جناح آخر يهيمن على المؤتمر الوطني العام و في هذه الفترة على الحكومة، ألا وهو التيار الإسلامي ، فرغم أن هذا الجناح يفتقد إلى تأييد كبير من طرف الشعب كما تبين ذلك انتخابات المؤتمر الوطني العام التي جرت في 2012 إلا أن مجموعات إسلامية على غرار حزب العدالة والبناء ذراع الإخوان المسلمين في ليبيا أضحى لها نفوذ كبير ، ولعل الإطاحة برئيس الوزراء "زيدان" تعد مؤشرا على ذلك ، فلقد استغلوا فيما يبدو نفوذهم للإطاحة به من خلال إقرار مادة العزل السياسي التي عجلت فيما يبدو برحيله ذلك أنه كان أحد عناصر النظام السابق ، وترتبط مليشيات "مصراتة" بعلاقات مع هؤلاء الإسلاميين الأمر الذي يصعب من أن يحوز على تأييد من أبناء شرق ليبيا وهو ما من شأنه أن يمنح حكومة "برقة" الفرصة لتوسيع قاعدة دعمهم ، وقد تتحجج بأن إنشاء حكومة قوية مثل حكومتها سوف يمكن أبناء الشرق من التحرر من سطوة الإسلاميين أو أي جماعة أخرى ، وهكذا فإن الصراع في ليبيا اتسم على الأقل في هذه الفترة بالنزاع المستمر بين القبائل المحلية والقوى الإسلامية ، والأزمة كما يبدو ذات شقين ، فالفجوة بين مختلف الفاعلين السياسيين الليبيين تتسع وكل الأطراف تنظر إلى ليبيا على أنها لعبة صفرية في حين يخشى الإسلاميون أن تتبع ليبيا خطى مصر حيث يتهمهم خصومهم بإعاقة بناء جيش وطني وقوة شرطة قوية ، قائلين أنهم يستخدمون مليشياتهم للسيطرة على القطاع الأمني والتلاعب بالعملية السياسية .[1]

فالمفارقة التي يتوجب الوقوف عندها كما يشير إليها بعض الباحثين أن الغرب لما تدخل في ليبيا استعان بعدو الأمس وهو تنظيم القاعدة، فهذه الأخيرة في الواقع ليست تنظيما مركزيا بل هي عبارة عن تجمع لمتطرفين ومحرضين وعملاء مزدوجين ومرتزقة ...الخ ، فالولايات المتحدة وبريطانيا أسستا القاعدة إبان الحرب الأفغانية السوفيتية ،

[1] Mohamed Eljarh , "The Treat of civil war in Libya" **, Foreign policy magazine** , In : http://foreignpolicy.com/2014/03/18/the-threat-of-civil-war-in-libya/ (13/05/2017)

فالعديد من قادتها هم في الواقع على غرار الظواهري والعقلي عملاء مزدوجين لأجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية.

الاعتقاد الرئيسي لتنظيم القاعدة هو أن كل الأنظمة العربية والإسلامية الحالية غير شرعية ويتوجب الإطاحة بها ، ما يعني أن معتقد القاعدة يعطي لأجهزة الاستخبارات وسيلة سهلة وجاهزة بغرض الهجوم وزعزعة استقرار الحكومات العربية والإسلامية وذلك في إطار التوجه الامبريالي والاستعماري المستمر في نهب وضرب الدول السائرة في طريق النمو، وهذا بالتحديد ما حدث في ليبيا. فسياسة "إدارة بوش" استعملت ذريعة تواجد القاعدة لشن الحرب على أفغانستان والعراق في حين أن إدارة "أوباما" غيرت ذلك وتدخلت في ليبيا إلى جانب المعارضة التي يتواجد فيها بشكل كبير القاعدة وحلفاؤها، فالتحقيقات تبين أن جناح القاعدة في ليبيا يمثل استمرارية للجماعات الإسلامية المقاتلة في ليبيا في "درنة" و"بنغازي" .[1]

القاعدة العرقية لتنظيم " الجماعة الليبية المقاتلة" تتمثل في قبيلة "الحرابي" وهي قبيلة شديدة العداوة للزعيم الليبي " معمر القذافي" وتمثل الغالبية في مجلس المعارضة بما فيهم الزعيمان الرئيسيان لها وهما " عبد الفتاح يونس" و " مصطفى عبد الجليل"، انطلاقا من هذا يمكن القول أنه عمليا تنظيم الجماعة الليبية المقاتلة باعتباره نخبة قبيلة "الحرابي" والذي هو في الواقع استمرارية تنظيم "القاعدة" في ليبيا ومجلس المعارضة المدعومة من طرف إدارة " أوباما" متشابكون بشكل كبير، فحركة التمرد ضد "القذافي" كانت خليطا من الحقد الدفين عليه من قبل الحركات الإسلامية والعصبيات القبلية والتنافس الجهوي ، لما حضرت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" إلى "باريس" من أجل أن يتم تقديمها من طرف الرئيس الفرنسي "نيكولا سركوزي" إلى المعارضة الليبية التقت المعارض الليبي "محمود جبريل" الذي حظي بعناية أمريكية والذي وصف من قبل موقع "ويكيليكس" Wikileaks بالمحاور المفضل لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن إذا أمكن اعتبار "جبريل" يحظى بتزكية فرنسا فإنه في الوقع يعتبر كل من "يونس" و" عبد الجليل" قادة التمرد الليبي وهما وزيران سابقان في نظام " القذافي" وقد شغل "مصطفى عبد الجليل" منصب وزير العدل كما شغل بصفة غير رسمية منصب أمين سر مجلس الشعب العام ، وقد عين في أعقاب الأحداث التي شهدها البلد رئيسا للمجلس الوطني الانتقالي المتمركز في "بن غازي " حيث لقي تعيينه رفضا من قبل أطراف أخرى في المعارضة باعتبار علاقاته السابقة بنظام "القذافي" أما في ما يخص " عبد الفتاح يونس" فعلاقته بنظامّ القذافي" كانت وطيدة منذ أن تسلم هذا الأخير السلطة في

[1] Webster G. Tarpley , "LE RECYCLAGE DES HOMMES DE BEN LADEN : ennemis de l'OTAN en Irak et en Afghanistan alliés en Liby**e"** , Réseau Voltaire , http://www.voltairenet.org/article169989.html (29/04/2017)

1969/1968 ، فهو ضابط سامي في الجيش الليبي وقد شغل منصب وزير الداخلية قبل أن يستقيل في 22 فيفري 2011 ، ما يمكن الإشارة له هو أن كلا من "يونس" و"عبد الجليل" ينتميان لقبيلة "الحرابي" والتي تعتبر الخزان البشري لتنظيم القاعدة ، وحسب وكالة "ستراتفور" Stratfor الأمريكية المختصة في البيانات الأمنية فإن قبيلة "الحرابي" تعتبر تاريخيا مجموعة قوية من العشائر في الشرق الليبي والتي شهدت في عهد الزعيم "القذافي" أفول نفوذها حيث اقتطع هذا الأخير منها أراض صالحة للزراعة ومنحها لعشائر أخرى أقل قوة منها لكنها أكثر ولاء له .[1]

لقد تحولت ليبيا إلى دولة فاشلة تهدد الأمن الدولي والأمن الإقليمي خصوصا الأمن الجزائري، فهي أصبحت ساحة لنمو الحركات المسلحة وممرا لتدفق السلاح و المقاتلين ، لهذا سعت المجموعة الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة و دول الجوار خاصة منها الجزائر لإيجاد حل سياسي لهذه الأزمة حيث عرفت ليبيا عدة مبادرات في هذا الشأن وقد كان اتفاق الصخيرات أهم المبادرات في الفترة بين بداية الأزمة و 2016 .

وقد حضر حفل التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق "الصخيرات " كل من "بيرناردينو ليون " المبعوث الأممي من أجل الدعم في ليبيا إلى جانب وزير الخارجية والتعاون المغربي " صلاح الدين مزوار " وكذلك رئيسي الغرفتين الأولى والثانية في البرلمان المغربي كما حضر حفل التوقيع وفد من برلمان "طبرق" المعترف به دوليا إلى جانب ممثلين عن المجالس البلدية لكل من" مصراتة" و " زليتن" و" مسلاته" وطرابلس المركز إضافة إلى ممثلين عن حزب تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء و ممثلين عن المجتمع المدني ونواب مستقلين ، و حضر الحفل كذلك السفراء والمبعوثون الخاصون إلى ليبيا الذين يمثلون كل من فرنسا و أمريكا و بريطانيا و إيطاليا وتركيا و إسبانيا و البرتغال ومصر وقطر بالإضافة إلى ممثل الاتحاد الأوربي في ليبيا .[2]

وقد وقعت الأطراف الليبية في "الصخيرات" المغربية على بنود اتفاق ينصص على تشكيل حكومة وفاق وطني تكون مهمتها قيادة مرحلة انتقالية ، على أن تمهد لإجراء انتخابية تشريعية في غضون عامين على أكثر تقدير كما ينصص هذا الاتفاق على توسيع المجلس الرئاسي حيث سوف يضم في عضويته تسعة أشخاص من بينهم رئيس وخمسة نواب له مع ثلاثة وزراء دولة ، وواجه هذا الاتفاق تحديات كبيرة تتعلق أساسا بكثرة المليشيات المسلحة التي تتضارب تحالفاتها القبلية ومصالحها السياسية ، كما رفضت شرائح أساسية من البرلمان المعترف به دوليا هذا الاتفاق وكذا جانبا كبيرا من عناصر المؤتمر الوطني العام الذي استنفد عهدته ، ومما أضعف اتفاق"

[1] Loc.cit.

2 محمد العربي ، " فرقاء ليبيا يوقعون في الصخيرات على اتفاق المصالحة " ، العربية نت في: https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/ (2017/05/03).

الصخيرات " عدم استيعابه لقوى فاعلة على الساحة الليبية على غرار أنصار القذافي الذين يمثلون ثقلا قبليا مهما، ومع انتشار الجماعات المتطرفة من أنصار الشريعة إلى "داعش" وتضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية تضاءلت فرص نجاح هذا الاتفاق . ورغم أن 50 جناحا ومليشيا مسلحة أعلنوا قبولهم ببنود اتفاق " الصخيرات " كما أكد ذلك أطراف وقعت في هذا الاتفاق إلا أن بعض المجموعات المسلحة الأخرى رفضته لأن هناك مجموعات مسلحة أخرى لم تشارك في تفاهم " الصخيرات" ، لكن الأهم من ذلك هو أن كلا من رئيس برلمان طرابلس " نوري ابوسهمين" ورئيس برلمان" طبرق" " عقيلة صالح " رفضا هذا الاتفاق اللذان يريان أنهما مصدر الشرعية فهما يشككان في شرعية تمثيل الأطراف الموقعة على الاتفاق ، وفي سياق خدش شرعية الاتفاق أبدت دار الفتوى الليبية ذات النفوذ والتي يرأسها الشيخ " الغرياني" رفضها له ، حيث وصفته بالأمر غير المعتد به شرعا، كما قالت أن الموقعين عليه لا يملكون " الولاية الشرعية " وليس لهم أهلية التوقيع على مثل هكذا اتفاق ، إذ الأهلية في نظر دار الإفتاء تنحصر في أعضاء المؤتمر العام في طرابلس وأعضاء البرلمان في " طبرق" وقد عارض كذلك رئيس الحكومة في طرابلس " خليفة الغويل" هذا الاتفاق حيث أكد أن كل ما سيتمخض عنه لا يمكن اعتباره شرعيا . [1]فمن شأن عدم إجماع وطني على هذا الاتفاق إضعاف حكومة " فايز السراج" التي تمخضت عنه، فاتفاق "الضخيرات" كما يبدو يعاني من عقبتين رئيسيتين هي في المقام الأول بالتأكيد ضآلة التمثيل بالنسبة للأطراف الموقعة عليه ، ثم كونه لم يبرم تحت ضغط القوى الغربية إلا ليكون ذريعة لتدخل عسكري لمحاربة " داعش" ، ففي غضون السنتين اللتين سبقتا توقيعه كثر التلويح من طرف القوى الغربية بالتدخل العسكري حيث لم يمر أسبوع واحد دون أن يعلن مسؤولون عسكريون وسياسيون أمريكيون وفرنسيون وبريطانيون وبشكل أقل إيطاليون عن حتمية مثل هكذا تدخل ، فهذا الجنرال "إدوارد غيو" Edouard Guillaud قائد أركان الجيش الفرنسي في تلك الأثناء صرح في 27 فيفري 2014 أنه من الأجدر القيام بعملية عسكرية في ليبيا مؤكدا أن مشكلة جنوب ليبيا هو أنه يجب أن تكون دولة في الشمال ، فالأمر إذن كما يبدو بالنسبة لفرنسا يتعلق بالتدخل في الجنوب لمحاربة المجموعات المنسحبة من الشمال المالي بعد التدخل الفرنسي الذي حدث في هذا البلد. وفي 27 أكتوبر من عام 2015 أكد الأدميرال الفرنسي "هرفي بليجيان " Hervé Bléjean نائب قائد العملية البحرية Sophia التي قام بها الاتحاد الأوربي إثر توالي حوادث غرق قوارب المهاجرين غير الشرعيين قبالة السواحل الليبية في ربيع 2015 أنه آن الأوان ليكون العمل في فضاء السيادة الليبية ، فالخطوات المتعلقة

[1] سميحة عبد الحليم، "قراءة في المشهد الليبي وتحديات ما بعد اتفاق الصخيرات "، أخبار اليوم ، أخبار اليوم، في:
http://www.egynews.net/786195/

بالمرحلة الثالثة من عملية Sophia البحرية لا يمكن تنفيذها على مسرح الواقع إلا بعد موافقة السلطات الليبية الشرعية ، وهي الموافقة التي دأب برلمان طبرق المعترف به من قبل الدول الغربية على رفض منحها على خلاف برلمان طرابلس .[1]

في 2011 رفضت الحكومة الجزائرية دعم التدخل الجوي لمنظمة الحلف الأطلسي على ليبيا الأمر الذي جلب لها العداء من السواد الأعظم من القوى التي أسقطت نظام " القذافي" سواء أكانوا من الإسلاميين أو من الذين يدورون في فلك القائد العسكري " خليفة حفتر" ، لكن الأمور تغيرت بالنسبة لكلا المعسكرين فالجزائر كما تونس تمثلان شريكين لا مناص عنهما في البحث عن حل سلمي للمعضلة الليبية ، وهذا ما ينسحب كذلك على المغرب الذي رعى مفاوضات "الصخيرات" بين الحكومة المعترف بها من طرف الحكومات الغربية و المؤتمر الوطني العام المقرب من المليشيا الإسلامية "فجر ليبيا" ، وهنا يرى بعض المتتبعين للشأن المغاربي أن هناك رؤية مشتركة بين المغرب والجزائر حول عدم حدوث تدخل جديد للحلف الأطلسي في ليبيا بسبب رهانات الأمن الإقليمي، هذه الرؤية المشتركة أضحت تلقى تجاوبا لدى دول منطقة الساحل التي باتت تدرك أن أي تدخل لقوات غربية في المنطقة من شأنه أن يسبب تدفقا للجماعات "الجهادية" التي تنشط اليوم في ليبيا نحو بلدانها ، لكن المفارقة أن رئيس النيجر "محمدو إيسوفو" أعرب في تصريح له عن تأييده لمثل هكذا تدخل معللا ذلك بأن تدخلا عسكريا من شأنه أن يرمم التصدعات التي خلفها سقوط نظام "القذافي" محذرا من مواجهة القاعدة على أسوار هذه البلدان إن لم يتم مثل هكذا تدخل .

في هذا السياق المتسم بالتوجس الإقليمي توجهت السياسة المصرية إلى دعم القائد العسكري "خليفة حفر" وقد وجدت في توجهها هذا مساندة مالية وعسكرية من دولة الإمارات وبشكل أقل من السعودية في حين لم تتوان في تقديمها نقدا لقطر لتسليحها لخصومها من مليشيا "فجر ليبيا " ولم تتوان الطائرات الحربية المصرية في قصف مواقع مجموعات مسلحة إسلامية في ليبيا [2].

مع نهاية عام 2016 لم يطرأ جديد على المشهد السياسي الليبي الذي بقي يكتنفه الغموض والتعقيد، فحكومة الوفاق المنبثقة عن اتفاق "الصخيرات" التي يرأسها "السراج" والتي أريد لها أن تكون الممثل الشرعي للشعب الليبي لم تستطع القيام بمهامها في التصدي للتحديات الداخلية خاصة ما تعلق بمحاربة الجماعات المتطرفة التي هيمنت

[1] Patrick Haimzadeh ," Vers une nouvelle intervention en Libye ?" , **Le monde diplomatique**, No 743 , (février 2016) , p 11 .

[2] Akram Belkaïd, "Négociation ou intervention des voisins", **Le monde diplomatique**, No 733 , (avril 2015) , pp 12,13.

على بعض المناطق الإستراتيجية بسبب عدم دعمها من طرف القوى الدولية التي راهنت عليها في الأساس لتكون بمثابة اليد الشرعية لتدخل عسكري في ليبيا ما أدى إلى تصدعات داخلية ، فقد رفض برلمان طبرق وحكومة " عبد الله الثني" الموالية له الاعتراف بالمجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق " الصخيرات " ذلك أنه بالنسبة لهما تم فرضه على الشعب الليبي لحسابات خارجية وقد يكون السبب الحقيقي في عدم الاعتراف هو الإقصاء الضمني للجنرال "حفتر" الرجل القوي في الشرق الليبي الذي تضمنته بنود اتفاق "الصخيرات"، وكرد فعل على ضعف حكومة الوفاق عاد المؤتمر الوطني العام وحكومة الإنقاذ الوطني التي يرأسها "خليفة الغويل" إلى المشهد السياسي من جديد وهكذا تصدعت بنية النظام السياسي وأصبحت هناك ثلاث حكومات ، حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها " السراج" وحكومة الأزمة في " البيضا" التي يرأسها " عبد الله الثني" وحكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس التي يرأسها " خليفة الغويل"، كما انقسمت الهيئة التشريعية إلى ثلاثة كيانات برلمانية ، الرلمان الموجود في طبرق شرق البلاد برئاسة " عقيلة صالح عيسى" و المجلس الأعلى للدولة الذي يرأسه " عبد الرحمان السويحلي" والمؤتمر الوطني العام الذي يرأسه " النوري بوسهمين" ، كما أن لكل حكومة ذراعا عسكريا ، فحكومة "الثني" مع برلمان طبرق تستظل تحت المظلة العسكرية للجنرال "حفتر" أما حكومة "الغويل" ومعها المؤتمر الوطني فمظلتها العسكرية مليشيات مسلحة على رأسها مليشيا "فجر ليبيا" فيما تبقى حكومة الوفاق ومعها المجلس الأعلى للدولة الأضعف عسكريا رغم مساندة بعض الأجنحة العسكرية القوية لها .[1]

المنطقة الجنوبية في ليبيا هي من أخطر المناطق الأمنية في البلاد وذلك حتى قبل بروز الأزمة السياسة في 2011 والتي أطاحت بنظام " القذافي " ومن ثم انهيار الدولة ومؤسساتها ، فهي دائما كانت محل تنازع وتنافس المهربين ولم تكن روابطها السياسية قوية بالشمال ، لكن الأزمة الأمنية في هذه المنطقة بعد الأحداث التي عصف بالبلاد أخذت منحى آخر أكثر خطورة حيث امتدت الاضطرابات بشكل مضطرد نحو الشمال لتهدد دولا أخرى على غرار تونس والجزائر وحتى الشواطئ الجنوبية لأوربا ، وتحول المأزق الأمني في المنطقة إلى نزاع بين قوى موالية للجنرال "حفتر" و مليشيات مسلحة مدعومة من مدينة "مصراطة" الساحلية ومليشيات من الغرب ، وتعد مشاكل الهوية المتعلقة بالنزاعات القبلية من مصادر الأزمات الأمنية في هذه المنطقة ، فإلى جانب القبائل العربية يقطن الجنوب

[1] المهدي ثابت ، " تطورات المشهد الليبي في ظل التحولات الإقليمية والدولية"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، في: http://www.csds-center.com

الليبي قبائل "الطوارق" وقبائل "التبو" وهي قبائل لم تكن على وفاق تام مع الشمال ، والتبو شعب إفريقي من أصحاب اللون الأسمر ويتواجدون في منطقة جبال "تبستي" في "التشاد" وفي جنوب شرق ليبيا وفي بعض المناطق من النيجر والسودان ، وهم من رعاة الإبل ويتكلمون لغة من اللغات النيلية الصحراوية ولطالما كانوا منفصلين عن المجموعات العرقية الأخرى وقد التحق " التبو" بحركة التمرد ضد "القذافي" و لقوا الدعم العسكري من طرف الحكومة السودانية وسرعان ما استطاعوا الاستيلاء على مساحات واسعة في الجنوب بما فيها حقول النفط والمعابر الحدودية ، بعد سقوط "القذافي " استمر الخلاف بين "التبو" والسلطات الجديدة في الشمال وسرعان ما اندلعت النزاعات القبلية بينهم وبين قبيلة "الزوية" التي كانت تغذيها المصالح. ففي 2012 نشبت اشتباكات مسلحة بين الطرفين بسبب الاختلاف حول الحصص من عمليات التهريب ومصادر أخرى ، وقد فشلت حكومة طرابلس في إخماد النزاع بين الطرف رغم استنجادها بمليشيا درع ليبيا حيث وقفت إلى جانب قبيلة "الزوية" وقصفت مناطق "التبو" وقد استتب الأمن في المنطقة بعد تدخل قوى أخرى من "بنغازي" كانت أكثر حيادية . أما "الطوارق" فغداة أحداث 2011 انشق بعضهم عن نظام "القذافي" على غرار السفير الليبي في "مالي" المدعو " موسى الكوني" الذي التحق بالمجلس الوطني الانتقالي ثم أصبح عضوا في المجلس الرئاسي في حكومة طرابلس المدعومة من طرف الأمم المتحدة قبل أن يستقيل في جانفي 2017 ، هذا فيما بقي العدد الكبير من الطوارق على ولائهم لنظام "القذافيّ خاصة عناصر الأجهزة الأمنية منهم وحاربوا إلى جانب القوى الأمنية الأخرى المليشيات المناوئة للنظام .[1]

واستفحل العنف في منطقة الساحل بعد أفول الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر نهاية التسعينيات ثم بعد التدخل العسكري الغربي في ليبيا الذي أدى إلى سقوط نظام "معمر القذافي" في 2011 ، فقد أدى هذان الحدثان إلى عودة المرتزقة إلى المنطقة خصوصا من جماعات "الطوارق" الذين جندهم "القذافي" وكذا إغراقها بالأسلحة التي كانت مكدسة في مخازن هذا الأخير ، وقد ساهمت النزاعات التي مست "مالي" في 2012 في بروز عدة مليشيات بادعاءات جد مختلفة ، فهناك الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي تضم الطوارق المطالبين بالاستقلال ومليشيات مقربة من القاعدة التي تطالب بإقامة الخلافة وحركة أنصار الدين التي يتزعمها أحد زعماء الطوارق في مالي المدعو "إياد آغ غالي" والتي تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية والحركة من أجل التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والتي ترمي إلى التحكم في مسالك التهريب المافياوية و اليوم الشبكات الجهادية لا تكتفي فقط

[1] فرديريك ويري ، "فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا" ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، في: http://carnegie-mec.org/2017/03/30/ar-pub-68476 (2017/05/08).

بالرغبة في التحكم في عمليات التهريب سواء تعلق الأمر بالسلاح أو المخدرات أو غيرها والإطاحة بالأنظمة القائمة في المنطقة إنما ترغب كذلك في إعادة رسم الحدود الموروثة عن الاستعمار و قطع روابط الاتصال بين أوربا وأفريقيا الساحلية .[1]

المطلب الثاني: عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم ؛ أزمة أمنية بأبعاد إنسانية .

إحدى أهم التداعيات الأمنية لما يسمى الربيع العربي هو عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية وهم محملون بخبرات قتالية هائلة وباستعدادات نفسية وذهنية للقيام بأعمال إرهابية من شأنها أن تقوض الأمن الوطني والدولي، ورغم أن عدد المقاتلين الجزائريين الذين ذهبوا إلى سوريا خصوصا يعد عددا قليلا جدا إلا أن دول الجوار خاصة تونس وليبيا شكلا خزانا مهملا لهذه الظاهرة وعودتهم من شأنها أن تقوض الأمن الإقليمي المغاربي والأمن الوطني الجزائري.

وتواجه العديد من الدول في البلقان و شمال إفريقيا مشكلة التعامل مع عودة بعض من مواطنيها الذين التحقوا بساحات القتال في سوريا والعراق. فعلى سبيل المثال عاد في بداية ديسمبر 2016 على الأقل 800 جهادي من جنسية تونسية من بين أكثر من ستة ألاف إلى ديارهم و100 من البوسنة و117 من الكوسفو و86 من مقدونيا .

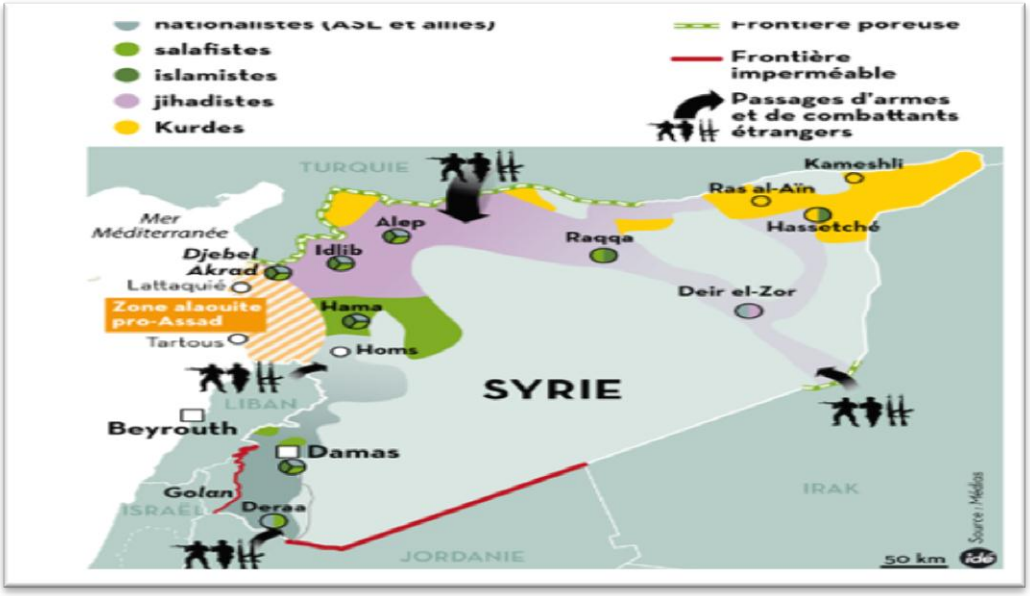

شكل (5) يوضح خارطة توزع المسلحين في سوريا[2]

[1] Philippe Hogon , "Le Sahel entre deux feux djihadistes" , **Le monde Diplomatique** , No. 744 , (mars 2016) , p 11.

[2] المصدر : http://la-story.over-blog.com/2015/09/la-crise-syrienne-par-les-cartes.html

وحسب أرقام رسمية حوالي 800 رعية من هذه الدول البلقانية الثلاث التحقوا بالجماعات المسلحة في العراق وسوريا منذ 2012، في بعض الأحيان يكون هؤلاء المبعدين محبطين. البعض منهم عاد لكن بقي مرتبطا بالعنف والأفكار المتطرفة، وتواجه السلطات في هذه البلدان تحدي رصد هذا التهديد المحتمل وإدارته في الوقت الذي تعمل فيه على خلق فضاء لإعادة التأهيل ودمج هؤلاء في المجتمع.

ويستخدم مصطلح إعادة التأهيل و مصطلح نزع التطرف غالبا بطريقة تبادلية للإشارة إلى التفكيك المعرفي لهوية وأيديولوجية جماعة عنيفة، أما مصطلح إعادة الإدماج فهو يشير إلى ترميم الروابط الاجتماعية و العائلية والمجتمعية والمشاركة الإيجابية في المجتمع. إن تطوير برامج إعادة الإدماج الناجحة أمر بالغ الأهمية ليس فحسب لمنع النكوص لدى العائدين إنما كذلك لمجابهة استشراء التطرف في المجتمع.

إن ظاهرة الهجرة بغية المشاركة في الحروب ليس أمرا جديدا ،هناك أمثلة تاريخية على ذلك، مثل الثورة الأمريكية وحرب الاستقلال اليونانية والحرب الأهلية الاسبانية. وشهد العالم في العقود الأخيرة على الأقل أربعة موجات من المقاتلين الأجانب الذين تمت استمالتهم للقتال باسم الدفاع عن الإسلام، كان ذلك في النزاعات في كل من أفغانستان والشيشان والبوسنة و العراق والآن في العرق وسوريا. [1]

ويشترك عدد من المقاتلين المخضرمين من هذه الحروب في هوية عابرة للحدود كجهاديين عالميين، بعضهم الآن عديم الجنسية لكنهم في الواقع لا يمثلون سوى جزء من الموجة الحالية للمقاتلين الأجانب، فتدفق المقاتلين الأجانب الذي شهده العراق وسوريا فريد من نوعه من حيث حجم أعدادهم وتنوع أصولهم وخلفياتهم، فبعض التقديرات تؤكد أن هناك أكثر من 40 ألف مقاتل من 120دولة قد التحقوا بجبهات القتال في سوريا والعراق منذ عام 2011، من بينهم حوالي 7 ألاف جاؤوا من الدول الغربية من بينهم حوالي 5 ألاف من مواطني الاتحاد الأوروبي، هذه الأرقام تمثل فرقا شاسعا بالمقارنة مع النزاعات الأخرى التي شارك فيها مقاتلون أجانب مسلمون، لكن الأغلبية الساحقة من المقاتلين الأجانب وعائلاتهم التي صحبتهم كانوا من المغرب العربي و الشرق الأوسط، وكانت تونس أكبر بلد تصديرا للمقاتلين الأجانب نحو سوريا والعراق بحوالي 6500 مقاتل فيما تم منع

[1] "The Forgien Fighter Phenomenon and Related Security Trends in the Middle East", CSIS, In : https://www.csis.gc.ca/pblctns/wrldwtch/

حوالي15ألف عنصر آخر من السفر، كما تعتبر كل من السعودية وتركيا والأردن من الدول الرئيسية في تصدير المقاتلين الأجانب لهذا النزاع .

هذا التدفق غير المسبوق من المقاتلين الأجانب لم يكن فقط بسبب تكنولوجيا الاتصال الحديثة، ولا سهولة التنقل ولا حملات الاستنفار القوية ولكن أيضا بسبب ردود فعل الغرب وتدخلاته حيث ساهم في تكريس الحدود العالمية القائمة على الاختلافات الدينية.

من بين الأشياء كذلك التي تجعل من هذه الموجة الجديدة من تدفق المقاتلين الأجانب فريدة من نوعها هو أن البلدان التي جاء منها هؤلاء المقاتلون ترى في عودتهم تهديدا أمنيا، لأن النزاع لم يتم احتواؤه في الحدود الأصلية له كما تبين ذلك الأحداث الدموية في أوروبا منذ 2011 ، ويعتبر عودة بعض المقاتلين الأجانب إلى ديارهم بنية القيام بأعمال عنف أمرا مثيرا لقلق كبير. فقد بينت عملية باريس الدموية في نوفمبر 2015 أن 6 من بين الذين نفذوا العملية كانوا مقاتلين من جنسيات بلجيكية وفرنسية عائدين من سوريا، كما أنه في عملية بروكسل في مارس 2016 كان 3 من بين 5 من الذين نفذوا العملية من العائدين من سوريا ، فالموجات السابقة من المقاتلين الأجانب لم تحمل في الواقع مثل هكذا قلق كما أن المخاوف من عمليات يقوم بها العائدون لم تتحقق.

لقد كانت عمليات استجلاب المقاتلين قبل عقد الثمانينات في العالم الإسلامي نادرة، وقد ضمت الموجة الأولى مقاتلين مسلمين أجانب من مختلف الدول في الشرق الأوسط الذين سافروا لقتال السوفيت في أفغانستان في عقد الثمانينيات، وكان هؤلاء الأشخاص من مختلف الطبقات الاجتماعية، الميسورة والفقيرة ومن أسر متدينة، أما الموجة الثانية فقد كانت في عقد التسعينيات وضمت مقاتلين شاركوا في الحرب في الشيشان أو البوسنة أو كشمير أو الفيليبين، كان هؤلاء في الغالب من المغتربين القادمين من دول الشرق الأوسط الذين كانوا يرتادون الجامعات الغربية وينحدرون من الطبقات الوسطى، أما الموجة الثالثة فقد ارتبطت أساسا بالغزو الأمريكي للعراق في 2003، وقد تشكلت من شبكات من الأشخاص قليلي الخبرة وينحدرون من طبقات متوسطة أو فقيرة، وتعرف هذه الموجة عادة باسم الجهاد بلا قيادة .[1]

لقد سجلت بداية النزاع المسلح في سوريا في 2011 بداية الموجة الرابعة التي تميزت بظهور جماعات مسلحة عبروطنية على غرار ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام والتي أصبحت تعرف اختصارا باسم داعش،

[1] Loc.cit.

وتتميز هذه المجموعات الجديدة بكونها أقل انسجاما وناجحة في جلب فئات عمرية صغيرة، بالنسبة للرعايا الفرنسيين على سبيل المثال فإن ربع المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق من الذين تحولوا إلى الإسلام.

لا شك أن أحد العوامل المهمة في التدفق الهائل للمقاتلين الأجانب في الآونة الأخيرة هو انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وهي التي توفر هامشا كبيرا من حرية المناورة ، كما أن هناك تساهلا ملحوظا من طرف الدول المعنية في السيطرة على هذا الفضاء الافتراضي . من بين الأسباب التي تعيق السيطرة على الدعاية الجهادية هو ظهور منصات تواصل اجتماعي جديدة مصممة بشكل أفضل لتبادل المعلومات، إلى جانب الصعوبات المتعلقة بمراقبة هذه المنصات التي تمتلكها شركات غربية خاصة إضافة إلى القيود على مصادر المعلومات المفروضة على أجهزة الاستخبارات في الدول الغربية .

ولا يوجد إجماع حول مصطلح المقاتل الأجنبي، فهو في الواقع محل نزاع من وجهتي النظر القانونية والأكاديمية، وهو عادة ما ينطبق على رعايا بلد معين الذين يسافرون من أجل المشاركة في نزاع في بلد آخر، لكن التعريفات الأكاديمية المعاصرة في القانون الدولي هي أكثر دقة من حيث أنها تشمل عامل الهوية الجماعية أي الأفراد المدفوعون أساسا بالأيديولوجيا والدين و/أو القرابة الذين يغادرون بلدانهم الأصلية أو بلدان إقامتهم الدائمة ويلتحقون بجماعة منخرطة في نزاع مسلح ، بهذه الطريقة يتميز المقاتلون الأجانب عن المرتزقة الذين تكمن دوافعهم في الكسب المالي، غير أن هذا التمييز لا يصلح إلا في السياق الذي يفهم فيه المقاتل الأجنبي بأنه مقاتل شرعي ، ملتزم بالقوانين و المعايير الدولية للحرب ، و يمنح الحماية و الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف، و بالنظر إلى أن المقاتلين الأجانب اليوم هم في الغالب ينظمون إلى جماعات مصنفة إرهابية فإن القانون الإنساني الدولي يعد إطارا محدودا لفهم المقاتلين الأجانب.

وتؤكد بعض التعريفات الحديثة للمقاتلين الأجانب على هذا التمييز وتضيف خاصية المشاركة في مجموعة مسلحة غير دولتية أو في حركة تمرد، وحتى يتم التغلب على قصور الأدوات القانونية المتاحة لمعالجة الفواعل غير الدولتية والمجموعات الإرهابية طور المجتمع الدولي مصطلح المقاتل الإرهابي الأجنبي.

فوفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2178 (24 سبتمبر2014) فإن المقاتلين الإرهابيين الأجانب هم أفراد يسافرون أو يحاولون السفر من بلدانهم إلى دولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم لغرض ارتكاب أو تخطيط أو إعداد أو المشاركة في أعمال إرهابية أو تلقي أو تقديم التدريب الإرهابي. [1]

[1] Loc.cit.

وقد طالبت الأمم المتحدة جميع الدول بتجريم فعل القتال دعما لجماعات إرهابية معينة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة وخلايا أخرى أو فروع أو جماعات منشقة أو مشتقة من القاعدة. المقاتلون الأجانب هم إذن مقاتلون لما يكونون على مسرح العمليات لكنهم لما يعودون إلى الديار يصبحون مجرمين وهذا ما يعقد جهود الحكومات والمجتمع المدني في مهمة إعادة التأهيل. إضافة إلى الجدل القانوني الذي يطرحه هذا المصطلح هناك مشكل آخر يطرح في عدم التمييز بين من يسافر لدعم النزاعات ومن لا يدعمها على الإطلاق مثل الأطفال و الزوجات وغيرهم من أفراد الأسرة الذين ربما سافروا مضطرين.

ورغم أنه من الأمور المعترف بها بشكل عام أن نسبة قليلة من المقاتلين الأجانب يعودون إلى الديار بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من هؤلاء في سوريا والعراق فإن هذه المجموعة الصغيرة المدربة على القتال والتي لا تزال ترتبط بالمجموعات المسلحة يمكنها أن تشكل تهديدا كبيرا، كما أن مصالحة محتملة بين داعش والقاعدة لا يمكنها فقط أن تغير النزاع الحالي بشكل كبير بل قد تؤدي كذلك إلى استفحال الإرهاب خارج الحدود التقليدية لهذا النزاع.

كما أن عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم التي تعاني من الحروب يمكن أن يغير ديناميكيات النزاع في هذه البلدان عن طريق جلب الكثير من المهارات و الخبرات والدوافع و الطموح. البعض منهم يجلب معه مهارات التمرد، في هذه الحالة من المحتمل أن استعمال هذه التكتيكات من طرف مجموعات مسلحة محلية أو خلايا نائمة يرتفع .

ويعد اكتساب معرفة دقيقة بطبيعة ومستوى التهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب أمرا ضروريا في صياغة وتنفيذ برامج فعالة لمكافحة الإرهاب. يمكن لعدة فاعلين لعب دور في هذا الاتجاه في مختلف مراحل تطور مسيرة المقاتل الأجنبي، يمكن للحكومات على سبيل المثال التحكم في مغادرة البلاد، كما يمكنها العمل مع حلفاء وشركاء في مرحلة ما بعد مغادرة البلاد، يمكنها كذلك تسيير مرحلة العودة.[1]

وقد دقت الدول الغربية ناقوس الخطر خصوصا بعد الأحداث الدموية التي عرفتها هذه الدول و التي تورط فيها عائدون من سوريا والعراق. فأعداد الأوربيين الذين يسافرون من أوربا للقتال في سوريا في صفوف داعش أو جبهة النصرة لم يسبق لها مثيل.

[1] Loc.cit.

ففي المملكة المتحدة من بين 800 مواطنا توجهوا إلى القتال في سوريا و العراق عاد النصف منهم حسب أرقام مركز البيانات الموسوم"مركز جين للإرهاب و التمرد" Jane's Terrorism and Insurgency Centre حيث سيتم الحكم عليهم بالسجن، أما في ألمانيا فإن من بين 915 جهاديا عاد 300 منهم، بالإضافة إلى السجن وضعت السلطات هناك برامج إعادة إدماج بالنسبة للأشخاص الذين لم يثبت أنهم شاركوا في عمليات قتالية، أما في روسيا فإن من بين 3417 جهاديا ذهب إلى مناطق النزاع في المنطقة العربية عاد منهم فقط 400.

وقد أكد وزير الدفاع البريطاني"غافن ويليامسون" Gavin Williamson أن بلاده لا ترحب بمقاتلين على أراضيها حيث قال "*لا أعتقد أنه بإمكانهم وضع أقدامهم يوما ما في بلادي . لقد أداروا الظهر لبريطانيا العظمى، لقيمنا لكل ما ندافع عنه، إنه أسوأ ما يمكن أن يحدث*"[1] ، هذا فيما يرى الأمريكيون في المقابل أن على الدول الغربية أن تحاكم هؤلاء على أراضيها، في هذا السياق أشارت "كاثرين ويلبيرغر" Kathryn Wheelbarger المسؤولة في مصلحة قضايا الأمن والداخلية في وزارة الدفاع الأمريكية أنه يتوجب العمل مع التحالف من أجل أن يرحل الجهاديون المقبوض عليم إلى بلدانهم الأصلية ليتم التحقيق معهم هناك .

وقد أصبح التحقيق الذي أنجزه الصحافي الفرنسي "دافيد طومسون" David Thomson الموسوم "الأشباح" *Les Revenants* بمثابة المرجع بالنسبة لقضية الجهاديين الفرنسيين العائدين من ساحات النزاع في سوريا، فهو يرى أنه لا يمكن الوثوق بتوبة الجهاديين الذين حسبه يرجعون من ساحات النزاع محبطين لكنهم يبقون أوفياء للتيار الجهادي.

وتشير بعض التقديرات أن هناك حوالي 690 جهاديا فرنسيا مازالوا في سوريا و العراق من بينهم 295 امرأة و28 قاصرا. وفي تصريح صحافي له أكد المدعي العام لباريس المختص في قضايا الإرهاب "فرنسوا مولان" François Molins أن من بين النساء والقصر الذين التحقوا بمناطق النزاع هناك من تدرب على السلاح، مضيفا أن دعوات الجهاد توجه كذلك لهذه الفئة، كما أكد كذلك أن هناك حوالي 400 قاصرا تقل أعمارهم عن 15 سنة من جنسية فرنسية مازالوا متواجدين في العراق وسوريا، وكان دور النساء هناك حسبه يتعلق بالإنجاب قصد تعزيز صفوف هذه الجماعات بالمقاتلين وهو الأمر الذي أنتج حالة اجتماعية في صفوف هؤلاء تميزت بكثرة الأمهات و الولادات الحديثة.

[1] Les pays européens ne tiennent pas au retour de leur ressortissants djihadistes capturé, Le Monde, sur : https://www.lemonde.fr/proche-orient/article.

وقد عبرت الطبقة السياسية الفرنسية عن قلقها إزاء هذا المشكل، فقد صرح "سيباستيان شينو" Sébastien Chenu الناطق الرسمي للجبهة الوطنية في تصريحات صحافية أن عودة أطفال الجهاديين الفرنسيين إلى الأراضي الفرنسية أمر منتظر، مؤكدا أنه لا يوجد هناك مشكل بالنسبة للقصر، بالنسبة له يتوجب التكفل بالأطفال العائدين وقد يضطلع بهذه المهمة عائلاتهم إذا كان لهم عائلات ولم يكن بالطبع لها روابط مع الإرهاب أو وضعهم في المؤسسات المكلفة برعاية الأطفال، أما النائب المستقل في البرلمان الفرنسي والوزير الأول السابق عن الحزب الاشتراكي "مانويل فالس" Manuel Valls فقد كان له موقف حاد إذ أكد على أن الجهاديين العائدين من ميادين النزاع مكانهم السجن و عائلاتهم يتوجب أن يعرضوا أمام المحاكم. [1]

من جهته أكد"جيرارد كولومب" Gérard Collomb وزير الداخلية الفرنسية أن من بين 270 شخصا العائدين من ميادين القتال في سوريا والعراق هناك 20 % منهم من النساء و 54 قاصرا. هذا الرقم الرسمي الذي اعترفت به السلطات الفرنسية بالنسبة للعائدين يعتبر صغيرا بالنسبة لمجموع من يعدون من الجهاديين الفرنسيين والذي يبلغ 1910 أشخاص، وإذا كان هذا العدد ضعيفا نسبيا فهذا راجع إلى يقظة داعش الذي يلاحق الفارين و إلى صعوبة الحدود السورية التركية وهو ما يتطلب شبكة قوية وهو ما يتعذر عند هؤلاء الفارين الذين عادة ما يكونون أفرادا معزولين، إضافة إلى ذلك فهؤلاء الجهاديين الفرنسيين هم عرضة لمتابعات قضائية منتظمة من طرف المدعي العام لباريس حسب وزير الداخلية "كولومب" الذي أكد أن معظمهم يقبع في السجون. وتكون فرنسا قد أبرمت حسب مراجع إعلامية اتفاقا سريا مع القوى الأمنية العراقية يقضي بعدم السماح للجهاديين الفرنسيين بالعودة إلى فرنسا وهو ما يعني إعدامهم . [2]

ولمواجهة تهديدات المقاتلين العائدين اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على برنامج سياسي يستند على المراحل الثلاث لمسيرة المقاتل الأجنبي، تتعلق المرحلة الأولى بظهور الدافع للجوء إلى العنف حيث يتوجب ابتكار وسيلة للكشف عن هذا و التدخل في وقت مبكر، فيما تتعلق المرحلة الثانية بالحركة من أجل الالتحاق بإحدى ساحات النزاع للانضمام إلى أحدى المجموعات الإرهابية، تليها محاولة محتملة للعودة من هذه المرحلة، هنا من الأهمية الكبيرة الحصول على معلومات دقيقة عن هؤلاء الأشخاص، خصوصا عن طريق شركاء دوليين، أما المرحلة الثالثة

[1] Les pays européens ne tiennent pas au retour de leur ressortissants djihadistes capturé, Le Monde, sur : https://www.lemonde.fr/proche-orient/article.

[2] Irak, Syrie : plus de 240 djihadistes revenus depuis 2012, Le Parisien, sur : http://www.leparisien.fr/faits-divers/irak-syrie-plus-de-240-djihadistes-revenus (12/02/2017)

فهي تنظر في إمكانية إعادة إدماج العائدين ، طبعا مرة أخرى تعتمد هذه المرحلة على معلومات دقيقة لتمييز الأشخاص الأكثر عنفا من الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأفراد الذين يسافرون للقيام بنشاط عنيف والذين يمكن أن يعودوا إلى البلاد يشكلون جزاء من بيئة تهديد أكبر تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن الحكومة تحاول كذلك أن تؤمن بشكل جيد الحدود و منشآت البنية التحتية و الفضاء السيبيري من التهديد الذي يطال الأمن الوطني، بالنسبة للمقاتلين الأجانب الذين يودون العودة للولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه السياسات تحرص على تحديد المخاطر التي يمكن أن يشكلها هؤلاء على الأمن الوطني وكذا إعادة إدماجهم الفعالة بطريقة تحافظ على الأمن العام، إن كان ذلك في بيئتهم الخاصة أو في المجتمع ككل.

وقد يؤدي الفشل في مراقبة أو معالجة أي مرحلة من المراحل الرئيسية للعملية إلى ترك فجوات مؤثرة في الإستراتيجية الشاملة، ويقلل من قدرة وكالات الاستخبارات ومن قدرة منظومة تطبيق القوانين على التخفيف من المخاطر التي يشكلها المقاتلون الأجانب، ويعرقل التعاون الفعال مع الشركاء الرئيسين و المجتمع ككل. [1]

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية و الاجتماعيات للحراك العربي ؛ تدهور اقتصادي و تفكك اجتماعي.

لقد كانت نتائج ما يسمى الربيع العربي وخيمة على اقتصاديات بعض الدول التي شهدت حراكا والذي سرعان ما تطور إلى نزاع مسلح،كما أدى هذا النزاع في بعض الدول إلى تحولات اجتماعية عميقة وخطيرة، فالأرقام التي ذكرتها بعض المصادر الرسمية ومن بينها الأمم المتحدة تبين أن تداعيات هذا الحراك كانت مدمرة وهددت وجود الدول الوطنية، أو في بعض الأحيان تفكيك نسيجها الاجتماعي.

ففي تونس تحطمت جهود عقود من التنمية، لدرجة أنه في 2016 لم يعد بالمقدور تصور إلى أي درجة وصل التقدم في البلاد في السابق، حيث استطاعت تونس جلب رؤوس الأموال و80% من المواطنين فيها يملكون مقرات سكناهم، كما أن الاستقرار والتسامح الذي تمتعت به تونس في وسط بيئة إقليمية متقلبة سمح بتوافد ملايين السياح الذين أنعشوا اقتصاد البلد. وقد استقطبت المنظومة الصحية آلاف المرضى الذين يتلقون العلاج بأثمان معقولة وجودة تضاهي نظيراتها في أوربا. في هذا البلد الذي كان ينفق 8% من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم كانت نسبة التمدرس لدى الشباب فيه تبلغ 100%، أما النمو الديمغرافي فقد كان في حدود 1.02%

[1] The foreign fighters phenomenon and related security trends in the Middle East,CSIS, In https://www.csis.gc.ca/pblctns/wrldwtch

وهو المستوى الذي نجده في أوربا، وقد كانت الدولة تنفق 20% من الناتج المحلي الإجمال الوطني في الجانب الاجتماعي حيث كان 90% من الشعب يستفيدون من التغطية الصحية.

فالحصيلة بعد خمس سنوات من أحداث ما يسمى الربيع العربي تبدو وخيمة، ذلك أن تدهور المناخ الاجتماعي تضاعف بشكل محبط. فمع نمو اقتصادي ضعيف وعدم القدرة على إطلاق إصلاحات جوهرية وأغلبية سياسية غير متماسكة، بحكم أنها شكلت من خلال تحالف بين الإصلاحيين العلمانيين وحركة النهضة ذات التوجه الإخواني، أضحى البلد الذي يعاني متاعب اقتصادية كبيرة على حافة الركود، يضاف إلى كل هذا ارتفاع كبير في المديونية التي وصلت نسبتها 60% من الناتج المحلي الإجمالي وشلل كبير في قطاع السياحة الذي كان قبل الأحداث يمثل 70% من الناتج المحلي الإجمال الوطني. [1]

أما في سوريا فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية كانت أشد، بالنظر لحجم الحرب وما خلفته من دمار وتفكك في البنية الاجتماعية والاقتصادية، فحسب تقرير للأمم المتحدة بالاشتراك مع جامعة "سانت أندروز" الاسكتلندية فإن الخسائر المتراكمة للاقتصاد السوري بين سنتي 2011 و2015 قد قدرت بحوالي 259.6 مليار دولار، فالناتج الإجمالي المحلي تقلص إلى55% بين سنتي 2010 و2015 هذا في الوقت الذي كان من المنتظر أن يزيد بحوالي 32% في حالة لم يكن هناك نزاع حسب تقديرات التقرير. ويعود انخفاض الناتج المحلي بين ستني 2011 و2015 حسب تقرير المركز السوري للأبحاث السياسية إلى تقلص في كل من التجارة الداخلية و الخدمات الحكومية و إنتاج البترول.

وارتفعت الخسائر بشكل ملحوظ بين سنتي 2012 و2013 في الوقت الذي اشتدت فيه العمليات العسكرية، وقد تزامنت هذه الفترة كذلك مع بداية العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سوريا من طرف العديد من دول العالم، على سبيل المثال في 14 ماي 2012 أقر الاتحاد الأوروبي عقوبات تتعلق بقطاع البترول والتبغ ، وهو القرار الذي انضمت له الولايات المتحدة الأمريكية في أوت من نفس العام، فانهيار إنتاج البترول الذي تقهقر من 386 ألف إلى 28 ألف برميل يوميا والغاز الطبيعي من 9.8 مليار متر مكعب إلى 509 مليار متر مكعب أدى إلى تفاقم خسائر الناتج المحلي بين سنتي 2011 و2013.

لقد بقي مؤشر أسعار الاستهلاك الذي هو أداة قياس التضخم هو المؤشر الوحيد في هذه الفترة الذي يتم نشره كل شهر من طرف المكتب المركزي السوري للإحصاء، وتبين المعطيات أن هذا المؤشر قد ارتفع خمس مرات في

[1] Bernard Lugan, "les Printemps Arabes en Tunisie et en Egypte : un bilan cinq ans plus tard", **Rt France**, dans : https://francais.rt.com/opinions/15932-printemps-arabes- (06/07/2018).

الفترة بين 2010 و2016، يفسر هذا بالنقص الحاصل في إمدادات الغذاء و الوقود و الدواء ، أما التضخم الذي عرف في سنة 2014 استقرارا نسبيا سرعان ما شهد ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2015.

وقد أثقلت هذه الزيادة في الأسعار كاهل السوريين، فدائما حسب المكتب المركزي السوري للإحصاء ارتفعت أسعار الخضر بين سنتي 2010 و2016 تسع مرات، كما ارتفعت أسعار المياه المعدنية و المشروبات وعصائر الفواكه ثماني مرات، وتضاعفت أسعار الخبز و الحبوب خمس مرات. في 2015 خلص تقرير للصندوق الدولي للتنمية الزراعية و لبرنامج الأغذية العالمي أن الأسر تنفق بشكل كبير على مشتريات السلع الغذائية، على سبيل المثال في بعض مناطق البلاد قد تتجاوز نفقات الغذاء 50% إلى 60 % من مجموع نفقات الأسرة الواحدة. وانخفضت الصادرات في سنة 2015 إلى 29 % بالمقارنة مع سنة 2014 بسبب إغلاق الحدود و تأثير المعارك وانخفاض الطلب الفعلي وانخفاض العملة، كما أن تكاليف الإنتاج المرتفعة أثرت بشكل كبير على التصدير، في الواقع يعتمد الاقتصاد السوري في هذه المرحلة بشكل كبير على الاستيراد، ذلك أن العديد من القطاعات انهارت بشكل كامل، من جهة أخرى زادت الاحتياجات من المواد الغذائية و الطبية بشكل هائل ، وعلى الرغم من انحصاره نسبيا إلا أن العجز التجاري بقي في هذه المرحلة مرتفعا نسبيا ليصل إلى 27.6 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 38.9% في 2014 .

وبالنظر لتأزم الوضعية وانهيار الاقتصاد فإن معدلات الفقر زادت، ففي 2015 حسب بعض الإحصائيات يعيش أكثر من 80% من الشعب تحت خط الفقر في مقابل 28 % في سنة 2010 أي قبل بداية أحداث ما يسمى الربيع العربي ، بالإضافة إلى أن 69.3% يعيشون في حالة من الفقر المدقع وغير قادرين على توفير الحاجيات الأولية الضرورية. [1]

وقد تأثر قطاع التعليم هو الآخر بشكل كبير، فالإحصائيات تؤكد أن 45.2% من الأطفال غير متمدرسين، ووفقا لتقرير الأمم المتحدة سيكون لهذه الوضعية تأثير كبير على مستقبل البلاد، وقد ساهمت عدة عوامل مرتبطة بالنزاع بشكل مباشر في تراجع التعليم و إمكانيات التكوين لدى الأطفال السوريين، من بين هذه العوامل هناك خاصة خوف الآباء على أمن أولادهم ، إلى جانب الدمار و الخلل الذي أصاب البنية التحتية. حسب تقرير

[1] William Plummer et Isabelle de Foucaud, Le désastre de l'économie Syrienne après six an de guerre, dans : http://www.lefigaro.fr/economie/le-scan-eco/dessous-chiffres/2017/04/07/29006-20170407ARTFIG00242-le-desastre (07/04/2017).

الأمم المتحدة دائما فإن العجز في الأطفال المتمدرسين يمثل خسارة تقدر بحوالي 24.5 مليون سنة في الرأس مال الإنساني أو 16.5 مليار دولار من الاستثمارات في التعليم.

وتمثل الهجرة واحدة من أهم المشاكل الاجتماعية التي أفرزتها أحداث ما يسمى الربيع العربي، وتحتل سوريا المركز الأول في العالم في عدد المهاجرين الذي تضاعف بشكل مهول في الفترة بين نهاية 2010 و2016 حيث بلغ عددهم حوالي 4.8 مليون شخص الذين هربوا من المعارك خصوصا بعد سيطرت تنظيم داعش على مساحات واسعة في شرق سوريا، فالمعارك الشرسة والفقر المتزايد دفع الملايين إلى مغادرة مقار سكناهم، فحسب تقارير الأمم المتحدة في 2015 هناك حوالي 13.5 مليون سوري أي ما يعادل 50% من مجموع الشعب تأثروا بالنزاع.

وقد توزع المهاجرون السوريون بشكل خاص قي دول الجوار، على غرار تركيا والأردن الذي يوجد فيه مخيم الزعتري للاجئين الذي يعد الثاني في العالم من حيث حجمه و لبنان الذي يمثل فيه اللاجئون السوريون ربع سكانه، ومنذ أوت 2015 طرق الهجرة نحو أوروبا ازدحمت هي الأخرى بالمهاجرين ، ففي أكتوبر 2014 سجلت الإحصائيات 23 ألف شخص عبروا المتوسط بطرق غير شرعية، و في أكتوبر من عام 2015 تضاعف هذا العدد ليصل إلى 220 ألف شخص. هؤلاء المهاجرون الذين لم يكن مصدرهم سوريا فقط يغرق منهم الآلاف وهم يحاولون اجتياز البحر نحو الضفة الأخرى.

ويتخذ المهاجرون دول البلقان كدول عبور من أجل الوصول إلى دول شمال أوروبا على غرار ألمانيا و السويد بشكل خاص، وقد أدى هذا إلى خلافات كبيرة داخل الاتحاد الأوروبي، فقد لجأت كل من كرواتيا وصربيا ومقدونيا إلى ضبط حدودها حيث تعتبر دول عبور رئيسية كما لجأت إلى ذات الخطوة كل من السويد و الدنمرك، هذا وقد تحولت اليونان بسبب عدم التنسيق الأوروبي إلى مخيم كبير للاجئين . وقد وقع الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2015 مع تركيا التي تعد نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين على اتفاق ينصص على التزامها بعرقلة تدفقات المهاجرين مقابلة مساعدة مالية تقدر 3 مليار يورو إلى جانب تسريع عملية ترشح تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن هذا الاتفاق لم يعط النتائج المتوقعة.[1]

ومن بين إفرازات الفوضى الأمنية التي أعقبت ما يسمى الربيع العربي نجد تمويل المجموعات المسلحة الذي يعد أحد أهم القضايا التي تشغل الرأي العام الدولي والعربي، ذلك أنها تعد بمثابة اللغز المحير. في وثيقة الإستراتيجية الدولية

[1] Loc.cit .

لمكافحة الإرهاب لمنظمة الأمم المتحدة والتي صادق عليها الدول الأعضاء في سبتمبر 2006 بالإجماع أكدت الجمعية العامة على أهمية محاربة تمويل الإرهاب وعلى حاجة الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير الشاملة الموافق للمعايير الدولية. في إطار جهود المنظمة الدولية لتعريف تمويل الإرهاب تم التأكيد على أن هذا الأخير يتضمن نشاطات مختلفة، على غرار جمع الأموال وتخزينها وإخفائها، و استعمال هذه الأموال في دعم منظمات إرهابية وبنيتها التحتية وتنقلاتها من أجل تنفيذ عمليات إرهابية. هذه الأموال يمكن أن يكون مصدرها قانوني كما يمكن أن يكون غير ذلك، كما يمكن لمنظمات إنسانية أو تجارية أن تستغل سواء عن علم لها أو لا من أجل نقل مساعدات مالية أو دعم لوجيستيكي لصالح منظمات إرهابية . الكشف عن معاملات مالية مشبوهة بما فيها تمويل الإرهاب في النظام المالي الرسمي عملية صعبة و تزداد هذه الصعوبة خارج هذا النظام المالي الرسمي. [1]

فالتنظيم المسلح المسمى داعش لما استولى في 2014 على أراض واسعة في العراق وسوريا كان يمتلك قدرات مالية هائلة، حيث قدرت بعض المصادر مداخليه من النفط المسروق بحوالي 3 مليون دولار يوميا ، لكن العقدة الحقيقة التي تحير الخبراء الأمنيين هي كيفية تسويقه للنفط المسروق بعد استيلائه على بعض الآبار في كل من سوريا والعراق .

وفي تصريح لها أمام اللجنة البرلمانية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في "بروكسل" والذي أثار لغطا كبيرا أكدت سفيرة الاتحاد الأوربي في العراق السيدة "جانا هاياساكوفا" أن دولا من الاتحاد الأوربي تشتري النفط المسروق . في هذا الصدد يؤكد خبراء في البترول أن وجود نفط مسروق في الأسواق الأوروبية ليس بالأمر الغريب ، فرغم خضوع عملية تسويق المحروقات للشفافية مع وجود تقنيات تعليم المنتجات المسوقة ورغم أن دولا وشركات كبرى تستنكف فعل ذلك إلا أن تجارة موازية لهذا المنتج واردة كما أنه من المفترض أن أي شركة تشتري النفط تعلم من أين يأتي من خلال ما يسمى شهادة المصدر كما يؤكد ذلك خبراء في الطاقة ، في الواقع يجب أن تكون هناك عملية تعليم(وضع ملصقات) المنتج ، ذلك أن أصحاب معامل تكرير البترول من صالحهم أن يعلموا مصدر ما يشترون حتى يضمنوا جودته كما يؤكد هؤلاء الخبراء.

لكن كما يبدو تمويه مصدر البترول أمر وارد جدا كما ترى الخبيرة "دي بنكور" ، هنا توجد طريقتان لفعل ذلك، إما مزج البترول المسروق مع آخر معلم أو تزوير شهادة المصدر، ونظرا لأن هذه الشهادة تمنح من طرف غرف تجارة محلية فإن عمليات منح هذه الأخيرة في دول تعاني معدلات عالية من الفساد سوف تكون كبيرة كما تؤكد

[1] انظر إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في: https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/ar/un-global-counter-terrorism-strategy

ذات الخبيرة، لكن هذا كما يبدو لا يفسر الانتشار الواسعة لهذه الظاهرة. هذه الطرق هي المستعملة من طرف الشبكات غير الشرعية .

في حالات الحظر التجاري أو النزاعات عادة ما تتشكل شبكات موازية، هذا ما حدث على سبيل المثال أثناء اجتياح صدام للكويت وما انجر عن ذلك من وضع الأمم المتحدة لخطة البترول مقابل الغذاء، هذه الأخيرة وضعت كما يدعي الغرب لتقديم المساعدة الإنسانية للشعب العراقي المتضرر من العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد منذ حرب الخليج الثانية ، بين سنتي 1996 و2003. كان بإمكان العراق بيع ما قيمته 2 مليار دولار من البترول كل ستة أشهر على شرط أن يوزع ريعه على المواطنين غير أن نظام صدام وضع منظومة كبيرة من الفساد قصد الالتفاف على هذه الخطة ، حيث تم بيع البترول وبضاعة التهريب عبر الحدود كما ذكرت صحيفة Le Monde الفرنسية، وعليه فتنظيم داعش لم يفعل غير استغلال هذه الشبكة تضيف الخبيرة "دي بنكور" . وتعتبر تركيا ممرا رئيسيا للبترول المهرب، فاليوم معظم هذه الشبكة تقع مع الحدود التركية، وهذا يرجع كما يرى بعض الخبراء لعاملين، أولا لأن سعر البترول مرتفع ما يشجع تنظيم داعش على إغراق السوق بالبترول المسروق، ثم العامل الثاني الذي يفسر عمليات التهريب في هذه المنطقة يتعلق بموقف تركيا من الأزمة السورية على اعتبار أن حكومة العدالة و التنمية أخذت منذ البداية موقفا معاديا للحكومة السورية ومعاضدا للمعارضة السورية المسلحة حيث كان لحكومة أنقرة دور في تقوية تنظيم داعش ما جعلها تغض الطرف عن حركة الحدود بين البلدين ، إذن من خلال هذه الشبكات يكون البترول الذي تسرقه منظمة داعش يأخذ طريقه إلى أوربا عبر ميناء "جيهان" التركي.

بالنسبة للحدود الكردية العراقية فالأمر يختلف بعض الشيء عن الوضع مع الحدود التركية العراقية، فاستغلال البترول وكذا عائداته لطالما كان محل خلاف بين الحكومة العراقية والحكومة المحلية للإقليم الكردي، فقد كانت بغداد تمنع الإقليم من تصدير البترول المنتج هناك، لكن في 2014 خرقت الحكومة المحلية هذا الحضر وبدأت في التصدير علانية عبر حدودها، في هذا الظرف الاستثنائي حيث الدولة العراقية لم تعد مسؤولة مباشرة عن التجارة الحدودية تكون بعض الجهات قد اشترت بترول داعش عبر شبكات التهريب هذه، لكن سرعان ما توقفت هذه العملية لما توسعت داعش في المنطقة وأصبحت تمثل تهديدا على الأكراد. [1]

[1] Sara Taleb ," A qui Daech vend – il son pétrole" , **Le Hoffpost** , dans : http://www.huffingtonpost.fr/2014/10/11/daech-petrole-etat-islamique-marche-petrolier_n_5964614.html (11/08/2016).

الفصل الرابع

لقد شكل التحول في البيئة الإستراتيجية للجزائر إثر الأحداث التي عرفتها منطقة المغرب العربي في إطار ما يسمى الربيع العربي منذ نهاية سنة 2010 تحديا كبيرا لصانع القرار الأمني في الجزائر. فالجزائر التي بقيت إلى حد ما بعيدة عن التداعيات المباشرة لهذا الحراك وجدت نفسها محاطة بجملة من التحديات الأمنية، فحدودها أصبحت مصدرا لتدفق المقاتلين و السلاح.

إثر هذا وجد صانع القرار الأمني في الجزائر نفسه أما استحقاق مواجهة احتمالات توسع أخطار النزاعات اللاتماثلية التي قد تفرزها هذه التحولات وما ينجر عن ذلك من تحد في التجاوب مع العقيدة الأمنية والعسكرية للجيش الجزائري التي تستند على مبدأ عدم التدخل في شؤون دول الجوار وعدم استعمال القوة العسكرية خارج الحدود، ذلك أن هذه التهديدات العبر وطنية هي بطبيعتها عابرة للحدود.

طبعا باعتبار أن الأمن أضحى اليوم ينظر له في السياق العام الذي يشمل إلى جانب التهديدات العسكرية أبعادا أخرى تتجاوز الأمن الصلب، فإنه يتوجب على صانع السياسة الأمنية في الجزائر أن يكيف سياساته بأن تعالج الارتباطات المحتملة بين التهديدات ذات الطابع العسكري المادي واشتراطاتها التنموية والفكرية. في هذا الفصل سوف نحلل استجابات النظام السياسي الجزائري لهذه التحديات العبر وطنية.

المبحث الأول: بنية صنع القرار الأمني؛ مواكبة التحولات في البيئة الخارجية و الداخلية.

السياسة العامة بشكل عام والأمنية بشكل خاص تصنع في إطار بنية مؤسساتية رسمية وغير رسمية، فصنع القرار مهما كان هو في النهاية عبارة عن قرارات وإجراءات سلطوية ترسمها وتنفذها مؤسسات وأجهزة الدولة، وقد يكون لمؤسسات المجتمع المدني وحتى الأفراد دور في ذلك.

المطلب الأول: نشأة السلطة السياسية في الجزائر.

قبل تحليل دور المؤسسات في الجزائر في صنع السياسات بشكل عام من الجدير التطرق لنشأة النظام السياسي الجزائري باعتباره مصدر تلك المؤسسات. ويعتبر النظام السياسي الجزائري حصيلة مخاض الحركة الوطنية التي قادت النضال من أجل الاستقلال الوطني من الاستعمار الفرنسي. فالاستعمار دون شك يمثل البيئة السياسية والاجتماعية التي نشأت فيها الدولة وبرزت من خلالها معالم النظام السياسي وتبلور النواة الأولى للسلطة المركزية. كما أن طبيعة الحالة الاستعمارية وطريقة التخلص منه باعتبار استعمال القوة العسكرية أو النضال السياسي عوامل من شأنها تحديد البنية الفكرية والأبعاد الأيديولوجية ومن ثم التوجهات والخيارات السياسية لهذا النظام في

المستقبل.[1] فالجزائر تميزت عن سائر الدول العربية بكونها خضعت لاستعمار استيطاني اعتمد على جلب مستوطنين أوربيين اشتغلوا في الزراعة والتجارة والإدارة، وهو بهذا يختلف عن الاستعمار البريطاني للهند الذي لم يستعمل إلا نخبة قليلة من البريطانيين الذين أداروا البلاد مع حلفاء لهم من الأهالي . كما تميزت الجزائر كذلك بخوضها لحرب ضروس قصد استرجاع سيادتها .

لقد خاض الشعب الجزائري في غضون السنوات الأولى للاستعمار مقاومات مسلحة شرسة ضد الاحتلال الفرنسي بقيادة الأمير عبد القدر بالخصوص والتي كان من نتائجها بعد قمعها من طرف سلطات الاحتلال إفراغ البلاد من النخبة التقليدية بعد هجرة الأمير عبد القادر والآلاف من من كان معه إلى خارج البلاد وهو الأمر الذي ألحق بالغ الأثر بالمجتمع الجزائري، كما شهدت البلاد انتفاضات أخرى لكن هذه المرة في نهاية القرن التاسع عشر مما أضفى على المشكل الاجتماعي بعدا أكثر خطورة.

نتيجة لهذه التحولات السوسيولوجية لم تشهد الجزائر كما يحدث في مناطق أخرى ميلاد النزعة الوطنية في أوساط النخبة التقليدية، كما أنه من الصحيح أن المجتمع الجزائري في غضون سنوات الأربعينيات من القرن العشرين كان يعيش حالة من التفرقة والقهر والسلبية ما حدا بالجميع إلى الجزم بأنه ليس من شأن هكذا حالة اجتماعية أن تولد فيها نزعة وطنية، لكن كما سوف نرى لاحقا كان للحركة الوطنية بيئة أخرى نشأت فيها تمثلت في احتكاك العمال الجزائريين بالحركة اليسارية الفرنسية. [2]

فلقد كانت حركة الأمير خالد المطالبة بالحقوق والمساواة السياسية والتمثيل السياسي للمسلمين في البرلمان الفرنسي بمثابة النواة الأولى لنشأة الحركة الوطنية المعاصرة ، و كانت حركته تمثل مصدر إزعاج كبير للمستوطنين الأوربيين الذين كانوا يرون فيه عدوا شرسا ، واشتد نضال الأمير خالد أكثر بعد عودته من المغرب في 1916 حيث مكث هناك قرابة الستة عشر شهرا إبان الحرب العالمية الأولى إذ سرعان ما تباعدت به السبل مع حركة الشبان الجزائريين التي تمسكت ببرنامجها السياسي الذي يتمثل في المطالبة بإعطاء الجنسية للجزائريين والسماح للمثقفين بتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي فيما كان نضال الأمير خالد قد عرف زخما آخر فهو تمسك بعد استقراره في الجزائر العاصمة بالحقوق السياسية للسكان الأصليين للبلد، ففي 1917 وفي خطوة تحد نضالي للقوى الاستعمارية شارك مع المناضلين التونسيين في مؤتمر حقوق الإنسان في العاصمة الفرنسية باريس مطالبا بأن يتمثل الجزائريون في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ دون أن يؤدي ذلك إلى تنصل الجزائريين عن هويتهم العربية

[1] علي الدين هلال و نيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير** ، (كتب عربية للنشر الإلكتروني (د . س . ن)، ص 95

[2] William B. Quandit traduit par M'hamed Bensemmane et autres, **Société et pouvoir en Algérie La décennie des rupture** ,(Algérie: Casbah édition ,1999), p. 24.

الإسلامية، في 1919 خطى الأمير خطوة كبيرة في درب تكريس النضال الوطني من خلال تشكيل وفد جزائري بمعية مجموعة من رفقائه المناضلين وتوجهوا إلى باريس قصد حضور مؤتمر السلام المزمع عقده هناك، وقد استطاع الوفد الجزائري بقيادة الأمير خالد تسليم رسالة إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون" عبر وساطة "جورج ب نوبل" George. B. Noble وهو أحد مرافقي الرئيس الأمريكي، هذه الخطوة الجريئة أرعبت المستوطنين الأوربيين في الجزائر الذين رأوا فيها تقليدا للوطنين الهنود المطالبين بالاستقلال معتبرين أن الأمير خالد يحاول من وراء ذلك بعث الروح الوطنية. [1]

لعل فرحات عباس المولود في "الطهير" ولاية "جيجل" في 1899 والذي وافته المنية في 1985 أحد أبرز القادة السياسيين الجزائريين بعد الأمير خالد المطالبين بالمساواة. فقد تراوح نضاله من المطالبة بالاندماج مع فرنسا إلى المشاركة في ثورة التحرير ومن ثم الدعوة لاستقلال الجزائر. فهو لطالما كان على غرار "بن جلول" تتلخص مطالبه باندماج الجزائر في فرنسا وتمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأوربيين والمسلمين، فهو في العشرينيات من القرن العشرين كان ينتمي إلى حركة الشبان الجزائريين متبنيا برنامجها السياسي المتمثل في المطالبة بالإصلاحات التي تخدم الجزائريين كما عرف عن الرجل مقته للعنف وميله لسياسة الخطوات والمراحل وقراءة مواءمة الظروف، والمفارقة الغريبة أن الرجل الذي انتهى به المطاف ليكون أحد قادة ثورة التحرير السياسيين كان فيما يبدو لا يؤمن باستقلال الجزائر شأنه في ذلك شأن نخبة من الجزائريين المتشبعين بالثقافة الفرنسية . فهو لطالما كان يرى الجزائر قطعة من فرنسا، ففي تصريح مشهور عنه في سنة 1931 اعتبر أن الجزائر أرض فرنسية ونحن فرنسيون لنا قانونا الشخصي الفرنسي ، معتبرا أن لاشيء في القرآن يمنع المرء أن يكون فرنسيا إنما الاستعمار على حد قوله هو المانع .

وقد انخرط منذ الصغر في فدرالية المنتخبين للسكان الأصلين الجزائريين وهي تشكيل سياسي كان قوامه كما يبدو النخبة الجزائرية المثقفة ثقافة فرنسية والتي كانت ترى نفسها الممثل للجزائريين في المجالس المحلية والعامة والمجلس المالي.

لقد أصيبت حركة الاندماجيين الجزائريين بانتكاسة جراء تراجع رئيس الحكومة الفرنسية "بلوم" عن مشروع قانون يسمح للجزائريين بالحصول على حقوق المواطنة دون أن يكلفهم ذلك التخلي عن هويتهم العربية الإسلامية، فنجاح اليسار الفرنسي في 1936 المتعاطف مع مطالب فرحات عباس ورفقائه أنعش الآمال لدى هؤلاء

[1] عمار بوحوش، **التاريخي السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، (بيروت : دار الغرب الإسلامي، 2005) ، ص ص 19، 20 .

بالاستجابة لمطالبهم لكن شراسة موقف النواب الفرنسيين وممثلي الأوربيين في الجزائر الرافض لذلك جعلت "بلوم" يتراجع .[1]

لقد كان لهجرة الجزائريين والمغاربة بشكل عام إلى فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الأولى للعمل واحتكاكهم بالحركات النقابية واليسارية دور في بلورة الوعي السياسي والنضالي لدى هؤلاء الذين فيما يبدو تشبعوا بأفكار النضال السياسي والحزبي لدى مختلف النخب السياسية والنقابية في فرنسا فكانت هذه هي البيئة التي عرفت ميلاد أول حركة تطالب بالاستقلال الوطني في الجزائر. ففي 20مارس 1926 تقرر تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا من طرف بعض المناضلين من مختلف الأقطار المغاربية حيث كان الجزائري " الحاج علي بن عبد القادر" والذي كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في الفترة بين 1924 و 1925 أحد القادة المؤسسين له .

فحزب نجم شمال إفريقيا ذو التوجه الوطني الاستقلالي كان له فيما يبدو باع طويل في النضال من أجل الحرية حيث كانت له مواقف وطنية مشهودة ولطالما خاض معاركة سياسية في اتجاه تكريس الروح الوطنية والدفاع عن الحقوق السياسية للشعب الجزائري المتمثلة في الانعتاق من هيمنة الاستعمار . يبدو أن هذا الحزب الذي أسسه مناضلون مغاربة ناشطون في الحزب الشيوعي الفرنسي والذين كانوا يناضلون ضد الامبريالية والاستعمار قاموا بمبادرتهم هذه بعد أن قررت لجنة الاستعمار في الحزب الشيوعي الفرنسي السماح للمناضلين في هذا الحزب من الأقطار المغاربية بتأسيس حزب خاص بهم والانفصال عن الحزب الأصلي، حيث تأسس حزب نجم شمال إفريقيا بصفة رسمية في 15 جوان 1926في العاصمة الفرنسية "باريس" . صوريا كان التونسي "الشاذلي خير الدين " هو الرئيس لكن في الواقع كان " الحاج عبد القادر" هو الرئيس العملي للحزب فيما تبوأ "مصالي الحاج" منصب الأمين العام فيما شغل "شبيلة الجيلالي منصب أمين المال ، لكن سرعان ما تحول الحزب إلى حزب جزائري محض بعد أن فقد الصفة المغاربية غداة أن أقدمت السلطات الفرنسية على طرد " الشاذلي خير الدين " في 27 ديسمبر 1927، كما عرف الحزب تغييرا في قيادته في جوان 1926 بعد أن قرر "الحاج عبد القادر" الانسحاب طواعية من قيادته للحزب لانشغاله بتجارته حيث أضحى " مصالي الحاج" رئيسا للحزب والذي كان متفرغا للنضال السياسي.

لقد كان الخطاب السياسي للحزب واضحا من البداية ، فلطالما عبر "مصالي الحاج " عن رغبة الحزب في النضال من أجل التخلص من الاستعمار وإنشاء جيش جزائري وانتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام ، فقد كان برنامج الحزب هذا المعبر عن إرادة الشعب في الانعتاق والاستقلال مبعث قلق كبير لدى السلطات

[1] نفس المرجع ، ص ص 232-236 .

الاستعمارية التي لم تتوان في حله في 20 نوفمبر 1929 بذريعة أن أعضاءه يهددون السيادة الوطنية ، هذا ما جعل نشاط الحزب يدخل في دائرة السرية إلى غاية 1933 حيث قامت ثلة من المناضلين وهم "مصالي الحاج" و"عيمش علي " و "راجف بلقاسم" بإعادة تأسيس الحزب تحت اسم جديد هو "نجم شمال إفريقيا المجيد" حيث كرس برنامجه الذي عبر عنه المؤتمر التأسيسي للحزب الذي انعقد في "باريس" في 28 ماي 1933 على المطالب الوطنية .

لقد كان لموقف "مصالي الحاج" الداعم للهوية الوطنية العربية الإسلامية دور كبير في التفاف الشعب حوله وهو الأمر الذي ميزه بوضوح عن الحزب الشيوعي . لقد عانى " مصالي " الحاج ورفاقه من اضطهاد سلطات الاحتلال حيث تم الجز به في السجن مع رفيقيه " عيمش" وراجف" في 1934 حيث حكمت محكمة الاحتلال في أفريل من ذات السنة بسجن "مصالي" بستة أشهر وعلى "عيمش"بأربعة أشهر فيما كان نصيب "راجف" من هذه المحاكمة ثلاثة أشهر كما حكمت المحكمة بتغريم القادة الثلاثة بغرامة قدرها 5 ألاف فرنك . منذ سبتمبر 1935 بدأ خطاب "مصالي الحاج" الثوري يتبلور أكثر حيث بدأ يحض علانية على الكفاح المسلح ضد الامبريالية الفرنسية والإيطالية في إثيوبيا وقد أشعر هذا سلطات الاحتلال بالذعر من أن يعم العنف الجزائر وحتى فرنسا ، لقد تزايدت هذه المخاوف لما كثف "مصالي" اتصالاته مع زعيم الحركة الإسلامية في أوربا "شكيب أرسلان" وقد تعززت مخاوف الفرنسيين من خطر توحيد الجهود الإسلامية لما شارك "مصالي" على رأس وفد يضم كل من "عيمش" و "بنون" و"بديك" و "الجزيري" في "جنيف" في مؤتمر مسلمي أوربا الذي ترأسه "شكيب أرسلان" ، وهكذا فمنذ سنة 1935 أضحى "مصالي" الزعيم الأول في البلاد الذي كان بإمكانه تحريك الشارع وقيادته نحو الاستقلال والذي أضحى يحوز على الاعتراف محليا ودوليا . لقد كان حزب الشعب الذي تم تأسيسه في مارس 1937 الإطار التنظيمي الجديد الذي عوض حزب نجم شما إفريقيا الذي حلته سلطات الاحتلال حيث كرس الحزب الجديد الذي أسسه "مصالي" مع ثلة من رفقاء الدرب نفس مبادئ الحزب المحل المتمثلة أساسا في المطالبة بالاستقلال والحرية وتقرير المصير مع إجراء بعض التعديلات تمثلت في وضع ميثاق اقتصادي كما أضحى الحزب يركز على التجارة والفلاحة والإسلام.[1]

يبدو أن علاقة "مصالي" مع الحزب الشيوعي لم تكن على ما يرام ففي مارس 1937 في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي شنت هذه الأخيرة هجوما عنيفا على المناضل الجزائري ووصفته بالقومي العربي معتبرة حزبه حركة سياسية تسعى للانفصال عن فرنسا وبأن برنامجه يختلف كليا عن برنامج الحزب الشيوعي وقد حذا

[1] نفس المرجع، ص. 238 .

الحزب الشيوعي الجزائري حذو نظيره الفرنسي في نصب العداء لحزب الشعب وزعيمه، ففي اجتماع لهذا الحزب في تلمسان في أفريل 1937 لم يتوان أحد قادته " عمار أوزقان" باتهام "مصالي" بأنه يخدم مصالح الامبريالية والاستعمار. [1]

لعل أحد أهم المحطات التي تبلور فيها النظام السياسي الجزائري هي الخلافات التي عرفها حزب الشعب والتي يبدو أنها لم تكن خلافات تنظيمية فحسب بل هي كذلك خلافات ذات أبعاد أيديولوجية وفكرية كذلك. فلقد نشب خلاف بين "مصالي الحاج" لدى عودته إلى الجزائر في أكتوبر 1946 وبين بعض المناضلين على غرار "لمين دباغين" و"حسين لحول" و "عمر أوصديق" و"الطيب بولحروف". ففي الوقت الذي كان يريد فيه "مصالي" إعادة تأسيس حزب الشعب والمشاركة في الانتخابات التشريعية الخاصة بالبرلمان الفرنسي والعودة إلى العمل القانوني كان المناضلون الآخرون يرون أنه يجب البدء في التحضير للعمل الثوري وإنشاء تنظيم سري مسلح.

وبعد صعوبات لاقاها الحزب في القائمة التي أراد أن يشارك بها في الانتخابات من طرف سلطات الاحتلال التي حاولت وضع العراقيل المختلفة شارك بقائمة وحاز على 5 مقاعد في البرلمان أي نسبة 18 % من أصوات الناخبين المشاركين. وهنا برز خلاف آخر حول من دافع عن مشاركة النواب الخمسة في البرلمان الفرنسي ومن ثم الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل ومن عارض ذلك بدعوى أن هذا البرلمان في النهاية هو هيئة فرنسية و تخدم مصالح الاستعمار واستقر الرأي في الأخير على مشاركة النواب الخمسة في البرلمان وهم "لمين دباغين" و "محمد خيضر" و"جمال دردور" و "مسعود بوقادوم" و"أحمد مزغنة". لكن الأمور لم تستقر بعد هذا حيث قام المناوؤون للمشاركة بحركة احتجاج داخل الحزب كما أن أزمة الحزب عرفت منعرجا آخر بعودة القيادي "عيمش" من فرنسا في خريف عام 1946 الذي قام بالتهجم على "مصالي" منتقدا التوجه الجديد الذي حسبه انحرف عن مبادئ" نجم شمال إفريقيا"، حيث شرع في التمهيد لتأسيس حزب جديد لمقاومة المشاركة والتعصب الديني ، لقد تمخضت الخلافات داخل صفوف الحزب عن بروز ثلاثة تيارات، فتيار "مصالي" التزم بالعمل السياسي القانوني والمشاركة في الانتخابات التي تجري في الجزائر لكن هذه المرة في إطار حزب جديد هو حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تقرر عقد مؤتمرها الأول في 15 فيفري 1947 حيث أيد هذا التيار كل من "عمراني سعيد" و "مصطفاوي شوقي" و "الحاج شرشالي"، فيما تبلور الجناح المؤيد للعمل المسلح الذي مثله "لمين دباغين" و" بوقادوم" و "فيلالي" و "بوده" الذين كانوا مقربين من "مصالي" ويؤيدون أفكاره العربية الإسلامية فيما كانت مجموعة أخرى من مؤيدي العمل المسلح وهم "عمر أوصديق" و"بناي واعلي" و" ولد حمودة" و"سعيد آكلي" لا

[1] نفس المرجع، ص ص 288- 303 .

يؤيدون "مصالي" في توجهاته العربية الإسلامية حيث تقرر إنشاء المنظمة الخاصة المضطلعة بالتحضير للعمل المسلح أما التيار الثالث فهو تيار حزب الشعب و الذي تقرر أن يشتغل في السر وكان يقوده"بوده".[1]

لقد كانت الأزمة البربرية واحدة من المحطات التي شهدها مخاض الحركة الوطنية في وقت حساس والتي فيما يبدو كرست الخلاف حول الهوية ومشرع المجتمع وهي العناصر التي كان لها دور في تشكيل بنية النظام السياسي الجزائري وأدائه، فالنخب التي برزت داخل الحزب في هذه الفترة كانت لا تمثل وجهات نظر تنظيمية مختلفة فحسب بل الأمر فيما يبدو كانت له أبعاد أيديولوجية وفكرية بل قد تكون له ارتباطات خارج المنظومة الوطنية. وما يؤكد هذا الخلاف الفكري والأيديولوجي حول مشروع المجتمع وطبيعة النظام السياسي هو النتيجة التي خلص إليها المؤرخ اليساري محمد حربي في كتابه عن هذه الأزمة لما عبر عن أن من النتائج السلبية لما حدث هو القضاء على أمل رؤية ما أسماه نزعة وطنية أصيلة بعيدة عن الروح الدينية أي بناء دولة على حد تعبيره علمانية حديثة. [2]

فالأزمة فيما يبدو بدأت بالظهور بشكل واضح منذ مؤتمر أكتوبر 1946 لما اتهم "مصالي" بأنه يماطل في الإسراع في العمل المسلح فالجناح المعارض لتوجهات الحزب العربية الإسلامية كان في هذه الفترة قد اشتد عوده حيث أن الحزب في فرنسا عرف تواجد عناصر يسارية من القبائل الكبرى والتي هيمنت على خلاياه ولجنته المركزية ، وسرعان ما ظهرت نغمة التبرؤ من هوية الجزائر العربية الإسلامية ، فمنذ 1945 طالب "واعلي بناي" بمنطقة موحدة للسكان الناطقين بالقبائلية ، ومع وصول " رشيد علي يحي" إلى عضوية اللجنة الفدرالية للحزب في فرنسا بعد مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية في خريف 1948 وبدعم من "واعلي بناي" و " عمر ولد حمودة" ظهرت مساعي اليساريين في إنشاء " حركة شعبية للبربرية" وتطورت الأحداث نحو محاولة استخدام العنف ضد اللجنة المركزية للحزب ورفض أية فكرة حول عروبة الجزائر لما صوت أعضاء الفدرالية على ذلك بأغلبية 28 صوت من أصل 32 صوت وفي ذات التوجه المناوئ لمبادئ عروبة الجزائر عارض "رشيد علي يحي" إرسال المساعدات للفلسطينيين التي أقرها الحزب ، هذه التوجهات الخطيرة من الفدرالية جعلت الحزب يتحرك ضدها بحزم حيث صدر قرار حل هذه الفدرالية في أفريل 1949 وعزل "رشيد علي بحي" من رئاسة تحرير "النجم الجزائري" كما قررت قيادة الحزب عزل قادة الحركة البربرية وإبعادهم عن اللجنة المركزية للحزب والذين استثني منهم "حسين آية أحمد" الذي حظي بشفاعة "مصالي" في بقائه في الجنة المركزية لكن في المقابل تم إبعاده من رئاسة المنظمة الخاصة وحل محله "أحمد بن بلة".

[1] نفس المرجع ص ص 311-313 .

[2] Aumer U Lamara, "Crise Berbère de 1949, crise berbériste, crise anti-berbère ou crise de légitimité ?" dans : http://www.lematindz.net/news/14466-crise-berbere-de-1949..

الانقسامات التنظيمية داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية بدأت تطفو إلى السطح وتظهر إلى العلن منذ 1950 وهي الإرهاصات التي عجلت بظهور جبهة التحرير الوطني ومن ثم الحرب التحريرية حيث ما لبثت أن ظهرت الخلافات حول صلاحيات رئيس الحزب "مصالي الحاج" فلقد شهد اجتماع اللجنة المركزية للحركة الذي انعقد في مارس 1950 سجالا كبيرا حول هذا الموضوع بين المؤتمرين الذين لم يستطيعوا أن يخرجوا برؤية موحدة في ما يخص هياكل الحزب ودور رئيسه وفي نهاية المطاف رفض أعضاء اللجنة المركزية فكرة انفراد الرئيس بزعامة الحزب مدى الحياة وفكرة حقه في الفيتو، فيما تأجل البت في قضايا هياكل الحزب ، لكن يبدو أن المشكلة الأساسية التي وسعت من الهوة داخل الحزب هو العلاقة مع الأحزاب الأخرى في الساحة الجزائرية التي فيما يبدو كانت تختلف جذريا مع توجهات الحزب الاستقلالية.[1]

وفي سنة 1954 اندلعت الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير، ومع مرور الوقت تعرضت لتحديات كبيرة خاصة باستشهاد العديد من قادة الرعيل الأول، ويأتي في سياق الثورة مؤتمر الصومام الذي عقد في سنة 1956 كأحد أبرز المحطات في مسار تطور النظام السياسي الجزائري، حيث برزت الخلافات حول طبيعة القيادة التي تقود الثورة، فقد لجأ عبان رمضان إلى تهميش القادة التاريخيين وطرح فكرة أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، كما كرس المؤتمر الخلاف الأيدلوجي بين التوجه الإسلامي العروبي والتوجه التغريبي الماركسي.[2]

مع مرر الوقت تطورت الخلافات بين قادة الثورة حول مشروع الدولة أحيانا وحول القضايا التنظيمية والقيادية مرة أخرى والتي وصلت ذروتها في مؤتمر الجبهة في طرابلس أو ما يعرف بأزمة 1962. وقد شكلت هذه الخلافات الثقافة السياسية والبنية الفكرية للنظام السياسي الجزائري. عموما مع نهاية الحرب التحريرية وتأهب الجزائر للاستقلال ظهرت ثلاثة أطراف أساسية تمثلت في الحكومة المؤقتة التي كان يقودها بن يوسف بن خدة و قيادة الأركان القوة العسكرية الأساسية والتي شكلت المكتب السياسي في تلمسان بالتحاف مع أحمد بن بلة و الجهة الثالثة هي جماعة تيزي وزو التي تضم كل من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف ومن معهما. ومع قيام هواري بومدين بحل الحكومة المؤقتة وإسناد تسيير الأمور لمكتب تلمسان استفحلت خطورة الأمور لكن بن خدة الذي كان يحظى بشعبية كبيرة في الأوساط الشعبية قبل التفاوض مع الجيش حيث توصل الأطراف إلى تسوية تقضي بتشكيل مكتب سياسي موسع وكان هذا بمثابة نصر لجناح بن بلة حيث انتهى دور الحكومة المؤقتة.[3]

---

[1] بوحوش، مرجع سابق، ص ص 318-325.

[2] نفس المرجع، ص ص 391،392 .

[3] شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، عيسى عصفور مترجما، (بيروت- باريس: منشورات عويدات، 1982) ص 190 .

المطلب الثاني: مؤسسات صنع القرار الأمني ؛ تحولات في المهام والتخصصات .

تجسد المؤسسات السياسية القواعد التي تحدد معالم اللعبة السياسية، يمكن لهذه القواعد أن تكون شفافة منصوصا عليها بشكل واضح في الدستور وتحظى بالقبول والاحترام، كما يمكن أن تكون عكس ذلك غير رسمية وهلامية ويمكن تغييرها ومثيرة للاحتجاج، فكلما كانت هذه القواعد ذات صبغة قانونية وتحظى بالقبول كلما كان الأمر يتعلق بمسلكية سياسية مؤسساتية.

في الدول الحديثة العهد بالاستقلال عادة ما تكون فيها المؤسسات السياسة ضعيفة فهي لم تتعمق بعد في المجتمع لهذا لم يكن ليتسنى لها أن تلقى ذلك الاعتراف والاحترام لدى الناس، فلطالما ، وخاصة في المنطقة العربية ، ما كانت المجموعات غير الرسمية على غرار القبيلة والعائلة و العشائر والزعماء من يشد انتباه الباحثين، كما أن الروابط العمودية بين الحماة وزبائنهم هي مركز انشغالهم وليست الروابط الأفقية على غرار تلك التي تكون بين الطبقات والأحزاب. وكثيرا ما تكون الأحزاب في بلدان ما بعد الاستعمار وخاصة في المنطقة العربية ضعيفة وكذا البرلمانات و جماعات المصالح ، فالسلطة تتركز في يد رئيس الدولة المدعوم عادة من طرف نخبة الجيش و طبقة بيروقراطية ، في حين غالبا ما يفقد المجتمع المدني دوره كوسيط بين الشعب والسلطة لأن مؤسساته في الغالب الأعم تكون تحت سيطرة أجهزة الدولة الرسمية،[1] ليس هذا الأمر بشيء عام في كل أرجاء البلاد العربية بالتأكيد ، فالحالة هذه تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن نظام سياسي لآخر ، كما أن الأمر نسبي كذلك من حيث الزمان.

تأسست الدولة الجزائرية الحديثة على مؤسستين تاريخيتين هما جبهة التحرير الوطني والجيش، ثم تدريجيا ما لبث أن ترسخ في بنية الدولة جهاز بيروقراطي وتم وضع دستور انبثق عنه برلمان منتخب. وفي ظل حكم بومدين أضحت مؤسسة الرئاسة مركز النظام السياسي، في حين مثل كل من الجيش والمصالح الأمنية الدعامتين الأساسيتين للنظام،[2] ثم توالى الإصلاح السياسي في فترات متعددة ساهمت في تطوير مؤسسات الدولة والأداء السياسي، على غرار التعديل الدستوري في 1989 الذي أعقب أحداث أكتوبر 1988 وقد أُتبع ذلك في 1996 بتعديلات على الدستور باقتراح من رئيس الجمهورية بعد استشارات مع فاعلين سياسيين.

الفرع الأول: رئيس الجمهورية.

يختلف دور وصلاحيات الرئيس باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، سواء كانت أنظمة برلمانية أو رئاسية أو شبه رئاسية، ففي الأنظمة الرئاسية والشبه رئاسية يتمتع الرئيس بصلاحيات كبيرة في صنع السياسة العامة والسياسة الأمنية و الدفاعية بشكل خاص.

[1] William B. op. cit, p 161.
[2] Ibid , p p, 163,164.

ويختلف دور الرئيس كذلك باختلاف طبيعة الدولة ودورها الجيوسياسي، كما يتطور هذا الدور مع تطور البيئة الإستراتيجية وبروز تهديدات جديدة، فعلى سبيل المثال عرف دور الرئيس في صنع السياسة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية تطورا ملحوظا تبعا لتطور التهديدات الأمنية، فدور الرئيس قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها أي في الحرب الباردة يختلف كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعطت للأمن الوطني الأمريكي ومن ثم لدور الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية بعدا آخر.

في الواقع تعقد عمليات اتخاذ القرار في ما يخص الأمن الوطني ليست بمنأى عن التأثير في التعقد المادي للقرارات المتخذة، فإلى تعدد المصالح الفردية والجماعية التي تظهر أثناء عملية صنع السياسية الأمنية الوطنية تضاف تعدد العوامل الخارجية التي تشكل بيئة و ظروف اتخاذ القرار. فدون الأخذ بعين الاعتبار فقط الاعتبارات السياسية والعسكرية، يجب أن تأخذ القرارات في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تمثل جوانب أساسية في الأمن في السياق الجيوسياسي لما بعد الحرب الباردة، فالقرارات المتخذة هي إذن مرتبطة بالمصالح الوطنية و السياق الدولي.[1]

في الجزائر يتبوأ رئيس الجمهورية مكانة محورية في صنع السياسة الأمنية، وذلك باعتبار طبيعة النظام السياسي وسياق نشأته وتطوره وهو ما تطرقنا إلى بعض جوانبه في ما سبق. فمنذ الاستقلال كان النظام السياسي الجزائري نظاما رئاسيا، ومنذ دستور 1989 تحول إلى نظام شبه رئاسي يحتكر فيه الرئيس صلاحيات واسعة، فلطالما تميزت عملية صنع القرار بهيمنة كبيرة لرئيس الجمهورية، وإذا كان هذا الدور قد نص عليه الدستور إلا أن طبيعة الظروف وشخصية الرئيس تعطي هذا الدور بعدا آخر.

وقد تميزت الفترة بين 2010 و 2016 بتقمص عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجمهورية، في الحقيقة تم انتخابه لهذا المنصب منذ انتخابات 1999، وقد تميز بصلاحيات كبيرة في صنع وتنفيذ القرار، وقد ساعدته ظروف سياسية وتاريخية على ذلك ، فهو جاء إلى السلطة وهو يمتلك خبرة سياسية ودبلوماسية كبيرة ويتمتع برأس مال اجتماعي مهم كما أن انقطاعه عن الحياة السياسية لمدة طويلة غداة وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين ساهم في ذلك.[2]

لعل أهم ما ميز ولاية بوتفليقة هو علاقته بالمؤسسة العسكرية التي تعد واحدة من أهم مؤسسات صنع القرار إن لم تكن الأهم في الجزائر، فقد سعى الرئيس إلى فصل الجيش عن السياسة في إطار إعادة تحديث المؤسسة

[1] Lavorel, . op. cit, pp. 22-26.

[2] Louisa Dris-Ait Hamadouche, "L'ALGÉRIE ET LA SÉCURITÉ AU SAHEL : LECTURE CRITIQUE D'UNE APPROCHE PARADOXALE", **Confluences Méditerranée**, N° 90 (2014), pp.105-121.

العسكرية وإضفاء الطابع الاحترافي عليها، فالجيش الوطني الشعبي الذي يعد سليل جيش التحرير الذراع العسكري لجبهة التحرير الوطني لطالما كان له أدوار سياسية منذ الاستقلال.

ويعود الخلاف بين بوتفليقة والجنرالات إلى زمن وفاة الرئيس هواري بومدين في 1978 عندما كان بوتفليقة يعتبر نفسه الوصيف الطبيعي للرئيس فقد عبر لزملائه في مجلس الثورة في حينه أن الراحل ترك وصية يعينه فيها رئيسا للدولة، فغداة انتخابه رئيسا للبلاد في 1999 صرح إلى إحدى القنوات الفرنسية أنه كان من المفروض أن يتبوأ هذا المنصب منذ وفاة الرئيس بومدين.

فرصة اعتلاء السلطة جاءت لبوتفليقة في 1993 لما عرض عليه العسكريون منصب رئيس الدولة الذي أصبح شاغرا مع نهاية عهدة المجلس الأعلى، حينها عرض شروطه التي تم قبولها كلها، وفي اجتماع ضم جميع قادة المؤسسة العسكرية في مقر وزارة الدفاع صرح نحن جميعا في خندق واحد، لكن في 30 جانفي 1994 أين كان من المنتظر أن يظهر في منبر قاعة المحاضرات لنادي الصنوبر ليتم إعلان ترشيحه رسميا للرئاسة انتهى كل شيء ليعلن بوتفليقة أنه قد استقال من العمل السياسي وقد ابلغ ذلك إلى مبعوثي كل من توفيق والعماري ونزار. بعد سنوات من هذه الحادثة ولما أصبح رئيسا للجمهورية بين بوتفليقة سبب فشل هذا الاتفاق حيث أكد أنه كان رجل مصالحة ولم يكن يرغب في الاستمرار في الحل الأمني وحده.

فبمجرد عودته إذن إلى النشاط السياسي بدأ بوتفليقة في التخلص من وصاية الجنرالات الذين كانوا وراء تنصيبه، فشرع تدريجيا في تنصيب ضباط شباب في مختلف مصالح المؤسسة العسكرية و وضع رجال ثقة في مناصب إستراتيجية، على غرار على الخصوص يزيد زرهوني الرجل الثاني السابق في جهاز الاستخبارات الذي أدار وزارة الداخلية لمدة عشر سنوات، كما استعان في البداية بخدمات الجنرال العربي بلخير رجل السلطة المحنك بتسليمه مهام مدير ديوان الرئاسة، لكن سرعان ما تم إبعاده عن مركز صنع القرار بتعينه سفيرا للجزائر في المغرب، والبعض يعزو هذا التعيين إلى صحة الجنرال التي تدهورت وإلى رغبة الرئيس في تكليف رجل صاحب خبرة كبيرة لتسيير العلاقات الجزائرية المغربية الحساسة.

لقد كان الاستحقاق الرئاسي في 2004 محطة مهمة في بروز الخلاف بين الرئيس المستعد لخلافة نفسه وبعض كبار ضباط المؤسسة العسكرية الرافضين إعادة انتخابه لعهدة ثانية، فلم يتوان الوزير الأسبق للدفاع الجنرال خالد نزار في إعلان ذلك صراحة فيما كان الفريق العماري قائد أركان الجيش الوطني الشعبي أحد أبرز المناوئين لهذا

الترشح، ففي أوت 2004 أي بعد خمسة أشهر من فوز بوتفليقة بالانتخابات الرئاسية قدم الفريق محمد العماري استقالته من منصبه.[1]

في غضون ست عشرة سنة قام الرئيس بوتفليقة في إطار إصلاح المؤسسة العسكرية والأمنية بتنحية جميع الضباط العسكريين المعروفين باسم جنرالات جانفي[2] وأعاد توزيع مهام وصلاحيات جهاز الاستخبارات و عزز مكانة قيادة الأركان و وزارة الدفاع التي بقي هو من يقودها، وبهذا يكون الرئيس قد أخضع العسكريين إلى القيادة المدنية وهو الوعد الذي أطلقه بوتفليقة في إطار إصلاح المؤسسة العسكرية. [3]

الفرع الثاني: مؤسسة الجيش.

في إطار التحولات التي عرفتها البيئة الإقليمية والدولية طالت المؤسسة العسكرية والأمنية في الجزائر تحولات في بنيتها وفي توجهاتها الإستراتيجية والمهنية، فالعلاقة بين المدني والعسكري التي تعني مشروعية احتكار الدولة للعنف وطرق صرف هذه القوة الصلبة في إطار ممارسة السلطة أعيد صياغتها في إطار التحديات الجديدة . فمن شأن البنية السوسيولوجية للمجتمع وطبيعة علاقات القوة المتجددة فيه سواء كانت مادية أو معنوية مالية أو بشرية أن تحدد معالم التشكيلات العسكرية . فلقد أدت التغيرات الديموغرافية التي عرفتها البيئة الإقليمية العربية في العقود الأربعة الماضية والتي اتسمت بظاهرة التوسع الهائل في المدن إلى بروز تحولات في التهديدات الأمنية وطريقة معالجاتها القانونية .

وقد تزامنت هذه التوجهات الإقليمية مع التطور الجذري الذي شهده الميدان العسكري عالميا ، سواء ما تعلق بالهيكلة والتوجه التكنولوجي أو ما تعلق بظهور تحديات مواجهة الإرهاب العالمي وإعادة بناء المنظومة الأمنية، فالتغيرات التي عرفتها طبيعة الجيوش العربية في إعادة صياغة علاقاتها بالسلطة والمجتمعات المدنية ما هي في الحقيقة إلا نتيجة لهذين العاملين.

وقد شهدت فترة التسعينيات زيادة كبيرة في ميزانيات معظم الدول العربية فيما يخص قطاعات الأمن الداخلي إلي جانب تدعيم الأجهزة الأمنية بالجانب البشري وهذا في إطار مواكبة التهديدات الأمنية الجديدة. في المقابل أدى أفول الحروب التقليدية في المنطقة منذ نهاية حرب الخليج الثانية في 1991 وإعادة بعث مسار التسوية بين الكيان الصهيوني و الفلسطينيين إلى إعادة النظر في جدوى القوات المسلحة ، فعلى الرغم من عدم خفض الميزانيات

[1] Farid Alilat, " Algérie : le cercle des généraux disparus (sous Bouteflika)", dans : http://www.jeuneafrique.com/mag/271008/politique/algerie

[2] جنرالات جانفي هو لقب عرف به بعض القادة العسكريين الجزائريين لدى بعض الأوساط الإعلامية ، ويقصد به مجموعة من الضباط السامين الذين يتهمون بأنهم كانوا وراء الانقلاب على الرئيس الشلدلي بن جديد في جانفي 1991 ومن هنا جاءت التسمية.

[3] Loc.cit.

الموجهة للجيوش في مجموع الدول العربية بشكل عام إلا أن هذه الأخيرة عرفت تغيرات في أجنداتها في اتجاه تأمين مؤسسات الدولة وصيانة النظام العام وتطبيق القانون ، كما أن الجانب المهني لهذه الجيوش والمتعلق بمستوى وطبيعة التدريب و التجهيز وكذا البنية الفكرية للعقيدة الأمنية لمعظم هذه الجيوش و التي صيغت في ظروف سياسية واجتماعية وأمنية خاصة لم يعد بإمكانها مواكبة التحديات الأمنية الجديد والمتعلقة أساسا بالمعالجات الأمنية في الحواضر الكبرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة والبيئات الاجتماعية المتنوعة لذلك فقد عرفت العديد من القوات المسلحة في المنطقة العربية ثورة في إعادة هيكلتها و تحسين جوانبها المهنية من خلال التدريب وتحديث وسائل عملها حيث تم إنشاء وحدات خاصة ذات مهام أمنية بحتة وتم تجهيزها بشكل مناسب وتدريبها تدريبا جيدا ، وقد شهدت عملية إنشاء القوات الخاصة المنفصلة عن الجيوش التقليدية تسارعا ملحوظا، كان ذلك في سياق تحولات البيئة الإستراتيجية العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 وما نجم عن ذلك من إعادة صياغة العلاقة مع الشركاء الأمنيين الغربيين المونين الرئيسين بالسلاح وبالتكنولوجيا العسكرية الحديثة في إطار أولوية أجندة مكافحة الإرهاب.

كما عملت معظم الدول العربية في إطار إعادة هيكلة المنظومة الأمنية بإعادة رسم معالم أجهزة الشرطة من خلال عسكرتها وإعادة إحياء مؤسسة الدرك أو إنشائها في بعض الدول التي لم تكن تعمل بهذا النظام الأمني وهو ما يعد تحولا في قطاع الأمن الداخلي، فتم إنشاء قوات التدخل السريع ووحدات مكافحة الإرهاب ذات الكفاءة المهنية والتدريب الجيد بدل أجهزة الشرطة القديمة ذات الصبغة التقليدية التي يعوزها التمويل والتأهيل المهني المناسب. وهكذا فقد تطورت معظم الجيوش العربية في مسويين ، المستوى الأول يتعلق بوحدات النخبة التي هي في الواقع وحدات صغيرة الحجم نسبيا وتحوز على العناية الخاصة من حيث الميزانية المخصصة لها و تمتعها بالتدريب الجيد و الوضع المهني الخاص ورواتب أفرادها المرتفعة إضافة إلى ارتباطها بالثورة العسكرية العالمية منذ فترة التسعينيات من حيث الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة واعتماد عقائد عسكرية وتكتيكات متطورة . [1]

في الواقع، لم تكن نشأة الجيش الجزائري من رحم الاستعمار الفرنسي ذلك أن السياق التاريخي لمسار تطوره يرتبط أساسا بمقاومة هذا الاستعمار، لهذا يمكن التأكيد أن مؤسسة الجيش هي كما يبدو مؤسسة شعبية في المقام الأول وهذا ما تشي به التركيبة البشرية له، فهو سوسيولوجيا لم يكون طبقي التشكل إذ نجده قد ضم في صفوفه شرائح

[1] يزيد صايغ ، "العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية" ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، في:
http://carnegie-mec.org/2014/12/10/ar-pub-57466 (08/05/2017)

واسعة من الفلاحين إضافة إلى فئات اجتماعية أخرى، على غرار الأجراء من العمال وبعض الطلبة أصحاب التخصصات المختلفة من أبناء الحركة الوطنية .[1]

فلم يكن هناك في هيكلة جبهة التحرير الوطني فرقا واضحا بين العسكري والسياسي، ذلك أن الجبهة كانت ذات نشأة عسكرية سياسية بحكم كونها القوة التي فجرت حرب التحرير الوطني، فلم يكن هناك عمليا تقسيم للمهام بين المسؤولين داخل هذه المنظمة، فقادة الولايات والمناطق كانوا يضطلعون بمهام عسكرية وسياسية وإدارية في نفس الوقت .[2]

في الواقع إن مثل هكذا فصل بين عسكري ومدني في نطاق حركة مقاومة شعبية لا يتعدى كونه أمرا وظيفيا، ولا يمكنه أن يتقمص صفة سياسية، فالحركة الثورية في الحقيقة هي حركة شعبية استعملت السلاح لضرورات خاصة تتعلق بطبيعة المستعمر وطبيعة المعركة معه التي تتجاوز الفعل السلمي ، ذلك أن الاستعمار الاستيطاني الذي عرفته الجزائر لم يقر يوما بهوية الجزائر ولا بكينونتها المستقلة .

فالعمل المسلح ضد الاستعمار ضم العديد من شرائح المجتمع، فإذا كانت فئة الفلاحين تمثل السواد الأعظم في هذا النسيج المقاوم فإن فئات أخرى انضمت إلى الفعل الثوري وحملت السلاح على غرار العمال والطلبة وحتى بعض العسكريين المحترفين من قدماء الجيش الفرنسي الذين حتى وإن كان التحاقهم بصفوف المقاومة المسلحة متأخرا إلا أنهم في النهاية أصبحوا جزءا من هذه الفسيفساء التي شكلت جبهة العمل المسلح الشعبي .[3]

لقد حاول مؤتمر "الصومام" في أوت 1956 إرساء بعض الفصل في المهام من خلال إنشاء عدد من الأقسام المتخصصة لدى الجهاز التنفيذي الذي انبثق عنه وهو الذي عرف باسم " لجنة التنسيق والعمل" ، فقد تم إلحاق العسكري بالسياسي لكن هذا قد يعني تبعية النشاط العسكري للأهداف السياسية لجبهة التحرير وقد لا يعني تبعية العسكريين للسياسيين.

الاستقلال الحقيقي لجيش التحرير عن الجهاز التنفيذي كان عمليا منذ سنة 1961 لما تم حل لجنتي العمليات العسكرية في الشرق والغرب واستبدالهما بقيادة أركان موحدة تحت قيادة العقيد "هواري بومدين" ، هذا التغيير المؤسساتي جاء فيما يبدو نتيجة لتأسيس جيش الحدود الذي أملته ظروف العمل المسلح الذي مر بفترة صعبة ، فمنذ سنة 1957 عمد جيش الاحتلال إلى تقوية جهازه العسكري وإلى إجراء تغييرات في تكتيكاته العسكرية بتركيز الضغط على جيش التحرير الذي بدأ يرى مساحة مناوراته تتقلص داخل التراب الجزائري ، فكان نتيجة

---

[1] مصطفى هميسي ، **من بربروس إلى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر** ، (لجزائر: دار هومة للطباعة والنشر،2011) ، ص ص 306،307 .

[2] Mohamed Tahar Bbensaada, **Le régime politique Algérien** , (Algérie : Entreprise national du livre , 199)2 , p p .96-94.

[3] هميسي ، مرجع سابق ص ص 307،308 .

ذلك تأسيس جيش كبير يتمركز على الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية للقيام بمناوشة الجيش الفرنسي قصد تخفيف الضغط على المجاهدين داخل التراب الوطني . وسرعان ما تتطور جيش الحدود في غضون الفترة بين 1960 و 1961 لتتحول هيكلته شبيهة بهيكلية دولة مع حيازته على مصالحه السياسية والإدارية والاجتماعية الخاصة به مما جعله منافسا للجهاز التنفيذي للثورة الذي أصبح ضعيفا بفعل انفصاله عن الداخل. [1]

بعد الاستقلال عرف الجيش الوطني الشعبي عدة تحولات لكنه بقي أحد أهم المؤسسات في البلاد. ولم يستثن القانون الداخلي للجيش الوطني الشعبي من التغيير في الدستور الجديد الذي تم إقراره في 1989، فعلى عكس دستور 1976 الذي حظي به الجيش الوطني الشعبي بباب خاص نجد الدستور الجديد ذكره ضمن الباب الثالث الذي يتحدث فيه عن مؤسسات الدولة، غير أن التغيير الجوهري الذي حمله هذا الدستور فيما يخص الجيش كان في طبيعة وضعيته القانونية، فإذا كان الدور السياسي للجيش في دستور 1976 يعد أمرا مفروغا منه فهو كما يؤكد هذا الدستور يشارك في تنمية البلد وإرساء الاشتراكية فإن دستور 1989 حجم دوره في الجانب التقليدي الفني ، فالمادة 24 من الدستور الجديد تنصص على أن الجيش الوطني الشعبي يضطلع بمهام صون الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، فهو مكلف بضمان الوحدة الوطنية وكذا حماية التراب الوطني ووحدته ومجاله الجوي. ما يمكن تأكيده هو أن التغيير في الوضعية القانونية للجيش الشعبي الذي أقره دستور 1989 ومن ثم التغيير في مهامه التي أصبحت تنحصر في الجانب الفني وتخليه عن الأدوار السياسية يعبر بشكل واضح عن إرادة مؤسسة رئاسة الجمهورية في إحداث تحول سياسي في البلاد بحكم أن هذه المؤسسة هي من كانت وراء مثل هكذا تغيير . [2]

لقد عرف الجيش الوطني الشعبي الجزائري في الفترة التي أعقبت ما يسمى بالربيع العربي (2016/2010) تطورا بنيويا وتجهيزيا في إطار مشروع تحديث المؤسسة العسكرية وفي سياق الأخذ بهذه الأخيرة نحو الاحترافية، وذلك مواكبة لتطور البيئة الإستراتيجية التي تميزت بظهور التهديدات العسكرية اللاتماثلية، في هذا السياق أكدت بعض المراجع المختصة في دراسات التسلح مثل هكذا تطور.

من تلك المراجع نجد مركز" غلوبل فاير باور" ، فهو من خلال 50 مؤشرا لتحديد قوة البلد ينجز قائمة دورية لترتيب أقوى الجيوش في العالم، وقد جاءت قائمة عام 2016 متوازنة، ذلك أنها ضمت 126 بلدا بين متقدم ونام، مستندا في ذلك إلى عدة معايير، مثل الموقع الجغرافي والاعتماد على الموارد الطبيعية و الترسانة العسكرية والحالة الاقتصادية الراهنة، جدير بالذكر أن كلا من القدرة العسكرية النووية كما القيادة السياسية/ العسكرية

[1] Bbensaada , op.cit , p p 94 -96.
[2] Ibid, p p101,102.

الراهنة لا تؤخذان بعين الاعتبار، كما أن الدول غير الساحلية لا تحاسب وفق مؤشر القدرة العسكرية البحرية. وقد احتل الجيش الجزائري في هذه القائمة لسنة 2016 المرتبة 27، حيث أُخذ في الحسبان عدة مؤشرات، ذُكر منها العدد الإجمالي لسكان الجزائر الذي حسب هذا التصنيف بلغ في هذه السنة 39,542,166 ، بلغ منهم سن التجنيد 675,000 شخص، المجندون الدائمون منهم بلغ عددهم 512,000 عنصر هذا في ما بلغ عديد قوات الاحتياط 400,000 عنصر وقد بلغ عدد الطائرات 451 طائرة وعدد الدبابات 975 دبابة كما بلغ تعداد القوة البحرية 60 قطعة بحرية. وقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية إفريقيا و عربيا بعد مصر التي احتلت المرتبة 18 فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القائمة. [1]

أما في تقرير "غلوبل فاير باور" لسنة 2017 حول القدرات العسكرية فقد احتل الجيش الجزائري المرتبة 25 من بين 133 دولة، كان ذلك وفق عدة معطيات تتعلق بالمؤشرات التي يعتمدها في التصنيف، حيث جاء في التقرير أن تعداد السكان بلغ 711 ،263 ،40 نسمة أما اليد العاملة المفترضة فقد وصل تعدادها إلى 20،400،000 هذا فيما بلغ تعداد اليد العاملة الفعلية 17،250،000 وقد بلغ منهم سن التجنيد 675،000 شخص ، أما عدد العاملين في الجيش فهو 792،350 حيث بلغ عدد المجندين الدائمين منهم 520،000 عنصر و272،350 عنصرا من قوات الاحتياط.

في مجال القوة الجوية أكد التقرير أن الجزائر في هذه الفترة تحتل المرتبة 23 في القائمة التي تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمتلك أسطولا قوامه 502 طائرة من مختلف الأنواع من بينها 89 طائرة مطاردة و99 طائرة مدمرة و266 طائرة نقل و68 طائرة تدريب أما في ما يخص الطائرات العمودية فالجزائر تمتلك 255 طائرة هيليكوبتر مطاردة و 38 طائرة هيليكوبتر مهاجمة .

أما بالنسبة لآليات القتال البري فذكر التقرير أن حظيرة الجيش الجزائري فيها 2405 دبابات، وبذلك تحتل الجزائر المرتبة 13 في القائمة التي تتصدرها روسيا، أما بالنسبة للآليات المدرعة فالجيش الجزائري يمتلك 6754 مركبة ليحتل المرتبة 10 هذه المرة في القائمة التي تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يتعلق بسلاح المدفعية فالجزائر تمتلك 220 قطعة من المدافع المتحركة محتلة بذلك المرتبة 25 في القائمة التي تتصدرها روسيا كما ضمت حظيرة سلاح المدفعية 240 قطعة من المدافع المتحركة لتحتل هذه المرة المرتبة 40 في القائمة التي تصدرتها الهند ، هذا فيما بلغ عدد قذائف الصواريخ 176 قطعة محتلة بذلك المرتبة 22 في القائمة التي تصدرتها روسيا.

[1]Dans : http://www.msn.com/en-us/news/world/40-most-powerful-military-nations-of-2016/ (04/08/2017).

عرج التقرير كذلك على القدرات القتالية البحرية، حيث ذكر أن الأسطول البحري للجيش الجزائري يحوز على 85 قطعة بحرية ليحتل هذا الأسطول المرتبة 27 في القائمة التي تصدرتها كوريا الشمالية ، من بينها 8 فرقاطات حيث احتلت الجزائر بذلك المرتبة 21 في القائمة التي تربعت على قمتها الصين، وضم الأسطول كذلك 13 طرادا محتلا بذلك المرتبة 6 في القائمة التي جاءت على رأسها روسيا، كما يمتلك الأسطول الجزائري 6 غواصات ليحتل المرتبة 16 في القائمة التي تصدرتها كوريا الشمالية، هذا فيما بلغ عدد الزوارق الحربية 43 قطعة لتحتل الجزائر في هذا المجال المرتبة 16 في القائمة التي تصدرتها كوريا الشمالية ، و يمتلك الأسطول الجزائري إلى جانب ذلك سفينة ألغام واحدة محتلا بذلك المرتبة 53 في القائمة التي تصدرتها روسيا . هذا وقد خلا الأسطول الجزائري من حاملات الطائرات، والمدمرات وهي من المقاييس التي تضمنتها هذه القائمة بحيث تصدرت الولايات المتحدة القائمة في كلا النوعين من هذا السلاح البحري. [1]

الفرع الثالث: مؤسسة الاستعلامات الجزائرية .

لا شك أن حفظ أمن الدولة الداخلي والخارجي يعد أمرا حيويا وعادة ما يعتبر الواجب الأول للدولة فبغياب الأمن يستحيل حماية القيم الأخرى و مصالح الدولة، والدولة بحاجة إلى أجهزة استخباراتية وأمنية فعالة حتى يتسنى لها توقع وكشف التهديدات التي تطال أمنها الوطني، فالاستخبارات ضرورة لا يمكن الاستعاضة عنها بالنسبة للحكومات العصرية، في الواقع قليلة هي الدول التي تجادل بأن لا حاجة لها لمثل هكذا مؤسسات أمنية ولا واحدة من الدول بمنأى كلية عن أي تهديد داخلي أو خارجي .

وقد أسست مصالح الأمن الداخلي قصد السماح للحكومات بحماية الأمن الوطني، وفعاليتها تفرض المرونة و السرية، من الواضح أن حالات داخلية وخارجية جد متنوعة يمكن أن تحدث وتتطلب من الأجهزة التنفيذية للدولة ردود أفعال سريعة و حاسمة من أجل حماية المصالح الأساسية للدولة و المجتمع، هذه الحالات قد تبرر عدم تطبيق المراقبة على بعض الممارسات الأمنية على عكس المراقبة المطبقة على بعض المصالح العامة الأخرى .

السرية غير القابلة للنقاش في هذه الميادين تمنع كذلك أية مراقبة غير رسمية من قبل أجهزة الإعلام أو من قبل الأجهزة العمومية الأخرى وهو الأمر الذي تتعرض له معظم قطاعات الإدارة العمومية، في هذا الصدد من شأن مراقبة ديمقراطية مدعومة بقطاع الأمن أن تحقق هدفا مزدوجا ، ضمان الفعالية والشرعية. يجب أن تشمل حماية الأمن الوطني كذلك حماية القيم الأساسية للدولة ، وهو ما يتضمن في الدول الديمقراطية والحرة حقوق الإنسان

[1] موقع غلوبل فاير باور، في:
http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria#powerindex
(2017/08/08

والديمقراطية، على أية حال في الممارسة تبدو بسهولة هذه القيم المتعلقة بالأمن والحرية متناقضة، فمن الشائع أن أجهزة الاستخبارات يمكنها بنفس القدر الذي تهدد الديمقراطية تحميها، في الواقع، ذاتية ومرونة مفهوم الأمن الوطني إضافة إلى أهميته الحيوية بالنسبة للدولة أمور تفتح للحكومة إمكانية واسعة للإساءة لاستعمال السلطة، فمصالح الأمن الداخلي وانطلاقا من طبيعتها في حد ذاتها هي في وارد إساءة استعمال صلاحيات القوة العمومية.[1]

في سياق العولمة وما أفرزته من أخطار تتعلق بالتطور التكنولوجي يتحتم على الاستخبارات جمع ما أمكن من معلومات عن التهديدات الواقعية التي تطال الدولة، فالاستخبارات واحدة من الأسلحة الحاسمة بيد الدولة في مكافحتها ضد العنف المسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فعلى الوكالات الأمنية أن تكون مجهزة بوسائل التكنولوجيا المتقدمة ويجب كذلك أن تتمتع بسلطات استثنائية، يمكن والحال هذه أن تستعملها الحكومات بسهولة لأغراض غير شرعية، هذا الخطر هو في الواقع أكثر جدية في حالات الأزمة ، خصوصا لما تكون الضغوط قوية للحصول على نتائج سريعة .

ما من شك في أن التقدم التكنولوجي و الوصول السهل نسبيا للقطاع الخاص لهذه التكنولوجيات أدت إلى تمكن المنظمات الأمنية الخاصة من امتلاك أدوات مراقبة قوية، و الملاحظ أنه في الدول التي تغلغلت فيها الجريمة المنظمة بعمق في الإدارة قد يستشري الفساد كذلك في وكالات مصالح الأمن الخاصة ، ما قد يؤدي إلى استغلال السلطات الواسعة لهذه الوكالات لأغراض إجرامية ، لهذا على الوكالات الأمنية التابعة للدولة أن تكون منفصلة كليا عن المصالح الشخصية ومحمية من الجريمة المنظمة .

من جهة أخرى انتشار الشبكات الإرهابية المنظمة بطريقة عبر وطنية وغير هرمية تحتم على الدولة استجابة بطريقة عبر وطنية مؤسسة على شكل شبكات ، تتطلب هذه الاستجابة تعاونا استباقيا وعمليا بين الوكالات الأمنية و الشرطة و الجمارك وحراس الحدود و السلطات المالية و باقي أجهزة الدولة.

من زاوية الفعالية يجب أن تزول الحواجز التي تعرقل تعاونا فيما يخص الاستعلامات ، لكن لما تعمل الوكالة الأمنية التابعة للدولة كوحدة منسجمة وهو ما يجب أن يكون فإن الضمان المؤسساتي الذي يمنح السلطة الاستثنائية لجهاز متفرد (من الحجم الصغير و بشكل خاص جد محروس و مراقب) هو في الواقع ليس ضمانا ، بالإضافة إلي ذلك فإن آليات المراقبة الموجودة ليس من شأنها فقط أن تكون ذات طابع مؤسساتي متمركزة حول وكالة متفرد ، بل هي كذلك محدودة في المستوى الوطني ، فكل دولة تنشغل حصرا بوكالتها الخاصة في الوقت الذي تفلت فيه

[1] Strasbourg, Conseil Européen , **Forces armées et services de sécurité : quelle contrôle démocratique**, 2009, pp.68,69.

شبكة التنسيق الدولية من أي مراقبة ، في الواقع تضاعف طبيعة التهديدات العبروطنية التي تطال الدولة من خطر تطور عقلية الدولة داخل الدولة ، فمن أجل الحصول على المعلومات التي تحوزها وكالات دولية تسعى الوكالة الوطنية إلى التعاون مع هذه الوكالات الأجنبية و تلجأ في ذلك إلى تبادل المعطيات ، كما أن الضرورة الإدارية المتعلقة بربط علاقات جيدة مع وكالات أجنبية قوية صديقة تولد أخطارا خاصة فيما تعلق بعدم احترام إرادة الحكومة القائمة أو الضرر بمصالح المواطنين أو رعايا البلدان الأجنبية من خلال تسريب معلومات عن هؤلاء الأشخاص للوكالات الأجنبية .[1]

ويختلف تنظيم الوكالات الأمنية من بلد إلى آخر ، ففي بعض الدول نجد هناك جهازا واحدا كما هو الحال على سبيل المثال في البوسنة و تركيا و إسبانيا حيث نجد وكالة واحدة للاستعلامات و الأمن، تجمع بين المهام الداخلية و الخارجية ، وفي بعض الدول الأخرى نجد هناك وكالات استعلامات و أمن منفصلة داخليا و خارجيا تتمتع باختصاصات إقليمية منفصلة أو قد تتداخل فيما بينها كما هو الحال في كل من المجر و ألمانيا و بولندا و رومانيا و بريطانيا ، كما أنه يمكن أن نجد في دولة وكالة أمنية وليس وكالة استعلامات خارجية معترف بها أو حقيقية كما هو الحال في السويد ، كما أن وكالة أمنية يمكن أن تكون منظمة على شكل وحدة قانونية أو تكون مندمجة في وزارة حكومة .

بالتأكيد يمكن أن نجد في دولة واحدة عدة وكالات تمارس مهام الأمن الداخلي، على سبيل المثال قد نجد هناك جهازين أحدهما مدني و الآخر عسكري و اللذين يتعايشان معا و صلاحياتها يمكن أن تتداخل ، مثال آخر ، قد نجد في بلد ما تعايشا بين جهاز مدني و آخر عسكري و ثالث شبه عسكري (تابع للدرك) ، إيجابيات الوكالات الموازية هي أنه يمكنها أن تتبادل المراقبة فيما بينها ، أما سلبياتها والتي توازي عادة الإيجابيات هو أن هذه الحالة هي في الغالب مصدر للنزاع و للتعارض في العمل و لمشاكل كبيرة تتعلق بمراقبة هذه الوكالات .

من جهة أخرى نجد بعض الدول تمنح وكالات الأمن الداخلي سلطة الشرطة فيما نجد دولا أخرى لا تمنح مثل هكذا امتياز لهذه الوكالات ، فدول على غرار هولندا و ألمانيا و سلوفينيا على سبيل المثال لها وكالات أمنية منفصلة مكلفة أساسا بالخروق الأمنية ، مثل هكذا وكالات نجدها كذلك تتحمل مسؤوليات استراتجييه في ما يخص مكافحة الإرهاب لكنها لا تتمتع بسلطات الشرطة ، فإذا ما أرادت أن تقوم باعتقالات أو استجوابات لمشتبه بهم وغيرها فهي لا تستطيع أن تتصرف إلا من خلال الشرطة وعادة ما يكون ذلك بواسطة وحدة خاصة للشرطة .

[1] Ibid, pp.70-73.

بعض الدول الأخرى على غرار فرنسا أيرلندا النرويج فنلندا و السويد على سبيل المثال نجد أنها تحوز على شرطة للأمن ، قد تكون مندمجة كلية في بنية قيادة الشرطة العادية أو قد تكون وحدة من الشرطة منفصلة بذاتها ، بعض الدول من جهة أخرى أنشأت وكالات أمنية منفصلة عن الشرطة لكن لها صلاحيات استجواب المشتبه بهم كما هو الحال بالنسبة لروسيا الاتحادية .

في ما عدا التقاليد الدستورية هناك في الواقع عدة أسباب تدعو إلى إنشاء وكالات أمنية مدنية منفصلة ، فدون الدخول كثيرا في التفاصيل الأمر يتعلق أساسا بالحماية من التعسف في استعمال السلطة (الفصل بين السلطات) و بإمكانية تطوير الوكالة المدنية لخبرة تحليلية أو غيرها ، خصوصا في القضايا السياسية وبمساحة السيطرة الواسعة التي تمتلكها الحكومة على هذه الوكالة المدنية بالمقارنة مع السيطرة على الشرطة التي بالنظر إلى البنية الدستورية للدولة تكون عادة في منأى عن ذلك .

في الواقع لا توجد أية حدود طبيعية فاصلة بين القضايا الأمنية و الجريمة ، خصوصا ما يعتبر اليوم التهديد الأكبر للعديد من الدول ألا وهو الإرهاب ، فضرورة الاستجابة لوجود تنسيق عال بين الشرطة و الوكالة الأمنية فيما يخص مكافحة الإرهاب و الروابط الموجودة اليوم بين الجريمة المنظمة و الإرهاب هي في الواقع حجج قوية لصالح وجود جهاز شرطة أمنية .[1]

في الجزائر تعود النواة الأولى للمخابرات إلى المنظمة السرية والتي أنشئت غداة نهاية الحرب العالمية الثانية بعد مجزرة 8 ماي 1945 من طرف حزب الشعب. ففي 15 فيفري 1947 قررت اللجنة المركزية للحزب تأسيس هذه المنظمة التي أسند لها التحضير للكفاح المسلح من أجل الاستقلال. وفي هذه المنظمة تترعرع الأب الروحي للمخابرات الجزائرية العقيد "عبد الحفيظ بوصوف" حيث كانت السرية بمثابة البيئة التي تكون فيها رواد الحرية الذين بعدما ناضلوا دون كلل داخل الحزب اقتنعوا الآن أن إدراك الاستقلال لن يتأتى إلا من خلال الكفاح المسلح. بعد اندلاع الثورة عمل جهاز الاستخبارات الفرنسي على التعتيم الإعلامي مع تركيز المجهود العسكري على منطقة "الأوراس " .

في 20 أوت 1955 قام القائد "زيغود يوسف" بمهاجمة الثكنات العسكرية لجيش الاحتلال ضمن عمليات الشمال القسنطيني التي كانت ترمي إلى فك الحصار عن الولاية التاريخية الأولى ، وحسب الجنرال "جاكين" H Jacquin أحد القيادات العسكرية في قيادة الأركان الفرنسية في الجزائر فإن عمليات 20 أوت أظهرت

[1] Ibid pp.78-83.

للشعب مدى قوة جيش التحرير كما أبان نشاط "عبان رمضان" في العاصمة عن مدى ضعف فرنسا ، وقد حاولت السلطات الاستعمارية مواجهة هذا الإخفاق من خلال القيام بحملة تعسفية طالت الشعب الأعزل.

في غضون ذلك في الغرب الجزائري ومن أجل تأمين الاتصال بين المجاهدين أسس كل من "العربي بن مهيدي" قائد الولاية الخامسة التاريخية و نائبه " عبد الحفيظ بوصوف " مصلحة الاتصالات وبذلك سمحت هذه الخطوة المهمة بدخول حرب الموجات حيث كان "علي ثليجي" مهندسا في هذا الجهاز الحيوي والحساس في نفس الوقت ، بمساعدة كل من " سي موس أبو الفتح" والمدعو " الأغواطي" حيث قام بتشكيل جهاز الاتصالات المشفرة وكان "مسعود زقار" هو من قام بجلب أولى الأجهزة في هذا المجال من القاعدة العسكرية الجوية الأمريكية في المغرب . من جهته اهتم الشهيد القائد "مصطفى بن بوالعيد" المختص في مجال الاتصالات بهذا السلاح الهام .

في 8 أوت 1956 عرفت مدرسة الاتصالات النور والتي كانت مدعمة بإطار بشري هام ومحترف، فدعوة جبهة التحرير للطلبة للالتحاق بالثورة مهدت لاستفادة جيش التحرير من هذه النخبة المتعلمة. وفي ديسمبر من نفس السنة ظهرت الإذاعة الجزائرية التي دعمت حرب الموجات . لقد كان هاجس " عبد الحفيظ بوصوف" كما يؤكد ذلك "حساني" هو تجنب كل مفاجأة تكون وخيمة على وحدات الثورة خاصة المقاتلة منها حيث كان يؤكد على أنه من غير المقبول أن ينشط الجيش الفرنسي في ميدان نشاط الثوار دون العلم به فقد جعل من جيش الاستعلامات الدرع الواقية ضد كل هجوم مفاجئ وحجر الزاوية في كل تخطيط للعمليات العسكرية . [1]

في 1 جانفي 1957 في الولاية التاريخية الخامسة تم إنشاء مركز التصنت الإلكتروني radioélectrique الذي يعد في وقته إنجازا عملاقا وذلك بغية اعتراض الاتصالات اللاسلكية لجيش الاحتلال حيث كان إنجازا لا يقدر بثمن في هذا الوقت من الحرب، وفي وقت لاحق في فيفري 1958 تم تركيب مركز تصنت على الحدود الشرقية . رغم هذه الإنجازات إلا أن إطارات الاتصالات في الثورة أصروا على جلب جهاز إرسال واستقبال عالي الجودة يسمى ANGRC9 حتى يتسنى تحديث شبكة الاتصالات لجيش التحرير غير أن أيقونة الاتصالات هذه كانت حكرا على الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي ، مهمة تذليل الصعوبات من أجل الحصول على هذا الجهاز المهم أوكلت للضابط " عبد القادر شنق ريحة" ، وباستعمال حكمته ودهائه استطاع توظيف إحدى علاقاته الألمانية ومستعملا المال و وصل طلب من المملكة المغربية لينتزع من الضابط الأمريكي المكلف بهذا الجهاز القبول بهذه الصفقة حيث تم في ماي من سنة 1957 شحن خمسين قطعة منه من "طنجة" إلى "برشلونة" ليتم نقلها في ما بعد إلى وجهتها النهائية .

[1] Mohamed Khalfaoui, **Le renseignement, (**Alger : Sarah Edition, 2014), Pp.100-102.

في مارس 1956 صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون السلطات الخاصة الذي منحت بموجبه سلطات حقيقية في ميدان الشرطة والأمن للحاكم الجديد في الجزائر "لاكوست" Lacoste،كما تم تعيين أحد قدماء حرب الهند الصينية الجنرال "صالون"Salon لقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر والمعروف عنه إيمانه بقيمة سلاح المعلومات في حرب لا تنفع معها الأسلحة التقليدية حيث كرس مجهودا معتبرا في تطوير مركز التنسيق مابين العسكري CCI الذي جمع كل المصالح العسكرية الخاصة والذي عمل بالتوازي كذلك مع مصالح الشرطة والدرك وهو كذلك من كون المنظمة العسكرية السرية L'OAS ذات التاريخ الدموي ، ومن أجل تحسين أداء جهاز الاستعلامات هذا تم تشكيل مصلحة "ضد الجوسسة" حيث تم تقسيم التراب الوطني بواسطة فروع عملانية للحماية DOP، كما تم في 1956 تنصيب جهاز استعلامات عملاني آخر SRO، وبإنجاز هاتين الوحدتين استكمل مركز التنسيق ما بين العسكري CCI إنجاز منظمة الاستعلامات البشرية التي كانت على الأرض. بالموازاة مع ذلك تم تدعيم الاستطلاع الجوي ، ففي غضون سنة 1956 تم إنشاء ثلاثة أفوج جوية تكتيكية GATAC في كل من الجزائر العاصمة و وهران و قسنطينة ومركزي تحكم للقيادة الجوية PCAD في كل من بشار والأغواط ، وكانت مهمة هذا الجهاز التدقيق في معلومة أو تأكيدها و القيام بعمليات استطلاع ممنهجة للمناطق المحتمل تواجد وحدات جيش التحرير فيها ومحاور العبور .[1]

في أكتوبر 1956 قام أحد ضباط الشرطة الفرنسية في الجزائر " موريس لاساب" Maurice Lassabe والذي كان من قدماء محافظي الشرطة في عهد حكومة "فيشي" Vichy بربط الاتصال بـ"عبد القادر بلحاج" المدعو "كوبيس"الذي كان لما ألقي القبض عليه في 1950 قد أبلغ عن قادة المنظمة السرية حيث كان الهدف من ذلك تأسيس حركة مضادة للثورة تحت إشراف جهاز الأمن الفرنسي ، فظاهريا سوف تكون هذه القوة force K ضد الاحتلال لكن في الواقع سوف تحارب الثوار تحت إشراف ودعم الفرنسيين وقد تشكلت من فارين من العدالة والمجرمين تحت قيادة سرية لكل من النقيبين "كونيل" Conille و "هنتيك" Hentic وهما عميلان لأجهزة الأمن الخاصة الفرنسية وقد انتهت حركة "كوبيس" بمقتله من طرف عناصره الذين التحق البعض منهم بجيش التحرير ، ولم تكن حالة "كوبيس" الفريدة من نوعها فهناك حالة بلونيس" كذلك الذي تمت تصفيته في 1958 . بالنسبة لجيش التحرير الوطني فإن قادة الثورة الذين تمرسوا من خلال المشاكل التي واجهتم في صراعهم المرير مع الاحتلال قرروا الاجتماع في مؤتمر "الصومام " في 20 أوت 1956 من أجل وضع من خلال

[1] Ibid,pp.106,107.

رؤية شاملة قواعد التحرك الذي من شأنه قيادة البلاد نحو الاستقلال وقد تمخض هذا اللقاء الهام عن قرارات كان من أهمها :

– مأسسة التنظيم الوطني للقيادة المسمى المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انبثقت منه لجنة التنسيق والتنفيذ .

– هيكلة المصالح عل مستوى الولايات ، الولاية سوف تخضع لقيادة ضابط برتبة عقيد بمساعدة ثلاثة ضباط أحدهم للعلاقات العامة والثاني للقضايا العسكرية فيما تكون مهمة الثالث الاستعلامات والارتباط وهكذا كان الشأن بالنسبة للتقسيمات الفرعية الأخرى قي ما يخص الأجهزة الثلاثة السالفة الذكر .

مع تشكيل الحكومة المؤقتة في 1958 أضحت الاستعلامات والاتصالات تابعة للوزارة ، وكان على النشاط الاستخباري أن يتغلغل داخل دواليب السلطة الفرنسية حتى يتسنى للحكومة الجزائرية خوض المعركة الدبلوماسية ضد هذه القوة الاستعمارية . وكانت وزارة الاتصالات العامة والمواصلات التي يرأسها "عبد الحفيظ بوصوف" تشمل بشكل رئيسي مركز الاتصالات العامة والاستعلامات الذي كان يتكون أساسا من :

– وحدة العمل والدعاية التي كانت تضطلع بمهام مواجهة الدعاية التي كان يقوم بها العدو من خلال المكتب الخامس.

– الوحدة العسكرية العامة التي كانت مكلفة بمتابعة نشاطات العدو العسكرية واستراتيجيته في شغل المكان

– وحدة الإعلام والنشاطات السياسية المكلفة بتحليل تطور الوضعية السياسية عند العدو من خلال التوثيق المفتوح والتقارير التي تحوز عليها من جهات أخرى .

– وحدة مكافحة الجوسسة المكلفة بتحديد هوية العملاء لدى العدو وتسجيلهم وكذا الكشف عن شبكات المصالح الخاصة الفرنسية .

كما تم إنشاء مدرستين للتكون لفائدة جيش التحرير بشكل عام ، الأولى في وجدة المغربية والتي من بين من تخرج منها من الإطارات العقيد "قاصدي مرباح" الذي تبوأ بعد الاستقلال منصب مدير الأمن العسكري والمدرسة الأخرى في "الكاف" بتونس . [1]

[1] Ibid,p.108.

لقد كان التموين في مجال وسائل الاتصالات والتسلح الشغل الشاغل لوزارة التسليح في الحكومات المؤقتة للاستجابة للمطالب الملحة للثورة ، فالمواجهة تم خوضها على عدة جبهات :

– في مواجهة مصالح الأمن الفرنسية التي قادت حملة للبحث عن إطارات جبهة التحرير للفتك بهم ولردع الممونين بالسلاح .

– في مواجهة الحواجز الموضوعة على خطي "شال" و"موريس" لمنع مرور الأشخاص و المؤن .

– في مواجهة البحرية الفرنسية التي تعترض وتفتش السفن الحاملة للمؤن المقتناة .

المصالح الجزائرية سوف توظف كل عبقريتها من أجل إنجاز هذه المهام المحفوفة بالمخاطر في أوربا وعبر الحدود الجزائرية حيث يكون النجاح حليفها في بعض الأحيان فيما تخفق في البعض الآخر.[1]

على العموم كان لهذه المؤسسة دور هام في صناعة السياسية الأمنية وقد تجلى ذلك بوضوح في فترة الدراسة.[2] ففي إطار إعادة هيكلة جهاز الاستخبارات قام الرئيس عبد العزيز بو تفليقة من خلال مرسوم له صدر في 21 جانفي 2016 بحل جهاز الاستخبارات المعروف باسم دائرة الاستعلامات والأمن واستبدله بجهاز جديد يسمى مديرية المصالح الأمنية ، كان هذا بعد أربعة أشهر من تنحية الجنرال محمد مدين المدعو "توفيق" من على رأس الجهاز والذي أحيل على التقاعد في سبتمبر 2015 بعد خمس وعشرين سنة من إدارته لهذا الجهاز الأمني الحساس .

هذا وقد تم تقسيم الجهاز الأمني إلى ثلاثة وحدات وهي : المديرية العامة للأمن الداخلي والمديرية العامة للتوثيق والأمن الخارجي (جهاز مكافحة التجسس) و المديرية العامة للاستعلامات التقنية ، هذه المؤسسات التي تعمل بشكل مستقل وضعت تحت القيادة المباشر لرئيس الدولة بدل وزارة الدفاع كما كان عليه الشأن سابقا ، كما تم تعيين عثمان طرطاق البالغ من العمر 66 سنة والذي شغل منصب المسؤول عن مديرية الأمن الداخلي بين سنتي 2011 و 2013 مستشارا لدى رئيس الدولة مكلفا بالتنسيق بين الأجهزة الثلاثة ، ويقدم مسؤولو الأجهزة الثلاثة تقارير نشاطاتهم للمنسق الذي يفحصها ثم بدوره يقدمها للرئيس. شخصية طرطاق كما يرى بعض الملاحظين تختلف عن شخصية سلفه "توفيق" فهو رجل حزم وفعل، فشهرة " المدمر" التي عرف بها أثناء مرحلة مكافحة الإرهاب يبدو أنها لم تكن جزافا ، ومن المفروض أن يكون لهذه الأجهزة الثلاثة مقرا جديدا خاصا بها .

إعادة الهيكلة هذه التي مست واحدة من أهم مؤسسات الدولة تعتبر خطوة إضافية نحو احترافية الجيش كما يؤكد ذلك أحمد أو يحي المسؤول الجزائري ، فتقسيم مديرية الاستعلامات والأمن إلى ثلاثة أجهزة متخصصة يدخل في

[1] Ibid,110.

[2] لطالما اعتبرت هذه المؤسسة أحد أهم أضلاع صنع السياسية في الجزائر حيث عرفت لدى الأوساط الإعلامية بانعة الرؤساء.

إطار إصلاح الجهاز الأمني ، وتستجيب هذه الإصلاحات كما يؤكد بعض الخبراء الأمنيين إلى ثلاثة مبادئ : أولا وضع جهاز الاستخبارات تحت السلطة السياسية التي تحدد له دفتر شروط، ثانيا تقسيم المهام بين الأجهزة الثلاثة المعنية حتى يتسنى تجنب الاحتكار في الاستعلامات، ثالثا يجب تدعيم المؤسسة بإطارات نخبوية دون التخلي عن المورد البشري صاحب الكفاءة المهنية العالية مع الانفتاح على أحدث التكنولوجيات في هذا الميدان .[1]

وقد أنيط بالجهاز الجديد مهام جليلة تمثلت في التكفل بكافة المهام الأمنية والأمن الداخلي ومكافحة التجسس والتنسيق فيما بين الجيش ومختلف الأجهزة الأمنية إلى جانب الإشراف على التحقيق في القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن الداخلي . تأتي خطوة الرئيس هذه في إطار مسار إصلاحات مس جهاز الاستخبارات في الجزائر منذ منصف عام 2014 حيث سبقتها عدة قرارات تمثلت أساسا في إلغاء هيئات و مكاتب أمنية تابعة للجهاز السابق وحل وحدات أمنية وإلحاقها بقيادة أركان الجيش بدل جهاز الاستخبارات .

فقد طالت هذه القرارات بالخصوص تنحية قادة كبار في جهاز الاستخبارات لعل من أبرز هؤلاء الجنرال حسان آيت واعراب وهو قائد وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لجهاز الاستخبارات إلى جانب الجنرال علي بن داود وهو مدير الأمن الداخلي كما مست هذه القرارات تنحية الجنرال محمد مجذوب قائد الأمن الرئاسي و قائد الحرس الجمهوري كما تمت إقالة قائد الدرك الوطني الفريق أحمد بوسطيلة.[2]

وفي إطار الإصلاحات التي مست جهاز استخبارات دائما أثيرت مسألة قانونية تتعلق بصفة الضبطية القضائية الممنوحة لهذا الجهاز. في الواقع، أثارت هذه القضية لغطا إعلاميا كبيرا ، ففي 2014 أصدر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مرسوما تنظيميا جرد بموجبه ضباط الشرطة القضائية التابعين لجهاز المخابرات من صلاحيات كانوا قد اكتسبوها من خلال نص تشريعي صوت عليه البرلمان والمتضمن في قانون الإجراءات الجزائية الذي منح صلاحيات لهؤلاء تتعلق بمجال الضبطية القضائية الذي هو عام ويشمل كل الجرائم ، وكان الرئيس في سبتمبر 2013 قد حل بموجب مرسوم رئاسي وفي إطار إعادة هيكلة جهاز الاستخبارات الشرطة القضائية التابعة لهذا الأخير، [3] فالإجراء الذي تضمنته الجريدة الرسمية ألغى الوجود القانوني لهذه المؤسسة وبذلك جرد جهاز الاستخبارات من أحد أهم أدواته الإجرائية ألا وهي الضبطية القضائية ، يذكر أن مصلحة الشرطة القضائية

---

[1] Farid Alilet , "Algérie : Les habits neufs des services secrets" , **Jeune Afrique** ,dans : http://www.jeuneafrique.com/mag/ (28/07/2017)

[2] عثمان لحياني ، "بوتفليقة يقر حل جهاز المخابرات الجزائرية واستبداله بجهاز جديد" ، **جريد العربي الجديد** ، في: https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/1/24 / 2017/07/28

[3] حميد يسن ، جريدة الخبر ، في: http://www.elkhabar.com/press/article/50443A8A7% 2017/08/02

العسكرية هذه أسست في 2008 وبذلك تكون قد عمرت خمس سنوات ، ويأتي إجراء إلغاء هذه المصلحة في سياق سلسلة من الخطوات المماثلة التي طالت مؤسسات أخرى في إطار إعادة هيكلة الجهاز الأمني العتيد في هذه الآونة ، لعل أبرزها كان فصل مصلحة الأمن العسكري من دائرة الاستعلامات والأمن (جهاز المخابرات) وإلحاقها بقيادة أركان الجيش الوطني الشعبي إلى جانب إلغاء مركز الاتصال والبث وهو مؤسسة إعلامية تابعة لدائرة الاستعلامات والأمن هي الأخرى . [1]

بعد عام من إلغاء الشرطة القضائية العسكرية أصدر الرئيس بوتفليقة مرسوما رئاسيا استحدث فيه مصلحة جديدة تابعة لمديرية الأمن الداخلي وهي إحدى مديريات دائرة الأمن والاستعلامات، الأمر يتعلق بمصلحة التحقيق القضائي والتي فيما يبدو جاءت لتملأ فراغ المصلحة الملغاة ، هذا وقد أعطى الرئيس بوتفليقة بحسب هذا المرسوم رئيس دائرة الاستعلامات والأمن صلاحيات الشؤون المتعلقة بتنظيم هذه المؤسسة الجديدة وصلاحيات تشكيلاتها، كما حدد المرسوم بدقة صلاحيات هذه المصلحة ومجال نشطاها وتحديد علاقتها بالمؤسسة القضائية ، وهنا تجد الإشارة أن المرسوم ضيق مجال اختصاص هذه المصلحة الجديدة ليخرج عن دائرة نفوذها بعض القضايا المثيرة للجدل على غرار قضايا الفساد والجرائم الاقتصادية ، وبحسب نص المرسوم المنشور في الجريدة الرسمية فإن مهمة تسييرها يتكفل بها ضابط سام يتم تعيينه وفق القوانين التنظيمية لوزارة الدفاع الوطني، ما تجدر الإشارة له كذلك أن هذه المصلحة تمارس مهامها تحت مراقبة النائب العام ورقابة غرفة الاتهام بإقليم الاختصاص وفقا لقانون الإجراءات الجزائية وكذا قانون العقوبات ، فيما تقوم بضبط الإجراءات القضائية فيما يتعلق بجمع الأدلة المعنوية منها والمادية التي لها علاقة بالجرائم و الجنح التي ترتبط بمجال نشاطها ، وحدد المرسوم مهامها في التحري القضائي للقضايا التي تتعلق بأمن الإقليم والإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة حيث يكون ذلك تحت إشراف النائب العام المختص إقليميا وتمتد صلاحياتها لتشمل إلى ذلك قضايا التجسس وحماية مؤسسات الدولة . [2]

وفي 2016 استرجع ضباط الأمن العسكري صفة الضبطية القضائية التي كانوا قد جردوا منها غداة إلغاء مصلحة الشرطة القضائية التابعة لدائرة الاستعلامات والأمن في 2013 ، كان هذا بعد ما صادق مجلس الوزراء برئاسة الرئيس بوتفليقة على مشروع تمهيدي يتعلق بتعديل قانون القضاء العسكري . [3]

---

[1] عثمان لحياني ، العربية نيت، في:/https://www.alarabiya.net/ar/north-africa، (2017/07/30).

[2] سميرة بلعمري ، جريدة الشروق ، في:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/486352.html
(2017/07/30

[3] جلال بوعاتي ، جريد الخبر ،في:
http://www.elkhabar.com/press/article/116445
(2017/08/01

الفرع الرابع: مؤسسة الشرطة.

لا شك في أن مؤسسة الشرطة مؤسسة هامة في بنية صناعة السياسة الأمنية، وقد تطورت أهميتها وتحولت وظائفها وأدوارها مع التحولات التي عرفتها البلاد في مختلف محطاتها السياسية والأمنية. فقد كانت المرحلة بين نهاية 2010 و2016 حساسة بالنسبة لهذه المؤسسة باعتبار أن التحديات التي واجهت الدولة والمجتمع إثر التحولات التي عصفت بالمنطقة المغاربية بشكل عام في إطار ما يسمى الربيع العربي كانت ذات طبيعة أمنية داخلية بأبعاد خارجية وهذا ما أعطى لهذه المؤسسة دورا استثنائيا في السياسة الأمنية باعتبارها المسؤولة عن الأمن العام.

تاريخيا ارتبطت مؤسسة الشرطة بالحاكم وبتنفيذ إرادته، فقد كانت مصر القديمة من بين أولى الأمم التي اهتمت بالعمل الشرطي، وقد أوكلت مهمة تطبيق العدالة في كل جزء من المقاطعة إلى 10 قضاة يترأسهم عميدهم، وقد طور المصريون القدامى بعض القوانين الجزائية التي تنسجم مع تلك الفترة. أما اليونانيون فهم في الأصل لهم قاعدة تقاسم سلطة الحكومة والعدالة بين العديد من المواطنين، عادة ما يكون ذلك عن طريق القرعة. فهم يختارون كل سنة 500 من أهم مواطنيهم الذين يشكلون مجلس الشيوخ، وفي كل يوم يترأس أحد هؤلاء الحكومة. بالنسبة للعدالة يتم انتخاب 9 قضاة في كل شهر عن طريق القرعة من بين كل خمسين نائبا في مجلس الشيوخ، ويعين هؤلاء عن طريق القرعة من يرأس مهام القضايا العامة للمواطنين ويسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالشرطة والنظام العام. أما في الإمبراطورية الرومانية فإن مهنة الشرطة لم تظهر إلا لما توسع المجتمع، حيث تم إنشاء فرقة من الضباط الذين يسهرون باستمرار ودون انقطاع على الأمن والهدوء العام، كما يتم اختيار محققين اثنين مكلفين بتطبيق القانون والبحث في الجرائم. وقد قام القيصر أغسطس بإصلاحات على جهاز الشرطة في روما حيث قلص عدد القضاة (بريتور) وعدد المجالس وسحب منهم مصلحة الشرطة، وأنشأ مجلسا قضائيا جديدا وحاكم المدينة الذي يساعده 14 محافظا.[1]

ويحدد علم اجتماع الشرطة ثلاثة مهام لهذه المؤسسة، أولا حماية الخصائص المباشرة لسيادة الدولة (حراسة الإقليم الوطني وحفظ النظام العام ضد المظاهرات وحركات المشاغبين)، ثانيا قمع الجرائم ذات الخطورة الكبيرة (الشرطة الجنائية) وأخيرا الأمن اليومي (شرطة الأمن العام). ومع تنامي العنف المجتمعي أضحى الأمن مطلبا ملحا، وهنا يمكن الإشارة إلى أن (نظرية الزجاج المكسور vitre brisée) وسياسة اللاتسامح tolérance zéro اللتان

[1] Henry Buisson, **La police son Histoire**, (France : Nouvelle Edition latine , 1958), pp.21-28.

عادة ما يتم الخلط بينهما أضحتا تلقيان رواجا كبيرا في الأوساط الشعبية. فنظرية (الزجاج المكسور) التي طرحها "جيمس ويلسون" James Wilson و"جورج كيلينغ" George Kelling في كتابهما الموسوم "كسر النوافذ" *Broken Windows* تشدد على أهمية تدخل الأشخاص بما فيهم رجال الشرطة في أحيائهم حتى يتسنى تجنب تدهور الحي وتجنب مصادر الانحراف وتنامي الإحساس بانعدام الأمن، وتركز هذه المقاربة على أهمية الروابط الاجتماعية وتؤيد وجود شرطة جوارية وحماية أفضل للحي من عدم احترام الآداب العامة، في المقابل لا تؤيد هذه المقاربة تعزيز الاستجابة الجزائية على عكس سياسة اللاتسامح tolérance zéro التي تم تطبيقها في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية سنوات التسعينيات التي تسعى على أن لا تترك أية جريمة دون عقاب.[1]

في الواقع، أصبحت اليوم الجوارية مفردة مفتاحية في السياسة العامة، فقد مثلت الحلول للمشاكل المستعصية اليوم، سواء كانت اجتماعية أو سياسية. فالأمن لم يشذ عن هذا الزخم، هكذا منذ سنة 1995 ظهرت الشرطة التي تستند إلى هذا المفهوم. ففي خضم تنامي انعدام الأمن والانحراف يتوجب على هذه الشرطة الجوارية أن تصحح القصور الدولتي والتقليل من احتجاجات المواطنين. ويمكن أن تكون الجوارية جغرافية أو فيزيائية أو إنسانية أو اجتماعية، فهي بطريقة ما لا تعرف إلا من خلال تحليل ضدها أي البناء الاجتماعي للبعد.

إن طبيعة العلاقة بين الشعب والمؤسسة الشرطية لطالما كانت مرتبطة بالمسار التاريخي لنشأة هذه المؤسسة في إطار نشأة الدولة الحديثة. فقد كانت وثيقة الصلة بالمؤسسة الحاكمة حيث كانت تعتبر فرعا من فروع الدولة وتخدم هذه الأخيرة من خلال التحكم في الاحتجاجات وأعمال الشغب في المدن، فالشرطة باعتبار السلطة الممنوحة لها في هذا الإطار والعنف الذي يمكنها أن تستعمله تعد كيانا غريبا في مجتمع من المفترض يتمتع بالحرية، فاحتكار العنف وما ينجر عن ذلك من أنسنة للمظاهرات المتهورة هي في الواقع عناصر أساسية في الهيكلية الدولتية، وهو ما يفسر أنه لدى "رايمون أرون" Raymond Aron أن ظهور مؤسسة الشرطة هو عبارة عن جهد الحضارة السياسية، تبعا لذلك يتوجب تعريف الشرطة وفقا لقدرتها على اللجوء إلى القوة وليس وفقا إلى استعمال هذه الأخيرة.[2]

أما مقاربة اللاتسامح tolérance zéro فهي في الواقع ليست شعارا فحسب بقدر ما هي تحليل لميكانيزمات الحياة الاجتماعية وللخوف أو حتى لتحليل الانحراف، فهي ليست أكثر ولا أقل من التأكيد على

[1] Pierre – Antoine Mailfait, "LA FORMATION PROFESSIONNELLE DES POLICIERS**", Revue française d'administration publique**, no.104,(2002), pp. 625 -638.

[2] Nancy Cazorla, **la police de proximité entre réalités et mythes**, (France : L'Harmattan, 2009), Pp 5-7.

نفعية القمع القانوني الذي تمت صياغته مع نوع من العنف. في الولايات المتحدة الأمريكية تعد هذه المقاربة دعوة لتعديل استجابات الشرطة، ففي نيويورك كما في سائر المدن الأمريكية الأخرى تلخص هذه العبارة سياسة كاملة للمقاومة الشرطية ضد الجريمة الخطيرة، كما تعبر كذلك عن إعادة تنظيم المصالح الشرطية للمدينة، فالأمر لا يتعلق بقلة عدد أفراد الشرطة إنما يتعلق بتعديل طرق عمل هؤلاء. كما يتم كذلك مزاوجة أسلوب اللاتسامح مع توجه تحديث الوسائل الشرطية، خاصة تقنية الخرائط في تحديد التوزيع المكاني للانحرافات. وقد تعني هذه المقاربة عند البعض سرعة وصرامة العقوبة الجزائية، فهي تتصور كسلاح الأشداء، أي سلاح أولائك الذين لم يقتنعوا بالمقاربة الخاصة حصرا بالوقاية الاجتماعية. ومقاربة اللاتسامح لا ترادف دائما معنى أسلوب القوة، فقد تعني كذلك تطبيق القانون.[1]

وتأسست الشرطة الجزائرية الحديثة منذ تأسيس الدولة الجزائرية المعاصرة على يد الأمير عبد القادر (1847/1830)، فجهاز الشرطة في هذه الفترة كان يشبه نموذج الشرطة في الدول الغربية، فقد أنشأ الأمير هيكلية تنفيذية مركزية مكونة من وزارات من بينها وزارة الداخلية.

وتعود نواة المديرية العامة للأمن التي أسست في 22 جويلية 1962 إلى سنة 1958 لما بعثت قيادة الثورة أربعة أفراد من جيش التحرير للتكوين في المجال الشرطي في مدرسة القاهرة للشرطة في مصر. ولم تظهر حاجة أمن الشعب وأمن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني كواحدة من الأولويات إلا بعد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، وأوكلت مهمة الأمن هذه إلى جناح تابع للثورة حيث كانت مهمته الأساسية جمع المعلومات ومراقبة نشاط العدو.

غداة الاستقلال كان على عاتق المديرية العامة الجديدة للأمن الوطني ملأ الفراغ الذي تركه الرحيل الجماعي لموظفي الشرطة الفرنسيين الذين كانوا يمثلون أغلبية العاملين في هذا السلك. العناصر الجزائرية التي بقيت في هذا الجهاز بعد هذا الرحيل شكلت نواة الشرطة الجزائرية والتي تعززت بانضمام بعض الإطارات التي قدمت من تونس والمغرب حيث لم يتجاوز العدد المائة عنصر.[2]

واحتلت الشرطة الجزائرية المرتبة الخامسة عالميا من مجموع 127 جهازا حسب تصنيف المؤشر العالمي للأمن الداخلي والشرطة (WIPSI)، وهو تقرير تنجزه المنظمة العالمية للعلوم الشرطية بالتعاون مع معهد الاقتصاد

[1] Sebastian Roché, **Tolérance Zéro ? Incivilité et insécurité**, (France: édition Odile, Jacob 2002), Pp 11-20.

[2] Reguieg-Isaad.K, "Zoom sur l'histoire de la police algérienne, Liberté",dans : https://www.liberte-algerie.com/ouest/zoom-sur-lhistoire(07/08/2018).

والسلام. واعتمد هذا التقرير الذي عالج بيانات سنة 2016 على العديد من المؤشرات الكمية والكيفية، من بينها قدرة مؤسسات الشرطة في جميع أنحاء العالم على توفير خدمات أمنية فعالة، وثقة الناس في مثل هكذا خدمات، كما نجد من بين المؤشرات كذلك المعتمدة في هذا التقرير نسبة الضحايا التي تتسبب فيها الأعمال الإجرامية، إلى جانب العمليات والنشاطات الشرطية. وجاءت الشرطة الجزائرية حسب هذا التصنيف الأولى على المستوى المغاربي متقدمة على نظيرتها في تونس التي احتلت المرتبة 72، ثم الشرطة المغربية التي احتلت المرتبة 90.[1] في الفترة ما بين 2010 و2016 سعت هذه المؤسسة الأمنية أن تواكب التحولات في البيئة الإستراتيجية مع تنامي الاحتجاجات الشعبية في بلدان المغاربية خاصة تونس وليبيا في إطار ما يسمى الربيع العربي، كما أن هذه المؤسسة حاولت مواكبة التحديات الأمية التي أفرزتها العولمة خاصة فيما يخص تطور الجريمة المتعلقة بالتطور التكنلوجي خاصة فيما يرتبط بالاتصالات و المعلوماتية.

فقد عملت هذه المؤسسة على تحديث الجهاز الشرطي وتزويد وحداته بأجهزة ومعدات متطورة. حيث زودت في هذا الصدد عناصر الشرطة العاملة في الميدان،سواء تعلق الأمر بالشرطة العمومية أو الشرطة القضائية أو وحدات الجمهورية للأمن بمعدات جد متطورة، منها أجهزة كشف المتفجرات و المعادن، وأجهزة الحاسوب الشخصي (PDA) الخاصة بتنقيط وكشف الأشخاص المبحوث عنهم، إلى جانب ذلك تم إنشاء ما يسمى بالدوريات الذكية للأمن الوطني المجهزة بأجهزة رادار عالية التقنية يعمل بنظام القارئ الآلي للوحات ترقيم السيارات (LAPI) الذي يسمح بقراءة وأخذ الصور الدقيقة لألواح السيارات ليلا ونهارا على مدار 360 درجة وبمعدل 800 سيارة يوميا، سواء تعلق الأمر بالسيارات المركونة أو حتى تلك المتحركة، مع التحليل السريع للمعطيات والمقارنة الآنية في قاعدة البيانات، كما تم إنشاء مركز القيادة والسيطرة للأمن الوطني في مدينة العلوم في الجزائر العاصمة، وهو المركز الذي يسمح بالإشراف على العمليات الخاصة بكاميرات المراقبة.[2]

المطلب الثالث: مأسسة الدراسات الأمنية ؛ دور غرف التفكير في سياسة أمنية في الجزائر.

إن السياسات الأمنية لا تقتصر على مخرجات المؤسسات الرسمية من قرارات وسلوكيات فعلية ومادية فحسب، بل إن هذه السياسات تعتمد كذلك على الرصيد المعرفي الذي يشكل البيئة الفكرية التي تساعد صانع

[1] Nacereddine Benkharef, "La police algérienne est la plus efficace du Maghreb, troisième en Afrique "dans : www.tsa-algerie.com/la-police-algerienne /08/08/218.

[2] تقرير عن المديرية العامة للأمن الوطني، الشرطة الجزائرية تواكب التطور التكنولوجي، في:، www.dgsn.dz/IMG/pdf/communiq (218/08/08)

القرار في تصور و/أو إدراك التهديدات وطرق مواجهتها ، وهو الأمر الذي تضطلع به مؤسسات التفكير ومراكز البحث إلى جانب الدارسات الأكاديمية.

تتبلور المأسسة في الدراسات الأمنية باعتبارها محركا مهما لهذا الحقل من خلال عدم إغفال كون النقاشات الأكاديمية لا يمكن أن تكون في فراغ بنيوي واقتصادي ، أي أنه لا يمكن أن يكون هناك تخصص أكاديمي على غرار العلوم السياسية أو حقل أكاديمي على غرار العلاقات الدولية أو حقل فرعي على غرار الدراسات الأمنية دون أن تتوفر هناك مجموعة دعم بنيوية مؤسساتية .

في الواقع التخصصات والحقول المعرفية كما يرى "فوكو" ليست تمثيلا موضوعيا للواقع بل هي بالأحرى وسائل للنظر وتوليد المعرفة عن العالم، وعليه يبدو من المهم أن يكون هناك مجالا للدراسة أين يتبلور مجتمع أكاديمي يتعرف أفراده فيما بينهم على غرار الباحثين في الأمن أو المنظرين في العلاقات الدولية.

لا تشتمل المأسسة فقط على توفير الموارد وإرساء بعض عمليات الإنتاج ، ولكن هي في الواقع تجلب معها كذلك ديناميكية بيروقراطية المنظمات ، فالمنظمات متى تم إنشاؤها فإنه في الغالب ما يصعب القضاء عليها ، والمأسسة أيضا تخلق نوعا من الثبات (الذي يمكن أن ينظر له كزخم) يحمل الماضي نحو المستقبل. مأسسة الدراسات الأمنية يمكنها بسهولة وبواسطة توظيف أجيال من الممارسات خلق نوع من النزعة المحافظة فيما يخص توسيع نطاق مفهوم الأمن، قد تؤدي كذلك مأسسة المفاهيم إلى إبطاء تأثير الأحداث الرئيسية كما حدث للواقعية الجديدة التي أعادت إنتاج نفسها بعد إخفاق التنبؤ بالحرب الباردة. مهما يكن، فالمأسسة يمكن النظر إليها من خلال كونها تشتمل على أربعة عناصر متداخلة وهي الهياكل التنظيمية ، والتمويل وعملية نشر المعرفة ، وشبكات البحث.

قبل كل شيء يمكن القول أن المأسسة تحدد الطريقة التي تعالج بها الدراسات الأمنية ، أي دعمها من خلال مجموعة من الهياكل التنظيمية، والمنظمات تتراوح بين جامعات أكاديمية إلى مراكز بحث وصولا إلى غرف تفكير ذات أجندات سياسية. فالبحث السياسي يمكن أن يعالج من طرف جميع المنظمات لكن هناك من بعض هذه الأخيرة غرف تفكير ومراكز بحث لها دور أكبر .[1]

بالنسبة للمعاهد الأكاديمية يمكن التأكيد على أن الدراسات الأمنية تتأثر بشكل كبير بالطريقة التي تمنح بها الوزارات المختصة الشهادات، ومعالجة البحوث وكذا توجيهها لموضوعات معينة، فبمجرد أن دروسا أعطيت في الدراسات الإستراتيجية منذ أواخر الستينيات هذا يعني أن هناك مأسسة في الدراسات الأمنية. يمكن التأكيد أنه

[1] Buzan,op.cit, pp.60-65.

لمن نافلة القول أن لغرف التفكير ذلك الدور الجليل في السياسة وفي قضايا الأمن بالذات، وهنا يشبه أحد صحافي "الغارديان" Gardian البرياطانية " ستيف ووترز" خطورة دور مراكز الفكر في الأمن بدور العبوات الناسفة مشيرا بذلك إلى بعض هذه المنظمات التي ساهمت في إذكاء نار الحروب في العالم. فالمنظمة الأمريكية المسماة " مشروع للقرن الأمريكي الجديد" Project for the new American century(PNAC) بعد ستة سنوات من تأسيسها في 1997 من طرف زمرة من المحافظين الجدد بدغم من بعض الصناعيين في قطاع السلاح على غرار "لوكهيد" Lokheed و "مارتن" Martin استطاعت أن تؤثر في حرب العراق لتثبت أنها حرب وقائية لنزع أسلحة الدمار الشامل ، ففي رسالة وجهتها هذه المنظمة إلى الرئيس "كلينتون" في 1998 رسمت مخطط السيطرة الأمريكية على العالم حيث تبوأت مكانة الأمم المتحدة في قلب نظام صدام. [1]

في الجزائر يمكن ملاحظة أن الفترة بين نهاية 2010 و 2016 تميزت بديناميكية في اتجاه تثمين وتطوير الدراسات الأمنية من خلال تشجيع البحوث ذات الصلة بالتهديدات الأمنية خصوصا ما تعلق بالتحولات الجيوسياسية من جهة، كما عرفت ذات الفترة من جهة أخرى إنشاء عدة مؤسسات بحثية أمنية سواء تعلق الأمر بمخابر أكاديمية أو غرف تفكير عمومية، مما من شأنه تزويد صانع القرار بحزمة من الخبرات و المعارف التي تساعده في صياغة و تنفيذ سياسة أمنية وفي إنتاج خطاب أمني يستجيب للتحديات الراهنة. [2]

فبمقتضى مرسوم أصدره السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تم إنشاء مؤسسة بحثية تعنى بالشأن الأمني تحمل اسم معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني ، وحسب المرسوم الرئاسي المنشور في الجريدة الرسمية في العدد 26 الذي يحمل رقم 17- 145 المؤرخ في 19 أفريل 2017 فإن المعهد مؤسسة إدارية عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية . المعهد الذي يكون مقره الجزائر العاصمة هو مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة يخضع لجميع الأحكام القانونية الأساسية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المماثلة . كما أشار المرسوم أن المعهد سوف يكون ملحقا برئاسة الجمهورية بحيث سوف تسدى مهمة التوجيه والسهر على السير الحسن لغرفة التفكير هذه لمستشار الرئيس المكلف بالتنسيق لمصالح الأمن الملحقة بالرئاسة (جهاز المخابرات بقيادة طرطاق و هو المنسق) . ويؤكد المرسوم على أن الوصاية البيداغوجية بالنسبة للتكوين العالي يمارسها على هذا المعهد معا كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي و وزير الدفاع الوطني وفقا للأنظمة المعمول بها . في البند المتعلق بالمهام المنوط

[1] ستيفن بوشيه و مارتين رويو ، ماجد كنج مترجما ، **مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار** ، (لبنان: دار الفارابي ، 2009) ، ص ص 19،20 .
[2] لقد شهدت هذه الفترة تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية و الدولية التي تتمحور مواضيعها حول التحديات الأمنية، حيث تم تنظيم هذه الفعاليات من طرف جهات أكاديمية في بعض الأحيان وجهات حكومية في بعض الأحيان الأخرى على غرار وزارة الدفاع ووزارة الخارجية.

بالمعهد أكد المرسوم على أن المعهد مؤسسة تعليم عالي وبحث علمي ، يضطلع بضمان تكوين جامعي في الطورين الثاني والثالث في الأمن الوطني و في الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية ، كما يمكن له أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا موجها للأشخاص العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وأعوان الدولة .

يساهم المعهد في تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني ، فهو يضطلع برعاية كل الأعمال التي تندرج في هذا المسعى على غرار تنظيم الندوات والدراسات والمؤتمرات والنشطات ذات الصلة بهذا الهدف . ويقدم المعهد كذلك المساعدة للمنظمات العسكرية والمدنية التي تصب نشاطاتها في ميدان الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية وبمكنه نشر حصيلة هذه الأعمال والأبحاث .

فيما يتعلق بتنظيم و تسيير المعهد يشير المرسوم إلى أن هذا الأخير يديره مدير عام يعين بواسطة مرسوم رئاسي باقتراح من المنسق (مدير جهاز المخابرات) ويساعده مجلس علمي و بيداغوجي في تحديد وتطوير النشاطات العلمية وبرامج التكوين . [1]

وفي إطار الشراكة بين الدرك الوطني و المؤسسات الجامعية تم إبرام اتفاق بين قيادة الدرك الوطني ووزارة التعليم العالي يقضي باستحداث تخصص جديد في ميدان الدراسات الأمنية ، الأمر يتعلق بماستر مهني تخصص دفاع وأمن . وترمي هذه الخطوة إلى تعزيز التعاون بين المؤسسة الأمنية و الجامعة بما يخدم إرساء المفاهيم النظرية والأبعاد الإستراتيجية للأمن والدفاع ، كما جاء في بيان لقيادة الدرك الوطني الذي تناقلته مصادر إعلامية متعددة . و قد تمخض هذا المشروع بعد سلسلة من المشاورات ضمت إطارات من الدرك الوطني و إطارات وأساتذة من المدرسة الوطنية للعلوم السياسية حيث تقرر أن تكون السنة الجامعية 2017/2016 السنة التي ينطلق فيها العمل بهذا التخصص . [2]

[1] تقرير لوكالة الأنباء الجزائرية، في:
http://www.aps.dz/sante-science-technologie
(2017/07/30)

[2] جريدة الخبر نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية، في:
http://www.elkhabar.com/press/article/99731
(2017/07/01

المبحث الثاني: تطور السياسات الأمنية في الجزائر في 2016/2010 ؛ ديناميكية الإستراتيجيات وتناغم المبادئ والتوازنات.

لقد تميزت استجابة النظام السياسي الجزائري للتحولات في البيئة الإستراتيجية منذ نهاية 2010 في سياق ما يسمى الربيع العربي بمحاولة التجاوب من جهة مع المطالب الشعبية الاجتماعية قصد شراء السلم الاجتماعي في ظل ظروف هبوط سعر البترول المصدر الرئيسي للدخل الوطني في إطار سياسية تنموية بشرية، ومن جهة أخرى وفي سياق مواجهة التهديدات العسكرية التي قد تطال الأمن الوطني جراء هذه التحولات فقد تميزت هذه الاستجابة بشكل عام بمحاولة التوفيق بين متطلبات مبادئ الأمن الوطني والتوازنات الإستراتيجية الدولية.

المطلب الأول: التحولات في المنطقة المغاربية والعقيدة الأمنية الجزائرية ؛ بين الثبات على المبادئ والتكيف مع المتغيرات الجيوسياسية.

إن الفترة بين نهاية 2010 و2016 كانت فترة حبلى بالأحداث الأمنية والتحولات الإقليمية التي فرضت على صانع القرار الأمني والسياسي في الجزائر التكيف مع متطلبات الواقع الأمني والجيوسياسي الجديد والالتزامات التي تفرضها مبادئ السياسة الأمنية للدولة الجزائرية التي تحددها العقيدة الأمنية والعسكرية للجزائر.

في البداية، يمكن اعتبار العقيدة العسكرية بناء فكريا يشكل المعرفة التي توصف بأنها ضرورية وكافية لقيادة المستخدمين العسكريين في نشاطهم العملياتي، فهي تحدد القواعد والشروط المناسبة لنشاطهم العملي وتبثها في المؤسسة .

وتعد العقيد العسكرية عنصرا للمساومات وتضارب المصالح وتساهم داخل الدولة في صناعة السياسة الدفاعية، خاصة في تحديد ميزانيتها وتوزيعها، وهي بذلك مرآة للخيار المتعلق بالميزانية ولإستراتيجية الإمكانات، بالموازاة مع ذلك تعكس الخيارات المتعلقة بالميزانية التطور في العقيدة الأمنية في عملية حيث تشابك القرارات و وتيرة التطور تجعل التماسك غير وارد ، فهذه الأخيرة إذن أساسية ذلك أن النوايا والأهداف السياسية سوف بالضرورة تتفاعل و تتشكل مع هذه المنظومة المعرفية العسكرية و مع هذه الطريقة في النظر إلى فعل القوة . [1]

هذا فيما يعود مفهوم العقيدة الأمنية إلى بداية الحرب الباردة ، فمنذ 1945 نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت ملامح انشغالات أمنية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية تظهر، إلى هنا كان إعلان الحرب وحده من يفرض على الحكومة الأمريكية التعامل بأولوية المتطلبات الأمنية على السياسية الداخلية، لكن التهديد السوفيتي أرغم إدارة " هاري ترومان " على تكييف الإستراتيجية والمؤسسات الأمريكية مع الوضعية الجديدة للعلاقات الدولية.

[1] Pascal Vennesson , "Penser les guerres nouvelle : La doctrine militaire en questions" , **Pouvoirs** , n° 125,(Avril 2008) , p p. 81- 92.

معتمدا على اقتراحات وزير البحرية " جيمس فورستال" الذي كان يطالب ببرنامج متكامل وديناميكي يتضمن تعزيز دور الدولة كحامي الأمن الوطني أقر الرئيس "ترومان" بواسطة "الكونغرس" قانون الأمن الوطني الذي سجل لأول مرة مفهوم الأمن الوطني في التشريع الأمريكي، هذا النص الذي صدر في 26 جويلية 1947 كان هدفه الأول تشكيل نظام أمني بمقدوره التنسيق بين السياسيتين العسكرية والخارجية حتى يتسنى مواجهة القوة السوفيتية. في هذا الإطار تمنح الدولة موارد غير مسبوقة في ميدان الأمن والدفاع. كما تم إعادة تنظيم مختلف وحدات الجيش وخلق وكالات حكومية جديدة مكلفة بتنفيذ السياسات المتبناة، هكذا أدت هذه الإجراءات إلى ميلاد نظام الأمن الوطني الأمريكي الذي لا زال سائدا إلى اليوم.

هذه الإصلاحات الهيكلية كانت مؤشرا على ظهور أيديولوجيا أمنية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلورت بين نهاية الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية. هذه المفهمة الجديدة للأمن الوطني هي وثيقة الصلة بالدور المنوط بالولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية و بالمهام الجديدة المترتبة عليها تجاه العدو السوفيتي و بنيتها في بسط قوتها في العالم .[1]

ما يجب التأكيد عليه هو أن العقيدة الإستراتيجية ببعديها العسكري و الأمني باعتبارها معرفة عملية ترسم أهداف الدولة والمجتمع في مواجهة التهديدات الخارجية، فهي بذلك ثقافة سياسية لها شروط وبيئة تبلورها وتطورها، فالعقيدة الإستراتيجية إذن منظومة فكرية وسلوكية تتغير وتتطور وفق التطورات السياسية والثقافية ووفق تطور البيئة الإستراتيجية للدولة . فمن نافلة القول إذن أن أحداث ما يسمى الربيع العربي لها دخل في تحول العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية باعتبار أن هذه الأحداث في النهاية هي جزء من البيئة الأمنية الجزائرية سواء تعلق ذلك بالدائرة المغاربية أو العربية بشكل عام .

بالنسبة للجزائر هناك العديد من العوامل التي تؤثر في عقيدتها الأمنية والعسكرية، خاصة منها التاريخ والجغرافيا والأيديولوجيا. وترتبط نظرة السلطات الجزائرية للعالم الخارجي بما فيه ما يشكل تهديدا للأمن الوطني بالبعد الإيديولوجي، فلطالما كانت الثورة الجزائرية المحك الذي تبلورت فيه الثقافة السياسية للمجتمع والنخبة الجزائرية. فالثورة التي كانت عملا مسلحا ضد عدو يتخندق في خندق ثقافي وسياسي معين أنتجت مجموعة من الاعتقادات التي أسست لهوية سياسية تتمثل في العداء الأيديولوجي للقوى الاستعمارية و الإمبريالية العالمية .

ظاهريا لم تتأثر كثيرا العقيدة الإستراتيجية الجزائرية سواء في بعدها العسكري أو الأمني بأحداث ما يسمى الربيع العربي، حيث تمنع هذه الأخيرة الجيش الوطني الشعبي من التدخل خارج حدود البلاد، هذا في الواقع ما ينصص

[1] Lavorel ,.op.cit., p 14.

عليه الدستور الجزائري، حتى وإن كان ذلك بطلب ملح من طرف دول الجوار أو الشركاء الدوليين، لكن هذا المبدأ لم يمنع فيما يبدو السلطات الجزائرية من تقديم الدعم اللوجيستي والتكوين في المجال العسكري والأمني للقوات العسكرية و الأجهزة الأمنية لدول الجوار على غرار "مالي" وليبيا" ...الخ. فالجزائر لطالما بقيت نشطة في مجال التعاون الإقليمي و الدولي وانخرطت في العديد من الترتيبات الأمنية الدولية ، فاللجوء إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف تبدو طريقة للتوفيق بين عقيدتها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف الدولية و بين متطلبات أمنها الوطني . [1]

لقد بعثت التحولات في المنطقة المغاربية إثر ما يسمى الربيع العربي داخل النظام الجزائري النقاش حول جدوى الالتزام بالعقيدة الأمنية و العسكرية ، إذ يرى البعض أن هناك انقساما بين الأجيال داخل الدوائر الدبلوماسية و العسكرية ، فالأكبر سنا الملتزمون بمقاربة دفاعية مازالوا يعتقدون أنه يجب الالتزام بمبدأ الدستور بعدم التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول الجارة، فيما يذهب الشبان منهم إلى حتمية تكييف هذه العقيدة مع الواقع ومع كل حالة على حدا.

هذا النقاش الداخلي البحت لم يؤل بعد إلى إعادة النظر في المقاربة الدفاعية الكلاسيكية ، وهو ما يفسر التبني الرسمي للجزائر للحلول السياسية للأزمات الإقليمية . للتذكير فإن الجزائر قامت في السابق بعمليات تدخل عسكري خارج حدودها ، فقد كان ذلك مرتين في معركة أمغالا في الصحراء الغربية في جانفي و فيفري 1976 ضد القوات المسلحة المغربية و في مصر في 1973 في الحرب ضد الكيان الصهيوني و في ديسمبر 2012 لما تمركز حوالي 200 عنصرا من القوات الخاصة في شمال مالي قبل فترة قصيرة من احتلال المجموعات الجهادية المنطقة.[2]

في الواقع لقد شكل الربيع العربي و السياق غير المسبوق من الشك الذي تلاه محكا للسلطات الجزائرية ، فقد أعطت الجزائر الانطباع بأنها لا تريد تحمل المسؤولية التي تفرضها عليها مكانتها كقوة إقليمية، فالجزائر التي رفضت كل إستراتيجية مشتركة فيما يخص الملف المالي حاولت بشكل مفارق أن تبقى الدولة الرئيسية في القضايا الأمنية الإقليمية .

[1] Tewfik Hamel," L'Algérie face au nouvel environnement de sécurité émergen"t, **COMMISSION ARABE DES DROITS HUMAINS**,dans : http://www.achr.eu/news.fr330.htm (15/08/2016).

[2] Laurence Aïda Ammour**, "**La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux", https://www.econostrum.info/
(05/06/2018

إن الجزائر التي لطالما كانت تناضل من أجل الحلول السياسية حددت نشاطها في نطاق مغلق، في إطار حل تكون هي مركزه وهي من تدير قواعد التفاوض فيه . فرغم ما تعانيه الجزائر من بعض الأعمال الإرهابية هنا وهناك ، إلا أنها لا تتوانى في طرح نفسها اليوم كمصدر للأمن والاستقرار وتسعى لبعث الطمأنينة لدى جيرانها على قدرتها على تقديم حلول للأزمات الإقليمية، هذه الوضعية الجديدة تتزامن مع عودة لدبلوماسية جزائرية نشطة وهجومية و تواقة للتأكيد في العديد من الملفات الحساسة و المعقدة.

لقد شكلت إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بو تفليقة في انتخابات 2014 نقطة تحول كبيرة في توجهات الدفاع و الدبلوماسية الجزائرية .في سبتمبر 2013 عرف التعديل الوزاري الذي قام به الرئيس تولي السيد رمطان لعمامرة حقيبة وزارة الخارجية ، وهو دبلوماسي محنك وسفير سابق في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه يتمتع بخبرة كبيرة في القضايا الإفريقية ذلك أنه عين من طرف منظمة الاتحاد الإفريقي كمبعوث خاص في ليبيريا بين سنتي 2007/2003 ثم عين من طرف ذات المنظمة كمفوض للسلم و الأمن من 2008 إلى 2013، و هو الأمر الذي أعطى إضافة للدبلوماسية الجزائرية، إلى جانب ذلك فالرجل يملك قنوات الاتصال مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية . [1]

يبدو أن العقيدة العسكرية الجزائرية اصطدمت بالواقع، فمنذ عملية سرفال في 2013 و "بركان" في 2014 التي تدخلت فيها فرنسا عسكريا في مالي بذريعة محاربة الجماعات المسلحة أضحت الجزائر تحت ضغط الدول الغربية بما فيها فرنسا التي ترى أن الجزائر لم تقدم الدعم الكافي في محاربة المجموعات المسلحة في ليبيا .

التقارب بين الجزائر و فرنسا إبان عملية سرفال جعل هذه الأخيرة تعتقد أن الجزائر قد ترحب بعملية فرنسية أخرى في شمال إفريقيا و في الساحل ، في الواقع كانت فرنسا تود جس نبض الجزائر و معرفة ما إن كان بإمكانها المشاركة في عملية عسكرية في ليبيا ، وهو ما تشي به زيارة رئيس الأركان الفرنسي في سبتمبر 2014 و زيارة وزير الدفاع الفرنسي قبل أسابيع من ذلك .

في الواقع، لقد فرضت التحديات الأمنية التي أفرزتها التحولات في البيئة الإستراتيجية بعد فشل الدولة في ليبيا على صانع القرار الأمني في الجزائر تجاوز بعض الخطوط الحمراء لكن دون أن يؤدي ذلك إلى عدول كامل عن مبادئ السياسية الخارجية و الأمنية للدولة الجزائرية، فهناك عمليتان عسكريتان جزائريتان جرتا في أعقاب هذه لتحولات تؤكدان ذلك، ففي شهر أو 2014 هناك عملية مشتركة ضمت 8000 عسكري جزائري مدعمين بمجموعة عسكرية تونسية تقدر بحوالي 6000 عسكري جرت في جبال الشعانبي ، فقد تجاوزت المجموعات الجزائرية المقاتلة

[1] Loc.cit..

الحدود التونسية لتضرب معاقل المسلحين في هذه المنطقة ، العملية أقرها الاتفاق الأمني الجزائري التونسي الموقع في إطار إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي تم وضعها في 2013، وهو الذي يسمح للقوات الجزائرية بالتوغل في تراب البلد الجار ، يتضمن هذا الاتفاق الثنائي كذلك تقديم الجيش الجزائري التدريب و التكوين للقوات التونسية، وفي 20 ماي 2014 حسب ما أكده مركز بحث بريطاني يدعى (The Henry Jackson Society) وأكدته الصحيفة البريطانية *The Times* نقلا عن من وصفته بمسؤول كبير تكون مجموعة من القوات الخاصة الجزائرية مكونة من 3500 عنصر من وحدات المظليين مدعومة بمجموعة من وحدات الإسناد مكونة من 1500 عنصر قد قامت بعملية عسكرية في ليبيا بالشراكة مع القوات الخاصة الأمريكية والفرنسية ، وقد استهدفت هذه العملية القضاء على إرهابيين من منظمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و القضاء على البنية التحتية المتعلقة بالتسليح والاتصالات و التدريب لهذه المجموعة في المنطقة ، وهو الخبر الذي لم يصدر عن جهات رسمية. يذكر أن شرق ليبيا يعتبر الممر الرئيسي لتدفق السلاح نحو تونس و الجزائر .

هذان الحدثان سرعان ما قرأتهما فرنسا على أنهما تخل عن العقيدة العسكرية الجزائرية، في نفس الوقت تزامن هذان الحدثان مع دعوة بعض المسؤولين الليبيين إلى تحالف دولي ضد المليشيات الإسلامية. في هذا السياق فرنسا التي كانت تطمح إلى إقناع الأوربيين ودول المغرب العربي بتشكيل تحالف دولي للتدخل العسكري في ليبيا تلقت صفعة لما رفضت مجموعة 5+5 المجتمعة في مدريد في سبتمبر 2014 مقترحها هذا . في المقابل شدد الرئيس التشادي في المنتدى حول السلم و الأمن الذي انعقد في دكار عاصمة السنغال في ديسمبر 2014 على مسؤولية الغرب في الأزمة الليبية، معتبرا أن تدخل الدول الغربية في ليبيا و المنطقة بشكل عام أخرج حل الأزمات فيها من يد أبنائها، فالمسؤولية في حل الأزمة الليبية حسبه تقع على عاتق الحلف الأطلسي الذي تسبب فيها، رئيس النيجر من جهته دعا إلى التدخل الدولي من أجل فرض المصالحة مع جميع الليبيين بما فيهم أنصار الزعيم الليبي معمر القذافي.[1]

في هذا السياق أعاد رمطان لعمامرة تأكيد تبني الجزائر لخيار الحوار الوطني الشامل و المصالحة في ليبيا، وقد ذهبت الجزائر في هذا إلى حد تشكيل تحالفات مع أحزاب إسلامية من المغرب العربي قصد عزل المليشيات المتطرفة، فقد كانت الجزائر قد ربطت في وقت سابق قنوات تواصل مع اثنين من الوجوه الإسلامية البارزة ،يتعلق الأمر بالمدعو عبد الحكيم بلحاج وهو قائد سابق لجماعة إسلامية مسلحة ليبية والقائد السابق للمجلس العسكري في طرابلس

[1] Loc.cit.

و براشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية ذات التوجه الإخواني و الذي حظي في أوت 2014 باستقبال من طرف الرئيس عبد العزيز بو تفليقة.[1]

لقد دعمت الجزائر مبادرة سياسية لوقف القتال بين الميليشيات المتنافسة بغية وقف تدفق السلاح في منطقة الصحراء و الساحل و من أجل إعادة إحياء اتفاقية غدامس المبرمة في 2013 بين الجزائر وتونس وليبيا و التي لم تنفذ بحكم أن الحدود الليبية كانت تسيطر عليها بعض المليشيات المتشددة و جماعات مهربين محلية.

القضية الليبية تبقى جد صعبة وهذا ما تدركه الجزائر ، فهي تصطدم بعقبات كأداء من أجل جمع الأطراف حول طاولة التفاوض، فقد اضطرت الجزائر في سبيل التفرغ لهذا المشكل العويص إلى تأجيل المحادثات بين الماليين التي كان من المقرر أن تجري في الجزائر في 2014 إلى أجل غير مسمى. وكان من بين الأطراف الليبيين الراغبين في خوض جولات من التفاوض كل من ممثلين عن حكومة و برلمان طبرق المعترف به من طرف الأوروبيين و الأمريكيين ووفد من المؤتمر الوطني العام يضم كل من أحمد قذاف الدم المنسق السابق للعلاقات الليبية المصرية في عهد الزعيم الراحل معمر القذافي و الجنرال خليفة حفتر قائد عملية الكرامة و الجنرال علي قانا الضابط السامي السابق في نظام القذافي، ومن بين المجموعات المعارضة نجد قادة مقربون من أنصار الشريعة الذين يرون أن الجنرال حفتر لا يتمتع بشرعية في الداخل، لكن الجزائر ترفض إقصاء ممثلي النظام السابق وهو موقف يلقى رفضا من بعض الأطراف .

إن التأييد المحتمل و الذي لم يؤكد رسميا لعملية الكرامة التي قام بها الجنرال حفتر في شهر ماي 2014 قد يكون نتيجة نوع من الواقعية من طرف الجزائر قصد الحد من التورط العملي للجزائر في الشؤون الليبية ، فقد كان حفتر قد أعلن بوضوح أنه مع ضربات جزائرية و مصرية، لكن بالنسبة للجزائر فإن كل دعم مباشر له متوقف أولا على أهليته ليكون عنصر استقرار وليس فاعل عدم الاستقرار.

مشروع تحالف مع مصر كان على جدول الأعمال في صيف 2014 ، فقد دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي حل بالجزائر في شهر جوان في زيارة هي الأولى له خارج البلاد إلى تنسيق جهود البلدين لمكافحة ما أسماه التطرف الإسلامي، لكن الجزائر تبقى جد حذرة من النشاط المعادي للإسلاميين الذي يميز السلوك السياسي المصري .

وقد تحول هذا الحذر إلى انعدام الثقة بعد الضربات الجوية التي قامت بها الإمارات العربية المتحدة بمساندة من القوات الجوية المصرية في ليبيا وخطر الانفجار الذي قد يتسبب فيه هذا الإجراء للمنطقة برمتها ، هذا ما جعل

[1] Loc.cit.

الجزائر تطمح في نوع من التنسيق مع القاهرة من خلال اللجنة العليا المشتركة المصرية الجزائرية التي تم إعادة تفعيلها بعد خمس سنوات من الركود. من نافلة القول أن أي تقارب بين الجزائر و مصر من شأنه بكل تأكيد أن يمثل عنصرا هاما في الأمن لكل منطقة المغرب العربي ، لكن تدخلات القاهرة و مناوراتها في ليبيا بتفضيلها للخيار العسكرية أججت لدى المسؤولين الجزائريين عدم الثقة في حليف لطالما كان معارضا لحل سياسي في الأزمة الليبية.
لقد أدت عملية سرفال[1] Serval إلى جانب تسارع تدهور الوضع في ليبيا إلى خلق بيئة متقلبة التي من شأنها أن تجبر الجزائر على الانخراط في إستراتيجية جديدة في مكافحة الإرهاب في كل من شمال إفريقيا و الساحل. فالجزائر التي تقاوم عسكرة منطقة الساحل من طرف فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية تواصل استحضار الحل السياسي في المنطقة، فأمام تعقد الوضع الإقليمي من يوم لآخر أصبحت توجهات الدبلوماسية الجزائرية الجديدة تمليها الدوافع التكتيكية من حيث تجنبها للعواقب الإستراتيجية الصعبة التي يصعب تلافيها داخليا أو على مستوى دول الجوار.

وعلى الرغم من أنها تقدم نفسها على أنها مصدر للاستقرار في المنطقة إلا أن الجزائر تعطي الأولوية لأمنها الداخلي، في الواقع لقد كان من الآثار المستدامة لسياسة احتواء الإرهاب التي انتهجتها الجزائر مع بداية العقد الأول من القرن الواحد و العشرين و التي كانت تقتضي بالدفع إلى الجنوب و إلى ما وراء حدودها الجنوبية الجماعة السلفية للدعوة و القتال زرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و فيما بعد جماعات أخرى.
مهما يكن فبحسب بعض التقارير الإعلامية أنه في أعقاب المفاجأة الإستراتيجية لعملية تقنتورين أكد بعض المسؤولين الجزائريين لبعض مسؤولي مكافحة الإرهاب في وزارة الدفاع الأمريكية أن الجزائر سوف تقوم بعمليات خارج الحدود إذا لزم الأمر، وقد كان ذلك في تونس و ليبيا بالفعل على ما سربته بعض المصادر غير الرسمية ، لكن انخراطا واسع النطاق للقوات الجزائرية في المنطقة لا يزال مستبعدا.[2]

المطلب الثاني: إستراتيجية مواجهة التهديدات العسكرية.

لقد شكلت الفترة بين 2010 و2016 تحديا حقيقيا للمؤسسة العسكرية والأمنية الجزائرية التي كانت خرجت لتوها من معركة عنيفة ضد المجموعات المسلحة التي انتشرت في البلاد منذ 1991 بعد الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر إثر توقيف المسار الانتخابي. فرغم أن هذا التحدي الأمني لم ينته بشكل كامل إذ مازالت بعض المجموعات المسلحة هنا وهناك إلا أن المؤسسة العسكرية والأمنية الجزائرية خرجت من هذه المعركة

[1] هي عملية عسكرية قامت بها القوات الخاصة الفرنسية في شمال مالي في جانفي 2013، و كان الهدف المعلن منها هو القضاء على جماعة إسلامية متطرفة مسلحة.

[2] Ibid..

منتصرة واكسبها هذا خبرة كبيرة في مواجهة تحديات الحرب اللاتماثلية وفي مواجهة الجماعات المسلحة ذات العقيدة الجهادية.

في هذا الإطار قامت المؤسسة العسكرية والأمنية بجهود كبيرة لمواجهة تداعيات التحولات الإستراتيجية والأمنية التي عرفتها المنطقة المغاربية في إطار ما يسمى الربيع العربي وكثفت من جهودها العسكرية والأمنية الاستخباراتية لتأمين الحدود من التدفقات في السلاح والمقاتلين ومواجهة أي خرق أمني داخل التراب الوطني بكل حزم.

الفرع الأول: توجهات الإنفاق الحكومي على التسلح.

يمكن النظر إلى الإنفاق الحكومي على أنه عبارة عن الأعباء المالية التي تتحملها ميزانية حكومة بلد معين. في الواقع، باعتباره في سياق مدخلات عملية التسلح فلا يمكن لهذا الإنفاق أن يكون معيارا للقوة العسكرية والأمنية للبلد، اللذان هما في الحقيقة عبارة عن مخرجات القطاع العسكري ، فالمسألة لا تتعلق فقط بسوء التسيير المالي المتعلق بالفساد أو الإنفاق غير المدروس الذي قد تعرفه إدارة بعض السياسات في هذا القطاع والذي من شأنه أن يقلل من القيمة الفعلية لعملية التسلح إنما كذلك لأن القوة العسكرية لا تعتمد فقط على هذا العامل بل هي تستند إلى عوامل أخرى على غرار البيئة التي تنشط فيها هذه القوة.

وتتداخل عدة معطيات في تحديد المخرجات العسكرية ، منها التوازنات داخل الميزانية العسكرية بين مختلف العناصر التي تكون البنية العسكرية على غرار الأفراد والعتاد والصيانة والبناء العسكري إلى جانب عوامل التكلفة، أي قيمة المال والتي تخضع لمجموعة من المتغيرات، منها أسلوب التجنيد المعتمد حيث أن هناك فئات عسكرية محترفة يتقاضى أفرادها أجورا وهناك مجندون مستأجرون، إلى جانب طريقة اقتناء السلاح فقد يكون ذلك عن طريق التصنيع المحلي أو يكون بواسطة الاستيراد الخارجي ومن المعطيات التي تدخل في تحديد المخرجات العسكرية كذلك هناك العامل التكنولوجي ومستويات التدريب ، ولعل الأهم من ذلك فعلاوة على جانب مقدار ما يوضع قيد الممارسة هناك المنظومة الفكرية التي تقف وراء هذه المخرجات وهي المتعلقة بسياسات الدفاع والعقيدة الأمنية والاستراتيجيات العسكرية.[1]

وعليه فإن من شأن ميزانية الدفاع الإجمالية في حد ذاتها أن تؤدي إلى مستويات متباينة سواء في الأمن أو في التهديد وذلك انطلاقا من طريقة الإنفاق المالية و المجالات التي يتعلق بها هذا الإنفاق، انطلاقا من كل هذا لا يمكن للمقايسة بين الإنفاق العسكري لبلدين أن يميز بين قوتيهما العسكرية ولا بين أيهما قد يكون مصدر تهديد للآخر، فرغم أن أجهزة الاستعلامات تجري عمليات استقصاء حول الإنفاق العسكري وتضعها تحت تصرف

[1] بيرون هاغلين وإليزابيث سكونز، **القطاع العسكري في محيط مغير** ، في (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2003) ، لبنان : مركز الوحدة العربية ، 2004 ، ص ص 443-445.

صانع القرار محليا قصد الاستفادة منا في السياسات الأمنية إلا أن ما تجب الإشارة له هنا أن الإنفاق العسكري ليس عاملا حاسما، بل إن التقييمات العسكرية والإستراتيجية يجب أن تعول إلى جانب بيانات الإنفاق العسكري على فئات أخرى من المعلومات والتصورات.

وهناك استخدامات أخرى لبيانات الإنفاق العسكري أكثر جدوى وهي المتعلقة بتقييم التكاليف، فهي تعبر عن الموارد التي تخصص للنشاط العسكري ، فهذه البيانات في الواقع يمكنها أن تكون معيارا محددا لتكلفة توفير الأمن الصلب في بعده التقليدي العسكري داخل الدولة ذلك أن النشاطات العسكرية في الواقع تهدف إلى ضمان الأمن الداخلي الذي تهدده فواعل خارجية لأهداف محددة على غرار السيادة والأراضي والسكان والموجودات.

مهما يكن، فهناك العديد من المؤشرات التي من شأنها التأثير على جدوى استخدام البيانات العسكرية كمؤشر حاسم في معرفة القدرة العسكرية لبلد معين ومن ثم قدرة هذا الأخير على توفير الأمن في بعده الصلب والتي يمكن إجمالها في النقط التالية :

– إمكانية أن يكون إنفاق خارج الميزانية سواء تلك المتعلقة بالجانب العسكرية أو حتى تلك المتعلقة بالإنفاق العام كما هو الحال في واردات الأسلحة.

– استعمال أساليب مختلفة الغرض منها كسب الوقت على غرار استعمال القروض في المقتنيات العسكرية .

– هناك تأثيرات خارجية على النشاط العسكري يتم الإنفاق عليها خارج الميزانية المخصصة للإنفاق العسكري .

– هناك تكاليف عسكرية أخرى غير مالية .

لهذا يجب أن تؤخذ بيانات الإنفاق العسكري بحذر قصد استعمالها في أي قراءة للحالة العسكرية لبلد ما وللقدرة التي يمكن أن يتمتع بها أي جيش ومن ثم القدرة على توفير الأمن في بيئة تتسم بالتعقد حيث هناك عوامل كثيرة من شأنها أن تؤثر على النشاط العسكري ، وعليه فإنه وفي البلدان التي ليديها بيانات عسكرية ذات مصداقية يمكن لهذه الأخيرة أن تزود البحث العلمي بمؤشرات تقريبية عن الأعباء الاقتصادية للنشاط العسكري. [1]

مهما يكن، فالجزائر انخرطت منذ نهاية التسعينيات وأفول الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة في عملية واسعة لتحديث تجهيزاتها العسكرية، وقد تميزت الفترة التي تلت التحولات في البيئة الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي إثر ما يسمى الربيع العربي بعمليات اقتناء ضخمة لمعدات عسكرة متطورة. [2]

فحسب معهد SIPRI فإن الجزائر تعد خامس مستورد للسلاح بعد كل من الهند والسعودية والإمارات العربية المتحدة والصين في الفترة بين 2016/2012، فبنسبة وصلت إلى 37% من الصادرات العالمية من السلاح

[1] نفس المرجع.

[2] Red Samovar, Dans : https://redsamovar.com/2017/01/08/actu-su-30mka(2018/08/05)

أصبحت الجزائر خامس أكبر سوق لاستيراد السلاح والمعدات العسكرية، كما احتلت الجزائر الصدارة حسب ذات التقرير في نفس الفترة في إفريقيا كأكبر مستورد للسلاح بقيمة قدرت بحوالي 46% من مجموع الصادرات الإفريقية من السلاح.

فلطالما حظيت وزارة الدفاع بحصة الأسد من الميزانية العامة حتى في الأوقات الصعبة ماليا، فعلى سبيل المثال رغم أن قانون المالية لسنة 2017 وضع تدابير للتقشف بسبب الذائقة المالية التي تعرفها البلاد إلا أنه خصص للدفاع ميزانية قدرت بحوالي 10 مليارات دولار أي ما يعادل ربع الميزانية الإجمالية. وتبقى روسيا الممول الرئيسي لمقتنيات الجزائر من السلاح كما أكده هذا التقرير بنسبة قدرت بحوالي 60% من المشتريات قبل كل من الصين 15 % وألمانيا 12% .

ففي بداية سنة 2006 دخلت الجزائر وروسيا في مفاوضات حول عقد سلاح ضخم قدر بحوالي 7.5 مليار دولار للحصول على حصة كبيرة من المعدات العسكرية. فروسيا كانت ترغب في العودة بقوة إلى سوق تصدير السلاح من خلال اقتراحها لمعداتها العسكرية الأكثر قوة، أما الجزائر فقد كانت في أمس الحاجة لتحديث معداتها.[1]

وتؤكد مراجع إعلامية أن روسيا تبقى الممون الرئيسي للجزائر بالسلاح منذ 24 سنة ، فقد وصلت قيمة مقتنيات الجزائر من السلاح الروسي سنة 2015 حدود نصف مليار دولار حسب ذات المراجع. وقد شملت هذه المقتنيات مختلف قطاعات الجيش بما فيها القوات البرية والبحرية والجوية.

فقد تسلمت القوات المسلحة الجزائرية 67 دبابة من نوع "تي 90 آس أي" ذائعة الصيت وذلك في إطار صفقة تم إبرامها في 2014 وتتضمن تزويد الجيش الوطني الشعبي بـ 200 دبابة من ذات النوع والذي تتملك الجزائر 508 دبابات منه ، وتشمل واردات الجزائر من السلاح الروسي كذلك طائرات عمودية هجومية من نوع "أم أي-28 إي" ومروحيات للنقل التكتيكي الثقيل وهي من صنف "أم آي 26 تي 2 ".

وتفيد بنود صفقة 2014 أن الطلب يستوفى تسليمه في نهاية 2017. كما تبدي الجزائر رغبة كبيرة في اقتناء دبابات روسية جديدة من نوع "تي14 " . أما فيما يخص مروحيات النقل "أم آي 26 تي 2 " التي سبق ذكرها فتشير بنود الصفقة إلى أنه سوف تتم تصدير نسختين منهما في غضون سنة 2015 تدعمان بذلك 4 نماذج تمتلكها القوات الجوية الجزائرية من قبل في مرحلة أولى و8 طائرات منها في مرحلة تالية. أما فيما يخص مروحيات

[1] Dans : .http://algeriesolidaire.net/lalgerie-classee-5eme-importateur-darmes-dans-le-monde(05/08/2018)

"أم أي-28 إي" فقد تسلمت الجزائر بالفعل النسخ الست الأولى منها كما ينتظر أن تزود الصناعة الحربية البحرية الروسية القوات البحرية الجزائرية في 2018 بغواصتين من نوع "بروجيت – 636 ". وتؤكد ذات المراجع الإعلامية أن روسيا تطمح إلى زيادة صادراتها من الأسلحة إلى الجزائر رغم الضائقة المالية التي تمر بها البلاد جراء انخفاض أسعار المحروقات.[1]

وأكدت كذلك بعض المراجع الإعلامية أن الجزائر وقعت على هامش المعرض الدولي للطيران المنعقد في سنغافورة(معرض سلاح) في 21 فيفري 2016 على عقد لدفعة أولى من 12 طائرة من نوع Su-32 (النسخة الموجهة للتصدير من طائرات Su-34). وتعتزم الجزائر الحصول على مجموع 40 طائرة من نوع Su-34 و14 طائرة من نوع Su-35. وهذا ما يشي أن القوة الجوية الجزائرية لا تعتزم تغيير عقيدتها الأمنية، لأن القاذفة التكتيكية سوخوي 34(Su-34) جاءت لتعوض القاذفة Su-24 MK2 التي سوف يتم سحبها من الخدمة تدريجيا إلى غاية 2020 . ومع وجود طائرة Su-30 MKA التي بإمكانها التدخل والحظر والتفوق الجوي رغم طابعها المتعدد الأدوار الذي يسمح لها كذلك بالقيام بعمليات على الأرض فإن بعض الخبراء يشكك في جدوى طائرة Su-32، لكن البعض الآخر من الخبراء يرى أن وجود مقاتلة قاذفة متعددة المهام مثل Su-30 MKAلا يمكنها بأي حال من الأحوال تعويض قاذفة قنابل متخصصة في التوغل وراء خطوط العدو و الهجوم على علو منخفض.[2]

الفرع الثاني: إستراتيجية تامين الحدود و الحرب الاستباقية.

ما من شك في أن التغيرات التي طرأت على البيئة الإستراتيجية الجزائرية عقب أحداث ما يسمى الربيع العربي شكلت تحديا لصانع القرار الأمني الذي تعامل مع هذا التحدي وفق رؤية مستقبلية، وذلك في سياق الاستعداد والتأهب لتبعات مثل هكذا خطر أمني محتمل.

وتعكس المناورات والتمارين العسكرية الرؤية الإستراتيجية والأهداف المتوخاة من طرف القيادة العسكرية والسياسية في البلد، فعادة ما تكون هذه التدريبات موجهة لدرء خطر محتمل الوقوع وتجريب أسلحة مناسبة لمثل هذه التهديدات.

---

[1] حميد غمراسة ،" دعم القدرات العسكرية الجزائرية بصفقات سلاح روسية جديدة "، العربية نت في: ، https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2016/08/06 . (2017/05/13)

[2] dans : http://algeriesolidaire.net/lalgerie-aurait-signe-un-contrat-pour-lacquisition-de-12-su-32 (05/08/2018)

في هذا السياق لم تتوان القيادة العسكرية في إجراء العديد من التدريبات العسكرية، فقد عرفت الفترة التي تلت الحرب في ليبيا إلى غاية 2017 أي الست سنوات الأخيرة ديناميكية كبيرة في هذا الاتجاه ، فقد سجل في الفترة بين منصف 2011 إلى منتصف 2017 إجراء 22 تمرين ومناورة عسكرية .

ما يلفت الانتباه هو أن هذه التمارين التي تعكس الرؤية الإستراتيجية لصانع القرار الأمني جرت على أساس مواجهة عدوان عسكري خارجي، وهو ما يشي بأن هناك توجسا من عدوان على البلد على شاكلة ما تعرضت له ليبيا أو حتى العراق في فترات سابقة، كما يلاحظ أن القيادة العسكرية اهتمت بالحصول على أسلحة مناسبة، على غرار أحدث منظومات الدفاع الجوي مثل منظومة أس 300 ومنظومة "بانستير" الروسية الصنع إلى جانب صواريخ "ياخونت" الروسية كذلك وهي صواريخ مضادة للسفن ، كما تجدر الملاحظة كذلك أن هذه الترسانة الحربية المقتناة هي ترسانة دفاعية ما يعكس العقيدة الدفاعية للجيش الجزائري .

فقد نفذ الجيش الجزائري في عدة تمارين قتالية عملية تصد لاختراق الحدود من طرف قوة معادية كما هو الحال في التمرين القتالي "مجد" الذي أشرف عليه قائد أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق "قايد صالح" في جويلية 2017 ، و قد أبان الجيش الوطني الشعبي في هذه المناورات التي جرت في القطاع العملياتي لتندوف عن جاهزية قتالية عالية ، نفس التمرين تم تنفيذه في 2016 بالرماية الحية على الحدود الشرقية مع ليبيا وقد تضمن كذلك مواجهة محاولة اختراق للتراب الوطني من طرف قوة معادية ، هذا التمرين شاركت فيه القوات البرية إلى جانب القوات الجوية ، نفس التمرين تم تنفيذه كذلك في سنوات 2013 و2014 و2015 و2016 حيث شاركت فيه مختلف الوحدات القتالية على غرار أسلحة المدرعات والقوات الخاصة والمشاة و قوات الدفاع الجوي عن الإقليم .[1]

لقد شكلت عملية اغتيال الرعية الفرنسية في 21 سبتمبر 2014 من طرف جماعة تطلق على نفسها "جند الخلافة" مؤشرا على بوادر انتقال عدوى ما يسمى الربيع العربي إلى الجزائر، ذلك أن الجماعة التي استهدفت السائح الفرنسي "هيرفي غوردال" البالغ من العمر 55 سنة في الحظيرة الوطنية بجرجرة كانت قد بايعت في وقت سابق على لسان متزعمها المدعو خالد أبو سليمان تنظيم داعش. التنظيم الذي بث بعد ثلاثة أيام من عملية الاغتيال صور فيديو تظهر نحر الرعية الفرنسية أكد أن هذا العمل جاء كرد فعل على تدخل فرنسا في الحرب ضد داعش في العراق ، شهران بعد ذلك أعلن زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي أن التنظيم قبل هذه المبايعة وأن التنظيم توسع في ما أسماه ولاية الجزائر .

[1] محمد بن حمد ، "الجيش يحضر لأسوأ الاحتمالات" ، جريدة الخبر ، في : http://www.elkhabar.com/press/article/124878

فالتنظيم المسلح كما أشارت له الدراسة في الفصل الثالث وجد في الأحداث التي عصفت بالمنطقة بعد انتفاضة تونس في نهاية 2010 بيئة خصبة للانتشار والتوسع ، فما أضحى يؤرق السلطات الجزائرية هو سقوط الدولة الليبية وتدهور الأوضاع هناك، فليبيا أضحت دولة فاشلة تربطها بالجزائر حدود طويلة ولطالما مثلت التهديد الأبرز للسلطات الجزائرية في تدفق السلاح الذي استولت عليه المجموعات المسلحة من مخازن السلاح التابعة للجيش الليبي بعد سقوط نظام القذافي إلى جانب عبور المسلحين عبر هذه الحدود المترامية الأطراف ذات الطبيعة الصعبة لكونها عبارة عن صحراء شاسعة .

في الواقع، لم يكن يمثل فرع التنظيم المسلح داعش في الجزائر "جند الخلافة" تهديدا كبيرا فهو لم يكن بتلك القوة التي يريد أن يظهر بها من خلال الفيديو الذي نشره حول عملية نحر الرعية الفرنسية، فهذه الخطوة لم تكن سوى دعاية حربية الغرض منها الإعلان عن وجوده، وهو أسلوب دأب التنظيم على انتهاجه في العديد من الساحات، فضعف تواجد التنظيم المسلح في الجزائر يمكن إيعازه إلى عوامل متعددة ، لعل أبرزها تماسك الحالة الأمنية في البلاد فالقوات المسلحة المختلفة تمسك بزمام المبادرة ، وقد أكسبتها سنوات مكافحة الإرهاب الخبرة اللازمة ، كما أن منافسة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يشترك معه في الهوية الفكرية تجعله يعجز عن تجنيد العدد الكبير من المتحمسين للعمل المسلح من هذا الوعاء الأيديولوجي ، إضافة إلى ذلك يبدو أن سنوات العشرية السوداء في التسعينيات أكسبت الشعب الجزائري مناعة سيكولوجية ، ذلك أن الأحداث الدموية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة مازالت صور ويلاتها ماثلة في أذهان الجزائريين .

لعل السبب الرئيسي الذي أجهض مشروع داعش في التوسع في الجزائر هو بلا شك قوة وحداثة القوى الأمنية الجزائرية التي أكسبتها مواجهتها للمجموعات المسلحة في غضون عشرية التسعينيات خبرة وصلابة كبيرة في التعامل مع مثل هكذا تهديدات ، فالجيش الجزائري واجه في هذه الحقبة مختلف التنظيمات المسلحة على غرار الجماعة الإسلامية المسلحة وجيش الإنقاذ الإسلامي والحركة الإسلامية المسلحة و الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد والحركة من أجل الدولة الإسلامية ، هذا وقد استطاعت في غضون ذروة الأزمة الأمنية أن تبسط الجماعة الإسلامية المسلحة بعض نفوذها في بعض المناطق المحدودة وتحاول تطبيقها لمفهومها للدولة الإسلامية و تطبيق الشريعة الإسلامية وقد استطاع الجيش استرجاع هذه المناطق بعد معارك ضروس . [1]

[1] نفس المرجع.

اليوم استطاعت القوات الأمنية الجزائرية الإبقاء على عدد الجهاديين الجزائريين المسافرين نحو سوريا والعراق منخفضا نسبيا كما استطاعت تطويق المسلحين المحليين الذين يعتقد أن عددهم لا يتجاوز 1000 مسلح في مناطق معزولة مثل بعض المناطق الجبلية في القبائل والحدود الليبية والمالية .

في هذا السياق أظهر رد فعل القوات الأمنية إزاء عملية اغتيال الرعية الفرنسية غوردال فعالية كبيرة اتسمت بالحزم والاحترافية ، فقد استطاع الجيش الوطني الشعبي الوصول إلى مكان اختطاف الرعية الفرنسية في عملية عسكرية كبيرة نفذها بعد أيام من الحادث الأليم مكنت الوحدات العسكرية من تدمير الملجأ الذي كان يؤوي المجموعة المسلحة المسؤولة عن عملية الاختطاف وتم كذلك مصادرة الوسائل التي كانت بحوزة هذه الأخيرة. الوحدات الخاصة للجيش تمكنت بعدة مطاردة حثيثة من القضاء على كامل أفراد المجموعة الضالعة في علية الاغتيال. وفي سياق هذه العملية أعلن الجيش الوطني الشعبي في بيان له أن أجهزة الاستعلامات استطاعت الإيقاع بـ 322 عنصرا تابعين لخلايا التجنيد لصالح داعش ينشطون عبر 11 ولاية عبر مختلف جهات الوطن ، حسب هذا البيان تكون هذه الخلايا تعمل على تجنيد الشباب الجزائري عير شبكات التواصل الاجتماعي للالتحاق بمعسكرات التنظيم المسلح في مناطق النزاع في سوريا والعراق باستخدام جوازات سفر مزورة وكذا استعمال هويات مزورة للتنقل عبر مختلف مناطق البلاد ، التحريات أكدت أن ضحايا هذه الخلايا هم من الشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 22 و 46 سنة .[1]

بتمكنها من القضاء على أمير جماعة جند الخلافة المدعو عبد المالك غوري واثنين من مساعديه بعد شهرين من عملية اغتيال الرعية الفرنسية غردال وكذا القضاء على خليفته المدعو بشير خرزة و25 شخصا آخرا من أتباعه في عملية في جبال البويرة تكون القوى الأمنية الجزائرية قد تمكنت من القضاء المبرم على نواة داعش في الجزائر ومنع التنظيم من بناء نفسه وهيكلة تواجه في الجزائر .

لقد رسخت قناعة لدى صانع القرار الأمني في الجزائر بجدوى إستراتيجية الحرب الاستباقية وفي هذا الإطار عمدت السلطات الجزائرية إلى غلق حدودها مع ستة دول مجاورة باستثناء تونس، كما لجأ الجيش الوطني الشعبي إلى تعزيز الأمن على الحدود الوطنية التي تمتد على مسافة 3885 كلم ، ما مكن الجيش إلى حد كبير من تأمين هذه الحدود باستثناء الخرق الذي طال منشأة تقنتورين في جانفي 2013. وقد شهدت الحدود قيام الجيش بعدة عمليات سواء تعلق الأمر بوقف مغادرة الجهاديين البلاد للالتحاق بالجماعات المسلحة في مناطق القتال في

[1] جمال مناس و نور الدين علوش ، "الجيش يطيح بقاتلي الرعية هارفي غوردال" ، جريدة الحوار ، في:
http://elhiwardz.com/?p=53714
.(2017/08/22)

المنطقة، أو تعلق بوقف تسلل المجموعات المسلحة إلى داخل الوطن ، العمليات شملت مكافحة المخدرات والتهريب عبر الحدود الأكثر حساسية في الجنوب على غرار عين أميناس أو في الشرق والجنوب الشرقي على غرار تبسة و الوادي. وعلى إثر الانتكاسة التي تعرض لها داعش في ليبيا كثفت القوى الأمنية في الجزائر من عملياتها في الحدود الشرقية إذ أن السلطات الجزائرية كانت تتوقع أن داعش تحاول إرسال مقاتلين من ليبيا نحو الجزائر.

من أسباب إخفاق داعش في التمدد داخل الجزائر يمكن الإشارة كذلك إلى وجود حركة جهادية أخرى في البلاد تنافسه في وعائه الأيديولوجي، فتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهي تنظيم سلفي جهادي تعود نواته الأولى إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال له حضور ونشاط في المنطقة ، فهو متواجد في الساحة منذ أكثر من عشرية واستطاع أن ينسج شبكة واسعة وأبان عن مستوى عال من التكيف والمرونة .

ورفض تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عدة مناسبات دعوة داعش المتكررة الجهاديين مبايعة البغدادي والانضمام له، وفي بيان له في 15 جويلية 2014 أكد التنظيم ولاءه لزعيم القاعدة أيمن الظواهري ، حتى مختار بلمختار الذي انشق عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأسس تنظيمه الخاص بقي وفيا للظواهري ورفض مبايعة البغدادي . على أرض الواقع يبدو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أكثر خطورة بكثير من تنظيم داعش ، فقد استطاع التمدد نحو منطقة الساحل الصحراوي انطلاقا من منطقة نشأته في شمال البلاد ، ومنذ ظهوره في 2007 إلى غاية 2016 قام التنظيم بحوالي 600 عملية مسلحة ضد أهداف جزائرية تمثلت في شن عمليات هجوم على شاكلة حرب العصابات و عمليات اختطاف ونصب كمائن وحواجز مزيفة .

من بين العوامل كذلك التي حجمت دور داعش في الجزائر هو الإرث الذي خلفته ما يعرف بالعشرية السوداء التي ساهمت بشكل كبير في تشكل ثقافة سياسية جديدة ، لا شك في أن ويلات هذه المأساة الأمنية التي عاشتها البلاد إثر النزاع المسلح الذي أعقب توقيف المسار الانتخابي في 1992 قد أسهم في تجفيف البيئة الحاضنة للمجموعات المسلحة ، فجيل الشباب الجديد لم يعد شغوفا بشعارات المجموعات السلفية الجهادية وهو الأمر الذي يميز الحالة السوسيوثقافية الجزائرية عن نظيراتها في بلدان الربيع العربي خاصة في ليبيا وتونس التي تؤكد بعض المراجع أن إحصائيات المنخرطين في الجماعات المسلحة تزداد نسبتها لدى شبان هذين البلدين ، كما أن الانسجام في التركيبة الدينية والمذهبية لدى الشعب الجزائري أغلقت الباب أمام الخطاب الأمني الذي يلوكه داعش والذي يعتمد فيه على التحريض المذهبي والطائفي.[1]

[1] Country reports on terrorims 2013, United states department stat publication, Bureau of counterterrorism, p 129.

من جهة أخرى أدرك صانع القرار الأمني في الجزائر مبكرا أهمية التعاون الإقليمي والدولي لتطويق خطر الجماعات المسلحة التي استفحل خطرها وتعاظم نشاطها منذ التحولات الجيواستراتيجية التي عرفتها المنطقة منذ نهاية 2010 بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي، خصوصا بعد فشل الدولة في ليبيا.

في هذا الصدد قامت الجزائر في سبتمبر 2010، بالتعاون مع مالي وموريتانيا والنيجر، بتشكيل اللجنة المشتركة للأمن المشترك (CEMOC) وشاركت الجزائر في مارس ونوفمبر 2013 في اجتماعات هذه اللجنة. كما تحتضن الجزائر المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب (CAERT) التابع للاتحاد الأفريقي ومركز الاتصال والاندماج التابع لفريق CEMOC لمشاركة المعلومات. كما دعمت الحكومة الجزائرية الاجتماع السنوي السابع لنقاط الاتصال CAERT في ديسمبر 2013 الذي فحص الخطط الإستراتيجية الحالية والمستقبلية للكونفدرالية، والتهديدات الإرهابية في أفريقيا، كما تشارك الجزائر في مبادرة الدفاع 5 + 5 ، التي تضم خمسة بلدان أوروبية وخمس دول شمال أفريقيا لمعالجة القضايا الأمنية في غرب البحر الأبيض المتوسط.

وفي يناير 2013 اجتمع الوزير الأول الجزائري ونظيره الليبي والتونسي لتعزيز الأمن على طول حدودهما المشتركة للحد من تدفق الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة. وشملت التدابير نقاط تفتيش مشتركة جديدة ودوريات على طول الحدود، والتي تمتد لأميال من خلال الصحراء ذات الكثافة السكانية المنخفضة. وفي 2013سبتمبر شاركت الجزائر في ورشة عمل دامت يومين في طرابلس بشأن تعزيز التعاون الأمني الإقليمي للحدود البرية في منطقة الساحل الصحراء. وفي نوفمبر 2013 شاركت الجزائر في الرباط في المؤتمر الثاني حول أمن الحدود الإقليمي مع نظراء من دول الساحل والمغرب العربي. ورغم المناكفة السياسية بين الجزائر والمغرب إلا أن الدولتين شاركتا في الشراكة العبر صحراوية لمكافحة الإرهاب، لكن رغم ذلك بقي مستوى التعاون الثائي والإقليمي بينهما في هذه الفترة منخفضا بسبب مشكل الصحراء الغربية.[1]

الفرع الثالث: مقاربة الأمن الصلب.

من بين الإستراتيجيات التي انتهجتها المؤسسة العسكرية في محاربة التداعيات الأمنية للتحولات التي عرفتها منطقة المغرب العربي في الفترة بين 2010 و2016 هو استعمال القوة الحازمة ضد الاختراقات الأمنية. فلطالما اعتمدت المقاربة الأمنية الجزائرية على عدم التفاوض مع الإرهابيين وعدم تقديم الفدية وهي الإستراتيجية التي واجهت بها السلطات الأمنية في الجزائر التحديات العسكرية للتحولات في البيئة الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي إثر ما يعرف بالربيع العربي. ولقد كانت أحداث تقنتورين محكا لخبرة هذه الإستراتيجية.

[1] Ibid.

وقد تصاعدت عمليات الاختطاف والمطالبة بالفدية في المنطقة المغاربية في هذه الفترة، حيث قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعمليات اختطاف مست بالخصوص رعايا غربيين مطالبا بفدية التي تعد في الواقع مصدر التمويل الرئيسي لهذه المجموعات كما يؤكد ذلك تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب في العالم لسنة 2013. وتلتزم الحكومة الجزائرية بسياسة لا تنازلات صارمة فيما يخص الأفراد أو الجماعات الذين يختطفون أشخاصا. وقد لعبت الجزائر دورا محوريا في جهود المنتدى العالمي لمحاربة الإرهاب(GCTF) لرفع مستوى الوعي بين الحكومات لمنع دفع الفدية للمنظمات الإرهابية.[1]

ولقد شكلت عملية المنشأة الغازية بتقنتورين بعين أميناس التي نفذتها جماعة جهادية تكون مرتبطة بتنظيم القاعدة في جانفي 2013 تحديا أمنيا كبيرا للسلطات الجزائرية باعتبار حساسية الموقع المستهدف الذي يمثل أحد شرايين الاقتصاد الجزائري، وباعتبار أن المنشأة المستهدفة كانت تضم رعايا من عدة دول ومن دول غربية على الخصوص، فمعالجة هذا الخرق الأمني سوف يصطدم لا محالة بضغوط البيئة الخارجية التي تنطلق دائما في مقاربتها الأمنية من مصالحها الخاصة، في حين سوف يكون ذلك على حساب الإستراتيجية الأمنية التي تعتمدها الجزائر في مكافحة الإرهاب والتي ترتكز على مبدأ عدم التفاوض مع المجموعات المسلحة وعدم التنازل وتقديم الفدية، التي في النهاية لا تعدو أن تكون إلا دعما ماليا للإرهاب المفترض محاربته .

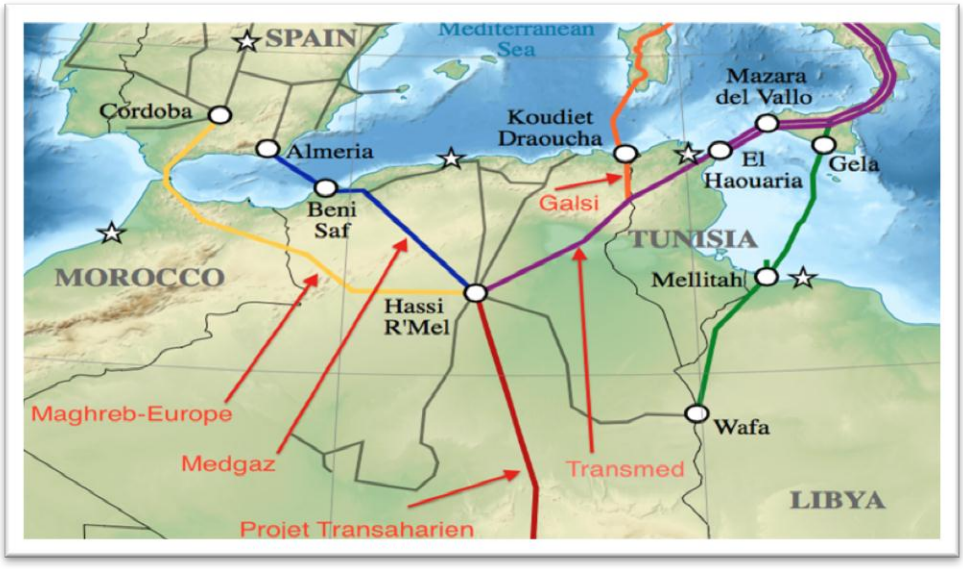

شكل(6) خريطة تدفق الغاز الجزائري نحو أوروبا[2]

[1] Country reports on terrorims 2013, United states department stat publication, Bureau of counterterrorism, 2014, P 128 .

[2] Source : http://afrique.le360.ma/maroc-algerie-mauritanie/ (05/06/2017)

وتقع منشأة الغاز تقنتورين حيث وقع الحادث الأمني في منطقة صحراوية معزولة على بعد 40 كلم شرق مدينة عين أميناس بولاية إليزي 1300 كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة وهي تضمن 18 % من صادرات الغاز الجزائري، ويشغل المركب الغازي حوالي 700 شخص معظمهم من الجزائريين أغلبيتهم يشتغلون وفق عقود مؤقتة، لكن يبقى العدد الحقيقي للذين كانوا متواجدين في الموقع غداة الهجوم مجهولا.[1]

وتضاربت الأخبار حول تفاصيل الحادث ذلك أن المعلومات الرسمية التي قدمتها السلطات الجزائرية كانت شحيحة، يعود ذلك كما يبدو إلى حساسية الموقف، إذ أن السلطات الجزائرية لطالما اعتبرت مثل هكذا قضايا تدخل في إطار أسرار الأمن الوطني، ما يحتم التعامل معها بتحفظ في مجال المعلومات. لكن القدر المتيقن من ذلك والذي يمكن التعويل عليه هو أنه في صبيحة السادس عشر من جانفي 2013 هاجمت مجموعة مسلحة تابعة لكتيبة "الموقعون بالدم" وهي مجموعة مسلحة تابعة لتنظيم يتزعمه المدعو مختار بلمختار والمرتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قاعدة الحياة التابعة للمجمع البترولي الذي يضم أربع شركات وهي سوناطراك الجزائرية وبريتيش بيتروليوم البريطانية وشريكها من النرويج ستات أويل بالإضافة إلى الشركة اليابانية المسماة جي جي سي . صادف وقوع الحادث تواجد كبار مسؤولي الشركات الأجنبية في عين المكان ، فقد ضم الموقع في تلك الأثناء كل من رئيس المشاريع في شركة بريتيش بيتروليوم و عضو تنفيذي في الشركة اليابانية جي جي سي الذي يعتبر بمثابة الرجل الثالث في هذا المجمع العملاق إلى جانب ممثل عن الشركة النرويجية ستات أويل.

المجموعة المسلحة التي اقتحمت قاعدة الحياة قامت باحتجاز العمال الذين كانوا بين جزائريين وأجانب، وهنا قام الخاطفون الذين كان يقودهم المدعو لمين بن شنب المدعو "الطاهر"بتجميع الرهائن الأجانب وسط قاعدة الحياة ، المجموعة المسلحة قامت بتفتيش جميع الغرف في المكان تقريبا بحثا عن العمال الأجانب الذين يبدو أنهم كانوا الهدف الرئيسي لهم حيث تم تجميعهم جميعا في القاعة الرئيسية للقاعدة وتم تكبيلهم كما تم تلغيمهم .

وكان عدد الرهائن الجزائريين يصل إلى 250 عاملا بينما كان عدد الأجانب المحتجزين في القاعة الرئيسية لقاعدة الحياة 30 شخصا من جنسيات مختلفة، بريطانية ويابانية وفيليبينية وأمريكية و رومانية ونرويجية واسكتلندية وهولندية وفرنسية .

ليلة الخميس اشتد الاشتباك بين القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي وقناصة المختطفين الذين انتشروا في بعض المباني، الاشتباكات أسفرت عن مقتل قائد المجموعة الطاهر بن شنب. المختطفون الذين أدركوا بعد هذا أنهم في

[1] "Tiguentourine, un site gazier stratégique , magazine Tribune de Genenève" , dans : https://www.tdg.ch/monde/Tiguentourine-un-site-gazier-strategique/story/13961663 (23/08/2017).

وضع صعب حاولوا الفرار فاستقلوا أربع سيارات و أخذوا معهم الرهائن الأجانب. في هذه الأثناء قامت قوات الجيش بقصف السيارة الأولى بسلاح الدوشكا الذي كان مثبتا على دبابة ، هذا في الوقت الذي قصفت فيه مروحية سيارتين أخريين ، تفحمت إحداهما فيما انقلبت الثانية نجا منها رهينتان فيما تم القبض على مسلحين اثنين ، أما السيارة الرابعة التي حاولت التقدم باتجاه المصنع قصد التحصين به فلم تمهلها مروحية الجيش أكثر من 150 مترا حيث عاجلتها بصاروخ أصابها إصابة مباشرة تفحمت على إثرها . ليلة الخميس إلى الجمعة كانت عملية تحرير ما تبقى من الرهائن متواصلة حيث اشتدت حدة الاشتباكات بين الخاطفين و وحدة من القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي. في مساء الجمعة فجر الخاطفون أحزمة ناسفة كانوا قد لغموا بها بعض الرهائن الأمر الذي تسبب في مقتل البعض منهم ، مع صباح يوم السبت كانت قوات الجيش الوطني قد حسمت الموقف العسكري لصالحها وباشرت وحدات الهندسة في تطهير المكان من الألغام .[1]

وأبانت عملية التدخل هذه التي أسفرت عن حسم الموقف في وقت وجيز نسبيا عن مدى قدرة الجزائر على مكافحة الإرهاب باعتبارها الدولة الإفريقية الأكثر تمرسا في ذلك، وتتمثل الوحدات التي نفذت عملية التدخل إلى جانب الوحدات الخاصة للجيش الوطني الشعبي في مجموعة التدخل الخاصة التابعة لمديرية الاستعلامات والأمن، هذه الأخيرة التي أنشئت بغرض مكافحة الإرهاب ينتمي عناصرها إلى مجموعة قديمة كانت تلقب بـ "النينجا " وهي وحدة خاصة كانت تابعة إلى المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة والتي أنشئت في بداية التسعينيات بمرسوم رئاسي في أعقاب الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد وتم حلها فيما بعد.

مجموعة التدخل الخاصة هذه أنشئت بغرض القيام بعمليات حرب العصابات التي لا يستطيع الجيش بطبيعة بنيته العسكرية القيام بها، عناصرها تلقوا تدريبات خاصة في البلاد وكذا في الخارج، كما أكسبتها سنوات مكافحة الإرهاب في مرحلة العشرية السوداء الخبرة التي يفتقد لها بعض الوحدات المماثلة في الخارج، ويؤكد الخبير الأمني الفرنسي "فليب لوبجوا" أن هذه الوحدة تشبه بعض نظيراتها في العالم على غرار " جي جي إي آن " و "الراد" الفرنسيتين و وحدة شرطة النخبة "سوات" الأمريكية، مضيفا أن هذه الوحدة تمتاز بالحسم العسكري ولا تستعمل التفاوض كوسيلة في عملها عكس "جي جي إي آن" الفرنسية التي على سبيل المثال تمتلك في صفوفها مفاوض محترف. [2]

[1] نسيم لكحل ، "القصة الكاملة لهجوم تقنتورين"، جريدة الشروق ، في:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/154758.html
(2017/08/24)

[2] Charles Carrasco ," En Algérie , les forces spéciales ne négocier pas" ,dans :
http://www.europe1.fr/international/
(25/08/2017).

حصيلة العملية التي تضاربت حولها الأخبار كانت في النهاية ثقيلة، فحسب وكالة الأنباء البريطانية رويترز تكون الحصيلة بلغت 80 قتيلا، بيان وزارة الداخلية الجزائرية أكد أن وحدات الجيش الوطني التي تدخلت في العملية تمكنت من القضاء على 32 مسلحا، مضيفا أن 23 شخصا آخرا من غير المسلحين قتلوا بين جزائري وأجنبي ، مصادر أخرى أكدت أن عدد الرهائن الذين قتلوا في هذه العملية بلغ 50 شخصا. من جهته قال وزير الخارجية الجزائري في حينه مراد مدلسي أن تدخل الجيش جنب حدوث كارثة حقيقية. ويوجد من بين الضحايا الأجانب جنسيات بريطانية وأمريكية ورومانية وفرنسية إضافة إلى رعايا يابانيين، وخلال عملية التمشيط التي نفذها الجيش في المنشأة بعد نهاية العمليات العسكرية تمكن من القبض على خمسة عناصر أحياء من المجموعة المسلحة المهاجمة ، من بين العناصر التي تم القضاء عليهم بوجد أربعة قياديين جهاديين ، يتعلق الأمر بكل من عبد الرحمان الملقب " النيجيري" و لمين بن شنب والمدعو أبو البراء و الموريتاني ولد حميدة .

وفي بيان نشرته وكالة الأنباء الموريتانية تبنت جماعة "الملثمون" التي يتزعمها مختار بلمختار العملية وجاء في البيان أن العملية استهدفت ما أسماه البيان الصليبيين ، وفي تسجيل فيديو أكدت الجماعة تبنيها للعملية وربطتها بالتدخل الفرنسي في مالي .[1]

وقد وضعت هذه العملية من جديد الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في المحك، ذالك أن الضحايا المدنيين من العمال كان بعضهم من الرعايا الغربيين الذين نقموا على السلطات الجزائرية كيفية تعاملها مع الخرق الأمني واستعمالها المفرط للقوة على حد رأيهم . السلطات الجزائرية التي تعاملت مع الحادث بكل حزم لم تشذ في هذا عن عقيدتها الأمنية التي تنطلق من عدم التفاوض مع الإرهابيين وعدم التساهل مع المصالح العليا للبلاد ، فالموقع المستهدف يعد شريان حياة حساس بالنسبة للجزائر .

إن التحدي الأمني الذي أفرزته التحولات في البيئة الإستراتيجية عقب هزات ما يعرف بالربيع العربي جعل السلطات الجزائرية تؤكد عمليا على سياستها الأمنية المبنية على عدم الاعتراف بأية شرعية للمجموعات المسلحة، فالفوضى الليبية التي كرست حادثة تقنتورين الهواجس بشأنها باعتبار أن المجموعة المسلحة المهاجمة تسللت عبر حدودها واستغلت فشل الدولة هناك وما انجر عن ذلك من تدفق للسلاح أعطت مبررا إضافيا للجزائر لتدعيم وجهة نظرها في مكافحة الإرهاب.

[1] "Prise D'otages : L'Algérie dit avoir évité une véritable catastrophe", **Le Monde** ,dana : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2013/01/19/ (24/08/2017).

لقد اشتغلت الدبلوماسية الجزائرية حثيثا في اتجاه الدفاع عن رؤيتها الإستراتيجية في مواجهة الإرهاب ومسبباته، لعل اعتراف القضاء البريطاني بالمسؤولية المباشرة للمجموعات المسلحة عن اغتيال رعاياها في تقنتورين يعد مؤشرا على نجاح هذه الدبلوماسية. فقد نشرت صحيفة الغاردين البريطانية النسخة الكاملة للتحقيق القضائي الذي أجراه القاضي البريطاني "نيكولاس هيلبيار" بشأن القتلى البريطانيين في حادثة تقنتورين. واللافت هنا هو إقرار التحقيق بخلو المسؤولية الجزائرية من التورط في إزهاق أرواح الرعايا البريطانيين، فالتحقيق خلص إلى أن المسؤولية في ذلك تقع على عاتق المختطفين ، كما أشار كذلك إلى بعض المسؤولية إلى إدارة المصنع الذي تتقاسم تسييره شركة بريتش بيتروليوم البريطانية مع الشركة النرويجية سات أويل وسوناطراك الجزائرية باعتبار غياب معايير الأمن التي من شأنها حماية مثل هكذا تجهيزات إستراتيجية ، فالالتزام بإجراءات السلامة لم يكن إلا نادرا و لم يكن هناك حراسة عسكرية تحمي قواعد الحياة الخاصة بالأجانب ، ويضيف التقرير أن سياسات تقييم المخاطر لم يكن بمقدورها توقع حدوث المخاطر ولم يكن لها أن تكشف عن احتمالية وقوع هجوم إرهابي. [1]

هكذا يبدو أن التقرير الذي صدر عن هيئة رسمية غربية نحا باللائمة على إجراءات وترتيبات لهيئات غير رسمية وهو بذلك لا يدين سياسات الدولة الجزائرية الأمنية المتعلقة باستعمال القوة العسكرية الصارمة في القضاء على المجموعات المسلحة التي تهدد مصالح البلاد العليا ، وهو ما يعد مؤشرا على قدرة الدولة الجزائرية في تبرير نهجها في مكافحة الإرهاب.

وقد جاءت هذه الحادثة الأمنية لتؤكد من جديد تداعيات ما يسمى الربيع العربي خصوصا في المنطقة المغاربية على الأمن الجزائري، فقد تورطت قطر وهي إحدى الدول التي لطالما دعمت هذه الأحداث سياسيا وإعلاميا وحتى أكثر من ذلك في تمويل الهجوم على المنشأة الغازية بتقنتورين في 16 جانفي 2013، كما أوردته القناة الإماراتية سكاي نيوز عربية انطلاقا من وثائق أمريكية يعود تاريخها إلى 2014 ومصادر تونسية. أكدت هذه القناة أنه بواسطة الليبي عبد الحكيم بلحاج الذي يتحكم في العديد من المجموعات الإرهابية في المنطقة تكون الدوحة قد هيأت الأرضية للهجوم على تقنتورين.

فقد كُلف عبد الحكيم بلحاج بتأمين مدينة غدامس الليبية على الحدود مع الجزائر كي تكون قاعدة خلفية لعناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي يتم إدارتها من الدوحة. سكاي نيوز ربطت بين عملية تقنتورين واغتيال الناشط السياسي التونسي شكري بلعيد الذي تمت تصفيته بعد عشرين يوما من العملية، أي في 20 فيفري

[1] Salm Tamani ," Attaque de Tiguentourine : Les révélations des juge Britannique" **, LIBERTE** , dans : http://www.liberte-algerie.com/actualite/ (26/08/217).

2013 ، حسب ذات المصدر يكون الناشط التونسي يمتلك وثائق ومعلومات تدين الدوحة في التورط في دعم الإرهاب وفي قضية تقنتورين، فعملية الاغتيال تمت حسب نفس المصدر بعد تصريحات للضحية أكد فيها أن أطرافا مشبوهة دخلت التراب التونسي ومن ثم التراب الجزائري بواسطة سيارات قطرية. القناة كذلك ساقت اعترافات لأحد الإرهابيين الموقوف من طرف الشرطة الفيدرالية الأمريكية في ليبيا المدعو أبو أنس الليبي التي يؤكد فيها أن الاغتيالات السياسية في تونس وبالخصوص حادثة اغتيال شكري بلعيد تورط فيها عبد الحكيم بلحاج . تجدر الإشارة إلى أن السلطات الجزائرية لطالما اتهمت أطرافا خارجية في الضلوع في زعزعة الاستقرار في البلاد غير أنها لم تسم أي جهة بعينها. [1]

المطلب الثالث: السياسات الأمنية في مواجهة التهديدات غير العسكرية.

يضمن الأمن الوطني لشعب أي دولة إمكانية العيش بمنأى عن العنف المادي وعن الخوف داخل حدود هذه الدولة. في عالم معولم لا يضمن الأمن الوطني الأمان والرفاهية. وفي عالمنا اليوم التهديدات لا تتعلق بالشأن العسكري فحسب، هناك العديد من التحديات التي بدأت تتعاظم والتي لا يمكن أن تتلاشى إلا في سياق منظومة إقليمية أو عالمية وليس على قاعدة وطنية. في الواقع، التهديدات غير العسكرية هي نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية التي ترهن التماسك الاجتماعي وتعرقل السير الحسن لوظائف الدولة وترهن بقاءها ومن ثم تثير الاحتقان والعنف المدني الذي ينتج عنه اضطراب في ظروف معيشة المواطنين .

لا شك أن التحولات في منطقة المغرب العربي في الفترة بين 2010 و 2016 قد كانت لها تداعيات أمنية غير عسكرية ، مست بالأساس الأمن المجتمعي والأمن الإنساني والاقتصادي، وقد تم التطرق إلى بعض جوانب هذه التداعيات في الفصل الثالث ، وقد حاول صانع القرار الأمني في الجزائر أن يواجه مثل هكذا تداعيات محتملة على أمنه الوطني.

الفرع الأول: سياسة مواجهة تحديات الأمن المجتمعي.

تعد أزمة غرداية بكل تداعياتها وحيثياتها تحد كبير واجه صانع القرار الأمني في الجزائر في الفترة التي تأججت فيها أحداث ما يسمى الربيع العربي. فالأزمة تمثل تهديدا أمنيا مجتمعيا له أبعاده الثقافية وارتباطاته الاقتصادية والتنموية.

[1] Karim Aimeur, "Attaque terroriste de Tiguentourine : La main des Qatar ?" , **Le temps D'Algérie** , dans : https://www.letempsdz.com/index.php/132-actualite/ (26/08/2017).

في الواقع، العلاقة بين الهوية والأمن لا يمكن معالجتها من زاوية واحدة، فهي علاقة معقدة ولها أبعاد مختلفة، فالهوية الداخلية يمكن أن تكون بمثابة موضوع مرجعي للأمن. القيم وأنماط العيش والمعايير وحتى الانتماء لحضارة معينة هي كلها عمليا مكونات الهوية التي يتوجب الدفاع عنها، هذه المكونات التي تدعم دائما الخطاب الأمني تمثل عادة في أيام الحرب وسيلة تبريرية قوية توجه لاستنهاض المجتمع. في هذا السياق يؤكد "ديفيد كامبل" على فرضية أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة كانت تقوم على حماية الهوية الوطنية .

من زاوية أخرى يمكن من خلال التنشئة الاجتماعية أن تغرس في شعب معين المعايير والقيم المتعلقة بالأمن لدرجة تصبح جزء متضمن في تعريف الهوية الوطنية ، حالة ألمانيا واليابان تعطي كل منها مثالا واضحا على هذه المقاربة ، فكلاهما كانت تمثل قبل الحرب العالمية الثانية قوة عسكرية مهيبة ، لكن منذ حوالي الخمسين سنة تبدل الأمر، فالدولتان تمارسان بشكل رصين سياسة أمنية مفعمة بالتوجه غير العسكري وهو ما لا يفسر فقط بالضغوط الخارجية إنما كذلك من خلال التبني والاستيعاب على مختلف مستويات المجتمع لقيم مضادة لحماية الوطن من خلال العسكرة . [1]

جغرافيا كانت منطقة غرداية بعيدة عن المجال الحيوي للبلاد لبعدها عن العاصمة وعن الشمال الذي يعتبر بمثابة العمق الديموغرافي والاقتصادي للدولة باعتباره يضم المدن الكبرى والقطاعات السياسية والاقتصادية الحساسة وكذا الكثافة السكانية الأكبر.

فالأحداث التي عرفتها المنطقة بين سنتي 2013 و 2015 على فترات متقطعة لم تكن وليدة هذا الظرف الزمني ذلك أن لها جذورا في الماضي ، فمنذ 1984 شهدت منطقة وادي ميزاب صدامات بين مختلف المكونات السكانية. لكن ما يميز هذه الفترة من الصدامات إضافة إلى حدتها هو خطورة تأثرها بالتحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية في خضم ما يسمى الربيع العربي، فالسجلات التي كانت تغذي العنف المجتمعي في المنطقة كانت تركز على البعد المذهبي و الطائفي، هذا الأخير الذي أصبح بمثابة الوقود الذي يؤجج نار الصراعات في المنطقة .

إن عملية تسييس مكونات الهوية من عرق وثقافة ومعتقد ديني أضحت في هذه الفترة ديدن العديد من الأطراف السياسية و الإعلامية، هذا ما جعل صانع القرار الأمني في الجزائر يتوجس أكثر من تداعيات التقلبات السياسية في المنطقة على الأمن المجتمعي في البلاد.

ويتميز المجتمع الإباضي بشكل عام بنظام ثقافي واجتماعي خاص يعرف بالعزابة ، فهذه الأخيرة تعبر في النهاية عن نوع من المجتمع السياسي الما تحت الدولة ، وهو له جذوره التاريخية وسياقاته الأنثربلوجية التي نشأ فيها.

[1] Alex Macleod et autres ," Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales" , **Revue Études internationales**, volume 35, no 1,(mars 2004) , pp. 7-24.

فالعزابة نشأت في القرن الخامس الهجري كتعبير مباشر عن تطبيق مبدأ الكتمان أحد أهم القواعد التي تنظم الوجود الهوياتي للمذهب الإباضي .

فمسلك الكتمان يلجأ إليه المجتمع الإباضي في حالة تعذر عليه إقامة سلطته التي تقوم على مفهومه للإمامة ، في هذه الحالة تقوم العزابة التي هي في الحقيقة سلطة شعبية موازية بتدبير مصالح أتباعه الذين يكتمون معتقدهم أو على الأقل لا يجاهرون به في بيئة سياسية معادية . تأسس نظام العزابة حسب بعض المراجع التاريخية في منطقة وادي ريغ جنوب شرق الجزائر . يعتبر نظام العزابة كذلك وثيق الصلة بحلقات العلم التي كان يعقدها شيوخ المذهب الإباضي خفية والتي مكنت هذا الأخير من الصمود أمام الهزات السياسية التي عصفت بالدولة الرستمية.

العزابة إذن التي اشتقت كلمتها من العزوب الذي يعني هنا الابتعاد عن بهارج الدنيا و زخرفها والانقطاع إلى العبادة وإصلاح النفس هي عبارة عن مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تضطلع بمهام اجتماعية ودينية و تعليمية وسياسية في الجماعة الإباضية ، وهي في زمن إمامة الظهور أي في وجود سلطة إباضية فعلية تقوم بدور البرلمان أو مجلس الشورى للإمام و في زمن الكتمان أي أفول دولة الإباضية وخضوع جماعتها لسيادة سلطة من مذهب مخالف فهي تقوم مقام الإمام نفسه .

للعزابة شيخ يسمى باسمها يختار من بين أعضائها ويشترط فيه الأعلمية والكفاءة ولا يشترط فيه أن يكون أكبرهم سنا ، وشيخ العزابة هو من يترأس جلساتها وله سلطة تنفيذية فهو من يسهر على جميع شؤون الجماعة أو الأمة إذ عليه تعرض كل المشاكل والقضايا المجتمعية وإليه يرجع أمر البت فيها . جدير بالذكر أن سلطة العزابة وإن كانت مستلهمة من سلطة الإمام إلا أنها لا تستند إلى مبدأ القوة المادية في كينونتها ، ذلك أن نظام الجزاءات الذي به قوامها لا يعتمد على شرعية العنف المادي إنما عماده على تعزيز الانتماء إلى الجماعة أو الطرد منها . [1]

للشيخ الذي هو رئيس الحلقة في الاجتماعات معاونون في شؤون دينية ودنيوية ، وهم إمام الصلاة الذي يشترط فيه العلم من حفظ للقرآن وإتقان لقراءته و أن يكون ملما بالمسائل الفقهية المتعلقة بكيفية الصلاة وشروطها. ويتولى إمام الصلاة كذلك القضايا المتعلقة بعقود الزواج ويتبوأ في مجلس الحلقة مكانة على يمين الشيخ. ويقوم مقامه في حالة غيابه المؤذن الذي يشترط فيه الورع و المعرفة بأوقات الصلاة كما يجب أن يتمتع بصوت جهوري ويكون مجلسه على شمال الشيخ. من بين المعاونين نجد كذالك وكيلي المسجد وهما رجلان يشترط فيهما أن يكونا يتمتعان بالأمانة و الورع ، يقع على عاتقهما الإشراف على الأوقاف و المقابر. كما تضم دائرة الشيخ كذلك

[1] للتوسع أكثر يمكن مراجعة ، زهير تغلابت ، **الفكر السياسي الإباضي من خلال مؤلفات جابر بن زيد و سالم بن ذكوان الهلالي ، و البرادي و الشماخي**،(د.د.ن ، 2014) ، ص 177- 183.

الغسالين الذين يتراوح عددهم بين الأربعة و الخمسة تكون مهمتهم تجهيز الموتى ودفنهم. ويتولى القضاء قاض يفصل في المنازعات يشترط فيه العلم والعدالة.[1]

رغم أن الشرارة الأولى التي أثارت القلاقل في الفترة الأخيرة بين 2013 و 215 كانت تتمحور حول تجاذب حول إضراب كان مزمع تنفيذه للمطالبة بالسكن الاجتماعي ويكون تجار المنطقة من الميزابيين قد رفضوا التجاوب مع هكذا خطوة بغلق محلاتهم التجارية إلا أن جذور الخلاف بين الفريقين الميزابي والشعانبي أبعد من ذلك ، ذلك أن المشكل في النهاية يعود إلى أبعاد سوسيو اقتصادية ، وإلى مشاكل تنموية في الأساس ، فقد عرفت منطقة وادي ميزاب توسعا ديمغرافيا اصطناعيا كبيرا من خلال هجرات متتالية لأبناء العشائر غير الميزابية خصوصا من عشيرة الشعانبة .

تؤكد المراجع التاريخية أن تعايشا وتآلفا كبيرين كانا يطبعان العلاقة بين الميزابيين الذين عمروا هذه المنطقة منذ حوالي عشرة قرون بعد سقوط الدولة الرستمية وبين نظرائهم في المواطنة من أبناء العشائر غير الميزابية وخصوصا الشعانبة ، فقد كانت هناك مواثيق وأعراف تنظم حياة الأقلية في كل مدينة من مدن وادي ميزاب سواء كانت هذه الأقلية ميزابية في مدينة من عشائر أخرى على غرار متليلي أو العكس .

لكن الهجرات الجديد التي توسعت منذ الاستقلال جلبت إلى المنطقة نوعا جديدا من الطبقة الاجتماعية التي كانت في الأساس من الفقراء والبطالين . فكان من بين تداعيات هذه الهجرات الجديدة السوسيو اقتصادية هو التنافس على العقارات سواء تعلق الأمر بالسكن أو بامتلاك قطع أرضية ، ما من شأنه تحريك الشعور بالخوف لدى الميزابي من تهديد لنمط عيشه و تقاليد عمارته .

لقد غذى التفاوت المعيشي بين المجتمع الميزابي والوافدين الجدد الشعور بالحقد والضغينة تجاه الآخر، ففي الوقت الذي كان الفقر متفشيا والبطالة ضاربة أطنابها في أوساط الشعانبة كانت حياة الميزابين تتميز بالاستقرار المادي ورغد العيش، فالمجتمع الميزابي لأسباب سوسيو تاريخية تمت الإشارة لها آنفا كان منظما اقتصاديا، فالتجارة كما الزراعة كانت مزدهرة وكان للعزابة بوصفها إدارة ذاتية دور في توزيع الثروة والتكفل بحالات الفقر. مع مطلع الألفية الثالثة حيث انتعشت أسعار البترول استغل الميزابيون البحبوحة المالية للبلاد التي وفرتها مبيعات البترول وخاض المستثمرون منهم ساحات الاقتصاد التي تمثلت في ولوجهم عالم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذا الاستثمار في السياحة مستغلين في ذلك البعد العمراني و الثقافي المميز في المنطقة .

[1] نفس المرجع.

وتشير الإحصائيات اليوم أن قطاع البناء والصناعة يستحوذان على النسبة الأكبر من حيث التشغيل على حساب الوظيفة العمومية، فاليد العاملة في هذين القطاعين تشكل ثلاثة أضعاف ما هي عليه في قطاع الزراعة الذي كان يعتبر النشاط الأساسي في وادي ميزاب. ويهيمن القطاع الخاص كما تشير بعض الإحصائيات الرسمية على النشاط الاقتصادي بامتلاكه أغلبية المنشآت الصناعية في المنطقة فهو يحوز على 200 وحدة من أصل 202 تتنوع مجالاتها بين النسيج وصناعة الخشب و الورق و التعليب وحتى معامل المواد الكيمائية. في المقابل عجز الوافدون الجدد عن الاستفادة من هذه البحبوحة المالية على اعتبار أنهم غير مهيكلين اجتماعيا ولا يمتلكون الخبرة المهنية و التنظيمية كتلك التي يتمتع بها جيرانهم الميزابيون الذين يتمتعون بروح المبادرة الحرة. غياب المشاريع التنموية التي من شأن الدولة القيام بها زاد من استفحال المشكلة السوسيو اقتصادية واتساع الهوة المعيشية بين الطرفين .

كان من الطبيعي إذن والحال هذه أن تدخل المنطقة في مناكفة بين طرفين غير متكافئين اقتصاديا واجتماعيا ولم يكن التميز العشائري ولا حتى اللغوي أو المذهبي إلا عاملا مرافقا لهذه الحالة السوسيو اقتصادية التي يبدو أنها المتغير الرئيسي الذي يفسر حالة الاحتقان التي ينجم عنها بين الفينة والأخرى صدامات ما بين عشائرية في المنطقة .[1]

ولم يكن العامل الخارجي ببعيد عن مسرح الأحداث في غرداية فالعديد من المؤشرات تؤكد ذلك. فقد طالب الناشط السياسي في حركة الانفصال البربرية المدعو كمال الدين فخار من على منبر الأمم المتحدة بالتدخل الأجنبي لحماية ما أسماه الأقلية البربرية من الإبادة في وادي ميزاب، وقد لاقت دعوته هذه تأيدا من طرف فرحات مهني وحركته. ولم يتردد رئيس الحكومة الجزائرية عبد المالك سلال في الإشارة بأصابع الاتهام لأطراف خارجية حتى وإن لم يسمها في زعزعة الاستقرار في البلاد من خلال إذكاء نار الصدامات بين الطرفين .[2]

وتؤكد عملية القبض التي نفذتها قوى الأمن الجزائرية في بداية عام 2017 على 10 أفارقة من جنسيات مختلفة أثيوبية وليبية ونيجيرية ومالية وأريتيرية وغينية وكينية بتهمة التخابر لصالح الموساد الصهيوني ضلوع جهات خارجية في العمل في الساحة الجزائرية بغرض إثارة القلاقل وما يؤيد هذا الطرح هو مكان القبض على هذه الشبكة وهو

[1] ياسين تملالي ، "فتنة غرداية مرآة جزائر تحفر قبرها بيدها" ، جريدة السفير ، في:
http://arabi.assafir.com/Article/25/3550
(2017/08/29).

[2] حميد غمراسة ، "أعيان ميزاب ينفون تورط دولة أجنبية في أحداث ميزاب" ، العربية نت ، في:
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/07/22
. (2017/08/21)

غرداية التي ما لبثت تنفض عنها غبار الصدامات الدامية المابين عشائرية. فالتحقيقات التي أجريت مع هذه الشبكة تبين أنها كانت تشتغل منذ مدة ليست بالقصيرة لصالح الموساد الصهيوني وهو ما يزيد الشكوك حول ضلوع ما لها في الأحداث الدامية التي عرفتها منطقة وادي ميزاب.

لقد بينت الأحداث التي عرفتها بعض مناطق البلاد في جانفي 2017 في إطار إضراب التجار والاحتجاج على قانون المالية لعام 2017 استعمال وسائط تواصل اجتماعي لتحريض الشباب من دول أجنبية اللافت أن من بين تلك الدول والكيانات توجد فرنسا والكيان الصهيوني. الوزير الأول عبد المالك سلال في معرض رده على وسائل إعلام أجنبية هللت في خضم هذه الأحداث لربيع عربي في الجزائر أكد أن مثل هكذا حدث لن يكون في الجزائر وربط في رده هذا بين الأمن والتنمية الاجتماعية، وقد بينت هذه الدراسة في الفصل الثالث دور وسائط التواصل الاجتماعي التي كانت تديرها منظمات حكومية وشبه حكومية لدول فاعلة في النظام الدولي في تأجيج الوضع في بلدان ما يسمى الربيع العربي.[1] الواقع أن الأمن في ظل العولمة وترهل الحدود ماديا و افتراضيا وما نجم عن ذلك من تراجع لدور الدولة الضامن التقليدي للأمن أصبح عرضة للتدخلات الأجنبية.

وقد واجه صانع القرار في الجزائر هذه الأزمة الأمنية المجتمعية بأسلوبين مختلفين في ظل ضغوط البيئة الداخلية والخارجية. فهبوط سعر البترول منذ سنة 2014 و ما انجر عنه من أزمة اقتصادية ساهم في بلورة طبيعة السياسة الأمنية المنتهجة إزاء هذه الأحداث .

وفي إطار مساعي الدولة لتفعيل مبادرات المصالحات العشائرية، تم إنشاء لجنة مصالحة عقب تجدد الصدامات الدامية في 2015، وقد سهرت الحكومة على نجاح هذه المبادرة تشجيعا منها لدور الفواعل غير الدولتية التي من شأنها تعضيد الجهود الحكومية. في هذا الإطار عقد والي غرداية عدة لقاءات مع أعيان المنطقة ورجال الدين فيها وكذا مؤسسات المجتمع المدني و الفواعل العشائرية . كان الهدف من هذه اللقاءات هو وضع ترتيبات و إجراءات جديدة بالتنسيق مع الفواعل المحلية قصد التحكم في أحداث العنف بالموازاة مع الجهود التي تقوم بها القوى الأمنية في إطار القوة الصلبة. وقد اقترح أعيان المنطقة في هذه اللقاءات على الحكومة رفع الإعانات الممنوحة من طرف الدولة للمتضررين من الأحداث وتعويض الأشخاص الذين تم حرق محلاتهم .[2]

[1] وليد ب ، "القبض على 10 جواسيس لموساد في غرداية" ، جريدة الشروق ، في:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/510700.html
(2017/08/30).

[2] محمد بن أحمد ، "لقاءات مطولة بين الوالي وأعيان غرداية" ، جريدة الخبر ، في :
http://www.elkhabar.com/press/article/84514
. (2017/08/31)

الفرع الثاني: سياسة مواجهة التحديات الاقتصادية و التنموية.

لا شك أن الفترة ما بين 2010 و2016 واكبتها تحديات اقتصادية وتنموية بالنسبة للسلطات الجزائرية زادتها التحولات في البيئة الإستراتيجية إثر ما يعرف بالربيع العربي تعميقا، ما حتم على صانع السياسة الأمنية في الجزائر التكيف مع المعطيات الجديدة.

مهما يكن، فإنه بات من الواضح أنه في عالم مترابط و معقد أضحى الأمن والتنمية مترابطان بشكل وثيق، خاصة في الدول الأقل تقدما. فالتهديدات التي تطال الأمن يمكن أن يكون لها جذور اقتصادية اجتماعية.[1]

فمن بين التحديات الاقتصادية المرتبطة بالأمن نجد مشكلة تمويل الإرهاب التي عرفت في الفترة ما بين 2010 و2016 بعدا خطيرا بحكم أن التحولات التي واكبت هذه الفترة تميزت بانتشار واسع للجماعات المسلحة العبر وطنية و التي أنتجت شبكات واسعة من التمويل و التجنيد.

في الواقع، يعاني النظام المصرفي في الجزائر من مشاكل كبيرة ، فهو متخلف ويخضع لمراقبة صارمة من طرف السلطات الجزائرية، حيث تتميز العمليات داخل النظام المصرفي بالبيروقراطية وتتطلب العديد من المراجعات في مختلف نقاط عمليات التحويلات المالية . وبالنظر إلى بيئة الأعمال المنظمة بشكل مفرط فقد نشأ اقتصاد غير رسمي يعتمد على سيولة نقدية تقدر سنويا بحوالي 30 إلى 40 مليار دولار. وفي الفترة الأخيرة ضاعفت الحكومة الجزائرية من جهودها قصد إغلاق الأسواق غير القانونية و من ثم إعادة فتحها بعد تأهيلها قانونيا، غير أن هذه الأسواق غير القانونية سرعان ما تفتح بعد أسابيع في أماكن أخرى. إن اتساع نطاق هذه السواق غير القانونية يجعل من الصعب القضاء عليها.

والجزائر عضو في مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعمل المالي (عبارة عن فرقة خاصة) وفرقة العمل المالي FATF،[2] ولها كذلك فرقتها المختصة في الاستعلامات المالية تعرف باسم خلية معالجة الاستعلام المالي CTRF، وهي كذلك عضو في مجموعة إغمونت Egmont Group.[3]

وفي غضون سنة 2015 أقرت الجزائر إصلاحات تستهدف وضع نظام لمكافحة تبيض الأموال و تمويل الإرهاب تستند على تجميد و مصادرة أصول الإرهابيين بشكل فوري والتي كانت الحكومة في طور تنفيذها في 2014. وفي فيفري 2015 أصدرت خلية الاستعلام المالي وبنك الجزائر تعليمات إلزامية حول الصرامة في التعامل مع

[1] أنظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

[2] هي منظمة حكومية أنشئت في عام 1989 ، مهمتها وضع معايير و تعزيز التنفيذ الفعال للتدابير التشريعية و التنظيمية و العملانية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى المرتبطة بسلامة النظام المالي الدولي.

[3] هي منظمة دولية غير حكومية تضم خلايا استعلام مالي لعدة دول مهمتها التعاون الدولي في مجال مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ، وقد أنشئت من خلال اجتماع ضم عدة دول في قصر إغمونت Egmont في بروكسل في بلجيكا.

العميل. وفي فيفري من نفس السنة كذلك أقر البرلمان قانونا وقع عليه الرئيس يتعلق بتوسيع مجال اعتبار الجريمة المرتبطة بتمويل الإرهاب و يوفر إطارا قانونيا لحجز أموال المشتبه فيهم في قضايا الإرهاب.

وفي ماي 2015 أصدر الوزير الأول مرسوما تنفيذيا يتناول مصادرة أموال المشتبه فيهم في قضايا الإرهاب ، وفي وقت لاحق من نفس الشهر أصدر وزير المالية أوامر تعليمات وزارية تفصل أكثر هذه الإجراءات. وفي سبتمبر من نفس السنة أصدر كل من خلية الاستعلام المالي و بنك الجزائر تعليمات أخرى استوفت النقائص وقدمت المزيد من التفاصيل والحماية الإجرائية فيما يخص آليات الحجز.[1]

بالنسبة للتحديات المتعلقة بالأمن الإنساني والتنمية فقد عرفت الفترة بين 2010 و 2016 تنامي للتهديدات خصوصا بعد هبوط أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 و الذي يعتبر المورد الأساسي في الاقتصاد الجزائري، فالعلاقة بين الأمن و التنمية التي تم الإشارة لها في الفصل الأول ذات بعدين أساسيين، فمن جهة يعد الأمن مطلبا في حد ذاته وتسعى الدولة من خلال السياسات التي تصنعها إلى تأمينه وصيانته، ومن جهة أخرى يعد الأمن ضرورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والأمر كذلك سيان بالنسبة للتنمية .

فقد شكل ما يسمى الربيع العربي هاجسا لصانع القرار الأمني الجزائري باعتبار التخوف من تداعياته على الساحة الجزائرية كرد فعل على تدهور الجبهة الاجتماعية واتساع المطالب المتعلقة بالجوانب التنموية والمعيشية للمواطن، فقد شكلت الساحات القريبة من الساحة الجزائرية جغرافيا وثقافيا نموذجا قد ينسحب على الجزائر، إذ صاحبت المظاهرات التي انطلقت في بلدان ما يسمى الربيع العربي مطالب اجتماعية ومعيشية كما هو الحال في تونس ومصر، لهذا اتجهت السياسات العامة الدنيا في الجزائر إلى محاولة التخفيف من الأزمة الاقتصادية خصوصا في بعدها الاجتماعي حتى يتسنى تجاوز تداعيات محتملة لما يسمى الربيع العربي.

وتؤكد المؤشرات المتعلقة بالتنمية الإنسانية والتحولات الاقتصادية على صعوبة هذه المرحلة بشكل عام، فقد نشر برنامج التنمية للأمم المتحدة في 23 مارس 2016 (PNUD) تقريره السنوي حيث احتلت الجزائر المرتبة 83 من بين 188 دولة. هذا التصنيف جاء وفق عدة معايير منها التمدرس والحصول على الخدمات الصحية والدخل الفردي ومتوسط العمر المتوقع.

على المستوى العربي الجزائر احتلت المرتبة الخامسة خلف كل من قطر التي احتلت المرتبة الثالثة والثلاثين و العربية السعودية التي احتلت المرتبة الثامنة و الثلاثين و الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الثانية والأربعين

[1] Country Reports on Terrorism 2015 Report, In : https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2015/257517.htm (28/12/2016).

والبحرين التي احتلت المرتبة السابعة و الأربعين و الكويت التي احتلت المرتبة الواحدة والخمسين. أما على المستوى الإفريقي فاحتلت الجزائر المرتبة الثالثة خلف كل من سيشيل التي احتلت المرتبة الثالثة و الستين عالميا وموريشيوس التي احتلت المرتبة الرابعة و الستين.[1]

فالجزائر قفزت حسب تقرير هذه المنظمة الحكومية من المرتبة الرابعة و الثمانين في 2014 إلى المرتبة الثالثة والثمانيين في 2015 بمؤشر لتنمية إنساني (IDH) بلغ 0,745. وقد حقق مؤشر التنمية الإنساني الجزائري حسب هذا التقرير منحنى تصاعديا منذ سنة 2000 ليرتفع من 0,644 في سنة إلى 2000 إلى 0,724 في سنة 2010 ومن 0,732 في سنة 2011 إلى 0,737 في سنة 2012 وإلى 0,743 في سنة 2014 متقدمة بثلاثة مراكز من 2010 إلى 2015 .[2]

مؤشر التنمية الإنساني	السنوات
0,644	2000
0,724	2010
0,732	2011
0,737	2012
0,743	2014

جدول (2) جدول تطور التنمية الإنسانية في الجزائر قي الفترة بين 2014/2000 [3]

1 Mohamed El Kebir," L'indice de développement humain 2016 du PNUD : l'Algérie 3ème en Afrique et 6ème dans le monde arab",dans :
https://www.algerie-eco.com/2017/03/25/lindice

[2] APS " L'Algérie renforce en 2016 son classement au niveux de devlopemet élevé",dans :
www.aps.dz/algerie/58681-l-algerie-renforce-en-2016

[3] المصدر : جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مأخوذة من موقع وكالة الأنباء الجزائرية، في:
www.aps.dz/algerie/58681-l-algerie-renforce-en-2016 /

وقد أدى سقوط أسعار البترول العالمية في منتصف سنة 2014 إلى تدهور في التوازن في الاقتصاد الكلي في 2015 تباطأ النمو، و هبط إلى 2,9 % في 2014 بتأثير من انخفاض في متوسط سعر البترول الذي نزل من 100 دولا للبرميل يوميا في 2014 إلى 49 دولار للبرميل يوميا في 2015 . وباعتبار أنه منذ البداية كان من المنتظر أن هذا الهبوط في الأسعار سوف يكون في مدة قصيرة فإن عدم الاستقرار في المالية العامة أدى إلى مضاعفة العجز في الميزانية الذي وصل إلى 15,9 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 ، كما تضاعف عجز الحساب الجاري ليصل إلى 15,2 من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 .

وتمثل الصادرات الهيدروكربونية 95 % من مجموع الصادرات في الجزائر وحوالي ثلثي الإيرادات العامة، وقد عرفت هذه الصادرات سقوطا كبيرا، فقد هبطت من ذروتها في 2011 التي بلغت 36 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 19 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 ، في حين تراجعت الإيرادات التي تدرها الصادرات الهيدروكربونية من 27,4 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 14 % من الناتج المحلي الإجمالي. [1] ويبين الجدول التالي مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بأزمة أسعار البترول.

السنوات / المؤشرات	2014	2015 تقديري	2016 متوقع	2017 متوقع
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي(%)	4.1	2.9	3.4	3.1
معدل التضخم(%)	3.9	4.8	4.3	4.0
رصيد المالية العامة(% من إجمالي الناتج المحلي)	-7.7	-15.9	-15.7	-12.6
ميزان الحساب الجاري(% من إجمالي الناتج المحلي)	-4.6	-15.2	-16.2	-14.4

جدول (3) المؤشرات الاقتصادية الأساسية[2]

[1] La Banque Mondial, "Algérie Rapport de suivie de situation économique (Avril 2016)" ,dans : http://www.banquemondiale.org

[2] المصدر: موقع البنك العالمي بتصرف ، في http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria

والحكومة الجزائرية التي تعتبر أن توفر الفرص السوسيواقتصادية على نطاق واسع من شانه أن يمثل وسيلة لتجنب التطرف والعنف استهدفت برامجها في هذه الفترة الشباب والبطالين من خلال توفير التكوين والوظائف. في الواقع تتميز الحالة الديموغرافية في الجزائر خصوصا في هذه الفترة بغلبة العنصر الشبابي عليها حيث يمثل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة في 2014 نسبة 58 % من مجموع تعداد السكان أي ما يعادل 22 مليون نسمة. وتمثل الشريحة العمرية بين 24/15 سنة وحدها خمس تعداد السكان. أما فيما يخص الأشخاص الذين هم في سن النشاط (59/15) فرغم أن نسبتهم عرفت بعض التراجع إلا أنهم مازالوا يمثلون النسبة المهيمنة في بنية السكان العامة إذ بلغت في 2014 هذه النسبة 63%.[1] ويمثل الشكل التالي هرم السكان في الجزائر في هذه الفترة.

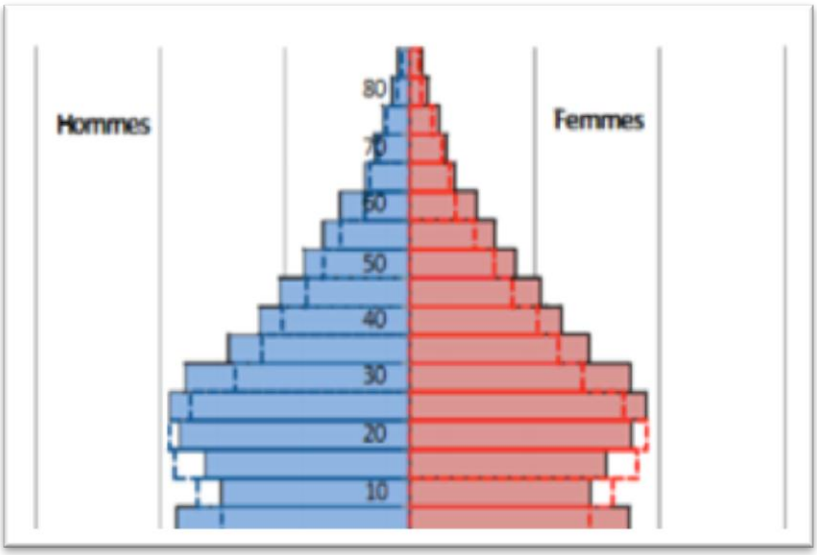

الشكل (7) الهرم السكاني في الجزائر في 2008 و2014.[2]

على المستوى المجتمعي وعلى الرغم من الأهمية العددية لشريحة الشباب إلا أن قلة منهم من هم يتحملون المسؤولية في أسرهم. في هذا السياق تشير إحصائيات 2012 أن 5% من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة صرحوا بأنهم لا يتحملون مثل هكذا مسؤولية في مقابل 20% بالنسبة لفئة 39/30 وأكثر من 75% بالنسبة لفئة الأربعينيات.[3]

[1] التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2015/2013 ، المجلس الوطني الاجتماعي الاقتصادي، ص 19 .
[2] . المصدر: التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2013-2015 ، المجلس الوطني الاجتماعي الاقتصادي، ص 19
[3] التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2015/2013 ، المجلس الوطني الاجتماعي الاقتصادي ، ص 21 .

أمام هذا الوضع اتجهت سياسات الحكومة التنموية إلى تنويع الاقتصاد في محاولة لتجاوز أزمة انخفاض البترول الذي يعد كما سلف الذكر المصدر الأساسي للدخل القومي الجزائري، بغية المحافظة على السياسات الاجتماعية التي كانت قد سنت غداة البحبوحة المالية أيام ازدهار الأسعار والتي تعد من بين الأسباب التي أخرت ربيعا جزائريا محتملا، في هذا الصدد صادقت الحكومة الجزائرية في 2016 على خطة اقتصادية نموذجية تقوم على ثلاث مراحل وتسعى إلى الوصل إلى معدل نمو خارج قطاع المحروقات يصل إلى 6.5 وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

فمنذ نهاية التسعينيات مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم وبداية أفول الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد انتهجت الحكومات المتعاقبة سياسة شراء السلم الاجتماعي بالتركيز على دعم القطاعات التي تمس المواطن مباشرة في معيشته على غرار قطاع التعليم ودعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والسكن والتشغيل، مستغلة في ذلك البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد مع ارتفاع أسعار المحروقات، بحيث تم صرف أموال كبيرة في مشاريع الاستثمار العمومي. ومع تدهور أسعار المحروقات لم تتراجع الحكومة عن سياسة الدعم الاجتماعي، حيث استمر الإنفاق على الطبقات الهشة، فمعظم المشاريع الإنمائية التي تمس المواطن في معيشته لم يتم التخلي عنها.[2]

فرغم تراجع أسعار المحروقات إلا أن قانون المالية لسنة 2016 والذي صادق علية أعضاء مجلس الأمة في 16 ديسمبر 2015 وصلت فيه قيمة التحولات الاجتماعية المخصصة في ميزانية الدولة إلى 1840.5 مليار دينار جزائري مسجلة نسبة زيادة مقارنة بتوقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2015 قدرت بحوالي 7.5% ، وهذا ما يبين أن الدعم المقدم من طرف الحكومة لقطاعات السكن والصحة وكذا المواد الغذائية الأساسية لم يتغير، حيث تبدو سياسة الدولة مازالت متمسكة بالبعد الاجتماعي وملتزمة بمبدأ المحافظة على القدرة الشرائية.[3]

واتجهت سياسة الحكومة المالية بعد انهيار سعر البترول حيث فقد برميل النفط 45% من قيمته وتدهور عائدات البلاد إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة ورفع قيمة ضرائب أخرى. في هذا السياق أقر قانون المالية 2016 سلسلة من الزيادات في الجباية، فإن كان بعضها قد لا يمس مباشرة القدرة الشرائية للمواطن على غرار الزيادة التي مست قطاع السيارات والإعلام الآلي فإن البعض منها يمس القدرة الشرائية للمواطن على غرار الزيادة التي طالت الوقود

[1] وزارة المالية تنشر مشروع نموذج النمو الاقتصادي الجديد خارج المحروقات، الإذاعة الجزائرية، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/node/108741 / 2018/09/02/

[2] محمد مرواني،" شراء السلم الاجتماعي في الجزائر: سياسة أم وهم، السفير العربي" ، في: http://assafirarabi.com/ar/20630/2018/04/022018/09/03/ /

[3] "قانون المالية "2016 ، **مجلة مجلس الأمة** ، العدد 68 ، (2016) ، ص 18 .

باعتبار أن هذه الزيادة تمس قطاع النقل الذي يدخل في الدورة الاقتصادية بشكل عام ، إلى جانب تسقيف الطاقة الكهربائية للأسر.

وهكذا وجدت الحكومة نفسها أمام عدة خيارات صعبة وتوازنات يتوجب التعامل معها في ظل انهيار أسعار النفط الذي فقد 45% من قيمته في غضون سنة واحدة وانخفاض الإيرادات وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة إلى 54 مليار دولار في الوقت الذي ارتفعت فيه التحويلات الاجتماعية التي وصلت قيمتها في قانون المالية لسنة 2016 إلى 17.2 مليار دولار أي ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي. كما اتجهت الحكومة نحو سياسية التقشف كما يبين ذلك قانون المالية لسنة 2016 بحيث انخفضت نفقات الميزانية المقدرة بحوالي 7984.2 مليار دينار جزائري بسبة 8.8% ، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% وقد لجأت الحكومة إلى بعض الخيارات من قبيل الضغط على ميزانية التجهيز من خلال إلغاء بعض مشاريع البنى التحتية والمحافظة على أخرى وذلك وفق منطق الأولوية.[1]

[1] رشيد لمواري ، "قانون المالية **"2016** ، **مجلة مجلس الأمة** ، العدد 68 ، (2016)، ص 24 ..

الخاتمة

الخاتمة :

أبرزت هذه الدراسة العلاقة بين التحولات في البيئة الإستراتيجية في الفضاء المغاربي والعربي منذ نهاية سنة 2010 في سياق ما يسمى الربيع العربي بشكل عام وبين مخرجات السياسة العامة الأمنية في الجزائر. فمن خلال المحاور المختلفة للدراسة تم فحص الفرضيات التي تم سوقها في هذه الدراسة كإجابة للإشكالية المتعلقة بهذه العلاقة .

في الفصل الأول ومن خلال مسح لمختلف التوجهات النظرية والمعرفية للسياسة العامة والأمن لاحظت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تطور مفهوم الأمن وتطور السياسات العامة في المجال الأمني. فلما ارتبط الأمن في الدراسات التقليدية خاصة في البرادايم العقلاني بالدولة كموضوع مرجعي وحيد حيث الأمن هنا يرتبط ببقاء هذا الموضوع في سياق نظام دولي يتسم بالصراع خاصة لدى الواقعية نجد إذن أن السياسة الأمنية تتعلق هنا أساسا بالجانب العسكري حيث تضطلع بحماية كيان الدولة الجغرافي من العدوان الخارجي وضمانة سيادتها التي تعد الدعامة الأساسية لهذه الدولة .

مع نهاية عقد الثمانينيات عرفت الدراسات الأمنية خاصة في أوربا تحولا كبيرا، فمفهوم الأمن لم يعد محصورا في بعده العسكري المرتبط بالدولة، ولم تعد الدراسات الأمنية حبيسة البعد الإستراتيجي. في الواقع، لقد عرف مفهوم الأمن خاصة في مدرسة "كوبنهاغن" وفي المدارس النقدية بشكل عام إعادة مفهمة تعميقا وتوسيعا. فقد اتسع الأمن من خلال قطاعاته ليشمل إلى جانب القطاع العسكري القطاع الاقتصادي والمجتمعي والبيئي. أما من حيث موضوعه فلم تعد الدولة هي الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، فالفرد والمجتمع إلى جانب الدولة أضحت كذلك مناطا للاهتمام. في منتصف التسعينيات ظهر في أروقة الأمم المتحدة مفهوم الأمن الإنساني، فهذا الأخير سرعان ما أخذ طريقه إلى أروقة الدراسات الأكاديمية وأصبح يحظى هو الآخر بالأهمية. أمام هذه التحولات في مفهوم الأمن عرفت مفهمة السياسات الأمنية كذلك تطورا باتجاه توسيع مجال هذه السياسات لتشمل مجالات أخرى على غرار التنمية البشرية.

في الفصل الثاني تم تحليل البيئة الإستراتيجية التي تؤثر في صناعة وتنفيذ السياسة الأمنية في الجزائر من خلال البعد الجغرافي والجيواستراتيجي. ففي هذا المجال يمكن التأكيد أن هناك ترابطا بين الأبعاد المادية والأبعاد غير المادية في تشكيل البيئة الإستراتيجية والأمنية للجزائر. ففي البعد الجغرافي المادي تبرز أهمية موقع الجزائر ومساحتها الشاسعة وتنوع تضاريسها وغنى مواردها الطبيعية مما مكنها أن تتبوأ مكانة الدولة الإقليمية التي تضطلع بدور كبير في الأمن

الإقليمي. كما أن حدود الجزائر مع جيرانها خصوصا تلك التي عرفت اضطرابات أمنية على غرار تونس وليبيا من شأنها أن تمثل تهديدا لأمنها الوطني.

من جهة أخرى بينت الدراسة في هذا الفصل الترابط والتشابك بين الفضاء العربي والمغاربي بشكل عام في مجال الأفكار في عالم أضحى لهذه الأخيرة فيه دور كبير في بلورة التهديدات الأمنية. فالتدفقات عبر الوطنية لا تختص فقط بالجوانب المادية على غرار تدفق السلاح والمقاتلين العابرين للحدود بل تنسحب كذلك على الأفكار. إن تحليل الثقافة السياسة للجماعات المسلحة تظهر أنها ترتبط بإشكالية الفهم المجتزأ لنصوص الدين. وقد بيت هذه الدراسة من خلال تفكيك هذه الثقافة السياسة أن ما يسمى بنصوص التوحش التي تعد المبررات الفكرية والعقدية لممارسات هذه الجماعات قد تم إنتاجها في سياقات سياسية وتاريخية سلطوية. وبحكم التشابك الثقافي والديني في الفضاء العربي والمغاربي فإن ديناميكيات التأثير والتأثر في هذا الفضاء الجغرافي لا تقتصر على الأبعاد المادية بل إن الخطر الأكبر يكمن في تنقل الأفكار التي تحمل أبعادا سياسية تبريرية للعنف.

وفي الفصل الثالث تم تحليل التحولات في البيئة الإستراتيجية مع التطورات التي عرفتها المنطقة المغاربية في سياق ما يعرف بالربيع العربي مع نهاية سنة 2010 والتي كان لها تأثير على توجهات صنع وتنفيذ السياسة العامة الأمنية في الجزائر في الفترة بين سنتي 2010 و2016 . وقد بينت الدراسة أن هناك من الناحية النظرية والعملية فرق بين الثورة والتوظيف السياسي لأحداث المنطقة. في الواقع يبين تحليل ما يسمى الربيع العربي تدخل أطراف إقليمية ودولية في توجيه أو على الأقل إذكاء التحركات المطلبية، وهو الأمر الذي يشي بأن هناك أجندات سياسية خارجية لقوى دولية في المنطقة من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار والتأثير في السياسات الأمنية الإقليمية.

من جهة أخرى بينت الدراسة أن تداعيات هذا الحراك كانت وخيمة على المستوى الأمني والسياسي والاجتماعي. فقد أعادت هذه الأحداث رسم خارطة المنطقة مع أفول أنظمة سياسية وبروز أخرى وصعود تيارات سياسية إلى سدة الحكم كانت إلى وقت قريب تعمل في صفوف المعارضة على غرار الحركة الإسلامية وتفكك بعض الدول في المنطقة على غرار ليبيا التي انهارت السلطة المركزية فيها واندلعت فيها النزاعات المسلحة بين المجموعات المتنافسة، وهو الأمر الذي من شأنه تهديد الأمن الوطني الجزائري باعتبار أن ليبيا تشترك مع الجزائر بحدود برية شاسعة وهذا ما يمثل خطر تدفق السلاح و المقاتلين عبر هذه الحدود المترامية الأطراف.

كما لم تخل تداعيات هذه الأحداث من آثار اجتماعية وخيمة تمثلت في انهيار اقتصاديات دول وتململ اقتصاديات دول أخرى. كما أدت كذلك إلى تفكك نسيج مجتمعات وتدفقات هجرة هائلة لم يشهد لها التاريخ مثيلا. كما أن أحد أبرز التداعيات الأمنية لهذه الأحداث كان مشكل عودة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم

الأصلية. في الواقع لقد عرفت هذه الأحداث أكبر موجة لمقاتلين أجانب في التاريخ بحيث تنقل إلى مناطق النزاع في سوريا والعراق عشرات الآلاف من الجهاديين من مختلف أنحاء العالم، وإذا كان أعداد هؤلاء المقاتلين الأجانب من الجزائريين قليلة فإن نسبة كبيرة منهم من بلدان المغرب العربي.

أما في الفصل الرابع فقد بينت الدراسة أن السياسة العامة الأمنية في الجزائر في فترة الدراسة بين 2010 و2016 تأثرت بالتحولات في البيئة الإستراتيجية المغاربية في سياق ما يسمى الربيع العربي. ففي الجانب الإستراتيجي أدى التحول في تونس وخاصة في ليبيا التي تحولت إلى دولة فاشلة عاجزة عن توفير الأمن داخليا وإقليميا إلى تبنى سياسات أمنية حازمة لحماية الحدود، حيث حاول صانع القرار الأمني في الجزائر الموائمة بين متطلبات العقيدة الأمنية والعسكرية للجيش الجزائري وبين متطلبات السياق الإقليمي والدولي.

أما في جانب السياسات الأمنية التنموية فقد حاولت الحكومة من خلال الإجراءات التي قامت بها في هذا الصدد المحافظة على المكتسبات الاجتماعية قصد الاستمرار في إستراتيجية شراء السلم الاجتماعي، خصوصا أن أحد الجوانب الأساسية للحراك في المنطقة المغاربية والعربية هو البعد المعيشي وهو الأمر الذي يجعل السلطات تخشى من تأثر الساحة الوطنية به. وإذا كانت الجزائر عاشت في فترة نهاية التسعينيات مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة بحبوحة مالية مع انتعاش كبير في أسعار البترول فإن فترة الدراسة خصوصا منذ 2014 تميزت بهبوط كبير في إيرادات البلاد مع أزمة أسعار البترول التي عرفت انتكاسة كبيرة وهو الأمر الذي انعكس على صنع وتنفيذ هذه السياسات .

ومن خلال هذه المعطيات يمكن التأكيد على النتائج التالية:

- إن السياسات الأمنية لا تقتصر على البعد العسكري والإستراتيجي فحسب باعتبار أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحولات في مضمون الأمن وفي التهديدات التي تطال الدولة والمجتمع والفرد. فمنذ نهاية الحرب الباردة أضحت التهديدات المجتمعية المرتبطة بالأفكار والمعتقدات تشكل السمة الأبرز للنزاعات في العالم، والحروب لم تعد تقتصر على الجيوش النظامية مع ظهور الحروب من الجيل الرابع والتحديات الاتماثلية.
- إن ما يسمى الربيع العربي شكل ضغطا على صانع السياسة الأمنية في الجزائر باعتبار أن الجزائر الدولة المحورية جزء من الفضاء الثقافي والجغرافي العربي والمغاربي، وباعتبار التشابك والتداخل بين المستويات المادية وغير المادية في هذا الفضاء فإن خطر التدفقات عبر الوطنية يشكل بيئة ضاغطة لصنع وتنفيذ سياسات عامة أمنية.
- إن السياسات التي انتهجتها الجزائر اتسمت بالحزم العسكري لمنع تدفق السلاح والمقاتلين عبر الحدود المترامية الأطراف مع محاولة الموائمة مع هذه المتطلبات الأمنية وتوجهات العقيدة العسكرية والإستراتيجية للجيش

الخاتمة. : التحولات في منطقة المغرب العربي و أثرها في السياسة العامة الأمنية في الجزائر في (2016/2010)

الجزائري في بيئة دولية وإقليمية تتميز بالتداخل والتشابك وتنامي طموح القوى العالمية الكبرى التي تسعى إلى مزيد من النفوذ في المنطقة. وقد حاولت هذه السياسات التي تستند بنيويا بشكل رئيسي على مؤسسة الرئاسة المحافظة على إستراتيجية شراء السلم الاجتماعي في ظل الهبوط الخطير في الإيرادات مع الانتكاسة التي لحقت بسعر البترول. لكن ما يلاحظ على هذه السياسات أنها أهملت البعد الفكري في ظل تنامي الخطاب التعبوي العابر للحدود والمنتج في دوائر سياسية ودينية إقليمية، رغم التشابك في الفضاء الثقافي .

الملاحق

الملحق رقم (1) : بيان صحافي للأمم المتحدة حول تدفق الإرهابيين.

الملحق رقم (2) : شكل يمثل عرض عن طريق (الباور باونت) لمؤسسة "سبروفكي" البحثية أمام وزارة الدفاع الأمريكية يظهر منطقة يتوجب تدمير البنى الدولتية فيها وهي منطقة ما يسمى الربيع العربي.

الملحق رقم (3) : وثيقة عبارة عن رسالة تبين إبرام صفقة سلاح بين أطراف أوكرانية و قطرية.

الملحق رقم (1) : بيان صحافي للأمم المتحدة حول تدفق الإرهابيين.

SC/11912
29 MAY 2015

- **SECURITY COUNCIL**

7453RD MEETING (AM)

Action against Threat of Foreign Terrorist Fighters Must Be Ramped Up, Security Council Urges in High-Level Meeting

The Security Council this morning welcomed what it called "extraordinary efforts" by States to stem the flow of foreign terrorist fighters to and from conflict zones, while urging stepped-up work on the issue due to growing recruitment by extremist groups, from more than 100 countries.

The 15-member body expressed its grave concern at the increase of foreign fighters joining the Islamic State in Iraq and the Levant/Sham (ISIL/ISIS or Da'esh), Al-Qaida and other groups to over 25,000, through a statement presented by Foreign Minister Linas Linkevičius of Lithuania, May Council President, during a high-level meeting that followed up resolution 2178 (2014), adopted at a Council summit in September.

Today's meeting, the first to which Ministers of the Interior and related officials were specifically invited, discussed the first report of the Counter-Terrorism Committee on actions taken by all States, including those identified as most affected by the growing global threat (document S/2015/338). The meeting heard from United Nations Secretary-General Ban Ki-moon, as well as briefings by the Chair of the 1267/1989 Al-Qaida Sanctions Committee, Gerard van Bohemen (New Zealand); Chair of the 1373 Counter-Terrorism Committee, Raimonda Murmokaitė (Lithuania); and the Secretary General of INTERPOL, Jürgen Stock.

Through the presidential statement (S/PRST/2015/11), the Council reiterated the dangers posed by foreign fighters, both in zones of combat and their country of origin. It said that the report showed that Member States needed to improve prevention, interdiction and enforcement efforts through intensified national activities and international cooperation, particularly information-sharing, undertaking priority actions with assistance from others where needed, as expeditiously as possible.

Laws that criminalized recruiting, organizing, transporting or equipping foreign terrorist fighters were particularly needed in many States, the Council said through its text. In addition, the Council noted with concern that only 51 Member States were reportedly using advance passenger information to address the scourge, and it urged all to support "evidence-based traveller risk assessment and screen procedures" without resorting to "profiling based on stereotypes founded on grounds of discrimination prohibited by international law". The Council also underscored a critical need for Member States to strengthen border management.

In addition, noting terrorist recruitment efforts that targeted youths, increasingly young women as well as men, it stressed the need for Member States to more effectively identify and work with relevant local

community leaders to address radicalization. In that regard, it said much more work must be done to prevent terrorists from exploiting communications technology to incite support for violence. Expressing concern over the continued operation of "facilitation networks", it reaffirmed its decisions that Member States must prosecute those who financed and enabled terrorist acts.

The Council called for strengthened international, regional and public-private cooperation for all those purposes, with due respect for human rights and fundamental freedoms. It also urged greater cooperation with INTERPOL, calling on States to increase exchange of information and use of the agency's foreign terrorist fighter database.

The Council requested that the counter-terrorism and sanctions committees continue to pay close attention to the steps taken by Member States to implement resolution 2178 (2014). It strongly recommended that the Counterterrorism Implementation Task Force Office, in close consultations with the Counterterrorism Directorate and other United Nations units, develop a priority plan for capacity-building and technical-assistance needs of most-affected States, and it strongly urged Member States with the ability to deliver such assistance to do so.

"The United Nations will continue to work actively with Member States to forge more comprehensive and creative approaches to address this multidimensional threat, emphasizing the importance that we should attach to ensuring that they are fully anchored in the rule of law and human rights," Secretary-General Ban said as he opened the meeting. He outlined the Organization's efforts, announcing his intention to present an action plan on preventing violent extremism. He also had requested the establishment of an inter-agency working group on foreign terrorist fighters to coordinate the work of relevant units.

Mr. Van Bohemen introduced the report of the Monitoring Team on the issue (S/2015/358), outlining progress in fulfilling the provision of resolution 2178 (2014), which called for Member States to identify foreign fighters and those who enabled them for designation on the Al-Qaida sanctions list. Ms. Murmokaitė introduced the report of Counterterrorism Committee, drawing attention to actions taken by 21 at-risk countries to stem the flow of foreign terrorist fighters and close the many remaining gaps, particularly in the area of necessary legislation.

Mr. Stock surveyed INTERPOL's assistance and services to Member States to facilitate information-sharing. He said that recent attacks as well as interdictions of those who were planning violence showed the importance of such sharing through his agency's databases and analysis. Information must be made available to personnel on the front lines, he stressed, particularly border screeners. "We must share even more information and share it better," he said.

Following those presentations, Council members, many at the ministerial level, welcomed the report and underlined various priorities discussed in the presidential statement, affirming the dangers posed by foreign terrorist fighters. Most speakers outlined their own efforts to implement resolution 2178 (2014).

In addition to security, legal and intelligence measures, most also stressed the need to provide a counter-narrative to radicalization, addressing root causes and working with communities in that regard. Most important was firm, united commitment by the international community to meet the challenge, some said. "We will not tolerate your intolerance and we will not compromise our values. We will contain you, challenge you, disrupt you. We will stand united and united we will defeat you," stated the Permanent Secretary at the Home Office of the United Kingdom.

Also addressing the Council were Mr. Linkevičius in his national capacity, the United States Secretary for Homeland Security, the Minister for Home Affairs of Malaysia, the Attorney General of New Zealand, the Minister for Public Administration and Public Security of Chad, the Deputy Minister for Homeland Security of Spain, and the Permanent Secretary at the Ministry of Interior of Nigeria.

The representatives of China, Angola, Jordan, Chile, Russian Federation, Venezuela and France also spoke.

The meeting began at 10:45 a.m. and adjourned at 1:39 p.m.

Statement by Secretary-General

BAN KI-MOON, Secretary-General of the United Nations, said that the 70 per cent increase in foreign terrorist combatants between the middle of 2014 and March 2015 meant more fighters on the front lines in Syria and Iraq, as well as in Afghanistan, Yemen and Libya. He emphasized the need for international cooperation to stop the flow, while stressing it must be under full compliance with international law. When counter-terrorism efforts ignored the rule of law and violated fundamental rights, they "not only betray the values they seek to uphold, but can also end up fuelling violent extremism", he stated.

He said that effective, accountable and inclusive governance was an important element of preventive efforts, as was addressing the growing emphasis on the underlying drivers of radicalization, particularly concerning young men and women.

The United Nations would continue to work actively with Member States to forge more comprehensive and creative approaches to address that multidimensional threat, he said, emphasizing the importance that it should attach to ensuring that they were fully anchored in the rule of law and human rights. He outlined the Organization's efforts and announced his intention to present a plan of action on preventing violent extremism. He had also requested the establishment of an inter-agency working group on foreign terrorist fighters to coordinate with the work being done by relevant United Nations entities.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

https://www.un.org/press/en/2015/sc11912.doc.htm

الملحق رقم (2) : شكل يمثل عرض عن طريق (الباور باونت) لمؤسسة "سبروفكي" البحثية أمام وزارة الدفاع الأمريكية يظهر منطقة يتوجب تدمير البنى الدولتية فيها وهي منطقة ما يسمى الربيع العربي.

ملخص عرض (باور باونت) لمؤسسة الأميرال" سبروفكي" Cebrowki أمام وزارة الدفاع في 23 جويلية 2003 .

تظهر على يسار الصورة باللون البنفسجي المنطقة التي يتوجب تدمير البنى الدولتية فيها.

Source : Réseau Voltaire Dans :

http://www.voltairenet.org/article202832.html

الملحق رقم (3) : وثيقة عبارة عن رسالة تبين إبرام صفقة سلاح بين أطراف أوكرانية و قطرية.

Міністерство закордонних справ України
Директору Департаменту міжнародної безпеки
С.О. Шутенко

Шановний Сергію Олександровичу!

В рамках проведення міжнародної виставки «Зброя та безпека», що проходила в м. Київ в період з 22 по 27 вересня 2015 року, підприємством було організовано роботу з делегацією Міністерства оборони Держави Катар у наступному складі:

№	Прізвище	Країна	Номер паспорту
1	Mohd Khalifa O Al-Kuwari	Катар	01155651
2	Hussain Ali A H Abdulaziz	Катар	01208208
3	Khalid Ahmad K A Al-Kuwari	Катар	01245339
4	A.Baqi Saleh M Alansari	Катар	01296077
5	Khalfan Abdulla K.A. Al-Sowaidi	Катар	S016849

Метою візиту було проведення знайомства з можливостями оборонно-промислового комплексу України та проведення переговорів щодо подальшої співпраці. За результатами роботи делегації було визначено найбільш пріоритетні напрямки роботи, які викладені в листі ДП ДГЗП «Спецтехноекспорт» (копія додається).

Враховуючи вищевказане, а також нагальну потребу в налагодженні двостороннього співробітництва з Державою Катар, пошуку нових ринків збуту для підприємств України, просимо Вашого сприяння в реалізації подальшої співпраці з вказаною Державою.

Додаток:
1. Лист ДП ДГЗП «Спецтехноекспорт».

З повагою

Директор **П.О. Барбул**

رسالة من بافلو باربول Pavlo Barbul مدير شركة SpetsTechnoExport الأكرانية مع قائمة أعضاء وفد قطر إلى معرض الأمن حيث يكون الوفد القطري أبرم صفقة سلاح لصالح المعارضة السورية المسلحة.

المصدر:

http://www.voltairenet.org/article189368.html

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

الكتب.

1 – العبدوني، عبد العالي . **هرمنيوطيقا القرآن :مقدمة تأسيسية** ، دار المعارف الحكمية: لبنان ، 2007.

2 - أبو زيد، نصر حامد . **إشكاليات القراءة آليات التأويل** ، ط .7 ، المركز الثقافي العربي : المغرب ، 2005.

3 - السعدي أحمد فاضل . **القراءة الأركونية للقرآن دراسة نقدية** ، ط 1 ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي : لبنان، 2012.

4- الديري، علي أحمد . **نصوص متوحشة** ، ط 1 ، مكتبة الفكر الجديد : لبنان، 2015.

5 – ياسين، عبد الجواد . **السلطة في الإسلام** ، ط 2 ، المركز الثقافي العربي : المغرب ، 2000 .

6- سعيد، إدوارد . **الإسلام و الغرب** ، في : برنارد لويس و إدوارد سعيد ، الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية ، ط 1 ، دار الجيل : لبنان ، 1994 .

7 - آل نجف، عبد الكريم "الإرهاب و التكفير ظاهرة إسلامية أم صناعة غربية" ، **في الجماعات التكفيرية قراءة في البنية الفكرية و العقدية** ،تنسيق مهدي البغدادي ، دار الولاء : لبنان ، ج 2 ، 2015 .

8 – المدني، أحمد توفيق ، **كتاب الجزائر** ، المطبعة العربية : الجزائر ، 1931.

9 – الطائي، صالح "أثر الفهم المغلوط للنصوص المقدسة في تأصيل التكفير" ، **في الجماعات التكفيرية قراءة في البنية العقائدية و الفكرية** ، تنسق مهدبالبغدادي ، دار الولاء : بيروت، ج 1، 2015.

10 – جرادي، شفيق "السلفية التكفيرية تنظيمات ما بعد القاعدة" **في الجماعات التكفيرية قراءة في البنية العقائدية والتكفيرية** ،تنسيق مهدي البغدادي، دار الولاء : بيروت ج 1 ، 2015.

11 – مرتضى، محمد محمود مرتضى، **صناعة التوحش** ، ط 1 ، دار الولاء للنشر : لبنان ، 216 ، ص ، 361.

12 – الأسدي، جاسم "الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لنشأة ظاهرة التكفير" **في مجموعة مؤلفين الجماعات التكفيرية قراءة في البنية الفكرية والعقائدية**، تنسيق مهدي البغدادي دار الولاء للنشر و التوزيع : لبنان، ج 1، 2015.

13 – القضاعي، سلامة ، **فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان**، دار إحياء التراث العربي : لبنان، (د.س.ط).

14 – المغربي، على عبد الفتاح ، **الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة**، ط 2 ، مكتبة وهيبة : مصر، 1995 .

15 - بولحية ، نور الدين "أسس البناء الفكري للجماعات الإرهابية بين الاتجاهات السلفية و الحركية" **في الجماعات التكفيرية قراءة في البنية العقائدية و الفكرية** ،تنسيق مهدي البغدادي ، دار الولاء للنشر و التوزيع : لبنان، ج1، 2015.

16- الزوكة، محمد خميس . **جغرافية العالم العربي** ، دار المعرفة الجامعية : مصر ، 2000.

17 - عبد الرحمان، حميدة. **جغرافية الوطن العربي**، ط 1 ، دمشق: دار الفكر: 1997.

18 – الفرح، محمد حسين . **عروبة البربر**، وزارة الثقافة اليمنية : صنعاء ، 2010.

19 – الجيلالي، عبد الرحمان . **تاريخ الجزائر العام**، ج 2 ، ط 2 ، دار مكتبة الحياة : بيروت ، 1965.

20 – المخادمي، عبد القادر رزيق . **نزاعات الحدود العربية** ، ط 1 ، دار الفجر للنشر التوزيع ، : مصر ، 2004.

21 – منجود، مصطفى محمود . **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، ط 1 ، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

22 – الحسين، أحمد مصطفى . **مدخل لتحليل السياسات العامة**، ط1 ، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002.

23 – أندرسون، جيمس. **صنع السياسات العامة**، عامر الكبيسي مترجما، دار المسيرة للنشر والتوسيع والطباعة، (د.ب.ن)،(د.س.ن).

24 – بايلز، ج . ك .أليسون. **اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي**، في ، مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي(الكتاب السنوي 2003)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

25 – المغيربي، محمد زاهي بشير. **قراءات في السياسة المقارنة؛ قضايا مناهجية ومداخل نظرية**، بنغاي : منشورات جامعة قار يونس، 1998.

26 – الجبوري، مصلح خضر . **جذور الاستبداد والربيع العربي** ، الأردن : الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014 .

27 – الزين، حسن محمد . **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ،ط 1 ، لبنان : دار القلم ، 2013 .

28- برنتون كرين ، عبد العزيز فهمي مترجما . **دراسة تحليلية للثورات** ، مصر : الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2010.

29 – عطوان، عبد الباري . **الدولة الإسلامية الجذور... التوحش... المستقبل**، ط 1 ، بيروت: دار الساقي، 2015.

30 – بورحا، فرنسوا . **الإسلام السياسي صوت الجنوب**، تر. لورين زكري ، ط 2 ، القاهرة : دار العالم الثالث ، 2001 .

31 – هلال، علي الدين ومسعد، نيفين . **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير** ،كتب عربية للنشر الإلكتروني(د . س . ن).

32 – بوحوش، عمار . **التاريخي السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط 2 ، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 2005 .

33 – روبير، اجيرون شارل. عيسى عصفور مترجما ، **تاريخ الجزائر المعاصرة**،ط 1 ، بيروت- باريس: منشورات عويدات،.

34 – هميسي، مصطفى . **من بربروس إلى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر** ، الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر2011.

35 – بوشيه، ستيفن و رويو، مارتين . ماجد كنج مترجما ، **مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار** ، ط 1 ، لبنان: دار الفارابي، 2009 .

36 – بيرون، هاغلين و سكونز، إليزابيث . **القطاع العسكري في محيط متغير** ، في (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2003) ، لبنان : مركز الوحدة العربية ، 2004 .

37 – تغلابت، زهير . **الفكر السياسي الإباضي من خلال مؤلفات جابر بن زيد و سالم بن ذكوان الهلالي ، و البرادي و الشماخي**، (د.د.ن) ، 2014.

المجلات:

38- الاخصاصي محمد ،"**الحراك العربي": سراب الثورة ،واقع اللاثورة** ، مجلة "المستقبل العربي" العدد 427 ، 2014 .

39 - ؛ـ؛ـ **قانون المالية 2016** ، مجلة مجلس الأمة ، العدد 68 ، 2016.

لمواري رشيد ، **قانون المالية 2016** ، مجلة مجلس الأمة ، العدد 68 ، 2016 .

تقارير:

40 – التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2013-2015 ، المجلس الوطني الاجتماعي الاقتصادي.

المواقع الإلكترونية.

41 – محمد أمين بن جيلالي، "ميشال فوكو" وسؤال السلطة ، مؤمنون بلا حدود ، http://www.mominoun.com/articles

تم التصفح في: 2018/01/02

42 – موقع، الجغرافيا ببساطة، http://geographybbsata.blogspot.com/2013/11/blog-post_23.html

تم التصفح في : 2018/08/05.

43 – عامان على السقوط: كيف استطاع داعش احتلال الموصل، نقلا عن قناة العالم ، على الموقع الإلكتروني : http://www.alalam.ir/news/

تم التصفح في : 2018/07/17.

44 – مسلم عباس، أربع سنوات على سقوط الموصل: ذاكرة التوحش و الفشل، شبكة النبأ، https://annabaa.org/arabic/violenceandterror/15539 /

تم التصفح في : 2018/07/17.

45 – العربي محمد ، فرقاء ليبيا يوقعون في الصخيرات على اتفاق المصالحة ، العربية نت https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/

تم التصفح في: 2017/05/03.

46 – عبد الحليم سميحة ، قراءة في المشهد الليبي وتحديات ما بعد اتفاق الصخيرات ، أخبار اليوم ،
http://www.egynews.net/786195/
تم التصفح في 217/5/03.
47 – ثابت المهدي ، تطورات المشهد الليبي في ظل التحولات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية،
http://www.csds-center.com
تم التصفح في 217/012/05 .
48 – فرديريك ويري ، فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ،
http://carnegie-mec.org/2017/03/30/ar-pub-68476
تم التصفح في 2017/05/08.
49 – انظر إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب،
https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/ar/un-global-counter-terrorism-strategy
50 – صايغ يزيد ، العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،
http://carnegie-mec.org/2014/12/10/ar-pub-57466
تم التصفح في 2017/05/08 .
51 – موقع غلوبل فاير باور
http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria#powerindex
تم التصفح في 2017/08/08.
52 – عثمان لحياني ، بوتفليقة يقر حل جهاز المخابرات الجزائرية واستبداله بجهاز جديد ، جريد العربي الجديد
https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/1/24
تم التصفح في 2017/07/28.
53 – يسن حميد ، جريدة الخبر ،
http://www.elkhabar.com/press/article/50443A8A7%
تم التصفح في 2017/08/02.
54 – عثمان لحياني ، العربية نيت، https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/،
تم التصفح في 2017/07/30.
55 – سميرة بلعمري ، جريدة الشروق ،
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/486352.html
تم التصفح في2017/07/30.
56 – جلال بوعاتي ، جريد الخبر ،
http://www.elkhabar.com/press/article/116445

تم التصفح في 01 /2017/08.
57 – تقرير عن المديرية العامة للأمن الوطني، الشرطة الجزائرية تواكب التطور التكنولوجي، على موقع المديرية،
www.dgsn.dz/IMG/pdf/communiq
تم التصفح في /218/08/08.
58 – تقرير لوكالة الأنباء الجزائرية،
http://www.aps.dz/sante-science-technologie
تم التصفح في 2017/07/30.
59 – جريدة الخبر نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية
http://www.elkhabar.com/press/article/99731
تم التصفح في 2017/07/01.

60- منقول من موقع :

Red Samovar, https://redsamovar.com/2017/01/08/actu-su-30mka/

تم التصفح في 2018/08/05.
61 – منقول من موقع:
Algérie solidaire, http://algeriesolidaire.net/lalgerie-classee-5eme-importateur-darmes-dans-le-monde/
تم التصفح في 218/08/05.
62 – غمراسة حميد ، دعم القدرات العسكرية الجزائرية بصفقات سلاح روسية جديدة ، العربية نت ، على الموقع ،
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2016/08/06
تم التصفح في : 2017/05/13 .
63 – منقول من الموقع
Algérie solidaire،
http://algeriesolidaire.net/lalgerie-aurait-signe-un-contrat-pour-lacquisition-
تم التصفح في2018/08/05.
64 – بن حمد محمد، الجيش يحضر لأسوأ الاحتمالات ، جريدة الخبر ،
http://www.elkhabar.com/press/article/124878
65 – مناس جمال و علوش نور الدين ، الجيش يطيح بقاتلي الرعية هارفي غوردال ، جريدة الحوار ، من الموقع
http://elhiwardz.com/?p=53714
تم التصفح في : 2017/08/22.

66 نسيم لكحل ، القصة الكاملة لهجوم تقنتورين، جريدة الشروق ، على الموقع
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/154758.html
تم التصفح في : 2017/08/24.

67 – وليد ب ، القبض على 10 جواسيس لموساد في غرداية ، جريدة الشروق ، على الموقع
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/510700.html
تم التصفح في 2017/08/30.

68 – بن أحمد محمد ، لقاءات مطولة بين الوالي وأعيان غرداية ، جريدة الخبر ، على الموقع ،
http://www.elkhabar.com/press/article/84514
تم التصفح في : 2017/08/31 .

69 – وزارة المالية تنشر مشروع نموذج النمو الاقتصادي الجديد خارج المحروقات، الإذاعة الجزائرية،
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/node/108741
تم التصفح في 2018/09/02.

70 – تملالي ياسين ، فتنة غرداية مرآة جزائر تحفر قبرها بيدها ، جريدة السفير ،
http://arabi.assafir.com/Article/25/3550
تم التصفح في 2017/08/29.

71 – حميد غمراسة ، أعيان ميزاب ينفون تورط دولة أجنبية في أحداث ميزاب ، العربية نت ، على الموقع
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/07/22
تم التصفح في 2017/08/21

المراجع باللغة الأجنبية.

Livres.

72 - Bbensaada Mohamed Tahar, **Le régime politique Algérien**, Algérie : Entreprise national du livre , 1992.

73 - Bensaada Ahmed, **Arabesques ; Enquête sur le rôle des Etats-Unis dans les révolte arabes** , Algérie : ANEP Edition , 2016

74 - Berry David and Kamu Caroline, **Public policy and media organizations** , USA: Rotlede , 2016.

75 - Berthelet Pierre, **Chaos International et sécurité globale: la sécurité en débats**, Paris : Publibook, 2014.

76 - Birkland Thomas A ., **an introduction to the Policy process theories conceptes and models of public policy making** , 3e E , USA : Roudledge ; 2015.

77 - Boniface Pascal, **La géopolitique Les relation internationales** , Eurollles : France , 2011.

78 - Booth Ken, **Theory of World Security**, New York : Cambridge University Press,, 2007.

79 - Buisson Henry, **La police son Histoire**, : France : Nouvelle Edition latine , 1958.

- Busan Barry and Hansen Lene, **The evolution of international security studies**, UK : Cambridge University Press, 2009.

80 - Cazorla Nancy, **la police de proximité entre réalités et mythes**, France : L'Harmattan, 2009.

81 - Chautard Sophie, **Géopolitique du XXe siècle du nouvel ordre mondial** , Jeunes Edition : France , 2005.

82 - Davide Charles-Philippe et Rioux Jean – François, le concept de sécurité humaine, dans, Jean – François Rioux, **La sécurité humaine une novelle conception des relations internationales** , France: L'Harmattan, 2001 .

83 - Dussouy Gérard, **Quelle Géopolitique du XXe siècle** , édition complex :France , 2001 .

84 - Ethier Diane, **introduction aux relation international** : Canda , les presses de l'université de Montréal ,2006 .

85 - Etzioni-Halevy **Eva, classes and elites in democracy an democratization** ; a collection of readings , USA : garland publishing , 1997 .

86 - Groupe D'auteurs, **Forces armées et services de sécurité : quelle contrôle démocratique** , Strasbourg : Edition du Conseil Européen , 2009.

87 - Khalfaoui Mohamed, **Le renseignement**, Alger : Sarah Edition, 2014.

88 - Lavorel Sabine, **La politique de sécurité national des Etats- unis sous George w. Bush** , France: L'aHrmattan , 2003.

89 - Lemieux Vincent, **L'étude des politique publique :les acteurs et leur pouvoir** , Laval : les presses de l'université , 2002 .

90 - Meriboute Zidane, **Islamiseme , Soufisme, Évangélisme : guerre et paix**, Genève : Labor et Fide, 2010.

91 - Morhesin Philippe, **introduction aux relation international** , Paris : Karthala , 2008, pp. 63/37.

92 - Pellon Gaëlle et Liégois Michel, **Les organisation régionales européennes et la gestion des conflits** ; **ver une régionalisation de la sécurité** , Edition scientifique international : Bruxelles , 2010.

93 - Pointier Laurent, **Sahara occidental : Les controverses devant les nations unis** , Edition Karthala : France , 2004.

94 - Quandit William B., traduit par M'hamed Bensemmane et autres, **Société et pouvoir en Algérie La décennie des rupture** , Algérie : Casbah édition, 1999 .

95 - Roché Sébastian**, Réformer La police et La sécurité** ; Les nouvelles tendances en Europe et aux Etat- Unis , France :Odile Jacob, 2004 .

96 - Tembly Pierre, **L'administration contemporaine de L'état** , Canda : Presse universitaire du Québec, 2012 .
97 - Williams Paul D., **security studies an introduction**, London : Routlege, 2008.

Revue.

98 - Alexandre Macmillan, La **biopolitique et Le dressage des populations** , Cultures et Conflits, No. 78 , 2010 .

99 - Amin Samir, **Le printemps Arabe ? L'Égypt**., Journal des anthropologues, n° 128-129, 2012.

100 - Badie Bertrand, **Printemps arabe : un commencement** , Études, n°7 Tome 415 , 2011

101 - Baldwin David A., **The concept of security**, Review of international studies, 23, 1997.

102 - Balzacq Thierry, **Qu'est –ce que La sécurité national**, Revue internationale et stratégique, v.4, n° 52, 2003.

103 - Belkaïd Akram, **Négociation ou intervention des** voisins , Le monde diplomatique , No. 733 , avril 2015.

104 - Berstein Serge, **L'historien et la culture politique , Vingtième siècle** ; Revue D'histoire , No 35 , 1992 .

105 - Ceyhan Ayse**, Analysé la sécurité : Dillon, Waever, Williams et Les autres**, Cultures & Conflits, n°31-32, 1998.

106 - Dris-Ait Hamadouche Louisa, **L'ALGÉRIE ET LA SÉCURITÉ AU SAHEL : LECTURE CRITIQUE D'UNE APPROCHE PARADOXALE** , Confluences Méditerranée, N° 90 2014.

107- Haimzadeh Patrick, **Vers une nouvelle intervention en Libye** ? , Le monde diplomatique , No 743 , février 2016 .

108 - Hogon Philippe, **Le Sahel entre deux feux djihadistes ,** Le monde Diplomatique , No. 744 , mars 2016 .

109 - Macleod Alex et autres , **Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationale**s , Revue Études internationales, volume 35, no 1, mars 2004.

110 - Mailfait Pierre – Antoine, **LA FORMATION PROFESSIONNELLE DES POLICIERS**, Revue française d'administration publique, no104, 2002.

111 - Mcleod Alex, **Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique**, Cultures & Conflits, n°54. 2004.

112 - Moine Alexandre, **Le territoire come un système : un concept opératoire pour l'aménagement et la géographie**, L'Espace géographique, tom 35 , 2006.

113 - Monnerot Jules, **Sociologie de la révolution**, Les Études philosophiques, No. 1,1969.

114 - Petiteville Franck, et Smith Andy, **Analyser Les politique publique international**, Revue Française de science politique, V 56, 2006.

115 - Qribi Abdelhak , **Socialisation et identité . L'apport de Berger et Luckmann à travers La construction social de la réalité** , bulletin de psychologie , tome 63 (2) /506/ 2010 .

116 - Tschirgi Nicla, **L'articulation développement – sécurité. De la rhétorique à la compréhension d'une dynamique complexe** , Annuaire Suisse de politique de développement , Vol.25 , ne 2, 2006.

117 - Vennesson Pascal, **Penser les guerres nouvelle : La doctrine militaire en questions** , Pouvoirs, n° 125, 2/2008.

- Yousfi Hèla, **Ce syndicat qui incarne l'opposition** , Le monde Diplomatique , No. 704, Novembre 2012 .

Thèses.

118- Faty Moustapha , **la politique de sécurité et de stabilité au Maghreb** , (Thèse de doctorat , Université de Reims : Frane) , 2016 .

Rapport :

119 - Country reports on terrorims 2013, United states department stat publication, Bureau of counterterrorism, .

Cite internet.

120 - Aimeur Karim, Attaque terroriste de Tiguentourine : La main des Qatar ? , Le temps D'Algérie , dans : https://www.letempsdz.com/index.php/132-actualite/ (26/08/2017).

121 - Aumer U Lamara, Crise Berbère de 1949, crise berbériste, crise anti-berbère ou crise de légitimité ?dans : http://www.lematindz.net/news/14466-crise-berbere-de-1949

122- Alilat Farid, Algérie : le cercle des généraux disparus (sous Bouteflika), dans : http://www.jeuneafrique.com/mag/271008/politique/algerie

123- Baghzouz Aomar, Le Magkreb , Le sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité , CNRS Edition ,dans : https://anneemaghreb.revues.org/397 (28/05/2017).

124- Ben Amor Amor, Cyberdissidence Tunisienne , Communication , dans :https://communication.revues.org/4707 (03/05/207).

125- Bouchayer Françoise, Sahara occidental : La paix en suspens , Le monde Diplomatique , dans : http://www.monde-diplomatique.fr/mav/24/BOUCHAYER/55104 (01/06/2017).

126- Bot Olivier, Le djihadisme est une résistance , tribune de Genève ,
http://www.tdg.ch/signatures/reflexions/
(27/04/217).
127- Castra Michel, socialisation , Sociologie , https://sociologie.revues.org/1992 .
consulté le /23/07/2017.
(26/06/2017)

128- Dinucci Manlio, La nouvelle conquête coloniale de la Lybie, RÉSEAU VOLTAIRE, dans :

http://www.voltairenet.org/article186317.html

129 - Documentation Française, dans : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartes/territoires-et-amenagement

(03/09/2018.)

130 - Documentation Française, dans :
www.ladocumentationfrancaise.fr/cartes/ressources-petrole-hydrocarbures/c000535
(02/09/2018.)
131- Kouttroub Smail , Printemps arabe et nouvel ordre géopolitique au Maghreb, L'année du Maghreb,
http://journals.openedition.org/anneemaghreb/1885.

132 - Quarante Olivier, Si riche Sahara occidental, Le monde Diplomatique,
https://www.monde-diplomatique.fr/2014/03/QUARANTE/50237
(13/09/2018)
133- Manlio Dinucci, La Balkanisation de l4Irak, Réseau Voltaire, dans :
http://www.voltairenet.org/article184325.html/

134- https://www.amnesty.org/five-years
(2/04/217.)
135- Meyssan Thierry Meyssan, L'Égypte au bord du sang, Réseau Voltaire,
http://www.voltairenet.org/article168311.html
consulté le : 04/07/2018.

136 - La présidence de la Ligue arabe cherche à étouffé le rapporte des experts
http://www.voltairenet.org/article172509.html
consulté le : 15/09/218.

137 - Minoui Delphine, La ligue arabe divisée sur une intervention occidentale en Syrie, Le figaro, http://www.lefigaro.fr/international

138- Pour quoi L'Algérie est restée à l'écart du printemps arabe, Les Echos. Fr,
https://www.lesechos.fr/19/12/2012/LesEchos/21337-036-ECH.
consulté le : 28/07/2018.

(22/07/2018)
139 - Minoui Delphiine, Égypte : Les salafistes d'al- Nour préparent la relève, Le figaro, dans :
http://www.lefigaro.fr/international/2013/06/27/01003-20130627ARTFIG00617
(17/07/2018)

140 - Meriboute Zidane, arabe :Le poids des Frairies musulmans-Leur vision de l'état et de la

finance islamique, dans :

http://journals.openedition.org/poldev/1322

141- Lybie : La ligue arabe demande une zone d'exclusion aérienne, Le monde . FR

http://www.lemonde.fr/proche-orient/article

142 - Manlio Dinucci, Guerre secrète de la CIA en Lybie, RÉSEAU VOLTAIRE, dans :

http://www.voltairenet.org/article186317.html

-Rosière Stéphane , Comprendre l'espace politique, Espace politique, dans :
https://espacepolitique.revues.org/223

143 - Samir Amghar, Le salafisme au Maghreb : menace pour la sécurité ou facteur de stabilité politique, dans :
https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2007-3-page-41.htm
(10/06/2017)

144- Eljarh Mohamed, The Treat of civil war in Libya , Foreign policy magazine , dans :

http://foreignpolicy.com/2014/03/18/the-threat-of-civil-war-in-libya

145 - Tarpley Webster G., LE RECYCLAGE DES HOMMES DE BEN LADEN : ennemis de l'OTAN

en Irak et en Afghanistan alliés en Libye , Réseau Voltaire ,dans :
http://www.voltairenet.org/article169989.html

146- The Forgien Fighter Phenomenon and Related Security Trends in the Middle East, CSIS
https://www.csis.gc.ca/pblctns/wrldwtch/
147 - Lugan Bernard, les Printemps Arabes en Tunisie et en Egypte : un bilan cinq ans plus tard, Rt France,

https://francais.rt.com/opinions/15932-printemps-arabes

148 - Hélène Sallon et autres, Syrie 7 ans , Le monde .FR

http://www.lemonde.fr/proche- orient/visuel /

149- Taleb Sara, A qui Daech vend – il son pétrole , Le Hoffpost , http://www.huffingtonpost.fr/2014/10/11/daech-petrole-etat-islamique-marche-petrolier_n_5964614.html.

150 - http://www.msn.com/en-us/news/world/40-most-powerful-military-nations-of-2016/ consulté le : 04/08/2017.

151- Farid Alilet , Algérie : Les habits neufs des services secrets , Jeune Afrique , http://www.jeuneafrique.com/mag

28/07/2017.

152- Reguieg-Isaad.K, Zoom sur l'histoire de la police algérienne, Liberté, dans : https://www.liberte-algerie.com/ouest/zoom-sur-lhistoire

(07/08/2018)

153 - Nacereddine Benkharef, La police algérienne est la plus efficace du Maghreb, troisième en Afrique, www.tsa-algerie.com/la-police-algerienne

Consulté le : 08/0/2018.

154 - Tewfik Hamel, L'Algérie face au nouvel environnement de sécurité émergent, COMMISSION ARABE DES DROITS HUMAINS, http://www.achr.eu/news.fr330.htm 1

Consulté le : 05/8/216.

155 - Aïda Ammour Laurence, La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux, https://www.econostrum.info/

Consulté le :05/06/2018.

156 - http://afrique.le360.ma/maroc-algerie-mauritanie/

(05/06/2017)

157 - Tiguentourine, un site gazier stratégique , magazine Tribune de Genenève , https://www.tdg.ch/monde/Tiguentourine-un-site-gazier-strategique/story/13961663 Consulté le : 23/08/2017.

158 - Carrasco Charles, En Algérie , les forces spéciales ne négocier pas , sur le cite d' Europe 1 , dans : http://www.europe1.fr/international/

(25/08/2017)

159 - Country Reports on Terrorism 2015 Report,
https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2015/257517.htm.
Consulté le : 28/12/2016.

160 - D'otages Prise: L'Algérie dit avoir évité une véritable catastrophe, Le Monde ;
http://www.lemonde.fr/afrique/article/2013/01/19/
(24/08/20174)

161 - Irak, Syrie : plus de 240 djihadistes revenus depuis 2012, Le Parisien, sur : http://www.leparisien.fr/faits-divers/irak-syrie-plus-de-240-djihadistes-revenus (12/02/2017)

162 - Tamani Salm, Attaque de Tiguentourine : Les révélations des juge Britannique ,
LIBERTE ,
http://www.liberte-algerie.com/actualite/
Consulté le : 26/08/2017.

163 - The foreign fighters phenomenon and related security trends in the Middle East,CSIS,
In https://www.csis.gc.ca/pblctns/wrldwtch

164 - Kebir Mohamed El , L'indice de développement humain 2016 du PNUD : l'Algérie 3ème en Afrique et 6ème dans le monde arab,
https://www.algerie-eco.com/2017/03/25/lindice

165 - APS , L'Algérie renforce en 2016 son classement au niveux de devlopemet élevé,
www.aps.dz/algerie/58681-l-algerie-renforce-en-2016

166 - La Banque Mondial, Algérie Rapport de suivie de situation économique (Avril 2016) ,
http://www.banquemondiale.org

167 - https://www.letempsdz.com/index.php/132-actualite/
(26/08/2017)

168 - http://la-story.over-blog.com/2015/09/la-crise-syrienne-par-les-cartes.html

169 - William Plummer et Isabelle de Foucaud, Le désastre de l'économie Syrienne après six an de guerre, dans :
http://www.lefigaro.fr/economie/le-scan-eco/dessous-chiffres/2017/04/07/29006-20170407ARTFIG00242-le-desastre, (07/04/2017).

فهرس الأشكال و الجداول

1	شكل يمثل برامج البحث الستة للواقعية.....	31
2	شكل يمثل خريطة طرق المواصلات في الوطن العربي.....	81
3	شكل يمثل الخريطة السياسية للوطن العرب.....	83
4	شكل يمثل خريطة الحدود و الموارد للصحراء الغربية.....	130
5	جدول مساعدات NED المقدمة لتجمع عائلات المفقودين الجزائريين.....	166
6	شكل يوضح خارطة توزع المسلحين في سوريا.....	190
7	شكل خريطة تدفق الغاز الجزائري نحو أوروبا.....	256
8	جدول تطور التنمية الإنسانية في الجزائر قي الفترة بين 2014/2000.....	270
9	جدول المؤشرات الاقتصادية الأساسية.....	271
10	شكل يمثل الهرم السكاني في الجزائر في 2008 و2014.....	272

فهرس المواضيع

مقدمة	.....	1
الفصل الأول	الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والسياسة العامة الأمنية.....	12
المبحث الأول	الأبعاد المفاهيمية والنظرية للأمن.....	13
المطلب الأول	تعميق و توسيع مفهوم الأمن ؛ من الأمن العسكري إلى تعدد قطاعاته.....	14
الفرع الأول	الأبعاد الأنطولوجية والجذور اللغوية لمفهوم الأمن.....	14
الفرع الثاني	الأمن بين الأسطورة التاريخية و الأطروحة الفلسفية.....	16
الفرع الثالث	الإشكالات المفهمية في تحديد معنى الأمن في المنظور السياسي.	18
الفرع الرابع	قطاعات الأمن.....	24
المطلب الثاني	التنظير في الدراسات الأمنية.....	30
الفرع الأول	الدولة كمرجعية أساسية ؛ الأمن في التقليد الواقعي	31
الفرع الثاني	المقاربة الليبرالية ؛ التعاون لتخفيف الصراع.....	38
الفرع الثالث	الأمن اجتماعي البناء؛ معالم البنائية في الدراسات الأمنية.	41
الفرع الرابع	نقد التصور التقليدي للأمن.....	46
المبحث الثاني	التأصيل المفاهيمي للسياسة العامة و السياسة الأمنية.....	54
المطلب الأول	السياسة العامة ؛ مفاهيمها ومقارباتها.....	54
الفرع الأول	تطور مفهوم السياسة العامة.....	55
الفرع الثاني	في تحليل مفهوم السياسة العامة.....	56
الفرع الثالث	خصائص السياسة العامة.....	61
الفرع الرابع	المصلحة العامة.....	63
الفرع الخامس	السياسة العامة و العلاقات الدولية ؛ تداخل المجالات وتنوع المناهج.....	64
الفرع السادس	نظريات السياسة العامة.....	66
المطلب الثالث	عملية السياسة العامة.....	69
الفرع الأول	بنية صناعة السياسة العامة.....	69
الفرع الثاني	خطوات صنع السياسة العامة.....	72
المطلب الرابع	مفهوم السياسة الأمنية.....	73
الفصل الثاني	جدلية الجغرافيا السياسية /الثقافية في بلورة التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي.....	76
المبحث الأول	البعد المادي في الجغرافيا السياسية.....	77

المطلب الأول	الوضعية الجغرافية.....	78
الفرع الأول	الأهمية الجيوبوليتيكية.....	78
الفرع الثاني	البعد الديمغرافي.....	86
الفرع الثالث	البعد العرقي و الإشكالية الهوياتية في الجزائر.....	87
المبحث الثاني	البعد الثقافي في الجغرافيا السياسية.	93
المطلب الأول	المجالات الثقافية باعتبارها بيئة التفاعلات السياسية.....	93
المطلب الثاني	دور الإسلامي في تشكل الثقافة السياسية في الفضاء الجغرافي المغاربي.....	96
الفرع الأول	المقاربة التاريخية.....	97
الفرع الثاني	الإسلام و العنف في منظور الاستشراق.....	100
المطلب الثالث	تفكيك الثقافة السياسية ؛ القيم الإسلامية بين السلطوي و الوحياني.....	102
الفرع الأول	دور السلطة في بناء التصورات السياسية.....	103
الفرع الثاني	التفاوت بين النص و الفهم.....	106
المبحث الثالث	النزاعات الحدودية في منطقة المغرب العربي.....	118
المطلب الأول	تحليل النزاعات البينية في منطقة المغرب العربي.....	119
المطلب الثاني	ديناميكيات النزاع في الصحراء الغربية و الأمن في المغرب العربي.....	129
الفصل الثالث	تحليل التحولات في البيئة الإستراتيجية المغاربية بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي (2010 / 2016).....	139
المبحث الأول	الثورة أو الانفلات الأمني:إشكالية المفهوم بين التحولات السياسية والمؤامرة الدولية.....	140
المطلب الأول	الانتفاضات العربية بين واقع التوظيف الدولي والمطالب الشعبية.....	141
الفرع الأول	أصل تسمية الربع العربي.....	141
الفرع الثاني	الحراك العربي بين مفهوم الانتفاضات الشعبية و الثورات الملونة.....	143
الفرع الثالث	مسار الأحداث التي عرفت بالربيع العربي.....	150
المبحث الثاني	التداعيات السياسية والأمنية للانتفاضات العربية.....	166
المطلب الأول	السياسية : صعود الإسلاميين و تفكك وبروز الدولة الفاشلة.....	166
الفرع الأول	صعود الإسلاميين ؛ إستراتيجية المرحلة أم مزالق التوظيف السياسي.....	167
الفرع الثاني	ديناميكية تفكك الدول الوطنية و بروز خطر الدولة الفاشلة.....	180
المطلب الثاني	عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم ؛ أزمة أمنية بأبعاد إنسانية	190
المطلب الثالث	التداعيات الاقتصادية والاجتماعيات للحراك العربي ؛ تدهور اقتصادي وتفكك اجتماعي.....	196

الفصل الرابع	مضمونة السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين 2010 و2016.....	202
المبحث الأول	بنية صنع القرار الأمني؛ مواكبة التحولات في البيئة الخارجية و الداخلية.....	203
المطلب الأول	نشأة السلطة السياسية في الجزائر.....	203
المطلب الثاني	مؤسسات صنع القرار الأمني ؛ تحولات في المهام والتخصصات.....	211
الفرع الأول	رئيس الجمهورية.....	212
الفرع الثاني	مؤسسة الجيش.....	215
الفرع الثالث	مؤسسة الاستعلامات الجزائرية.....	220
الفرع الرابع	مؤسسة الشرطة.....	231
المطلب الثالث	مأسسة الدراسات الأمنية ؛ دور غرف التفكير في سياسة أمنية في الجزائر.....	235
المبحث الثاني	تطور السياسات الأمنية في الجزائر في 2016/2010 ؛ ديناميكية الإستراتيجيات وتناغم..... المبادئ والتوازنات.	238
المطلب الأول	التحولات في المنطقة المغاربية والعقيدة الأمنية الجزائرية ؛ بين الثبات على المبادئ والتكيف مع المتغيرات الجيوسياسية.....	238
المطلب الثاني	إستراتيجية مواجهة التهديدات العسكرية.....	245
الفرع الأول	توجهات الإنفاق الحكومي على التسلح.....	246
الفرع الثاني	إستراتيجية تامين الحدود و الحرب الاستباقية.....	250
الفرع الثالث	مقاربة الأمن الصلب.....	255
المطلب الثالث	السياسات الأمنية في مواجهة التهديدات غير العسكرية.	261
الفرع الأول	سياسة مواجهة تحديات الأمن المجتمعي.....	262
الفرع الثاني	سياسة مواجهة التحديات الاقتصادية و التنموية.....	267
خاتمة	.....	276
الملاحق	.....	280
فهرس المحتويات	.....	300

الملخص.

تعالج هذه الدراسة مخرجات السياسة العامة الأمنية في الجزائر في سياق التحولات في البيئة الإستراتيجية للمنطقة المغاربية في إطار ما يسمى خصوصا في الأدبيات الغربية بالربيع العربي. وقد ركزت هذه الدراسة في تحليلها لهذه البيئة على الفترة بين نهاية سنة 2010 أي بداية أحداث موجة الاحتجاجات في المنطقة مع ما جرى في تونس و2016 باعتبارها بيئة داخلية وخارجية من شأنها أن تؤثر في صنع وتنفيذ السياسات الأمنية في الجزائر.

والدراسة التي افترضت أن هناك تأثيرا على مخرجات السياسية الأمنية في الجزائر في السياق التحولات في البيئة الإستراتيجية التي أعقبت ما يسمى الربيع العربي أكدت على أن الارتباطات الجغرافية المادية بين دول الفضاء المغاربي ليست وحدها من تمثل أبعادا للتهديدات الأمنية باعتبار أن هناك تدفقات عبر وطنية للأفكار من شأنها أن تمثل تهديدات على الأمن في الجزائر.

وخلصت الدراسة، التي أكدت أن التداعيات الدراماتيكية لما يسمى الربيع العربي لم تصل إلى الجزائر، إلى أن صانع القرار الأمني حاول التأقلم مع التحولات في البيئة الإستراتيجية التي طرأت على المنطقة المغاربية والعربية بشكل عام. فالسياسات الأمنية المتبناة في هذه الفترة ركزت في جانب منها على تفادي أي احتمال لانتقال لعدوى الأحداث في المنطقة، التي ارتبطت في جانب منها بمطالب معيشية واجتماعية، حيث حاولت الدولة في هذا الصدد المحافظة على التحويلات الاجتماعية رغم الضائقة المالية التي طالت البلاد مع انهيار سعر البترول. وفي جانب آخر منها ركزت هذه السياسات على تأمين الحدود في ضل تنامي تدفقات السلاح والمقاتلين مع انهيار الدولة في ليبيا.

Les MUTATIONS dans la région du Maghreb arabe et leur impact sur la politique sécuritaire en Algérie (2010/2016)

Résumé :

La présente étude traite les outputs de la politique sécuritaire en Algérie dans le contexte des transformations s'opérant dans l'environnement stratégique de la région du Maghreb désigné particulièrement dans la littérature occidentale par le printemps arabe. Cette étude se focalise dans son analyse de cet environnement sur la période allant de la fin de l'année 2010, marquant le début de la vague des évènements de contestation dans la région et précisément en Tunisie, à 2016, en tant qu'environnement intérieur et extérieur de nature à impacter sur l'élaboration et l'exécution des politiques sécuritaires en Algérie.

L'étude qui pose l'hypothèse de l'existence d'un impact sur les outputs de la politique sécuritaire en Algérie dans le contexte des transformations de l'environnement stratégique entraîné par ce que l'on appelle le printemps arabe soutient que les liens géographiques matériels entre les pays de l'espace maghrébin ne représentent pas, à eux seuls, des menaces sécuritaires étant donné l'existence de flux transnationaux d'idées de nature à constituer des menaces pour la sécurité en Algérie.

L'étude qui affirme que les retombées dramatiques de ce que l'on appelle le printemps arabe n'ont pas atteint l'Algérie, conclut que le décideur sécuritaire en Algérie a tenté de s'adapter aux transformations de l'environnement stratégique survenus dans la région maghrébine et arabe, en général. Les politiques sécuritaires adoptées en cette période ont œuvré, d'un côté, à éviter l'éventuelle transmission de la contagion des évènements dans la régionet qui étaient partiellement des revendications sociales. L'Etat a tenté à ce propos de maintenir les transferts sociaux en dépit de la crise financière qui a affecté le pays avec l'effondrement du cours de pétrole. D'un côté, ces politiques ont été axées autour de la sécurisation des frontières face à l'accroissement des flux d'armes et combattant avec l'effondrement de l'Etat en Libye.